مركز الحسن للدراسات السنية النبوية

الإصدار رقم
٢١

قصة حياة البخاري

سيرة تاريخية جديدة

تأليف
أحمد الأقطش

قصة حياة البخاري

سيرة تاريخية جديدة

ح دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع ، ١٤٤٥هـ

مركز إحسان لدراسات السنة النبوية

قصة حياة الإمام البخاري. / مركز إحسان لدراسات السنة النبوية - ط١. .- الرياض ، ١٤٤٥هـ

٥٣٦ ص ؛ ١٧*٢٤ سم

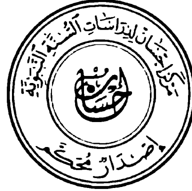
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٥-١٢٣٥-٥

رقم الإيداع: ١٤٤٥/٢٤٥١٦

9 786030 512355

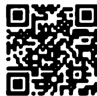


الطبعة الأولى
١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٤ م

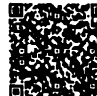




مركز إحسان لدراسات السنة النبوية
Ihsan Center for Prophetic Sunnah Studies
المملكة العربية السعودية - جدة
www.ihsancenter.com
info@ihsancenter.com
٠٠٩٦٦٥٦١٤٤١١١٣

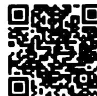


لملاحظاتكم واقتراحاتكم



دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع

لشراء نسخة ورقية



سيمانور SEMANOOR

لشراء نسخة إلكترونية

قِصَّةُ حَيَاةِ البُخَارِي

سِيرَةٌ تَارِيخِيَّةٌ جَدِيدَةٌ

تأليف

أحمد الأقطش

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حمدًا لله على نعمائه، وصلاةً وسلامًا على خاتم أنبيائه.. وبعد،،

تعود فكرة هذا الكتاب إلى عدة سنوات مضت، فقد وُلدت مِن رَحِمِ نقاشات دارت بيني وبين عددٍ من الفضلاء عن ترتيب بعض الوقائع في حياة البخاري: أيُّها كان قبل أيِّها؟ ولهذه المسألة أهميتها إذ إنها تحدِّد متى وأين لقي البخاريُّ فلانًا وفلانًا من شيوخه، ومتى وأين لقيه فلانٌ وفلانٌ من تلاميذه، كما أنها تحدِّد تواريخَ تصنيفِ الكتبِ وترتيبَ إبرازاتها، والمتقدِّمَ والمتأخِّرَ من أقوال البخاري واجتهاداته، وأمورًا أخرى كثيرة.

وكان أبرز واقعتين في هذه النقاشات ينبني على تاريخهما نتائج هامّة: لقاء الترمذي بالبخاري، وتأليف البخاري لصحيحه.

فأمّا الترمذي فقد لازم البخاريَّ مدةً، وروى عنه كثيرًا من الأقوال في الرواة والأحاديث تجريحًا وتعديلاً وتصحيحًا وتعليلاً، وأدخل الترمذي ذلك في كتابيه «السنن» و«العلل الكبير». وبعض هذه النقول يتعارض مع ما أثبته البخاريُّ نفسُه في كتبه كـ«التاريخ» و«الضعفاء» و«الجامع الصحيح»، مما يعني أن هناك فارقًا زمنيًا بين لقاء الترمذي بالبخاري وبين تصنيف البخاري لهذه الكتب أو إعادة تصنيفها.

وأمّا الجامع الصحيح فقد تَبِعَ العلماءُ أبا نصر الكلاباذي في قوله: إنّ الفربري سمع الكتاب سنة (٢٤٨هـ) بفربر ثم ببخارى سنة (٢٥٢هـ)، ودخل

هذا التاريخُ في أسانيد عددٍ من روايات الصحيح بحيث أوهم أنه من كلام الفربري. وذَكَرَ مَسْلَمةُ بن قاسم القرطبي قصةَ عَرْضِ البخاري صحيحَه على شيوخه أحمد وابن معين وابن المديني، وهي القصة التي اعتمد عليها فؤاد سزگين في تحديد متى فرغ البخاري من تأليف صحيحه. وما ذكره الكلاباذي ومسلمة يتعارض مع تواريخ أخرى مرتبطة بوقائع في حياة البخاري.

من هنا كان لزامًا عليَّ الرجوع إلى الكتب التي أُلِّفَت عن حياة البخاري بحثًا عن إجابات شافية لهذه المشكلات والتساؤلات، بيد أني وجدتها تميل إلى نمط التراجم السائد في كتب التراث، مع التركيز على المناقب والفضائل وعبارات الثناء التي قيلت في حق البخاري من شيوخه وأقرانه وتلاميذه والعلماء اللاحقين، مع عَرْضٍ مُفكَّكٍ للأحداث التي شهدتها حياة البخاري دون روابط زمنية بين هذه الأحداث، هذا فضلاً عن إهمال قضية الإبرازات المتعددة لمصنفات البخاري، وترتيبها ترتيبًا زمنيًّا بخسب رواتها.

وكان هذا كفيلاً بأن يقوّي عزيمتي على الشروع في جمع مادة هذا الكتاب لا للإجابة عن التساؤلات المطروحة إذ الهدف صار أكبر من ذلك، وإنما لوضع سيرة تاريخية جديدة للبخاري تضمّ المتناثر من أخباره وتفاصيل حياته وترتيبها وعرضها بالتسلسل الزمني.

وقد مهَّدتُ لهذه السيرة بفصلٍ أستعرض فيه المؤلفات القديمة التي اشتملت على ترجمة للبخاري أو ذِكْرٍ له، إذ هي بذلك قد شكَّلَت المصادر الفعلية التي عرفنا من خلالها تفاصيل حياة البخاري.

على أنّ أكبر مشكلة تواجهنا عند التعامل مع هذه المصادر أنّ كثيرًا منها مفقود، وليس بين أيدينا منها إلا ما هو منقول في المؤلفات اللاحقة، وأهم

هذه المصادر كتاب «شمائل البخاري» الذي أَلَّفه ورّاقه أبو جعفر محمد بن أبي حاتم. واستلزم هذا أن أُرجِعَ كلَّ نقلٍ إلى مصدره الأصلي المفقود ما دام المؤلِّف اللاحق قد ذكر إسناده إلى المؤلِّف القديم أو نَصَّ صراحةً على النقل من كتابه.

وتكمن أهمية الإحالة إلى هذه المصادر المفقودة في تحقيق العلو في العزو، كما هو الحال في علو الإسناد؛ فحين يتفق الخطيب وابن عساكر والذهبي مثلاً على النقل من «تاريخ نيسابور» لأبي عبد الله الحاكم، فالعزو هنا يكون للمصدر الأعلى وهو كتاب الحاكم، مع الإشارة إلى هذه الكتب الوسيطة في الهامش من باب توثيق النقل.

وشيء آخر ينبغي التنبه له وهو أنّ الأخبار والحكايات المذكورة في هذه المصادر منها ما هو مذكور بالإسناد ومنها ما هو مرسل، ومع أن الاحتكام إلى المنهج السَنَدي في التاريخ ليس على الدرجة نفسها من الحُجّية في علم الحديث -وهي قضية فيها أخذٌ وردٌّ- إلا أن بيان حال الإسناد يُفيد عند تعارُض النقول في معرفة الراجح منها والمرجوح، مع وجود دعائم خارجية أيضًا.

لقد حاولتُ في فصول هذا الكتاب أن أحافظ على الخط الزمني للأحداث والوقائع، مع التوفيق بين ما يحتاج إلى توفيق والاجتهاد في تعيين بعض التواريخ وذلك مراعاةً للسياق القبلي والبعدي. كما أنني آثرتُ أن أخصِّص فصولاً بحيالها للنسائي والترمذي وغيرهما من تلاميذ البخاري -رحمهم الله جميعًا- بغرض تسليط الضوء على تكوينهم العلمي وطبيعة العلاقة التي جمعتهم بأستاذهم.

وقد خصَّصتُ آخر فصل في هذا الكتاب لاستعراض مؤلفات البخاري الموجودة والمفقودة، مع بيان إبرازاتها المتعددة ورواتها وزمانها ومكان سماعها قدر المستطاع، وهذا من شأنه أن يقدِّم للقارئ صورة عامة عن تراث البخاري عبر مسيرته العلمية، كما أنه مفيد للباحثين في الوقوف على إبرازات الكتاب الواحد ومعرفة السابق منها واللاحق.

هذا ولا أدّعي الصواب في كل ما طرحته، وإنما هي محاولة للغوص في أعماق التاريخ وتقديم مادة متماسكة تليق بسيرة هذا الإمام. ولا يسعني بعد إنجاز الكتاب إلا أن أزجي شكري لمن شجّعني على مواصلة العمل فيه ومواجهة ما كنت ألاقيه من صعوبات ومعوّقات أَخَّرَت إتمامه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

أحمد الأقطش

بورسعيد في يوم الأربعاء

٢٨ من صفر ١٤٤٥هـ

١٣ من سبتمبر ٢٠٢٣م

الفصل الأول
مصادر سيرة البخاري

باستعراض ما وقفتُ عليه من المؤلفات التي كُتبت في عصرنا خصّيصًا للتعريف بالبخاري وصحيحه، يكاد يكون الدكتور خلدون الأحدب هو مَن اهتمّ ببيان المصادر القديمة التي أرَّخت لهذا الإمام واعتمد عليها العلماء اللاحقون، وهذا مدخلٌ هامٌّ مِن شأنه أن يعرِّف القارئ مسبقًا بأن المعلومات المعروفة لدينا عن البخاري قد وصلتنا من المصادر الفلانية. وقد قسّمها الدكتور خلدون إلى قسمين؛ الأول: مصادر أولى متقدمة في القرنين الثالث والرابع، وهي: «شمائل البخاري» لورّاقه، و«تاريخ بخارى» لغنجار، و«مشايخ البخاري» لابن عدي. والثاني: مصادر جامعة محرَّرة في القرون الخمسة التالية، وهي: «تاريخ بغداد» للخطيب، و«التعديل والتجريح» للباجي، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي، و«هداية الساري لسيرة البخاري» لابن حجر[1].

والقارئ لتفاصيل حياة البخاري يجد أن المصادر القديمة أوسع من ذلك، وبعضها لا يكاد يُنتبه إليه لأسباب يطول شرحها. هذا فضلاً عن أن الجمع والتحرير والتبويب مما نجده عند الذهبي وابن حجر من المتأخرين لا يجعل كتبهما معدودةً في المرجعيات التاريخية إلا مِن حيثية النقل الوسيط عن المصادر القديمة، فمثل هذه الكتب لا يمكن وضعها في قسمٍ واحدٍ مع تاريخ

(١) خلدون الأحدب: الإمام البخاري وصحيحه (ص١٧ فما بعد).

بغداد وغيره مِن الكتب المسندة وإن نَقَلَت هي عن مصدر أقدم. وما أراه هو أنّ عَرْض المصادر بالتسلسل الزمني من شأنه أن يضع أيدينا على المادة الأولية التي تتشكَّل منها سيرة البخاري، لا سيما مع تنوُّع الرقعة الجغرافية التي صُنِّفت فيها هذه المصنفات.

وتلك المصادر تتفاوت في المعلومات التي تقدّمها عن حياة البخاري كَمًّا وكيفًا؛ فمنها ما يتقصَّد الإحاطة وذِكْر الأخبار والمناقب ككتاب أبي جعفر بن أبي حاتم ورّاق البخاري، ومنها ما يترجم للبخاري بأقصر العبارات تماشيًا مع طبيعة الكتاب كمشيخة النسائي. ومنها ما هو مصدرٌ أصيلٌ تَنقِل منه المؤلفات اللاحقة ككتاب ابن عدي، ومنها ما هو مشتملٌ على مادّةٍ أصيلةٍ وأخرى منقولةٍ كتاريخ بخارى. ومنها ما هو عالي الإسناد كتاريخ ابن سيّار المروزي عصريّ البخاري، ومنها ما هو نازلٌ كفوائد ابن بشكوال في القرن السادس. وفيما يلي بيان هذه المصادر بحسب ترتيبها الزمني.

١- تاريخ أحمد بن سيّار (مفقود)

هذا أقدم مصدرٍ معاصرٍ للبخاري فيه ذِكْرٌ له، ومؤلفه هو أبو الحسن أحمد بن سيّار بن أيوب المروزي المولود سنة (١٩٨هـ) والمتوفى سنة (٢٦٨هـ)، وهو من طبقة البخاري[١].

فأمّا تاريخه فقال فيه الدارقطني: «له كتاب في أخبار مرو»[٢]، وجاء عنوانه

(١) المعين في طبقات المحدثين للذهبي (ص٩٤)؛ تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ١٠٧).
(٢) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٢٢٢).

على أكثر من لون: كتاب فتوح خراسان[١]، كتاب المراوزة[٢]، تاريخ مرو[٣]، كتاب التاريخ[٤].

ويرى الدكتور أكرم العمري أن «فتوح خراسان» كتاب مستقل عن «أخبار مرو» وثالثهما «تاريخ نيسابور»، فقال في أحمد بن سيّار: «وقد اهتمّ بالتاريخ المحلي لخراسان فصنّف فيه ثلاثةكتب»[٥].

وما كتبه ابن سيّار عن نيسابور ليس كتابًا مستقلاً، ذلك أن الحاكم قد روى عن أبي الحسن الترابي، عن ابن بسطام قال: «حدثنا أحمد بن سيار في ذكر مشايخ نيسابور قال... إلخ»[٦]. ونظير ذلك ما رواه الخطيب بإسناده، عن ابن بسطام قال: «سمعت أحمد بن سيّار بن أيوب وذكر مَن كان ببلخ مِن أهل العلم فقال... إلخ»[٧].

فهذا لا يعني أن ابن سيّار صَنَّف أيضًا كتابًا في تاريخ بلخ. والنصوص التي نقلها الخطيب وابن ماكولا والسمعاني ترجِّح أن موضوع الكتاب يشمل مُدَنَ خراسان منذ فَتْحِها، وذِكْرَ أشهر شيوخها، مع التركيز على مرو وأهلها، ومَن نزلوها.

---

(١) إكمال ابن ماكولا (٤/ ٩٩)؛ أنساب السمعاني (٥/ ١٨٣؛ ٧/ ٣٣٠).
(٢) المنتخب من شيوخ السمعاني (٢/ ٦٧٢).
(٣) تكملة ابن نقطة (٤/ ٥٠٢)؛ تاريخ الإسلام للذهبي (٦/ ٢٦٥).
(٤) أنساب السمعاني (٧/ ٢٢٨).
(٥) أكرم العمري: موارد الخطيب (ص٢٦٣).
(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦/ ٤٧).
(٧) تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٣٦).

ومـمّا يعضد ذلك أنّ مَن ترجموا لابن سيّار لم يذكروا له إلا كتابًا واحدًا في التاريخ. وهذا السمعاني يقول: «وله تصانيف مثل.. كتاب فتوح خراسان»[١]، ونقل منه بهذا العنوان نفسه في موضع آخر[٢]. وحين ساق الكتب التي أخذها عن عَمِّه أبي محمد قال: «وقرأتُ عليه الكتبَ المصنَّفة مثل: كتاب الجامع لمعمر بن راشد، وكتاب التاريخ لأحمد بن سيار... إلخ»[٣]. وحين ذَكَرَ عَمَّه في معجم شيوخه قال: «مِن جملة ما سمعتُ منه: كتاب المراوزة لأبي الحسن أحمد بن سيّار الإمام»[٤]. فدلّنا هذا على أنه هو الكتاب نفسه.

وهذا التاريخ يرويه الخطيب عن إبراهيم بن مَـخْلَد[٥] والحسن بن أبي القاسم[٦]، عن ابن رُمَيح النَّسَوي، عن ابن بِسطام الـمَرْوَزي، عن المؤلف. ولم يَزِدْ ابنُ سيّار في ترجمته للبخاري أن قال: «محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو عبد الله، طلب العلم وجالس الناس ورحل في الحديث ومهر فيه وأبصر، وكان حسن المعرفة حسن الحفظ، وكان يتفقّه»[٧].

---

(١) أنساب السمعاني (٧/ ٣٣٠).
(٢) السابق (٥/ ١٨٣).
(٣) السابق (٧/ ٢٢٨).
(٤) المنتخب من شيوخ السمعاني (٢/ ٦٧٢).
(٥) تاريخ بغداد (١/ ٥٣٦؛ ١١/ ٢١٣؛ ومواضع أخرى). ولم يذكر العمري هذا الإسناد.
(٦) السابق (٢/ ٣٦؛ ٥/ ٥٦٣؛ ومواضع أخرى).
(٧) السابق (٢/ ٣٢٤).

وصرّح الذهبي بمصدر النقل فقال: «وقال أحمد بن سيار في تاريخه: محمد بن إسماعيل... إلخ»[١]. ويتضح من نقول الذهبي في عدة مواضع أنه ينقل من هذا التاريخ نقلاً مباشرًا[٢].

٢- شمائل البخاري لورّاقه (مفقود)

هذا أوسع كتاب صُنِّف في أخبار البخاري ومناقبه، وصاحبه هو أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري وتلميذه.

ونصوص هذا الكتاب على ضربين؛ ضرب منها مما شهده أبو جعفر أو سمعه من البخاري إبّان ملازمته له ببخارى، وضرب مما سمعه مِن غير البخاري مما لم يشهده زمنيًّا أو مكانيًّا.

وأبو جعفر هذا لازم البخاري مُدّتين منفصلتين؛ الأولى: من حوالي سنة (٢٣٩هـ) أو قبلها حتى رحلة البخاري الثانية إلى العراق في حدود سنة (٢٤٣هـ)، والثانية: بعد رجوعه إلى بخارى سنة (٢٥٣هـ) حتى قبيل وفاته سنة (٢٥٦هـ). وتحقيق هذه التواريخ في مواضعها من كتابنا هذا[٣].

وأمّا عنوان الكتاب فأقدَمُ ذِكْرٍ له وقفتُ عليه هو عند السمعاني فقد سمّاه: «مناقب محمد بن إسماعيل البخاري»[٤]، وأمّا الذهبي وابن حجر فالعنوان

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣٤).
(٢) تاريخ الإسلام (٤/ ٢٣٢)؛ نبلاء الذهبي (٦/ ٥٣؛ ١٢/ ٣٦٨)؛ ميزان الاعتدال (٢/ ٦١٦).
(٣) انظر الفصل العاشر: ورّاق البخاري وتأليف الصحيح.
(٤) المنتخب من شيوخ السمعاني (٣/ ١٣٦٩).

عندهما هو: «شمائل البخاري»[١]، ويدلّ على أصالته أنّ الذهبي نقل قول الفربري: «سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم الورّاق يقول في الزيادات المذيَّلة على شمائل أبي عبد الله، إلخ»[٢]. ويظهر من كلام الذهبي أنّ لهذا الكتاب إبرازتين، أُخراهما أَلْحَقَ بها أبو جعفر زيادات ليست في الإبرازة الأولى.

وهذا الكتاب يَنقل منه غالبُ مَن ترجموا لحياة البخاري:

- فيرويه أبو سعد الإدريسي في «تاريخ سمرقند»[٣]، عن محمد بن حام، عن الفربري، عن المؤلف.
- ويرويه غنجار في «تاريخ بخارى»[٤]، عن محمد بن سعيد التاجر، عن الفربري، عن المؤلف.
- ويرويه المستغفري في «تاريخ نسف»[٥]، عن إسماعيل بن محمد الكُشاني، عن الفربري، عن المؤلف.
- ويرويه الخطيب في «تاريخ بغداد» بأكثر من إسناد[٦]:

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩٢)؛ هداية الساري لسيرة البخاري لابن حجر (ص٤٥).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٦).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٧، ٣٤٩).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٦، ومواضع أخرى)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٦١، ٧٠، ومواضع أخرى).

(٥) دلائل النبوة للمستغفري (٢/ ٧٨٩).

(٦) وهو مما يُستدرك على العمري في موارد الخطيب.

- عن محمد بن علي المقرئ، عن محمد بن أحمد بن الحسن الجرجاني، عن خلف الخيام[١]، عن الفربري، عن المؤلف.

- وعن أبي النجيب الأرموي، عن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، عن محمد بن إدريس الوراق، عن محمد بن حام[٢]، عن الفربري، عن المؤلف.

- وعن الأرموي، عن الأصبهاني، عن أحمد بن علي الفارسي، عن سبط الفربري[٣]، عن الفربري، عن المؤلف.

• ويرويه السمعاني[٤]، عن محمد بن أحمد البسطامي، عن أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، عن ابن مهرويه، عن سبط الفربري، عن الفربري، عن المؤلف.

• ويرويه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»[٥]، عن عبد الله بن الفضل البوشنجي، عن ابن خلف الشيرازي، عن ابن مهرويه، عن سبط الفربري، عن الفربري، عن المؤلف.

• ووقعت للذهبي منه نسختان:

- إحداهما من طريق محمد بن طاهر المقدسي، عن ابن خلف الشيرازي، عن ابن مهرويه، عن سبط الفربري، عن الفربري، عن المؤلف[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٥).
(٢) السابق (٢/ ٣٢٥، ٣٣٨).
(٣) السابق (٢/ ٣٢٤).
(٤) المنتخب من شيوخ السمعاني (٣/ ١٣٦٩).
(٥) تاريخ دمشق (٥٢/ ٦١).
(٦) نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩٢).

- والأخرى من غير طريق ابن خلف الشيرازي كما صرَّح بنفسه، وهي الإبرازة الثانية[١].

• وابن حجر نُسخته من طريق طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي، عن ابن خلف الشيرازي، عن ابن مهرويه، عن سبط الفربري، عن الفربري[٢].

٣- أسامي شيوخ النسائي، رواية حمزة الكناني (مفقود)

لقي النسائيُّ (٢١٥-٣٠٣هـ) البخاريَّ بخراسان، وسمع منه عددًا من الأحاديث، وذلك قبل خروج النسائي إلى العراق قبل سنة (٢٤٢هـ) ومنها إلى مصر حيث حَطَّ رحاله واستوطنها[٣]. ومع أن النسائي قد وضع تصنيفًا في أسماء شيوخه وتعدَّدَت روايات هذه المشيخة، إلا أنه لم يذكر البخاريَّ ضمن شيوخه إلا في رواية حمزة الكناني (ت ٣٥٧هـ) وهي إحدى الروايات المفقودة.

يقول الدكتور حاتم العوني في مقدمة تحقيقه لمشيخة النسائي: «ومما يحسن التنبيه عليه أن لمشيخة النسائي عدة روايات.. كما أن بعض تلك الروايات أوسع مِن روايةِ نسختنا من ناحية استيعابها لأكثر شيوخ النسائي»[٤]، ثم ذَكَرَ أربعة رواةٍ للمشيخة من بينهم حمزة الكناني، وخامس هؤلاء هو راوي النسخة التي وصلتنا.

وهذه المشيخة التي رواها حمزة وقعت لمغلطاي فقد قال في ترجمة إبراهيم بن مرزوق بن دينار: «وفي أسماء شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي لـمّا

(١) السابق (١٢/ ٤١٦).

(٢) هداية الساري لسيرة البخاري (ص٤٥)؛ تغليق التعليق (٥/ ٣٨٦).

(٣) انظر الفصل التاسع: النسائي والبخاري.

(٤) تسمية مشايخ النسائي (ص٢٩).

ذكره قال: «ليس لي به علم، وقد كتبتُ عنه»، قال حمزة الكناني: لم يحدِّث عنه أحد»[١].

ووقعت كذلك لابن حجر فقال في ترجمة ابن فيل: «وقال النسائي في أسامي شيوخه رواية حمزة: لا بأس به»[٢]، وفي ترجمة أحمد بن فضالة: «وكذا رأيته في أسامي شيوخ النسائي رواية حمزة الكناني عنه»[٣].

وقد اعتمد ابن حجر على هذه المشيخة في ردِّه على المزي نَفْيَه أن يكون البخاري من شيوخ النسائي، فقال: «وأمّا ما رجَّحه المصنِّف من أن النسائي لم يلقَ البخاري، فهو مردود. فقد ذكره في أسماء شيوخه الذين لقيهم وقال فيه: ثقة مأمون، صاحب حديث، كيس»[٤].

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم

غادر البخاريُّ الريَّ وعُمْرُ ابنِ أبي حاتم (٢٤٠-٣٢٧هـ) عشرُ سنين، وقد ترجم للبخاري في كتاب «الجرح والتعديل» فقال: «محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، قدم عليهم الري سنة مائتين وخمسين. روى عن: عبدان المروزي، وأبي همام الصلت بن محمد، والفريابي، وابن أبي أويس. سمع منه: أبي، وأبو زرعة. ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري

(١) إكمال مغلطاي (١/ ٢٩٠).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٠).
(٣) السابق (١/ ٦٩).
(٤) السابق (٩/ ٥٥). وهذه الترجمة مما فات العوني إثباته في الملحق الثاني في مشايخ النسائي.

أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»[(١)]. وهو أَقْدَمُ كتابٍ يصلنا فيه ترجمة للبخاري.

٥- تاريخ ابن يونس (مفقود)

قسَّم أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري (٢٨١-٣٤٧هـ) تاريخه قسمين؛ الأول: أخبار مصر ورجالها، والثاني: ذكر الغرباء الواردين عليها.

وابن يونس هو أول مَن يترجم للبخاري ممن لم يعاصروه، وتاريخه هذا مفقود. وقد اجتهد الدكتور عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح في جمع ما تناثر منه من بطون الكتب، فقدَّم بذلك خدمةً جليلةً للتراث العربي الإسلامي. ونصُّ هذه الترجمة حفظه لنا ابن عساكر، وهو يروي الكتاب عن أبي زكريا بن منده، عن أبي القاسم بن منده، عن أبي عبد الله بن منده، عن المؤلف.

قال ابن يونس في تاريخه في قسم الغرباء: «محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري من أهل بخارى، قدم مصر وكَتَبَ بها وكُتب عنه، يكنى أبا عبد الله، توفي بعد سنة خمسين ومائتين»[(٢)].

وهذه الترجمة التي نقلها ابن عساكر على أهميتها مما فات عبد الفتاح، فلم يقف على كلام ابن يونس إلا عند ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) فقد قال في وفيات الأعيان في ترجمة البخاري: «وذكر ابن يونس في تاريخ الغرباء أنه:

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٩١).

(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٤).

«قدم مصر وتوفي بها»، وهو غلط»[١]. وظاهرٌ أن الغلط من النسخة التي نقل منها ابن خلكان، وأن الكلمة محرفة فيها، والصواب ما نقله ابن عساكر: «قدم مصر وكتب بها». وأمّا قول ابن يونس: «توفي بعد سنة خمسين ومائتين» فأفادنا أنّ آخِر ما كانوا يعرفونه من أخبار البخاري آنذاك هو مغادرته العراق في السنة المذكورة، ولا يعرفون ما جرى له بعد ذلك.

٦- كتاب الصلة لمَسْلَمة بن قاسم (مفقود)

رحل أبو القاسم مَسْلَمة بن قاسم القرطبي (ت ٣٥٣هـ) إلى الشرق وجمع حديثًا كثيرًا، ومن أشهر شيوخه: الطحاوي بمصر، والعقيلي وابن الأعرابي بمكة، والقاضي المحاملي وأبو بكر بن زياد النيسابوري ببغداد[٢].

وقد ألَّف مسلمة تاريخًا سمّاه «التاريخ الكبير»، ثم وضع له ذيلاً سمّاه «الصلة». قال عبد القادر القرشي في ترجمة أبي حنيفة الدينوري: «ذكره أبو القاسم مسلمة بن قاسم الأندلسي في الذيل الذي ذيَّل به على تاريخه الكبير في أسماء المحدثين»[٣]، وقال في ترجمة الطحاوي: «نسبه مسلمة بن قاسم الأندلسي في صلة تاريخه»[٤].

فيتبيَّن من هذا أن هذين الكتابين -التاريخ وصِلته- صنّفهما مسلمة ليترجم فيهما للمحدِّثين، والفرق بينهما ذَكَرَه ابنُ حجر بقوله: إنّ مسلمة «جمع تاريخًا

(١) وفيات الأعيان (٤/ ١٩٠). انظر: تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ١٩٣).
(٢) تاريخ ابن الفرضي (٢/ ١٢٨-١٢٩).
(٣) الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي (١/ ٦٧).
(٤) السابق (١/ ١٠٢).

في الرجال شَرَطَ فيه ألا يَذكر إلا مَن أغفله البخاريُّ في تاريخه، وهو كثير الفوائد في مجلد واحد.. ومن تصانيفه: «التاريخ الكبير» و«صلته»»[١]. وهذا يَجُبُّ ما قاله في كتابه «رفع الإصر» حين قال: إنّ الصلة «جعلها ذيلاً على تاريخ المحدثين الكبير للبخاري»[٢]، فمَسْلَمة إنما جعل الصلة ذيلًا على تاريخه هو، وأمّا تاريخه فجعله مستدركًا على تاريخ البخاري الكبير.

وبالنظر في النصوص التي نقلها ابن خير وابن حجر من هذه الترجمة نجد مَسْلَمة لا يُسنِد فيها شيئًا عن البخاري، بل إن الحكايات التي يسوقها فيها يذكرها مرسلة.

وهذه هي ترجمة البخاري في كتاب الصلة بتمامها كما نقلها ابن حجر: «كان ثقة جليل القدر عالـمًا بالحديث. وكان يقول بخلق القرآن، فأنكر ذلك عليه علماء خراسان، فهرب ومات وهو مُسْتَخْفٍ. وسمعتُ بعض أصحابنا يقول: سمعت العقيلي: «لـمّا أَلَّف البخاري كتابه الصحيح، عرضه على ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم فامتحنوه، وكلهم قال: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث. والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة»[٣].

وأَلَّف عليّ بن المديني كتاب العلل وكان ضنينًا به، فغاب يومًا في بعض ضياعه، فجاء البخاري إلى بعضِ بَنِيهِ ورغَّبه بالمال على أن يرى الكتاب يومًا

(١) لسان الميزان لابن حجر (٨/ ٦١-٦٢).
(٢) رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر (ص٣٥١)، وانظر أيضًا: (ص٣٥٨).
(٣) حكاية العقيلي نقلها أيضًا ابن خير في فهرسته (ص١٣٢).

واحدًا. فأعطاه له، فدفعه إلى النُسّاخ فكتبوه له وردَّه إليه. فلمّا حضر عليٌّ تكلَّم بشيء، فأجابه البخاري بنصِّ كلامه مرارًا، ففهم القضية واغتمّ لذلك. فلم يزل مغمومًا حتى مات بعد يسير. واستغنى البخاري عنه بذلك الكتاب، وخرج إلى خراسان ووضع كتابه الصحيح، فعظم شأنه وعلا ذِكْرُه. وهو أول مَن وضع في الإسلام كتابًا صحيحًا، فصار الناس له تبعًا بعد ذلك[1]. توفي يوم السبت مستهل رجب سنة خمس وخمسين ومائتين[2]».

وفقرات هذه الترجمة مذكورة في موضعها من كتابنا هذا، وليس في أيٍّ منها ما يعوَّل عليه حتى إنه لم يعرف تاريخ الوفاة الصحيح، بل لو قلتُ: إنّ هذه المادة التي بنى مسلمة منها ترجمته للبخاري إنما استقاها من القيل والقال لا من الكتب لَمَا كنتُ مبالغًا. وكلتا الحكايتين المذكورتين موضوعة، وهذا يكشف لك طرفًا من الوسائل التي كان يلجأ إليها بعض المنافحين عن العلماء والطاعنين فيهم على حَدٍّ سواء وهو اختلاق الحكايات، وستطالع في كتابنا هذا مِن هذه الأخلوقات ما لا ينقضي منه العجب.

٧- ثقات ابن حبان

ترجم أبو حاتم محمد بن حِبّان التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ) للبخاري في كتاب «الثقات» فقال: «محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي

---

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٥٤-٥٥).

(٢) خبر وفاة البخاري نقله ابن حجر في هداية الساري لسيرة البخاري (ص١٨٠-١٨١) واصفًا إياه قبل أن يسُوقه بأنه شاردة باردة، ثم قال عقبه: «وهو خطأ فاحش، لم أذكره إلا لغرابته».

البخاري أبو عبد الله. يروي عن: عبيد الله بن موسى، وأبي عاصم، والمكي بن إبراهيم. مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، وقبره بـخَرْتَنْك على فرسخين من سمرقند، ودُفن من الغد يوم الفطر يوم السبت. وكان من خيار الناس، ممن جمع وصنف ورحل وحفظ وذاكر وحث عليه[١]. وكثرت عنايته بالأخبار وحِفْظه للآثار، مع علمه بالتاريخ ومعرفة أيام الناس، ولزوم الورع الخفي والعبادة الدائمة، إلى أن مات ﷺ»[٢]. ويشبه عندي أن يكون ابن حبان وقف على أخبار البخاري من الفربري، فإنه رحل إلى بخارى وسمع منه[٣] ومن غيره[٤].

٨- مشايخ البخاري لابن عدي

أَلَّف أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) كتابًا في مشايخ البخاري في صحيحه عنوانه: «أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح»، قَدَّمَ له بترجمة قصيرة للبخاري ذكر فيها نسبه ومولده وصفته ومناقبه وعِلْمه وحِفْظه وما امتُحن

(١) كأنّ هناك سقطًا بعد كلمة: «وذاكر» يعود عليه الضمير، إلا أن يُخرَّج على أن الضمير يعود على محذوف مقدَّر كأن يكون «العِلْم».

(٢) ثقات ابن حبان (٩/ ١١٣).

(٣) السابق (٨/ ٣٦٦).

(٤) مثل أبي ذر محمد بن محمد بن يوسف (صحيح ابن حبان، ٣٠٨٥) ويعقوب بن يوسف بن عاصم (صحيح ابن حبان، ٧٢٦).

به وموته[١]. وما أثبته ابن عدي في هذه الترجمة من نصوص هي بإسناده إلى أصحابها خلا بعض النقول المرسلة. ويُعَدّ كتابه مصدرًا لمن جاء بعده كالخليلي[٢] والخطيب[٣] والباجي[٤] وابن عساكر[٥].

٩- فهرست النديم

ذَكَرَ أبو إسحاق محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم البغدادي (ت ٣٨٠هـ) في كتابه «الفهرست» في المقالة السادسة في الفن الخامس المسمّى أخبار فقهاء أصحاب الحديث، ذكر ترجمة ببليوغرافية للبخاري هذا نصُّها: «البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، من علماء المحدِّثين الثقات. وله من الكتب: كتاب التاريخ الكبير، كتاب التاريخ الصغير، كتاب الأسماء والكنى، كتاب الضعفاء، كتاب الصحيح، كتاب السنن في الفقه، كتاب الأدب»[٦]. وفي نسخة شهيد علي باشا (٦٤ظ) المنقولة من دستور المؤلف هناك سَطْرٌ مُقْحَمٌ في آخر الترجمة مكتوبٌ بخطٍّ مغايرٍ هذا نصُّه: «كتاب التاريخ الأوسط، وكتاب خلق أفعال العباد، وكتاب القراءة خلف الإمام». وقد نبَّه على هذا الإقحام الدكتور أيمن فؤاد سيد في تحقيقه للكتاب.

---

(١) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٤٧-٦٣).
(٢) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٦٢).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٣، ومواضع أخرى).
(٤) التعديل والتجريح للباجي (١/ ٣٨٠ فما بعد).
(٥) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٢ فما بعد).
(٦) فهرست النديم (٣/ ١٠٤).

١٠- الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم

ترجم أبو أحمد محمد بن محمد الحاكم الكرابيسي النيسابوري (ت ٣٧٨هـ) في كتابه (الأسامي والكنى) للبخاري فقال: «أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري. سمع: أبا عبد الله محمد بن يوسف الفريابي، وأبا محمد عبد الله بن يوسف التنيسي. روى عنه: أبو علي الحسين بن محمد بن زياد القباني، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، وأبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد الهاشمي. كان أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قلتُ: إني لم أَرَ تصنيفًا يفوق تصنيفه في المبالغة والحسن، أو لم أسمع بآدمي يسرول في باب الحديث مثله، رجوتُ أن أكون صادقًا في قولي. نَسَبَه وكنّاه لنا محمد بن سليمان بن فارس»[(١)].

١١- كتاب أحمد بن منصور الشيرازي (مفقود)

كان أبو العباس أحمد بن منصور بن محمد الشيرازي الصوفي (ت ٣٨٢هـ) أحد الرحالة في طلب الحديث، نزل نيسابور سنة (٣٣٨هـ) وأقام بها مدة، وطاف بخراسان والعراق والشام ومصر، وله مصنفات في الشيوخ والأبواب[(٢)]. وهناك نقولٌ عنه في عدة كتب تشتمل على حكايات وأخبار عن أهل العلم[(٣)]، فكأن أحد مصنفاته التي وضعها كان مخصَّصًا لهذا الموضوع. وقد نقل لنا

---

(١) كنى الحاكم (٥/ ١٦٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٣)؛ فوائد ابن بشكوال (١/ ٣٩٩).

(٢) تاريخ دمشق (٦/ ٣٠).

(٣) انظر مثلاً: تاريخ بغداد (٢/ ٥٥٢؛ ٤/ ٥١٠)؛ طبقات الحنابلة لابن الفراء (١/ ٨٥).

أبو علي الجياني طرفًا مما كتبه أحمد بن منصور من أخبار البخاري، وهذه الأخبار منها ما هو مسند ومنها ما هو مرسل(١).

١٢- تاريخ صالح بن أحمد الهمَذاني (مفقود)

صنَّف أبو الفضل صالح بن أحمد التميمي الهمَذاني (ت ٣٨٤هـ) تاريخًا لهمَذان، نقل منه الخطيب وسمّاه: ‹طبقات الهمذانيين›(٢) و‹طبقات أهل همذان›(٣)، ونقل منه الذهبي وسمّاه: ‹تاريخ همذان›(٤). وقد استعمل السمعاني هذه التسميات(٥)، بيد أنه في ترجمة أبي الفضل ذكر عنوان الكتاب هكذا: ‹طبقات العلماء لأهل همذان›(٦). ولم أقف له إلا على حكايتين تخصّان البخاري، كلتاهما مرسلة بلا إسناد.

إحداهما يذكر فيها أن أبا زرعة وأبا حاتم رفضا مقابلة البخاري لما قدم الري، فقال فيما نقله ابن خلفون: «لـمّا وافى محمدُ بن إسماعيل البخاري.. إلى الري، قصد أبا زرعة.. وأبا حاتم.. فاحتجبا عنه، إلخ»(٧).

والأخرى نقلها ابن خلكان وعزاها لصالح بن أحمد بن حنبل وهي بالهمذاني أشبه، قال: «قال صالح ابن الإمام أحمد: إن البخاري لـمّا نُسب إليه

(١) تقييد الجياني (١/ ٤١-٤٣). انظر الفصل السادس عشر: البخاري في نيسابور، والحادي والعشرين: فتنة الذهلي ومغادرة نيسابور.

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٥٨٣؛ ٣/ ١٠٠؛ ١٠/ ٤٥٠؛ ومواضع أخرى).

(٣) السابق (٣/ ٤٦٦).

(٤) نبلاء الذهبي (١٣/ ١٨٦).

(٥) أنساب السمعاني (٥/ ٤٥٦؛ ٧/ ٩٣؛ ٩/ ٦٣، ٣٥٥-٣٥٦؛ ١٠/ ٤١٣).

(٦) السابق (١١/ ١٧٧).

(٧) معلم ابن خلفون (ص٢٠٦، ٣٩٣). انظر الفصل الخامس عشر: البخاري في الري.

القول بالوقف في القراءة، هَجَرَه الإمامُ أحمد. ولـمّا قدم بغداد والإمام أحمد يحدِّث بجامع الرصافة، جلس البخاري في مجلسه. فلمّا رآه الإمام أحمد، سكت ونزل من مكانه. فيقال إنه لم يسمع من الإمام أحمد إلا حديثًا واحدًا»[١].

وأمارات الوضع لائحة على الحكايتين.

١٣- الكنى والأسامي للسليماني (مفقود)

كان أبو الفضل أحمد بن علي السليماني البيكندي البخاري (ت ٤٠٤هـ) كثير التصنيف، حتى قال فيه السمعاني: «صنَّف التصانيف الكثيرة الكبيرة والصغيرة، وكان يصنِّف كل أسبوع شيئًا ويحمله إلى جامع بخارى من بيكند ويحدِّث به»[٢]، ثم سَرَدَ السمعاني هذه التصانيف في معجم شيوخه وذكر منها: ‹كتاب الكنى والأسامي›[٣]. وقال الذهبي: «وقفتُ له على تأليفٍ في أسماء الرجال وعلَّقتُ منه»[٤]. وقال ابن عبد الهادي في ترجمته: «له عندي كتاب في أسماء الرجال، فيه فوائد وفيه أشياء لم يتابع عليها»[٥]، وسمّاه في موضع آخر: ‹كتاب الكنى والنوادر›[٦].

وهذا الكتاب نَقَلَ منه الخطيبُ البغدادي نقلين في ترجمة البخاري[٧]،

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان (١٥/ ١٠٥).

(٢) أنساب السمعاني (٧/ ١٩٨).

(٣) المنتخب من شيوخ السمعاني (٣/ ١٥٣٦-١٥٣٧).

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٦٠).

(٥) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٣/ ٢٣٤).

(٦) السابق (٢/ ٣٦٢).

(٧) وهو مما يُستدرك على العمري في موارد الخطيب.

وهو يرويه عن أبي النجيب الأرموي، عن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، عن المؤلف.

النقل الأول: حكاية رواها السليماني، عن علي بن محمد بن منصور، عن أبيه قال: «كنا في مجلس أبى عبد الله محمد بن إسماعيل، فرفع إنسانٌ مِن لحيته قذاةً فطرحها على الأرض، إلخ»(١).

والثاني: روى السليماني، عن أحمد بن محمد القارئ، عن مهيب بن حسان قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «الحامد والذامّ عندي سواء»(٢).

١٤- تاريخ نيسابور للحاكم (مفقود)

هذا تاريخٌ حفيلٌ ألَّفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبي الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، وترجم فيه لعلماء نيسابور ومَن دخلها ونشر علمه وسكنها وحدَّث فيها من علماء المسلمين(٣)، وهذا قد يعضد العنوان الذي ذكره ابن خلكان للكتاب وهو (تاريخ علماء نيسابور)(٤). وقد نقل منه الخطيب وابن عساكر وغيرهما من أصحاب الأسانيد، كما اعتمد عليه الذهبي ومغلطاي وابن حجر، مما يعني أن الكتاب كان لا يزال متداولًا حتى القرن التاسع الهجري(٥).

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣١)؛ هداية الساري (ص٧٣).

(٢) السابق (٢/ ٣٥٢).

(٣) كذا جاء عنوان الطبقتين الخامسة والسادسة في التلخيص، وهو دالٌّ على موضوع الكتاب. انظر: تاريخ نيسابور تلخيص الخليفة النيسابوري (ص٣٩، ٦١).

(٤) وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٠).

(٥) للمزيد انظر: موارد الخطيب (ص٢٦٧-٢٧٥).

١٥- تاريخ سمرقند للإدريسي (مفقود)

صنَّف أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الأستراباذي السمرقندي (٤٠٥هـ) كتابًا في تاريخ سمرقند، ذكر السمعاني اسمه هكذا: ‹الكمال في معرفة الرجال بسمرقند›[١]. ينقل منه الخطيب بروايته عن الحسين بن محمد المؤدب أخي الخلال وغيره، عن المؤلف[٢]، وبعض هذه النقول نقلها الإدريسي من ‹شمائل البخاري›.

١٦- تاريخ بخارى لغُنْجار (مفقود)

هذا تاريخ آخر حفيل من تصنيف أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أحمد بن محمد بن سليمان البخاري المعروف بغُنْجار (ت ٤١٢هـ).

نقل منه الخطيب بروايته عن أبي الوليد الحسن بن محمد بن علي الأشقر الدربندي البلخي[٣] وأبي المظفر هناد بن إبراهيم النسفي[٤]، عن المؤلف. ووقعت له نسخة المؤلف بخطِّه[٥]، ويظهر أنه أخذها من هناد[٦].

---

(١) أنساب السمعاني (٥/ ٢٥٢).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٤٩، ومواضع أخرى).

(٣) السابق (٢/ ٣٢٩، ٣٣٠، ومواضع أخرى).

(٤) السابق (٧/ ٣٧٢؛ ١١/ ٢٥٩؛ ومواضع أخرى).

(٥) السابق (٣/ ٢٠٩؛ ٥/ ٢٩٩؛ ومواضع أخرى). ثم وقعت النسخة لابن ماكولا (تهذيب مستمر الأوهام، ص٢٩٢).

(٦) روى الخطيب عن الدربندي عن غنجار تاريخ وفاة النيازكي، ثم استظهر بنسخة المؤلف فقال: «وكذلك قرأت أنا بخط أبي عبد الله الغنجار الحافظ» (٦/ ١١٣). فيُفهم من ذلك أن لتاريخ بخارى نسختين عند الخطيب، وكأنه لم يسمع نسخة المؤلف كاملة على هناد.

وابن عساكر يروي هذا التاريخ عن ابن البقشلان وغيره، عن هناد، عن المؤلف[١]، ومن طريق هناد أيضًا يرويه الذهبي[٢] وابن حجر[٣].

١٧- تاريخ نسف للمستغفري (مفقود)

صنَّف أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري النسفي (ت٤٣٢هـ) تاريخًا لمدينة نسف، والسمعاني ينقل منه بروايته عن أبي الفضائل محمد بن عبد الله الكشي، عن الحسن بن عبد الملك النسفي، عن المؤلف[٤].

ووصفه السمعاني بقوله وهو يتكلم عن مدينة نسف: «لهذا البلد تاريخ كبير في مجلدتين ضخمتين جمعهما أبو العباس المستغفري الحافظ النسفي»[٥]، وهذا التاريخ يشمل أيضًا مدينة كش فقد قال السمعاني في موضع آخر: «كتاب التاريخ الذي جمعه لقصبتي نسف وكش»[٦]، وسمّاه في معجم شيوخه: «كتاب التاريخ لقصبتي نسف وكش»[٧]. وهذا التاريخ يرويه ابن عساكر عن أبي سعد بن الخليل، عن الحسن بن أحمد السمرقندي، عن المؤلف[٨]. ونقل من هذا التاريخ ابن نقطة[٩]، والذهبي[١٠].

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٣، ٥٦، ومواضع أخرى).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠١؛ ١٧/ ٣٠٤).

(٣) المعجم المفهرس (ص١٨٠).

(٤) أنساب السمعاني (١/ ١٩٥).

(٥) السابق (١٣/ ٦١).

(٦) السابق (١١/ ١٩٣).

(٧) المنتخب من شيوخ السمعاني (٣/ ١٤٨٠).

(٨) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٥).

(٩) تقييد ابن نقطة (ص٢٥٨، ٤٥٢، ومواضع أخرى).

(١٠) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٧).

وقد ذكر المستغفري بعض هذه الأخبار في كتابيه «دلائل النبوة» و«فضائل القرآن».

١٨- الإرشاد للخليلي

أورد أبو يعلى خليل بن عبد الله الخليلي القزويني (ت ٤٤٦هـ) في هذا الكتاب الذي سمّاه: ‹الإرشاد في معرفة علماء الحديث› ترجمة للبخاري، بعضها نقله عمّن تقدّمه كابن عدي وغنجار، وبعضها مما رواه بأسانيده، وبعضها ذكره مرسلًا.

١٩- تاريخ بغداد للخطيب

هذا التاريخ أشهر من أن نتكلم عنه، وهو من تصنيف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) صاحب التصانيف المحرَّرة والأخبار الموثَّقة، وقد ألَّف الدكتور أكرم العمري كتابًا هامًّا في المصادر التي اعتمد عليها الخطيب في تاريخه.

وترجمة البخاري في هذا التاريخ يغلب عليها النقل عن المؤلفين السابقين، إضافة إلى مرويات لا تخصّ كتابًا بعينه وإنما هي مما تناقله الرواة حتى أدخله الخطيب في تاريخه. وكل مَن أتى بعد الخطيب اعتمد على كتابه، حتى إن بعضهم لم يرجع إلى مصدر آخر سواه.

٢٠- الأنساب للسمعاني

يضمّ هذا الكتاب الذي صنَّفه أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت ٥٦٢هـ) نقولًا كثيرة من مصادر مفقودة،

وهذه النقول قد يعزوها إلى أصحابها ذاكرًا كتبهم التي ينقل منها، وقد يسوق منها التراجم دون عزو. وهذا الملمح يفيدنا في أن نَحْمِل كلامه في مَن يترجِم له على أنه منقول من تاريخ البلد الذي ينتسب إليه الرجل المذكور؛ فإن كان نيسابوريًّا مثلًا حُمِلَت الترجمة على أنها منقولة من تاريخ نيسابور للحاكم، وهكذا.

٢١- تاريخ دمشق لابن عساكر

هذا كتابٌ غنيٌّ عن التعريف وهو من أشهر تصانيف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ)، وهو يمثل ثروة هائلة من النقول من مصادر مفقودة. وقد جمع الدكتور طلال الدعجاني موارد ابن عساكر في تاريخه في مؤلَّف كبير[١].

ولا تكمن أهمية هذه النقول فقط في الاحتفاظ بالنصوص الضائعة، وإنما أيضًا في عقد المقارنات بين ما نقله ابن عساكر وما نقله الخطيب مثلًا من نفس المصدر المفقود، بحيث يمكننا تتبُّع الألفاظ والعبارات للوصول إلى أصحّ صورة للنص الأصلي.

٢٢- فوائد ابن بشكوال

سمّى أبو القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال القرطبي (ت ٥٧٨هـ) كتابه هذا: «الفوائد المنتخبة والحكايات المستغربة»، وذكر فيه كثيرًا من

(١) طلال سعود الدعجاني: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

الأقوال والحكايات والأخبار عن أهل العلم وخاصة المحدِّثين. وقد اعتمد في أخبار البخاري على بعض المصادر المتقدمة كتاريخ نيسابور وتاريخ بغداد، إلى جانب بعض النقول التي يرويها بإسناده عن أصحابها.

هذه هي المصادر التي شكَّلَت نصوصُها سيرةَ البخاري من كافة جوانبها، وأمّا ما تلاها من مصادر فهي معتمدة اعتمادًا تامًّا على النقل من هذه المصادر المتقدمة عليها نقلًا مباشرًا أو غير مباشر. ولا يعني هذا إهمال هذه المصادر المتأخرة، كمؤلفات الذهبي وابن حجر، إذ هي تمتاز من ناحية التأليف بتحريرها وتبويبها وتعليقات أصحابها على بعض الأخبار التي ينقلونها. فهي بهذا عنصر إضافي يخدم المادة التاريخية ويسهِّل التعامل معها.

خريطة لنهر جيحون وإقليم السُغد بما وراء النهر

(عن كتاب: تاريخ الشعوب الإسلامية، لكارل بروكلمان)

الفصل الثاني
أسرة البخاري

في مدينة بخارى بما وراء النهر تبدأ قصة إمام المحدثين الذي طبَّقت شهرته الآفاق، واسمه ونسبه كاملًا هو هذا: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الأحنف الجُعْفِيّ البخاري، وكُنيته أبو عبد الله. وقبل أن نطرق باب الحديث عنه، يحسن بنا أن نلمّ بشيء من تاريخ آبائه وأسرته، حتى نقف على الظروف التي نشأ فيها والأمور التي مهَّدت الطريق أمام نبوغه المبكر.

الجد الأعلى

وقع اختلاف في اسم الجَدّ الأعلى للبخاري والد المغيرة، وذلك بسبب التصحيف والتحريف في رسم الحروف العربية، فكُتِبَ على وجوهٍ مختلفةٍ نسردها فيما يلي:

١ - بَرْدِزْبَه: باء، راء، دال، زاي، باء، هاء. ستة حروف. هكذا أثبته ابن عساكر فيما رواه من تاريخ بخارى لغنجار، بإسناده عن بكر بن منير البخاري، عن البخاري نفسه[١]. وهكذا ذكره ابن سعدان البخاري، فيما رواه عنه ابن عدي في الكامل[٢] ....

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٧). وكذا ذكره ابن ماكولا في الإكمال بلا إسناد (١/ ٢٥٩).

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ٣١٧).

وفي مشايخ البخاري[١]. وهكذا ذكره الباجي[٢].

وهو الذي قيَّده ابن ماكولا[٣]، وكذا أثبته عبد الغني المقدسي[٤]، وضبطه النووي فقال: «بباء موحدة مفتوحة، ثم راء ساكنة، ثم دال مهملة مكسورة، ثم زاي ساكنة، ثم باء موحدة، ثم هاء. هكذا قيَّده الأمير أبو نصر بن ماكولا»[٥].

وهكذا أثبته ابن عبد الهادي[٦]، واختاره الذهبي[٧]، وابن ناصر الدين الدمشقي في توضيح المشتبه[٨]، وكذا ضبطه صلاح الدين الصفدي[٩]. واختاره ابن حجر وقال: «هذا هو المشهور في ضبطه، وبه جزم ابن ماكولا»[١٠]، على أنه ضبطه في تبصير المنتبه بفتح الدال[١١].

٢- **بذدزبه**: باء، ذال، دال، زاي، باء، هاء. ستة حروف. هكذا أثبته الخطيب البغدادي فيما رواه من تاريخ بخارى لغنجار، بإسناده عن بكر بن منير، عن البخاري[١٢]، وكذلك فيما نقله من الكامل لابن عدي[١٣].

---

(١) مشايخ البخاري (ص٤٧).

(٢) التعديل والتجريح للباجي (١/ ٣٠٧).

(٣) الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا (١/ ٢٥٨).

(٤) الكمال لعبد الغني (٢/ ١٣٣).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٢٠٣).

(٦) طبقات علماء الحديث (٢/ ٢٤٤).

(٧) نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩١)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٠)؛ تذكرة الحفاظ (٢/ ١٤٠)؛ المشتبه (١/ ٦٣).

(٨) توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (١/ ٤٤١).

(٩) الوافي بالوفيات للصفدي (٢/ ١٤٨).

(١٠) مقدمة الفتح (ص٤٧٧)، وتغليق التعليق (٥/ ٣٨٤).

(١١) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر (١/ ٧٧).

(١٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩).

(١٣) السابق (٢/ ٣٢٣).

وكذا ذكره المزي ونبَّه على الخلاف فيه(١)، وكذا حكاه الذهبي(٢). واختاره ابن ناصر الدين في تحفة الأخباري(٣)، وقال في توضيح المشتبه: «قيَّدته عن بعض المتقنين»(٤).

٣- **يزدزبه**: ياء، زاي، دال، زاي، باء، هاء. ستة حروف. هكذا عزاه ابن خلكان إلى ابن ماكولا(٥)، وعزاه ابن الملقن إلى ابن خلكان(٦)، وحكاه ابن ناصر الدين(٧). وهو خطأ محض من ابن خلكان؛ فإن ابن ماكولا إنما ذكره في حرف الباء باعتبار الحرف الأول، ونَصَّ على أن الحرف الثاني راء.

٤- **يَزْذِبَه**: ياء، زاي، ذال، باء، هاء. خمسة حروف. هكذا أثبته وضبطه ابن خلكان(٨). وقال ابن ناصر الدين: إنه وجده مقيَّدًا هكذا في موضعين «بخط أبي جعفر بن أحمد بن محمد العبدري، فيما قرأه على أبي مروان عبد الملك بن عبد الله بن مدرك العبدري، في غرة شهر ربيع الآخر من سنة

(١) تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣١).
(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٣٩١).
(٣) تحفة الأخباري لابن ناصر الدين (مطبوع مع ‹التنقيح في حديث التسبيح› ص١٧٧).
(٤) توضيح المشتبه (١/ ٤٤١).
(٥) وفيات الأعيان (٤/ ١٩٠).
(٦) شرح البخاري لابن الملقن (٢/ ٤٥)؛ الإعلام بفوائد الأحكام (١/ ١١٨). كذا ذكر ابن الملقن الموضع الأول عند ابن خلكان الذي سيأتي، وجعل الموضع الثاني الذي حكاه ابن خلكان عن ابن ماكولا موافقًا لما في كتاب ابن ماكولا. وقد غلط ابن الملقن على ابن خلكان في كلا الموضعين.
(٧) توضيح المشتبه (١/ ٤٤١).
(٨) وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ١٩٠).

ست وثمانين وأربعمائة»[١]، وقال في توضيح المشتبه: «وهو غريب»[٢].

٥- **بَذِذْبِه**: باء، ذال، ذال، باء، هاء. خمسة حروف. هكذا ذكره وضبطه التاج السبكي وقال: «هذا ما كنا نسمعه من الشيخ الإمام الوالد ﷺ»[٣].

والتعويل في هذا الاختلاف ليس إلا على الوجهين الأول والثاني لكونهما أقدم وأشهر، وبهذا قال ابن ناصر الدين: «والمشهور القولان الأولان»[٤]. على أن أحد هذين الوجهين -«بردزبه» و «بذدزبه»- ما هو إلا تحريف عن الوجه الآخر، والأشبه بالصواب أن يكون الثاني هو الخطأ. وآية ذلك أن النقلين الذين ذكرهما الخطيب قد اختُلف فيهما، مع أن النقل واحد.

فأما رواية بكر بن منير: فقد رواها الخطيب، عن أبي الوليد الدربندي، عن غنجار، عن أبي عمرو المقرئ وأبي نصر الباهلي، عن بكر، عن البخاري، بلفظ: «بذدزبه»، ثانيه ذال. ورواها ابن عساكر، من طريق أبي المظفر النسفي، عن غنجار، بالإسناد نفسه، بلفظ: «بردزبه»، ثانيه راء. فأحدهما غلطٌ لا محالة لاتفاقِ الـمَخْرَج إذ إن مَصْدَر النقل واحد.

وأما ما وَرَدَ عن ابن عدي: فقد رواه الخطيب، عن أبي سعد الماليني، عنه، بلفظ: «بذدزبه»، بالذال. وهو في الكامل من رواية حمزة السهمي، عن ابن عدي، بلفظ: «بردزبه»، بالراء. فأحدهما أيضًا غلطٌ لا محالة.

---

(١) تحفة الأخباري (ص١٧٨).

(٢) توضيح المشتبه (١/ ٤٤١).

(٣) طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢١٢).

(٤) توضيح المشتبه (١/ ٤٤١).

والنص عينه رواه ابن عدي في كتابه الآخر في مشايخ البخاري، لكن وقع فيه اختلاف: فوقع في رواية أبي العباس الرازي في النسخة الدمشقية (٩٢ظ): «بَرْذِبَة»، بالباء والراء[١]. ونقله أبو علي الجياني، عن الباجي، من طريق أبي العباس الرازي وأبي بكر بن سختويه، عن ابن عدي، فقال: «يزذبة» بالياء والزاي[٢]. على أنه وقع في النسخة التونسية من كتاب ابن عدي بلفظ: «بردزبه» كما هو مشهور[٣]. وكذلك ذكره الباجي في كتابه في رجال البخاري بألفاظ ابن عدي، فقال: «بردزبه». فالظاهر أن هذا هو الصحيح عن ابن عدي في كلا الكتابين. فإذا ضممنا إلى ذلك ما قيَّده وضبطه ابن ماكولا، تبيَّن أن هذا الوجه هو المحفوظ والآخر خطأ.

أما معنى هذا اللفظ فأَفْصَحَ عنه بكرُ بن منير البخاري بأنه يعني «الزَرّاع» بلغتهم؛ فقد روى غنجار، عن أبي نصر الباهلي، عن بكر قال: «هو بالبخارية، وبالعربية: الزَرّاع»[٤].

ولـمّا رَحَلَ ابنُ دحية الكلبي الأندلسي إلى خراسان، سأل أهلها عن هذه الكلمة فلم يعرفوها. قال ابن دحية: «قال لي أهل خراسان بعد أن لم يعرفوا معنى هذه اللفظة: يقال للفلاحين بالفارسية «برْزِگر» -بباء موحدة، ثم راء

---

(١) قرأها محقق الطبعة السعودية هكذا: «بزدبه» (ص٥٨). ونقطة الذال بالخط المغربي توضع إلى يمين الحرف، فمن هنا وقع اللبس.
(٢) تقييد المهمل للجياني (١/ ٤٥).
(٣) كما هو موجود في صورتها التي أثبتها المحقق في مقدمة الكتاب (ص٤٢).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٧). وذكره ابن ماكولا بلا إسناد في الإكمال (١/ ٢٥٨).

ساكنة، ثم زاي مكسورة، ثم كاف غير صافية، ثم راء ساكنة- وهو لقبٌ لِكُلِّ مَن سكن البادية، زَرّاعًا كان أو غيره»(١).

والأشبه أن هذه الكلمة ليست فارسية، بل كما قال بكر بن منير إنها بلغة أهل بخارى، وهي التي تُعرف باللغة السُغْدية التي كانت سائدة في بلاد ما وراء النهر. قال الإصطخري: «وأمّا لسان بخارى فإنه لسان السُغد، إلا أنه يحرَّف بعضُه»(٢). وهذه اللغة اندثرت قديمًا، ولم تُكتشف إلا بعد العثور على عدد من نصوصها في القرن العشرين.

وقد رجعتُ إلى القاموس السُغدي المطبوع بالفارسية والإنجليزية، فوجدتُ هذه الكلمة فيه هكذا: **pardyzpān** (پَرْديزْپان) وتعني: القيِّم على البساتين ورئيس الحدائق. وهي من كلمة **pardyz** (پَرْديز) أي الفردوس والحديقة والبستان. ومذكور أنها وردت أيضًا بصيغة **prdyzpt** (پرديزپت)(٣). والاتفاق شبه التام بين هذه الكلمة والاسم البخاري المذكور يؤكد صواب الوجه المشهور للكلمة كما قررناه آنفًا.

وقد ذَكَرَ بعضُهم «الأحنف» في آخر نسب البخاري؛ فقال أبو الخير بن حريث تلميذ البخاري راوي كتاب الأدب: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن

---

(١) شرح البخاري لابن الملقن (٢/ ٤٥).

(٢) المسالك والممالك للإصطخري (ص٣١٤).

(3) . Sogdian Dictionary, p. 285.

وذُكر في مقدمة القاموس أن الدال صوتيًّا تنقلب ذالًا في كثير من المواضع، ومنها هذه الكلمة. وهذا ليس بعيدًا عن الحال في لغات المشرق، فكثير من الكلمات التي عُرِّبت قديمًا كُتبت تارة بالدال وتارة بالذال بسبب اختلاف اللهجات الأعجمية.

إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي البخاري»[١]. وكذا ذكره غنجار صاحب تاريخ بخارى فيما أخرجه ابن عساكر في تاريخه قال: «أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي»[٢]. فجعل كلاهما «الأحنف» بدلًا من «بردزبه»، وفي هذا ما يضعف ما ذكره ابن حجر بقوله: «بردزبه بن الأحنف»[٣].

ويُفهم من كلام هؤلاء البخاريين أن الأحنف هو نفسه بردزبه والد المغيرة، وحينئذ يكون هذا لقبًا له. وهو ما ذهب إليه ابن خلكان بجعلهما رجلًا واحدًا، فقد ساق نسب البخاري وقال فيه: «المغيرة بن الأحنف يزذبه». ثم قال: «وقد اختُلف في اسم جدِّه، فقيل إنه: «يزذبه» ... ووجدته في موضعٍ آخر عِوَضَ «يزذبه»: «الأحنف». ولعل يزدبه كان أحنف الرِّجْل»[٤]. وهو توجيه حسن.

كان بردزبه هذا مجوسيًّا عاش ومات على مجوسيته، لكن ابنه المغيرة دخل في الإسلام على يد والي بخارى في عصره اليمان بن أخنس الجُعْفي، ولذلك نُسب بنو المغيرة إلى هذا الوالي ولاءَ إسلامٍ، فقيل لهم جعفيُّون. واليمان هذا هو الجَدُّ الأعلى للحافظ أبي جعفر الـمُسْنَدِي الذي سيكون أحد مشايخ البخاري فيما بعد[٥].

---

(١) الأدب المفرد للبخاري (١).

(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٣).

(٣) تغليق التعليق (٥/ ٣٨٤)؛ النكت على صحيح البخاري (١/ ٨٧)؛ هداية الساري (ص٤٧).

(٤) وفيات الأعيان (٤/ ١٩٠).

(٥) الكامل لابن عدي (١/ ٣١٧)؛ مشايخ البخاري (ص٤٨).

هذا ويوجد سقطٌ في تهذيب الكمال في ترجمة المسندي، فقد وقع فيه: «وجَدُّه اليمان بن أخنس أحد أجداد البخاري من فوق»[١]. وصواب العبارة: «مولى أحد أجداد»، وهكذا هو أصل العبارة في كتاب عبد الغني: «واليمان مولى أحد أجداد البخاري من فوق»[٢]. وكذا ذكرها ابن الملقن فقال: «واليمان هذا هو مولى أحد أجداد البخاري»[٣].

والد البخاري:

كان من فضل الله على هذه الأسرة أنْ ظَهَر فيها مَن يسلك في طريق العلماء العاملين، ذلك هو أبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، والد البخاري. كان مِمَّن رحل في طلب الحديث وتحصيل العلم، وقد سمع مِن مالك بن أنس إمام دار الهجرة ومِن حماد بن زيد وغيرهما.

روى غنجار، من طريق إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «أبي إسماعيلُ بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي سمع مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد قد صافح ابن المبارك بكلتا يديه»[٤].

---

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٥٩).

(٢) الكمال لعبد الغني (٦/ ٢٩٢).

(٣) شرح البخاري لابن الملقن (٢/ ٤٦٧).

(٤) الرواة عن مالك للخطيب باختصار الرشيد العطار (ص١٦)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩٢)؛ شرح ابن حجر (١١/ ٥٦)؛ تغليق التعليق (٥/ ٣٨٥). وهذان الموضعان اللذان أحال فيهما ابن حجر على تاريخ غنجار يؤكدان أنه وَهِمَ حين عزا هذا النقل إلى وراق البخاري في موضع آخر في التغليق (٥/ ١٢٩).

وقد تَرجم البخاري لأبيه في تاريخه الكبير فقال: «إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو الحسن. رأى حماد بن زيد صافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكًا»(١).

وذكر ابن حجر كلامًا آخر للبخاري في موضع آخر فقال: «وَصَلَهُ في ترجمة عبد الله بن سلمة المرادي من تاريخه فقال: «حدثني أصحابنا يحيى وغيره، عن أبي إسماعيل بن إبراهيم قال: رأيت حماد بن زيد وجاءه ابن المبارك بمكة، فصافحه بكلتا يديه»»(٢).

وهذا النص غير موجود في روايات التاريخ التي وصلتنا، وما أظن ابن حجر أخذه إلا من عند مغلطاي فقد وقعت له روايات عزيزة من تاريخ البخاري فيها ما ليس في غيرها، وهذا النقل من ذاك.

وترجم ابن حبان لوالد البخاري في الثقات فقال: «إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو الحسن. يروي عن مالك وحماد بن زيد، روى عنه العراقيون»(٣). وذكره الخطيب في الرواة عن مالك بن أنس(٤). وقال الذهبي: «وحدَّث عن أبي معاوية وجماعة»(٥). وروى أيضًا عن عمر بن هارون البلخي(٦). وكان إسماعيل مِمَّن يروون كتاب الجامع لسفيان الثوري، فقد روى

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٢).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٥)؛ شرح ابن حجر (١١/ ٥٦)؛ تغليق التعليق (٥/ ١٢٩-١٣٠).
(٣) ثقات ابن حبان (٨/ ٩٨).
(٤) الرواة عن مالك للخطيب باختصار الرشيد العطار (ص١٦).
(٥) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٠).
(٦) تهذيب الكمال (٢١/ ٥٢٢).

بكر بن منير، عن البخاري قال: «كنتُ عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتاب الجامع -جامع سفيان- مِن كتاب والدي»(١).

ومع كون إسماعيل لم يحظ بشهرة العلماء الكبار في ذلك العصر، إلا أنه كانت له مكانته في بلده بخارى حتى بعد وفاته. فإن البخاري لـمّا لفت الأنظار إليه بعد خروجه من الكُتّاب وسئل عنه، قيل: «هذا ابن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه»(٢). وحين كبر قليلاً ورحل إلى العراق، لقيه هناك رجلٌ من بخارى وسأله: ابن مَن أنت؟ فقال: «ابن إسماعيل». فقال الرجل: «أنت قرابتي»(٣). فدلَّنا هذا على أن إسماعيل كان مشهورًا عند أهل بلده.

وكان فقيهُ بخارى وعالـمُها أحمد بن حفص أبو حفص الكبير من أصدقاء إسماعيل، ومن أخباره معه: ما رواه محمد بن أبي رجاء الفضل بن عبد الله البخاري، عن أبي حفص الكبير قال: «رأيتُ النبي ﷺ في النوم عليه قميص، وامرأة إلى جنبه تبكي. فقال لها: «لا تبكي، فإذا مِتُّ فابكي». فَلَمْ أَجِدْ مَن يعبرها لي، حتى قال لي إسماعيل -والد البخاري-: إنَّ السُنّة قائمة بعد»(٤).

وكان إسماعيل فيما يبدو على جانب من الثراء وله تجارة وأملاك، يُفهم ذلك من النصيب الكبير الذي حصل عليه البخاري من ميراث أبيه. قال محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري: «ورث مِن أبيه مالًا جليلًا»(٥).

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٧). وسيأتي هذا النقل بتمامه لاحقًا.
(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩)، وهو فيه: «بذدزبه».
(٣) السابق (٢/ ٣٣٨).
(٤) نبلاء الذهبي (١٠/ ١٥٧)، ويشبه أن يكون نقله من تاريخ بخارى. وانظر ترجمة ابن أبي رجاء في: المتفق والمفترق للخطيب (٣/ ١٨٣١).
(٥) تغليق التعليق (٥/ ٣٩٤).

وكان إسماعيل مع هذا عالـمًا صالحًا يتحرّى الحلال في ماله، فلم يكن يعيش هو وأهل بيته إلا على ما لا شبهة فيه من حرام. روى ورّاق البخاري، عن محمد بن خداش، عن أبي حفص الكبير قال: «دخلتُ على أبي الحسين -يعني إسماعيل والد أبي عبد الله- عند موته، فقال: «لا أعلم في مالي درهمًا مِن حرام، ولا درهمًا مِن شبهة». فتصاغرَت إليَّ نفسي عند ذلك!»[١].

ووصفه الذهبي فقال: «كان مِن العلماء الورعين»[٢]. وقال ابن حجر: «ذَكَرَ ولدُه عنه ما يدل على أنه كان من الصالحين»[٣].

والظاهر من الروايات أن إسماعيل لم يُرزق إلا ولدين اثنين: أحمد، ومحمد. وقد ورد ذِكْر أحمد على لسان البخاري في أثناء حديثه عن مسيرته العلمية، فقال فيما رواه عنه ورّاقه: «خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة»[٤]. وأمّا إسماعيل فقد مات ولم يزل محمد صغيرًا، فيقتضي ذلك أن يكون أحمد هو الابن الأكبر.

قال الذهبي في معرض حديثه عن نشأة البخاري: «ونشأ يتيمًا.. ورَبَّتْ أبا عبد الله أُمُّه»[٥]. فعلى هذا الوصف يمكن أن تكون وفاة إسماعيل في حدود سنة (٢٠٠هـ) أو قبل ذلك.

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٧)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٠)؛ مقدمة الفتح (ص٤٧٩)؛ تغليق التعليق (٥/ ٣٩٤). وعند ابن حجر: «محمد بن خراش» بالراء.

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٤).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٤).

(٥) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٠).

وإذا كان أحمد هو أكبر الابنين، فحينئذ يكون هو الذي تولّى المسؤولية بعد أبيه، وصار اعتمادُ أُمِّهما عليه. وهذا قد يؤخذ مِن كون البخاري خرج إلى الحج مع أمه وأخيه، ثم رجع أخوه بأمه تاركًا إياه يكمل طريقه في طلب العلم.



الفصل الثالث
سنوات النشأة

ولادته وطفولته

لـمّا كان يوم الجمعة الثالث عشر من شوال من سنة (١٩٤هـ)، وُلد لإسماعيل ابنٌ سمّاه محمدًا، وهو الذي سيصبح فيما بعد أستاذ أهل الحديث وصاحب الكتاب ذائع الصيت في الشرق والغرب. وقد سَجَّلَ إسماعيلُ تاريخَ ولادةِ ابنه محمد بخطٍّ يده تذكيرًا به.

قال ورّاق البخاري: قال لي أبو عمرو المستنير بن عتيق: «سألتُ أبا عبد الله محمد بن إسماعيل: متى ولدت؟ فأخرج لي خط أبيه: وُلد محمد بن إسماعيل يوم الجمعة بعد الجمعة لثلاث عشرة ليلة مضت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة»[(١)].

وروى ابن عدي، عن أبي علي الحسن بن الحسين البزاز البخاري قال: «ولد محمد بن إسماعيل البخاري يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة»[(٢)].

وروى الخليلي، عن أحمد بن مسلم الفارسي، عن محمد بن أحمد بن محمد بن الفضل: سمعت أبا حسان مَهِيب بن سُليم يقول: سمعت محمد بن

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٥).
(٢) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٤٩).

إسماعيل البخاري يقول: «ولدتُ يوم الجمعة بعد الصلاة لثنتي عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة»(١).

وقوله: «لثنتي عشرة ليلة» مخالف لرواية ابن عتيق وابن الحسين البزاز، والتعويل على ما في كتاب ورّاق البخاري.

ولَمْ يُقَدَّر لإسماعيل أن يبقى حتى يكبر ابنه محمد، فما لبث إلا قليلًا حتى وافته المنية وترك ابنه يتيمًا في حجر أمه. ولم يشأ الله أن يتركهم عالةً على أحد، فقد خَلَّفَ إسماعيلُ لورثته ما أغناهم عن الناس، ووَرِثَ محمدٌ من أبيه مالًا جليلًا كما أخبر ورّاقُه. ولعلّ هذه الثروة التي تركها إسماعيل يسَّرت على زوجته الإنفاق على بيتها وعلى تعليم ولدها.

ولـمَّا كبر محمد أرسلته أُمُّه إلى الكُتّاب، وهناك تعلَّم ما كان يتعلمه الصبيان في هذه السنّ مِن حِفْظ القرآن وتعلُّم اللغة العربية، لكنه زاد على ذلك فكان يحفظ الأحاديث بأسانيدها ومتونها. وقد ساعده على ذلك نبوغه المبكر، كما كان لنشأته أثرٌ في ذلك وهو الذي تربّى في بيتِ أحدِ العلماء وأمام عينيه مكتبةُ أبيه التي تضمُّ كتب الحديث في جنباتها. وفي سنة (٢٠٤هـ) لـمّا بلغ محمد العاشرة من عمره ترك الكُتّابَ، وبدأ يختلف إلى عددٍ من العلماء ويحضر مجالسهم.

قال ورّاق البخاري: «قلتُ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: «أُلْهِمْتُ حِفْظَ الحديث وأنا في

(١) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٥٩). ويشبه أن يكون ابن الفضل هذا هو أبا محمد السعدي شيخ القراب، انظر: فضل رجب لابن عساكر (ص٣١٤).

الكُتّاب». قلتُ: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: «عشر سنين أو أقل، ثم خرجتُ مِن الكُتّاب بعد العشر»»[١].

قصته مع الداخلي:

وكان من أوائل الشيوخ الذين جلس محمد بن إسماعيل إليهم في تلك الفترة رجل يُعرف بالداخلي، كان يجلس للرواية ويبدو أنه لم يكن من المتقنين لهذا الشأن. وهذا الرجل لا يُعرف مَن هو، ولا لماذا لُقِّبَ بالداخلي. قال ابن حجر: «الداخلي المذكور لَمْ أقف على اسمه، ولَمْ يَذكر ابنُ السمعاني ولا الرشاطي هذه النسبة. وأظن أنها نسبة إلى المدينة الداخلة بنيسابور»[٢]. والذي يظهر لي أنها نسبة إلى داخل بخارى، لأنّ ببخارى حائطًا يقسم مدنها إلى داخلة وخارجة، فقد قال الإصطخري: «ولبخارى مدن داخل حائطها وخارجًا عنه»[٣]. ونسبة الشيخ إلى المدينة التي فيها القصة أوقعُ مِن نسبته إلى غيرها.

وذات يوم كان الداخلي يقرأ على طلابه مِن كتابٍ في يده، فأخطأ في إسناد أحد الأحاديث فقال: «سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم». فتجرّأ البخاري ابن الإحدى عشرة سنة فَرَدَّ على الشيخ خطأه على الملأ، وعرَّفه أن أبا الزبير المكي لا يروي عن إبراهيم النخعي! فما كان من الشيخ إلا أن انتهر هذا الغلام الصغير وأغلظ له القول! فطلب منه محمد أن يجد هذا الإسناد على هذا النحو في النسخة الأصل التي نُقلت منها النسخة التي في يده. فقام الداخلي مِن فَوْره

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٤).
(٢) تغليق التعليق (٥/ ٣٨٧).
(٣) المسالك والممالك للإصطخري (ص ١٧٥).

وأتى بالأصل، وهنا سُقِط في يده وأدرك أن الغلام على حق! فأراد الشيخ أن يتأكد من معرفة محمد بصواب هذا الإسناد، فسأله عنه حتى يطابق بين جوابه وبين ما هو مذكور في الأصل. وكان صواب الإسناد: «عن الزبير»، لا: «عن أبي الزبير»، وهو الزبير بن عدي صاحب إبراهيم النخعي. فلمّا أجابه محمد بالصواب، أقرَّه الشيخ وأصلح هذا الخطأ في كتابه.

قال البخاري فيما رواه عنه ورّاقه: «ثم خرجتُ من الكُتّاب بعد العشر، فجعلتُ أختلف إلى الداخلي وغيره. وقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: (سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم). فقلت له: يا أبا فلان، إن أبا الزبير لَمْ يَرْوِ عن إبراهيم! فانتهرني. فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك. فدخل ونظر فيه، ثم خرج. فقال لي: «كيف هو يا غلام؟» قلت: هو (الزبير بن عدي، عن إبراهيم). فأخذ القلم مِنِّي وأحكم كتابه، فقال: «صدقتَ»». قال الورّاق: «فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنتَ إذ رددتَ عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة»[١].

كانت هذه الواقعة كفيلة بأن يذيع صيت هذا الغلام باعتباره صاحب معرفة بأسانيد الحديث، وكيف لا وهو الذي يَرُدُّ على شيوخه ويصحِّح لهم أخطاءهم! وكان في مُدَّةِ وُجُودِهِ عند الداخلي يأتيه شيخٌ من شيوخ بخارى يسأله عن عددٍ من الأحاديث ليعرف صِحَّتَها، فيبيِّنها له ويذكر له أقوال الأئمة في هذه الأحاديث. وبلغ إعجاب هذا الشيخ بالفتى الصغير أنْ خاطبه ذات يوم بالرياسة وهو لـمّا يَزَلْ في بدايات طلب العلم، وما ذلك إلا لتميُّزه عن سائر أقرانه.

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٤).

قال ورّاق البخاري: سمعت أبا عبد الله يقول: «كان شيخ يمرّ بنا في مجلس الداخلي، فأُخبره بالأحاديث الصحيحة مِمّا يَعْرِض عَلَيّ، وأخبره بقولهم. فإذا هو يقول لي يومًا: يا أبا عبد الله رئيسَنا في أبوجاد!»(١). وقوله «أبوجاد» يشير إلى بداية الحروف الأبجدية، كناية عن صغر سِنّ البخاري وأن مَن هُم في مثل سنِّه لا يزالون يتعلمون القراءة والكتابة.

ويؤخذ من هذا النقل شيء آخر وهو أن البخاري كان معروفًا منذ صغره بهذه الكنية: «أبو عبد الله»، وهذا على العُرف الذي كان موجودًا مِن إطلاق الكُنى على الصغار ومَن لا ولد له. وسوف يكبر البخاري ويبوِّب في صحيحه بابًا بهذا المعنى: «باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل» يورد فيه قول النبي ﷺ لأحد الأطفال: «يا أبا عمير»(٢).

قصته مع أبي حفص الكبير

وكان محمد بن إسماعيل يختلف أيضًا إلى علاّمةِ بخارى وفقيهها وإمام أهل الرأي فيها أبي حفص الكبير أحمد بن حفص بن الزبرقان العجلي مولاهم، شيخ الحنفية، وكان مِن أصدقاء والده إسماعيل كما تقدم، ويسكن في المدينة بباب حَقْرَه(٣).

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٦).
(٢) صحيح البخاري (٦٢٠٣).
(٣) تاريخ بخارى للنرشخي (ص٨٦)، وذكر في موضع آخر: إن الباب سُمّي بهذا الاسم «لأن الناس كانوا يحملون الفتاوى هنالك إلى السيد أبي حفص رحمة الله عليه، وقد سَمَّوا الفتوى «الحق»، ولهذا سَمَّوه: (حقره) أي: طريق الحق» (ص٨٩). وهو من أبواب بخارى التي ذكرها الإصطخري (ص٣٠٦).

وقد جمع أحمد بن حفص بين الحديث والفقه: فسمع مِن وكيع بن الجراح وأبي أسامة وهُشيم وجرير بن عبد الحميد وغيرهم، وتتلمذ على يد محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وكان من كبار تلامذته[١].

وكان أبو حفص إلى جانب حيثيته العلمية مشهورًا بالورع والصلاح، ولقد قال فيه أبو نصر الليث بن نصر بن الحسين الشاعر: «تذاكرنا الحديث: «إن على رأس كل مائة سنة مَن يصلح أن يكون علم الزمان»[٢]. فبدأتُ بأبي حفص أحمد بن حفص، فقلت: هو في فقهه وورعه وعمله يصلح أن يكون علم الزمان»[٣]. ويظهر أن أبا نصر هذا من طبقة البخاري لأنه يشاركه في شيوخه البخاريين[٤].

وقد وُلد أبو حفص سنة (١٥٠هـ)، فهو بهذا أكبر من البخاري بأربع وأربعين سنة. وله ابنٌ من أقران البخاري اسمه محمد، وهو الذي سيصبح فيما بعد علاّمة بخارى وشيخ الحنفية في بلاد المشرق بعد أبيه[٥]. وإذا كان

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/ ١٥٧)؛ تاريخ الإسلام (٥/ ٢٥٩)؛ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي (١/ ١٦٦).

(٢) لم يَرِدْ بهذا اللفظ. والمعروف هو الحديث الذي أخرجه أبو داود في سننه (٤٢٩١) والحاكم في مستدركه (٨٨١٧) من طريق شراحيل بن يزيد المعافري بلفظ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدِّد لها دينها». رفعه سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة وشكّ فيه. وخالفه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني، فوقفه على شراحيل من قوله. وأشار إلى عِلّته أبو داود عقبه.

(٣) نبلاء الذهبي (١٠/ ١٥٧)؛ إكمال التهذيب لمغلطاي (١/ ١٩). والقصة مختصرة عند مغلطاي، ولفظ الحديث مختلف. ويشبه أن يكون النقل من تاريخ بخارى.

(٤) تهذيب الكمال (١/ ٢٦٣؛ ٢٥/ ٣٤٢).

(٥) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٦١٧). وفي ترجمته ما هو متعلق بترجمة أبيه.

البخاري ترك الكُتّاب وهو ابن عشر سنين، ووقعت قصته مع الداخلي بعدها بسنة، فيمكننا القول إنه جلس إلى أبي حفص الكبير من بعد سنة (٢٠٥هـ).

وذات يوم كان أبو حفص في مجلسه المخصَّص لقراءة جامع سفيان الثوري، والناسُ مِن حوله معهم نُسَخُهم يتابعون قراءته، ومحمد معه نسخة أبيه إسماعيل. فسمعه محمد يذكر في أحد الأحاديث لفظًا خلاف ما هو مذكور عنده، فما كان منه إلا أنْ رَدَّ على أبي حفص. فأعاده كما قال وأَصَرَّ عليه، فراجعه محمد فيه أكثر من مرة. فتفكَّر أبو حفص في هذا اللفظ، فوجده فعلًا كما قال محمد. فتعجَّب مِن هذا الغلام وسأل عنه الحاضرين، فأخبروه أنه ابن إسماعيل الجعفي. فأثنى عليه أبو حفص وتوقَّع أن يكون له شأن في هذا العلم.

روى غنجار، عن أبي عمرو المقرئ وأبي نصر الباهلي، عن بكر بن منير قال: سمعت محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي يقول: «كنت عند أبي حفص أحمد بن حفص أسمع كتاب الجامع -جامع سفيان- مِن كتاب والدي. فمَرَّ أبو حفص على حرف، ولم يكن عندي ما ذكر. فراجعته، فقال كذلك. فراجعته الثانية، فقال كذلك. فراجعته الثالثة، فسكت سويعة. ثم قال: مَن هذا؟ قالوا: هذا ابن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه. فقال أبو حفص: هو كما قال، واحفظوا فإن هذا يومًا يصير رجلًا»[1].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٧). وقارن بين قول أبي حفص في البخاري وهو غلام: «إن هذا يومًا يصير رجلًا» وقول أبي زرعة الرازي في مسلم بن الحجاج بعد تأليفه الصحيح: «لو دارى محمد بن يحيى لصار رجلًا» (تاريخ دمشق، ٥٨/ ٩٣).

وهذا نقله أيضًا ورّاق البخاري عن والده، فقال: «سمعت أبي رحمه الله يقول: كان محمد بن إسماعيل يختلف إلى أبي حفص أحمد بن حفص البخاري وهو صغير، فسمعت أبا حفص يقول: «هذا شاب كيِّس، أرجو أن يكون له صيت وذِكْر»»[١].

ويظهر من هذا الموقف جانبٌ نبيلٌ من أخلاق أبي حفص، فقد سبق ورأيت كيف فعل الداخلي مع البخاري حين رَدَّ عليه خطأه إذ سارع إلى انتهاره قبل أن يتبيَّن له وجه الصواب. وأما أبو حفص ففعل أربعة أمور؛ أولها: أنه سمح لمن يراجعه بتكرار ذلك أكثر من مرة دون أن يمنعه. وثانيها: أنه سكت وأعطى نفسه وقتًا للتفكير. وثالثها: أنه لـمّا تبيَّن له خطؤه أقرّ به ولم يكابر. ورابعها: أنه امتدح مَن صوَّبه وتوسَّم فيه خيرًا لـمّا وجده وهو في هذه السن الصغيرة متفطِّنًا إلى مثل هذه الدقائق.

وقد روى لنا عبد الله بن سعد بن جعفر البخاري قصةً تكشف عمّا كان يتحلّى به هذا الرجل مِن حلمٍ ورحابة صدر، فقد قال: «ما رأيتُ أَعْجَبَ مِن يحيى بن عاصم[٢]! كان يجيء إلى أبي حفص أحمد بن حفص فيجلس عنده، فكان أبو حفص يقول: «حدثنا محمد بن الحسن، عن يعقوب، عن أبي حنيفة: أنه قال كذا». فيثب يحيى ويقول: يا أبا حفص، خالَفَ -واللهِ- أبو حنيفة رسولَ الله ﷺ! فيضع أبو حفص الكتاب من يده ويقول: «كيف؟» فيقول:

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٥).

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٩/ ١٧٩)؛ تلخيص تاريخ نيسابور (ص٣٨)؛ إكمال ابن ماكولا (٧/ ٢٧٠)؛ تاريخ الإسلام (٥/ ٧٢٥).

حدثنا يزيد بن هارون، وحدثنا عبد الرزاق، وحدثنا جعفر بن عون، فيسرد تلك الأحاديث. فيقول أبو حفص: «هكذا قالوا». ويصيح أصحاب أبي حفص يقولون: هذا يقع في سلفنا! هذا يقع في شيخنا! هذا كذا! فيسكت أبو حفص، ويظن أنه لا يعود. فيأتي ويتكلم مثله»[١].

لم يكن أبو حفص -وهو شيخ الحنفية- من المتعصبين إلى الرأي أو المستخفِّين بالأحاديث والآثار، وكيف وهو مِن حَمَلَةِ هذا العلم الشريف ومِن رُواة كُتبه ومصنفاته! ولكنه برع في الفقه أكثر من الحديث، وكان إليه المرجع في هذا الشأن في تلك النواحي. وكما يتبيَّن من سيرته فقد كان عالـمًا عاملًا بعلمه متخلِّقًا بأخلاقه، فلا غرابة إذًا أن تربطه أواصر الود بعلماء الحديث، فقد قال غنجار صاحب تاريخ بخارى في ترجمة محمد بن سلام البيكندي: «كان بينه وبين أبي حفص أحمد بن حفص مودة وأخوّة، وكلُّ واحدٍ منهما مخالفٌ للآخر في المذهب!»[٢]. وقد رأيتَ كيف كانت علاقته بإسماعيل والد البخاري.

والمخالفة في المذهب التي يقصدها غنجار ليست فقهية فقط وإنما عقدية أيضًا؛ فقد قال أبو صفوان إسحاق بن أحمد بن إسحاق السُّرْماري وهو من أقران البخاري: «رأيتُ المقرئ يحدِّث على الجبل، فقام إليه رجل فقال: إن عندنا ببخارى رجلًا يقال له أحمد بن حفص يقول: الإيمان قول. فقال: «هو

(١) تاريخ الإسلام (٥/ ٧٢٥). ويشبه أن يكون النقل من تاريخ بخارى.
(٢) تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٤٣)؛ نبلاء الذهبي (١٠/ ٦٣٠).

مرجئ». وكنت أنا قائمًا بين يديه، فقلت: وأنا أقول: الإيمان قول. فأخذ برأسي ونطحني برأسه نطحة، ثم قال لي: «وأنت مرجئ يا خراساني»»[(١)].

هذا وقد ذكر الفقيه الحنفي شمس الأئمة السرخسي (ت حوالي ٥٠٠هـ) في كتابه المبسوط في الفقه الحنفي قصة بلا إسناد تقول: إن البخاري قَدِمَ بخارى في زمن أبي حفص الكبير وجعل يُفتي، فنهاه أبو حفص عن ذلك لعدم أهليّته، لكنه لم ينتهِ. حتى أفتى يومًا بأن حرمة الرضاع تثبت بلبن الشاة والبقرة، فثاروا عليه وأخرجوه من بخارى. ذَكَرَ هذه الحكاية في موضعين من كتابه المذكور.

قال السرخسي: «لو أن صَبِيَّيْن شَرِبَا مِن لبنِ شاةٍ أو بقرة، لَمْ تَثبت به حرمةُ الرضاع لأن الرضاع معتبر بالنسب. وكما لا يتحقق النسب بين آدمي وبين البهائم، فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم. وكان محمد بن إسماعيل البخاري صاحب التاريخ ﷺ يقول: تثبت الحرمة. وهذه المسألة كانت سبب إخراجه من بخارى؛ فإنه قدم بخارى في زمن أبي حفص الكبير رحمه الله وجعل يُفتي، فنهاه أبو حفص رحمه الله وقال: «لستَ بأهل له». فلم ينتهِ. حتى سئل عن هذه المسألة، فأفتى بالحرمة، فاجتمع الناس وأخرجوه»[(٢)].

وقال في موضع آخر: «لو أُرضع الصَبيّان من بهيمةٍ، لم يكن ذلك رضاعًا وكان بمنزلة طعامٍ أكلاه مِن إناء واحد. ومحمد بن إسماعيل صاحب الأخبار رحمه الله تعالى يقول: يثبت به حرمة الرضاع؛ فإنه دخل بخارى في زمن الشيخ

---

(١) أنساب السمعاني (٧/ ١٢٦). والمقرئ هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد شيخ الحرم المكي المتوفى سنة ٢١٣هـ.

(٢) المبسوط للسرخسي (٣٠/ ٢٩٧).

الإمام أبي حفص رحمه الله تعالى وجعل يفتي، فقال له الشيخ رحمه الله تعالى: «لا تفعل، فلستَ هنالك». فأبى أن يقبل نصحه. حتى استُفتي عن هذه المسألة إذا أُرضع صَبيّان بلبن شاة، فأفتى بثبوت الحرمة، فاجتمعوا وأخرجوه من بخارى بسبب هذه الفتوى»[١].

ولا نجد هذه القصة في شيءٍ مِن كُتُبِ التراجم ولا الفقه إلا في كتب الحنفية، ومصدرهم فيها هو كتاب السرخسي[٢]. وقد ذكرها ابن الهمام، ثم عرَّض بالبخاري قائلًا: «ومَن لم يدقّ نظره في مناطات الأحكام وحكمها، كثر خطؤه»[٣]. ووصفها اللكنوي بأنها مشهورة عندهم، واستشكلها[٤].

وهذه قصة ساقطة من وجوه؛ أحدها: أن البخاري من أهل بخارى، فكيف يكون قدمها وهو أصلًا فيها؟ وثانيها: أنه بعد خروجه من الكُتّاب بدأ الدراسة عند الشيوخ وهو ابن إحدى عشرة سنة، ثم خرج من بخارى -كما سيأتي- سنة (٢١٠هـ) وهو ابن ست عشرة سنة، ولم يرجع إلا بعد وفاة أبي حفص فإنه توفي سنة (٢١٧هـ). فكيف يفتي وكان صبيًّا آنذاك؟ وثالثها: أن أبا حفص كان من أساتذة البخاري، وقد وقف على نباهته وأثنى عليه كما رأيت. ورابعها: أن سبب خروج البخاري من بخارى هو الحج مع أمه وأخيه، وقد رجعا هما وبقي هو في هذه الرحلة يتنقل في البلدان طلبًا للعلم والدرس عند الشيوخ، حتى

---

(١) السابق (٥/ ١٣٩-١٤٠).
(٢) طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي (١/ ١٦٦).
(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام (٣/ ٤٣٧).
(٤) الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي (ص٣٩).

رجع إلى وطنه على رأس الثلاثين من عمره. ثم خامسها: أن هذه القصة ذكرها السرخسي في القرن الخامس مرسلة بلا إسناد ولم يعزُها إلى أي مصدر.

فهذه الفتوى مكذوبة على البخاري، والقصة ظاهرة البطلان. والسرخسي ليس له اشتغال بالحديث، حتى إنه لـمّا أراد التعريف بالبخاري قال إنه صاحب التاريخ وصاحب الأخبار، فكأنه ما سمع بصحيح البخاري ولا عرف شيئًا عن حياته العلمية! ولو أنه ذكر القصة بصيغة التمريض، لكان هذا أسلم وأحوط ولخرج من العهدة.

ويمكن أن نفترض -مع ذلك- أن يكون لهذه القصة أصل لو افترضنا أن البخاري اعتمادًا على الأحاديث والآثار التي حفظها كان ينتقد آنذاك بعض الآراء الفقهية في المذهب الحنفي لمخالفتها ما بين يديه من أحاديث، وأنه كان يصرِّح بانتقاداته هذه. فربما يكون هذا قد أثار حفيظة علماء بخارى وطلبة العلم فيها، وقد رأيت شيئًا من ذلك في قصة يحيى بن عاصم آنفًا. ولعل مَن وَضَعَ هذه القصة كان من المتعصبين الذين لا دراية لهم بتواريخ الأئمة، أو يكون الاحتمال الباقي هو وقوع الخلط من السرخسي لأنه صنَّف كتابه مِن حِفظه وهو في السجن من غير مراجعة للكتب[1].

---

(١) صرَّح بذلك في مواضع متفرقة من كتابه (٤/ ١٩٢؛ ٧/ ٥٩، ٢٤١؛ ومواضع أخرى). وانظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٣/ ٧٨)؛ الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص١٥٨).

ملازمته لحفاظ بخارى

وفي هذه الفترة لازَم محمدُ بن إسماعيل أشدَّ الملازمة إمامَ الحديث في عصره ليس ببخارى فحسب وإنما بما وراء النهر أبا جعفر الجعفي الذي لقَّبوه بالـمُسْنَدي لكثرة تتبُّعه للأحاديث المسندة دون المقاطيع والمراسيل[١]. وهو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان بن أخنس بن خنيس الجعفي، وهو الذي أسلم جَدُّ البخاري الأعلى على يد جدِّه الأعلى اليمان والي بخارى كما ذكرنا. وكان يسكن في بخارى بباب الحديد[٢].

ولقد كان لهذه الملازمة بالغ الأثر في تكوين البخاري العلمي، فقد كان المسندي بمثابة كنزٍ من الأحاديث استطاع البخاري من خلاله أن يثري حصيلته الحديثية مـِمّا سينعكس على كُتُبه التي سيصنِّفها فيما بعد.

روى غنجار، بإسناده عن خلف بن عامر قال: قال محمد بن إسماعيل البخاري: «قال لي الحسن بن شجاع: «مِن أين يفوتك الحديث وأنت وقعتَ على هذا الكنز!» يعني المسندي»[٣]. وكان المسندي قد ارتحل إلى العراق والحجاز واليمن، وسمع مشاهير الحفاظ مثل: وكيع بن الجراح، وأبي أسامة،

---

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٢٤٠)؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٦٢)؛ الثقات لابن حبان (٨/ ٣٥٤)؛ رجال صحيح البخاري للكلاباذي (ص٤٢٧)؛ الإرشاد للخليلي (٣/ ٩٥٦)؛ تاريخ بغداد (١١/ ٢٥٧)؛ تهذيب الكمال (١٦/ ٥٩)؛ سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/ ٦٥٨).

(٢) المدخل إلى الصحيح للحاكم (٤/ ٢٢٧).

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٢٥٩)؛ تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٦٠).

ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وسفيان بن عيينة، وعبد الرزاق بن همام، وهشام بن يوسف، وغيرهم الكثير. قال فيه أحمد بن سيار المروزي صاحب تاريخ مرو: «هو من المعروفين، من أهل العدالة والصدق، عُرف بالإتقان والضبط»(١).

ومن شيوخ بخارى الآخرين الذين سمع محمد منهم: أبو عمران هارون بن الأشعث بن محمد بن مالك بن زبيد الـهَمْداني الشَرَفْدَني(٢)، أصله كوفي وسكن بخارى بقرية شَرَفْدَن فنُسب إليها(٣)، وهو شيخ مشهور عند أهل بخارى(٤). قال فيه محمد: «حدثني أبو عمران هارون بن أشعث شيخ لنا ثقة»(٥).

ومنهم أبو محمد بيان بن عمرو العابد(٦)، وكان ممَّن سمع القطان وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون والنضر بن شميل وغيرهم. كان يسكن ببخارى في قصر كج خارج درب سيدان(٧). وكان من العُبّاد المواظبين على قراءة القرآن وختمه في كل يوم كما نقل ذلك عنه الحسين بن عمرو البخاري(٨)، وكان يدخل بستانه ولا يخرج حتى يصلي عند كل شجرة ركعتين

(١) الكمال لعبد الغني (٦/ ٢٩٣).
(٢) أكملتُ نَسَبَه من ترجمة هارون بن إسحاق الهمداني الكوفي (تهذيب الكمال ٣٠/ ٧٥)، فقد قال فيه: «هو ابن عمي» (تهذيب الكمال ٣٠/ ٧٩).
(٣) الأنساب للسمعاني (٨/ ٨١).
(٤) المدخل إلى الصحيح للحاكم (٤/ ٢٤١).
(٥) التاريخ الأوسط رواية الخفاف (٢/ ١٩٨)، وفي نشرة أبو حيمد (٤/ ٨٦١).
(٦) التاريخ الكبير (٢/ ٥٥٦).
(٧) رجال الكلاباذي (ص١٢٠).
(٨) تهذيب الكمال (٤/ ٣٠٦).

كما ذكر عبيد الله بن واصل البخاري[١]. ومن شيوخها أيضًا: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن نصر السَّعْدي، كان يسكن في بخارى بباب بني سعد فنُسب إليه[٢]. وقال ابن عدي إنه من أهل مرو[٣]، فكأنه مروزي الأصل.

وانطلق محمد بن إسماعيل إلى خارج حائط بخارى إلى مدينة بيكند، فسمع من أبي عبد الله محمد بن سلاَم بن الفرج السُلَمي مولاهم البيكندي، فقد كان هو الآخر كنزًا كالمسندي. ولد ابن سلاَم في سنة (١٦١هـ)[٤]. واسمُ أبيه بلامٍ مخفَّفة؛ فقد روى غنجار في تاريخ بخارى، بإسناده عن سهل بن المتوكل البخاري قال: سمعت محمد بن سلاَم يقول: «أنا محمد بن سلاَم بالتخفيف، وليس محمد بن سلاّم». قال أبو الوليد الراوي عن غنجار: «وكذلك ذكر لي بعضُ ولد محمد بن سلاَم»[٥]. والعلماء مختلفون في تخفيف هذه اللام وتشديدها، وكلامُ صاحبِ الشأنِ قاطعٌ في محلّ النزاع.

روى غنجار بإسناده عن ابن السميدع الشاشي، عن يحيى بن يحيى النيسابوري قال: «بخراسان كنزان: كنز عند محمد بن سلام البيكندي، وكنز عند إسحاق بن راهويه»[٦]. وعن سهل بن المتوكل: «قلت لأحمد بن حنبل:

---

(١) تاريخ الإسلام (٥/ ٥٤٨).

(٢) رجال الكلاباذي (ص٧٢).

(٣) شيوخ البخاري لابن عدي (ص٩٤).

(٤) قال يحيى بن جعفر البيكندي: «ولد محمد بن سلام في السنة التي مات فيها سفيان الثوري». (تهذيب الكمال، ٢٥ / ٣٤٣).

(٥) تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب (١/ ١٢٧). وقال السمعاني: «هكذا ذكره غنجار في تاريخه» (الأنساب، ٢/ ٤٠٥).

(٦) تاريخ بغداد (٧/ ٣٦٧)؛ تاريخ دمشق (٨/ ١٢٧).

حدِّثني. فقال: «مِن أين أنت؟» فقلت: من بخارى. فقال: «ألم تسمع من محمد بن سلام ما يكفيك!»»[(١)].

ويظهر أن البخاري كان لم يزل على عادته مِن الردّ على الشيوخ وتخطئتهم، فقد كان محمد بن سلام يحسب حساب المجلس الذي يحضر فيه البخاري خوفًا مِن أن يقع في الغلط. قال ورّاق البخاري: «سمعت بعض أصحابي يقول: كنت عند محمد بن سلام، فدخل عليه محمد بن إسماعيل. فلـمّا خرج، قال محمد بن سلام: «كلـمّا دخل عليَّ هذا الصبي، تحيرتُ وأُلبس عليَّ أمرُ الحديث وغيره، ولا أزال خائفًا ما لم يخرج!»»[(٢)].

ولـمّا أدرك محمدُ بن سلام نبوغ البخاري وأنه صاحب معرفة بهذا الشأن، طلب منه أن يميز له الأحاديث الضعيفة في كتبه حتى لا يرويها. قال ورّاق البخاري: «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: قال لي محمد بن سلام: «انظر في كتبي، فما وجدتَ فيها مِن خطأ فاضرب عليه كي لا أرويه». ففعلتُ ذلك. وكان محمد بن سلام كتب عند الأحاديث التي أحكمها محمد بن إسماعيل: «رضي الفتى»، وفي الأحاديث الضعيفة: «لم يرضَ الفتى». فقال له بعض أصحابه: مَن هذا الفتى؟ فقال: «هو الذي ليس مثله، محمد بن إسماعيل»»[(٣)].

ودخل على محمد بن سلام يومًا أحدُ طلبة العلم من مدينة خُدِيـمَنْكَن

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٢١٣).
(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٧).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٥).

إحدى مدن بخارى خارج الحائط وهو سُليم بن مجاهد[١]، فأخبره محمد بن سلام بأمر البخاري ودَلَّه عليه.

قال ورّاق البخاري: سمعت سُليم بن مجاهد يقول: «كنت عند محمد بن سلام البيكندي، فقال لي: «لو جئتَ قبلُ لرأيتَ صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث!» فخرجتُ في طلبه حتى لقيته، فقلت: أنت الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: «نعم، وأكثر منه. ولا أجيئك بحديثٍ مِن الصحابة أو التابعين إلا عرفتُ مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولستُ أروي حديثًا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي في ذلك أصل، أحفظ حفظًا عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ»»[٢].

وسيولد لسُليم هذا ابن يكون فيما بعد من تلاميذ البخاري وهو مَهِيب بن سُليم.

ومن شيوخ بيكند الذين سمع محمد منهم: أبو زكريا يحيى بن جعفر بن أعين الأزدي، وكان يسكن قرية نكبون[٣]. له كتب مصنَّفة في الصوم والصلاة والمناسك والبيوع، وله كتاب في التفسير. وليحيى بن جعفر قصة مع البخاري سيأتي ذكرها. ومن شيوخها أيضًا: أبو أحمد محمد بن يوسف البيكندي.

ويبدو أن الذهبي قد ظنَّ بناءً على قول محمد بن سلام: «لو جئتَ قبلُ لرأيتَ صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث» أن محمد بن سلام لَمْ يَرَ البخاري بعد ذلك.

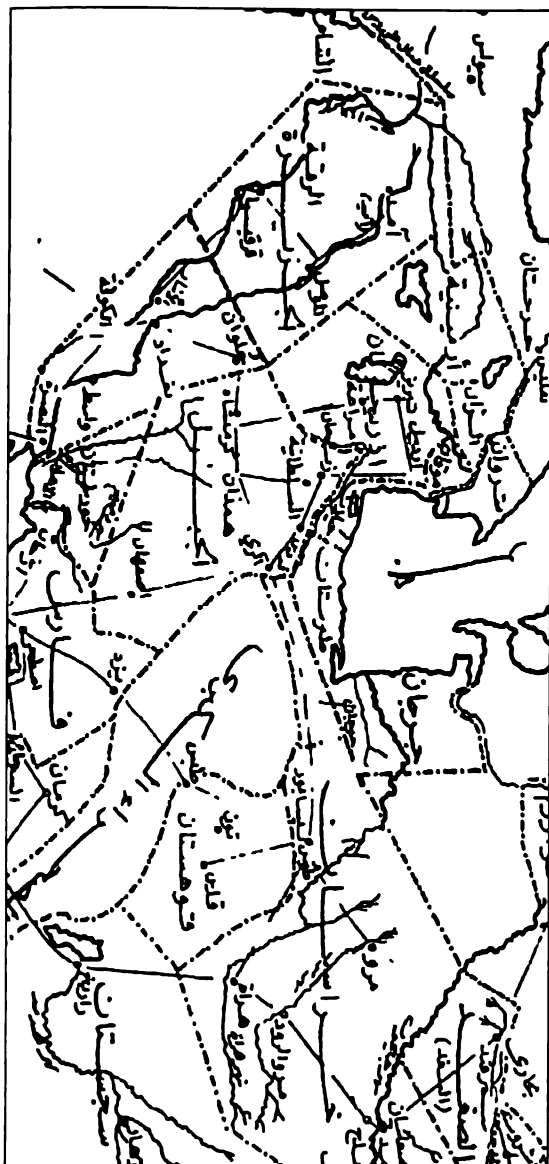
---

(١) الأنساب للسمعاني (٥/ ٦٤).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٥).

(٣) الأنساب للسمعاني (١٣/ ١٧٣)، وانظر: (٢/ ٢٩١).

فقال في تاريخ الإسلام: «فارَقَ البخاريُّ بخارى وله خمس عشرة سنة، ولم يره محمد بن سلام بعد ذلك»(١). وقلَّده السبكي في هذا القول(٢). وكلتا العبارتين لا تصح: فالبخاري إنما فارق بخارى وهو ابن ست عشرة سنة، ثم التقى بشيخه محمد بن سلام بعد رجوعه إليها كما نقل ذلك الذهبي نفسه في سير أعلام النبلاء(٣).



خريطة لخراسان والعراق



(١) تاريخ الإسلام (٦/ ١٥٠).

(٢) طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢٢٢).

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٧).

الفصل الرابع
الرحلة العراقية والحج

استطاع محمد بن إسماعيل على مدار ست سنوات من الاختلاف إلى شيوخ بخارى أن يكوِّن ذخيرته العلمية من الأحاديث والآثار، إذ أخذ من كل شيخٍ من هؤلاء الشيوخ حصيلةَ ما لديه من مَرْوِيّات حتى حفظ هذا العدد الكبير من الأحاديث وهو سبعون ألفًا، إضافة إلى معرفةِ كلِّ رجلٍ من رجال الأسانيد بحسب طبقته. ولم يكتفِ محمد بذلك، وإنما عرف أيضًا مسائل الفقه وآراء الفقهاء لا سيما الحنفية، كما قال عن نفسه حين طعن في ست عشرة سنة: «حفظتُ كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء». قال ابن حجر: «يعني أصحاب الرأي»[1]، وهذا التفسير أقرب إلى الواقع.

الخروج إلى الحج

ثم عزم محمد في سنة (٢١٠هـ) على أن يرحل في طلب العلم إلى العراق وما وراءه، فخرج مع أمه وأخيه للحج إلى بيت الله الحرام، وستكون تلك هي الرحلة العراقية الأولى. قال محمد فيما رواه عنه ورّاقه: «فلمّا طعنتُ في ست عشرة سنة، حفظتُ كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء. ثم خرجتُ

(١) مقدمة الفتح (ص٤٧٨).

مع أمي وأخي أحمد إلى مكة»[١]. فهذه كانت وجهة الرحلة، وهذا هو تاريخها كما جاء على لسان صاحبها: (١٩٤+١٦=٢١٠).

وروى غنجار، عن خلف بن محمد الخيام، عن إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري قال: «رحل محمد بن إسماعيل إلى العراق في آخر سنة عشر ومائتين»[٢].

وأما قول الذهبي آنفًا: «فارق البخاري بخارى وله خمس عشرة سنة» أي سنة (٢٠٩هـ)، فيشبه عندي أنه استند فيه إلى قول الحاكم: «أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين»[٣]. وما قاله الحاكم غلط كما ستعرف، وليس كل ما يذكره الحاكم من تواريخ مستنده النقل إذ منه ما هو استنباط لا أكثر.

وأمّا مسار الرحلة فالطريق الذي يسلكه المسافرون من بخارى إلى بغداد قد وقفتُ على وَصْفِه الدقيقِ في رحلة أحمد بن فضلان، إذ بعثه الخليفة العباسي المقتدر بالله سنة (٣٠٩هـ) برسالة إلى ملك الصقالبة ببلغاريا، فانطلق من بغداد إلى بخارى ومنها أكمل رحلته حتى بلغ مقصده. فهذا هو مسار الرحلة للقادم إلى العراق[٤]: بخارى، ثم بيكند، ثم فربر[٥]، ثم نهر جيحون الفاصل بين

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٤).

(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٧). وسيأتي تحديد هذه السنة صريحًا من قول البخاري نفسه.

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٤).

(٤) رسالة ابن فضلان (ص٧٣-٧٦).

(٥) في المطبوع (ص٧٦): «آفرير» بمثناة، وعلّق المحقق عليها قائلاً: «في الأصل: «آفرين» هكذا، ولم نقع عليها بهذا الاسم. ولعلها «آفرير» تقع على مقربة من نهر جيحون بعد آمل.. وقد حار المستشرقون قبلنا في ضبطها وفي مكانها». قلت: هي مصحَّفة، =

بلاد ما وراء النهر وخراسان، ثم آمُل، ثم كشميهن[١]، ثم مرو، ثم سرخس، ثم نيسابور، ثم دامَغان، ثم سمنان، ثم خُوار الري، ثم الري، ثم ساوة، ثم همذان، ثم قَرْميسين، ثم حلوان، ثم الدسكرة، ثم النهروان، ثم بغداد.

هذا وقد رافق محمدًا في هذه الرحلة عددٌ من طلبة العلم البخاريين، وقفتُ على ثمانيةٍ منهم هم: حاشد بن إسماعيل، وحاشد بن عبد الله، وعمر بن حفص الأشقر، وهانئ بن النضر[٢]، ومحمد بن أبي حفص الكبير[٣]، ومحمد بن يوسف بن الحكم العدوي[٤]، وموسى بن قريش، وسفيان بن عبد الحكم[٥].

قصة إصابته ببصره

خرجت القافلة من بخارى في هذه الرحلة الطويلة، فلمّا عبروا نهر جيحون ودخلوا خراسان اعتلَّ محمد وأصيب ببصره كما أخبر عن نفسه. فحزنَت لذلك أمُّه حزنًا شديدًا كما ورد في رواية أخرى، وما كان منها إلا الدعاء والبكاء، ورأت رؤيا صالحة أن الله سيشفي لها ابنها. والذي يلُوح لي أن الذي أصاب البخاري كان نوبة من الصداع الحاد تسبَّبت في فقدان مؤقت للإبصار جزئيًّا

= وصوابها «فرَبْر» بموحدة، وهي بفتح الفاء وكسرها. ولعل ابن فضلان نقلها بزيادة ألف في أولها على اعتبار سكون الفاء، أو تكون الألف خطأ من الناسخ.

(١) سمّاها ابن فضلان: «قشمهان».

(٢) أربعتهم سيأتي ذِكْرُهم في أخبار هذه الرحلة.

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/٦١٨)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ٣٩٠) والمعلومة فيه معزوّة إلى أبي القاسم بن منده.

(٤) إكمال ابن ماكولا (٤/ ٣١٦).

(٥) كلاهما ذكره غنجار كما في تاريخ ابن عساكر (٥٢/ ٥٧).

أو كليًّا. وقد تفطَّن لهذا أحد الذين رأوا محمدًا، فأرشده إلى أن يحلق رأسه ويضمده بنبات الخطمي وستزول شكواه. ففعل محمد مثلما قال له الرجل، فعوفي. وهذه الوصفة العجيبة مذكورة في كتب الطب القديم لعلاج الصداع الشديد[(١)]، ولعلّ انكباب البخاري على الكتب وقضاء الساعات في القراءة والحفظ كان له دخل في ذلك. وسوف يعاوده هذا الأمرُ مرةً أخرى في الكوفة، ممّا يؤكد أنه كان نوبة مؤقتة وليس عمى حقيقيًّا.

روى غنجار، عن الكلاباذي، عن عبد المؤمن بن خلف النسفي، عن جبريل بن ميكائيل المصري قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «لمّا بلغتُ خراسان أُصِبْتُ ببصري، فأخبرني بعض مَن رآني فقال: «أعلمك شيئًا إن رَدَّ الله عليك بصرك على شرط أن لا تخبر به أحدًا: احلق رأسك، وأغلفه بالخطمي» أظنه قال: ثلاث مرات. ففعلتُ، فرَدَّ الله عليَّ بصري. وجعلتُ على نفسي ألا يستخبرني أحد إلا أخبرته»[(٢)]. هذا ما حكاه البخاري عن نفسه.

ووَرَدَ في ذهابِ بصرِه قصةٌ مرسلةٌ يرويها محمد بن الفضل الواعظ البَلْخي نزيل سمرقند، فقد روى غنجار، عن خلف الخيّام، عن أحمد بن محمد بن الفضل، عن أبيه قال: «ذَهَبَتْ عَيْنَا محمد بن إسماعيل البخاري في صغره. فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل، فقال لها: «يا هذه، قد رَدَّ الله على ابنك بصره لكثرة بكائك -أو بكثرة دعائك». فأصبحَت وقد رَدَّ الله عليه بصره»[(٣)].

---

(١) انظر: الحاوي في الطب لمحمد بن زكريا الرازي (١/ ١٤٧) والقانون لابن سينا (٢/ ٦٨-٦٩).

(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٢)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٣). وجبريل هذا لم أقف عليه إلا في هذا الخبر.

(٣) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٦)؛ كرامات الأولياء للالكائي (ص٢٦٨)؛ دلائل النبوة للمستغفري=

ورواه الكُشاني، عن الفربري، عن أبي الأحوص البخاري[١]، ورواه محمد بن يوسف بن ريحان، عن محمد بن محمد الفاميني، عن محمد بن نوح الشيرواني البخاري[٢]، كلاهما عن أحمد بن محمد بن الفضل، عن أبيه. وعند الشيرواني: «في صباه». وهؤلاء البخاريون إنما عرفوا القصة من رواية ابن الفضل البلخي ولم يعاصر الأحداث فقد مات سنة (٣١٧هـ) أي أنه من طبقة صغار تلاميذ البخاري، وروايته مرسلة.

ويمكن أن يُنظر إلى هاتين الروايتين على أنهما لواقعتين منفصلتين، بيد أني أجد حَمْلَهما على أنها واقعة واحدة هو الأقرب للأحداث. والقصة كما وردت على لسان البخاري أكثر واقعية، فالعلاج الموصوف أَخَذَه مِن ذلك الرجل مباشرةً، وكان سببًا في شفائه. وقوله: «أُصِبْتُ ببصري» لا يلزم منه ذهاب العين، فهو يحتمل أي إصابة تضرّ بالبصر. ويؤخذ من قوله: «لمّا بلغتُ خراسان»، ومن وجود والدته في قصة محمد بن الفضل إن ثبتت، أن هذه الواقعة حدثت له بعد خروجه من بخارى وهو مجتاز بخراسان في الطريق إلى العراق.

دخوله مرو

هذه الرحلة الممتدة من بخارى إلى العراق تـمُرّ في طريقها على مدن شهيرة ذات شأن، وتلك فرصة ثمينة لدخولها وسماع شيوخها وأخذ العلم عنهم.

= (٦٢٢). وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩) من طريق خلف، عن أبي محمد المؤذن السمسار قال: «سمعت شيخي» ولم يسمِّه.

(١) دلائل النبوة للمستغفري (٦٢٢). وأبو الأحوص لم أتبيّنه.

(٢) تقييد الجياني (١/ ٥١). وفي المطبوع: «الساماني» بدل «الفاميني»، ووقفتُ على صوابه في أنساب السمعاني (١٠/ ١٤٢) فقد نَصَّ على أنه من شيوخ محمد بن يوسف بن ريحان.

وكانت مرو في طليعة هذه المدن، فدخلها محمد وسمع من كبار شيوخها: كأبي الفضل صدقة بن الفضل، وأبي عبد الرحمن علي بن الحسن بن شقيق، وعبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رَوّاد العتكي المعروف بعبدان.

وقد لقي محمد في مرو أبا الحسن علي بن الحسين بن واقد، لكنه وَجَدَ أبا يعقوب إسحاق بن راهويه يقدح فيه، فتركه ولم يسمع منه. قال البخاري في تاريخه الكبير في الرواية التي وقعت لمغلطاي: «علي بن حسين بن واقد أبو الحسن المروزي.. رأيناه نحو سنة عشر»(١). وقال في تاريخه الصغير في رواية الخفاف التي يرويها العقيلي: «رأينا علي بن الحسين بن واقد في سنة عشر. وكان أبو يعقوب سيئ الرأي فيه في حياته لِعِلَّة الإرجاء، فتركناه. ثم كتبتُ عن إسحاق عنه»(٢).

وقد أثنى عبدانُ على محمد لـمّا وجده بصيرًا بالحديث. قال ورّاق البخاري: سمعت عمر بن حفص الأشقر يقول: «سمعت عبدان يقول: «ما رأيتُ بعيني شابًّا أَبْصَرَ مِن هذا»، وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل»(٣). وسيكون هذا آخر عهده به، لأنه سيموت سنة (٢٢١هـ) قبل رجوع محمد من العراق.

ولم يكتفِ محمد بالمحدِّثين، بل اختلف أيضًا إلى الفقهاء وسمع منهم، فقال فيما رواه عنه ورّاقه: «كنتُ أختلف إلى الفقهاء بمرو وأنا صبي، فإذا جئتُ أستحي أن أسلِّم عليهم. فقال لي مؤدِّبٌ مِن أهلها: كم كتبتَ اليوم؟ فقلت:

---

(١) إكمال مغلطاي (٩/ ٣٠٦).

(٢) ضعفاء العقيلي (٣/ ٩٠).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٤).

«اثنين»، وأردت بذلك حديثين. فضحك مَن حضر المجلس، فقال شيخ منهم: لا تضحكوا، فلعله يضحك منكم يومًا»[١]. قال ورّاقه: «كان شديد الحياء في صغره»[٢]. وسيظل هذا الحياء مع البخاري حتى بعدما يصير رجلاً، وسيمدحه به شيخُه محمد بن سلام بعد رجوعه إلى بلده كما سيأتي.

وبمرو سمع محمد من إسحاق بن راهويه قبل أن يتحول إسحاق إلى نيسابور ويقيم عند بني طاهر، وهو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم -المعروف براهويه- بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي الإمام في الحديث والفقه. قال يحيى بن يحيى النيسابوري كما مَرّ: «بخراسان كنزان: كنز عند محمد بن سلام البيكندي، وكنز عند إسحاق بن راهويه». وقد قال البخاري إن إسحاق حين مات سنة (٢٣٨هـ) كان «ابن خمس وسبعين سنة»[٣]، وهذا يقتضي أن تكون ولادته سنة (١٦٣هـ). فيكون بهذا أكبر من محمد بإحدى وثلاثين سنة. وكان عمره في هذا اللقاء سبعًا وأربعين، ومحمد ست عشرة.

روى ابن أبي حاتم الرازي، عن أحمد بن سلمة النيسابوري قال: «تزوج إسحاق بن راهويه بمرو بامرأةِ رجلٍ كان عنده كتب الشافعي وتوفي، لم يتزوج بها إلا لحال كتب الشافعي. فوضع جامعه الكبير على كتاب الشافعي، ووضع جامعه الصغير على جامع الثوري الصغير»[٤]. وهذه المرأة هي ابنة سليمان بن

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠١).
(٢) تغليق التعليق (٥/ ٣٩١).
(٣) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٣٥).
(٤) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص٤٨)؛ مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢٦٦).

عبد الله الزَغَنْداني، أحد فقهاء مرو[١]، وأنجب إسحاقُ ثَـمّ ابنه محمدًا. قال الخطيب في ترجمة محمد هذا: «ولد بمرو، ونشأ بنيسابور»[٢].

كان في هذا اللقاء أول سماع لمحمد بن إسماعيل من شيخه ابن راهويه، ولذلك لـمّا ذكر شيوخه الذين سمع منهم بحسب بلدانهم جعل ابنَ راهويه في شيوخ مرو. قال في تعداد شيوخه فيما رواه غنجار بإسناده، عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، عن البخاري: «وبمرو: صدقة بن الفضل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي»[٣].

دخوله نيسابور والري

بعد الخروج من مرو، يقتضي سير الرحلة أن تـجتاز بنيسابور ثم من بعدها الري قبل الوصول إلى العراق. وقد دخل محمد بغداد في السنة نفسها كما سيأتي، وعليه فيكون دخوله نيسابور أول مرة كان سنة (٢١٠هـ) في هذه الخرجة. وهذا يَرُدُّ قول الحاكم حين قال: «أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين»[٤]، فإنّ مرو تقع قبل نيسابور للقادم مِن بخارى، وقد دخلها محمد في السنة نفسها التي غادر فيها بخارى سنة (٢١٠هـ)، فكيف يستقيم أن يدخل نيسابور سنة (٢٠٩هـ) وهي بعد مرو!

---

(١) الأنساب للسمعاني (٦/ ٣٠٦). وذكر السمعاني أن ابن راهويه تزوجها بعد وفاة أبيها، والصحيح بعد وفاة زوجها كما مَرّ.

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٥٠).

(٣) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٩).

(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٤).

وقد نظرتُ في شيوخ البخاري النيسابوريين، فوجدتهم قد تأخرت وفياتهم بعد رجوعه من الرحلة، وأَقْدَمُهم وفاةً أبو زكريا يحيى بن يحيى بن بكر النيسابوري، أحد رواة الموطأ عن مالك، توفي سنة (٢٢٦هـ). على أن البخاري صرَّح أنه لقيه بالعراق كما سيأتي، وقد كان حيًّا حين دخل محمد نيسابور راجعًا من العراق.

وأمّا الري، فأقدم شيخ لمحمد فيها هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان التميمي الفراء الصغير. قال الصريفيني: مات سنة (٢١٩هـ)[١]، وقال الخليلي: بعد سنة (٢٢٠هـ)[٢] ، وقال ابن قانع: سنة بضع وعشرين ومائتين[٣]، وقال الذهبي: في حدود سنة (٢٣٠هـ) أو قبل ذاك[٤]. وهذا محتمل لسماع محمد منه قبل دخوله العراق أو بعد رجوعه منها لأنه غادرها بعد سنة (٢٢٢هـ) كما ستعرف. والذي يترجح عندي أن القافلة اجتازت بنيسابور والري كغيرهما من المدن التي لم يَطُلْ بها المقام.

دخوله بغداد

واصَلَ محمدٌ ومَن معه الرحلة حتى بلغ العراق، فدخل بغداد وسمع مِن كبار شيوخها. وقد أرَّخ بنفسه دخولَه إياها في السنة نفسها التي خرج فيها من بخارى، ذكر ذلك في أكثر من موضع من تواريخه. فقد ذكر وفاة أبي سلمة

(١) إكمال مغلطاي (١/ ٣٠٠).
(٢) الإرشاد (٢/ ٦٦٨).
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٧١).
(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٢٨)، ولم يقل: «أو قبل ذلك» في نبلاء الذهبي (١١/ ١٤١).

منصور بن سلمة الخزاعي البغدادي فقال: «سنة تسع أو سبع ومائتين»، كذا قال في تاريخيه الكبير[١] والصغير[٢]. ثم قال في الصغير بعد أسطر: «مات أبو سلمة الخزاعي سنة عشر ومائتين». ونقل ذلك كله الكلاباذي من التاريخ الصغير، وزاد في روايته كلامًا للبخاري عقب هذه العبارة الأخيرة وهو قوله: «أخشى ألا يكون محفوظًا، والأول أشبه. دخلنا بغداد سنة عشر ومائتين، وهذا لم يكن يُذكر»[٣].

وصرَّح بهذه السنة أيضًا عند ذِكْرِه وفاة أبي يعلى مُعَلّى بن منصور الرازي نزيل بغداد، فقال: «مات ببغداد في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة ومائتين، ودخلنا عليه سنة عشر ومائتين». هكذا قال في تاريخه الصغير في الرواية التي ينقل منها الكلاباذي[٤]، وكذا قال مغلطاي: «وقال في الصغير: دخلنا عليه سنة عشر»[٥]. وكان مُعَلّى يسكن الكرخ في قطيعة الربيع بالجانب الغربي[٦].

وببغداد التقى محمد بشيخه وبلديِّه يحيى بن جعفر البيكندي، فأخبره برغبته في المسير إلى اليمن بعد الحج للسماع من عبد الرزاق بن همام الصنعاني. وكان بلغ يحيى بن جعفر أن عبد الرزاق قد مات، فأخبر محمدًا بذلك فعَدَلَ عن الأمر. لكنه سوف يكتشف فيما بعد أنه لم يكن قد مات آنذاك، وأن الخبر

---

(١) التاريخ الكبير (٩/ ١٣٣)؛ تاريخ بغداد (١٥/ ٧٩).
(٢) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٢٩)؛ إكمال مغلطاي (١١/ ٣٧٠).
(٣) رجال الكلاباذي (ص٧١٠).
(٤) السابق (ص٧٢٤)؛ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (٥٩/ ٣٨١).
(٥) إكمال مغلطاي (١١/ ٢٩٧).
(٦) طبقات ابن سعد (٩/ ٣٤٤)؛ تاريخ بغداد (١٥/ ٢٤٩).

الذي بلغ يحيى بن جعفر لم يكن سوى إشاعة! فعبد الرزاق مات بعد ذلك سنة (٢١١هـ).

قال ابن عدي في ذِكْرِه مشايخ البخاري: «يحيى بن جعفر البيكندي: وهو الذي قال لمحمد بن إسماعيل البخاري: قد مات عبد الرزاق. ولم يكن قد مات في ذلك الوقت، وكان حيًّا. وكان البخاري متوجهًا إلى عبد الرزاق، فانصرف. فلمّا مات عبد الرزاق، سمع البخاري كُتُبَ عبد الرزاق مِن يحيى هذا»[(١)].

وقال ابن طاهر المقدسي: «قدم البخاري بغداد سنة عشر ومائتين، وعزم على المضي إلى عبد الرزاق باليمن. فالتقى بيحيى بن جعفر البيكندي فاستخبره، فقال: مات عبد الرزاق. ثم تبين أنه لم يمت، فسمع البخاري حديث عبد الرزاق مِن يحيى بن جعفر»[(٢)]. قال ابن حجر تعقيبًا: «ويحيى بن جعفر من الثقات الأثبات، وما أعتقد أنه افترى وفاة عبد الرزاق، بل لَعَلَّه حكاه لإشاعةٍ لم تصحّ»[(٣)]. وهذا هو الأقرب، لأن البخاري بعد أن بلغه الخبر الصحيح بوفاة عبد الرزاق فيما بعد لم يهجر يحيى بن جعفر بل سمع منه كُتُبَ عبد الرزاق، وهذا يدلّ على أنه كان عنده ثقة.

وببغداد أدرك محمد كبار الشيوخ وسمع منهم: كسريج بن النعمان، ومحمد بن سابق، وعفان بن مسلم الصفار البصري، وسعدويه الواسطي،

---

(١) مشايخ البخاري (ص٢٢٩).

(٢) تغليق التعليق (٥/ ٣٩٠).

(٣) الموضع السابق نفسه.

وغيرهم. وقد يكون سمع من محمد بن مقاتل المروزي تلميذ ابن المبارك ببغداد فإنه سكنها قبل أن ينتقل في آخر حياته إلى مكة وبها يموت(١)، وأمّا ابن عدي فجعله بصريًّا(٢). وببغداد سمع محمد من الإمامين أبي زكريا يحيى بن معين بن عون الغطفاني وأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وسيلتقي بهما كثيرًا أثناء وجوده بالعراق. قال في تعداد شيوخه عند غنجار: «وببغداد: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبا معمر، وأبا خيثمة، وأبا عبيد القاسم بن سلام»(٣).

كان محمد متقنًا لكتابة الحديث، لا يكتبه إلا بعد أن يسأل الراوي عن اسمه ونسبه ثم ينظر في أصوله. وقد شهد له أحد طلبة العلم البغداديين وهو أبو بكر محمد بن رزق الله الكلوذاني(٤)، فقد حضر معه عند عددٍ من الشيوخ فوجده يأخذ كتبهم وينظر فيها ثم يدفعها إليهم وقد حفظ ما فيها من أحاديث، فكأنه كان يفهرسها في ذهنه.

قال الكلوذاني فيما رواه الورّاق عنه: «ما رأيتُ مثل محمد بن إسماعيل! كان يأخذ الكتاب مِن العلماء فيطلع عليه اطلاعة، فيحفظ عامة أطراف الأحاديث بمرة»(٥). وقال البخاري فيما رواه ورّاقه عنه: «لم تكن كتابتي الحديث كما كتب هؤلاء. كنت إذا كتبت عن رجل، سألته عن اسمه وكنيته ونسبه وعِلَّة

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٤٤٥).
(٢) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٢٠٦).
(٣) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٩).
(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٣/ ١٩١).
(٥) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٦).

الحديث إن كان الرجل فَهِمًا. فإن لم يكن، سألته أن يُخرج لي أصله ونسخته. وأمّا الآخرون فلا يبالون ما يكتبون ولا كيف يكتبون»[١].

دخوله الكوفة

كان مسار الحج من بغداد يتجه جنوبًا إلى الكوفة على نهر الفرات، ومنها إلى مكة[٢]. وعلى هذا خرج محمد من بغداد ودخل الكوفة، فسمع كبار شيوخها: كعبيد الله بن موسى، وقبيصة بن عقبة، وخالد بن مخلد القطواني، وأبي غسان مالك بن إسماعيل، وأبي نعيم، وغيرهم. قال في تعداد شيوخه: «وبالكوفة: أبا نعيم الفضل بن دكين، وعبيد الله بن موسى، وأحمد بن يونس، وقبيصة بن عقبة، وابن نمير، وعبد الله وعثمان ابنا أبي شيبة»[٣].

وفي أحد الأيام وهو عند مالك بن إسماعيل عاوده تعب بصره، فلم يستطع أن يكتب شيئًا في ذلك المجلس. روى ابن عساكر بإسناده، عن أحمد بن يوسف السلمي النيسابوري قال: «رأيتُ محمد بن إسماعيل البخاري في مجلس مالك بن إسماعيل وهو يبكي. فقلت له: ما يبكيك؟ قال: «لا يمكنني أن أكتب ولا أن أضبط». ثم جعله الله محمد بن إسماعيل كما رأيتم!»[٤].

كان أحمد بن يوسف آنذاك لا يعرف محمدًا جيدًا، فظنَّ أنه لم يكن يحسن الكتابة ثم صار فيما بعد ذاك الإمام صاحب الشأن! والذي يلوح من هذه القصة

---

(١) تغليق التعليق (٥/ ٣٨٩).
(٢) المسالك والممالك لابن خرداذبه (ص١٢٥-١٣٢).
(٣) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٩).
(٤) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٦).

أن محمدًا اشتكى وجود ما يعوقه عن الكتابة والضبط، وهو كان بلا ريب يكتب ويضبط كما حكى عن نفسه وحكى الآخرون عنه، وإنما ذاك عَرَضٌ جسدي أَلَـمَّ به في مجلس أبي غسان، فكأنه تعرَّض لنوبةٍ من إصابته السابقة أفقدته القدرة على الإبصار جزئيًّا.

وقد أثنى على محمد مِن شيوخ الكوفة أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير الحافظان الكبيران. روى ورّاق البخاري، عن إبراهيم بن محمد بن سلام البيكندي قال: «حضرتُ أبا بكر بن أبي شيبة، فرأيتُ رجلًا يقول في مجلسه: «ناظَرَ أبو بكر أبا عبد الله في أحاديث سفيان، فعَرَفَ كُلَّها. ثم أقبل محمد عليه، فأغرب عليه مائتي حديث». فكان أبو بكر بعد ذلك يقول: «ذاك الفتى البازل!»»(١). وعلَّق الذهبي قائلاً: «والبازل الجمل الـمُسِنّ، إلا أنه يريد ههنا البصيرَ بالعلم الشجاعَ». وفسَّرها ابن حجر فقال: «يعني الكامل»(٢). وروى غنجار، عن خلف الخيام، عن عامر بن المنتجع، عن أحمد بن الضوء قال: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير يقولان: «ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل»(٣).

دخوله مكة للحج

يؤخذ مما حكاه البخاري عن نفسه أنه حج في السنة نفسها التي خرج فيها من بخارى، فقد قال بعد أن طعن في ست عشرة سنة: «خرجتُ مع أمي وأخي أحمد

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٥).

(٢) مقدمة الفتح (ص٤٨٤)؛ تغليق التعليق (٥/ ٤٠٧).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٩)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٣).

إلى مكة، فلمّا حججتُ، رجع أخي وتخلّفتُ بها في طلب الحديث»[١]. وعلّق ابن حجر على هذا النص بقوله: «فكان حَجُّه على هذا سنة عشر ومائتين»[٢]. وهذا هو ظاهر قول البخاري. والكلام هنا على أمرين؛ أحدهما: قوله «ثم خرجتُ.. فلمّا حججتُ» لم يذكر بين هذين الحدثين ما يفيد قيامه برحلات علمية خارج مسار رحلة الحج هذه. والثاني: قوله: «وتخلّفتُ بها» الضمير عائد على مكة، فالمعنى على هذا أنه ظل بمكة ولم يرجع مع أمه وأخيه.

وبالنظر في النص السابق وجدتُ الأمر بحاجة إلى مزيد من التدقيق فيما يخص البقاء بمكة، فهذا النص نقله الخطيب البغدادي من كتاب ‹شمائل البخاري› الذي ألّفه ورّاقه، وغير واحد من العلماء نقلوا عنه هذا النص. والنشرة التي اعتمدتُ عليها لتاريخ الخطيب هي التي حقّقها الدكتور بشار عواد معروف، وقد ذكر أن في هذا الموضع اختلافًا وقع في النشرة القديمة المطبوعة سنة (١٩٣١م) إذ النص فيها هكذا: «رجع أخي بها وتخلّفتُ في طلب الحديث»[٣]، وقد أشار في مقدمة تحقيقه إلى أن النشرة القديمة اعتمدت على مخطوطة كوبريلي[٤]. والأمر كما قال، فبرجوعي إلى هذه المخطوطة (برقم ١٠٢٢، صحيفة ١٢٩) وجدتُ النص على ما ذكر.

وهناك اختلاف آخر وجدته في مخطوطة باريس (برقم ٢١٢٨، ورقة ١٣٠ظ)، فالنص فيها هكذا: «رجع أخي بها وتخلّفتُ بها في طلب الحديث»

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٥).
(٢) النكت على صحيح البخاري (١/ ٨٨).
(٣) تاريخ بغداد، الطبعة المصرية (٢/ ٧).
(٤) تاريخ بغداد (١/ ٢١٠).

بتكرار كلمة «بها» في المرتين. وهذه المخطوطة منسوخة بدمشق سنة (٦٣٣هـ)، وطالعها ابن حجر سنة (٨١٤هـ) كما كتب بخطه في آخرها. ومع أنها من النسخ التي اعتمدها الدكتور بشار في تحقيقه، إلا أنه لم يُشِرْ إلى هذا الاختلاف فيها.

وهذا الاختلاف موجود أيضًا في المصادر القديمة التي نقلت هذا النص؛ فأبو علي الجياني اعتمد كثيرًا على تاريخ الخطيب في ترجمة البخاري، وقد نقل هذا النص من عنده هكذا: «رجع أخي بها وتخلّفتُ بها»[(١)]، وهذا مطابق لما في نسخة باريس. والجياني أخذ تاريخ بغداد عن أبي علي الصدفي، وأجازه به أبو الوليد الباجي والمبارك بن سعيد البغدادي كلاهما عن المؤلف[(٢)]. ولم يذكر الجياني إسناد أبي علي الصدفي للكتاب، وقد وقفتُ عليه في معجم أصحابه: فهو يروي تاريخ الخطيب عن أبي منصور عبد المحسن بن محمد البغدادي تلميذ المؤلف، وكان عنده أصل الكتاب بخطه[(٣)]. وهذا النص نقله ابن عساكر[(٤)] وابن الجوزي[(٥)] والمزي[(٦)] ....

---

(١) تقييد المهمل (١/ ١٢).

(٢) السابق (١/ ٥٧).

(٣) معجم أصحاب أبي علي الصدفي (ص٤٢).

(٤) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٧). وقد أثبت المحقق النص في المتن هكذا: «رجع أخي بها وتخلفت بها»، ثم علَّق في الهامش قائلًا: «بالأصل و «ز»: «رجع أخي وتخلفت بها». والمثبت عن تاريخ بغداد». اهـ وهذا مما ينبغي التنبُّه له عند نقل النصوص التراثية، فيُنظر في تعليقات المحقق إن كان تصرَّف في النص أم لا.

(٥) المنتظم لابن الجوزي (١٢/ ١١٥).

(٦) تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٤٠).

وابن ناصر الدين(١): «رجع أخي وتخلّفتُ بها».

وأمّا كتاب (شمائل البخاري) الذي ألَّفه ورّاقه، فنقل هذا النص منه الذهبي وابن حجر نقلًا مباشرًا، إلا أنه وقع بينهما اختلاف في هذه اللفظة أيضًا. فنقل الذهبي العبارة هكذا: «رجع أخي بها وتخلّفتُ في طلب الحديث»(٢)، ونقلها في موضع آخر مفسِّرًا معناها: «رجع أخي بأمي وتخلّفتُ في طلب الحديث»(٣). وأمّا ابن حجر فنقلها بتأخير كلمة «بها» كما عند الآخرين(٤).

هل لهذا الاختلاف ثمرة؟ نعم بالتأكيد؛ فقوله: «وتخلّفتُ بها في طلب الحديث» يعني أنه بقي بمكة بعد انقضاء الموسم لطلب العلم فيها. وأمّا قوله: «رجع أخي بها وتخلّفتُ» فمعناه أن أخاه أحمد رجع بأمهما إلى بخارى وبقي محمد كي يطلب العلم، دون تحديد ذلك بمكة أو بغيرها. وهذا، وإن كان يبدو أمرًا غير ذي بال، فله تأثيره على مجريات الأحداث بعد ذلك، لا سيما عند تأريخنا سماعات البخاري في الأمصار.

والذي أميل إليه هو النقل الذي أثبته الذهبي والمعنى الذي دَلَّ عليه: فالبخاري ذكر أنه خرج إلى مكة مع أمه وأخيه، فيقتضي السياق بعد ذلك أن يذكر رجوع الاثنين لا رجوع أخيه فقط: «خرجتُ مع أمي وأخي أحمد.. رجع أخي بها وتخلّفتُ». ويكون بهذا طلبُه للحديث غيرَ مرتبطٍ بالإقامة في مكة

(١) تحفة الأخباري (ص١٨١).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩٣)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٣).

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٠).

(٤) هداية الساري (ص٥١)؛ تغليق التعليق (٥/ ٣٨٦)؛ النكت على صحيح البخاري (١/ ٨٨).

آنذاك، يؤكد ذلك أن أقدم سماع للبخاري بمكة كما سيأتي كان سنة (٢١١هـ) أي في السنة التالية، وهذا يدل على أنه لم يتسع له الوقت بمكة فيختلف إلى شيوخها في هذه الحجة الأولى.



الفصل الخامس
بين العراق والشام والحجاز

بعد انقضاء موسم الحج عاد محمد مع العائدين إلى العراق وقد دخلت سنة (٢١١هـ)، وهناك وَدَّع أُمَّه وأخاه فرجعا إلى بخارى وبقي هو كي يبدأ مرحلة جديدة في مسيرته العلمية. وكما سيتضح لك فإنه لم يتخلَّف بمفرده، بل بقي معه رفقاؤه البخاريون الملازمون له في هذه الرحلة، وقد كان لهم دور هام في سَرْدِ كثير من الوقائع الخاصة بالبخاري في البلدان التي دخلوها معه وجلسوا إلى علمائها.

دخوله البصرة

وإذا كان مسار الحج من بغداد إلى مكة لم يُتِحْ لمحمد أن يدخل البصرة في أول مجيئه، فهناك مجال الآن لدخولها وسماع شيوخها. وقد دخل البصرة في هذه السنة (٢١١هـ) كما أرَّخ بنفسه، فقال في تاريخه الكبير في ترجمة عبد الله بن هارون بن أبي عيسى الشامي: «سكن البصرة.. وأَدْرَكْتُه أنا سنة إحدى عشرة ومائتين»[1]. وقال في تاريخه الصغير: «أدركتُ عبد الله بن هارون بن أبي عيسى أبا علي الشامي بالبصرة سكنها، فرأيته سنة إحدى عشرة ومائتين»[2].

(١) التاريخ الكبير (٦/ ٢٨٣).
(٢) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٦٦).

ولـمّا دخل البصرة توجَّه إلى أبي بكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي المعروف ببُندار وحضر مجلسه. وكان بندار يسمع عن ذلك الفتى البخاري النابغة، ولم يكن يعرف بقدومه البصرة، وما إن عَرَّفه أصحابُه عليه حتى احتفى به أيَّما احتفاء. قال البخاري فيما رواه عنه ورّاقه: «لـمّا دخلتُ البصرة، صرتُ إلى مجلس محمد بن بشار. فلـمّا خرج، وقع بصره عليَّ فقال: «مِن أين الفتى؟» قلت: مِن أهل بخارى. قال: «كيف تركتَ أبا عبد الله؟» فأمسكتُ. فقال له أصحابه: رحمك الله، هو أبو عبد الله! فقام فأخذ بيدي وعانقني، وقال: «مرحبًا بمن أفتخر به منذ سنين!»»[١].

هذا اللقاء الأول بين محمد وبندار له دلالته، فقد ظهر من كلام بندار أن سُمعة محمد طارت من بلاد ما وراء النهر ووصلت العراق حتى قبل أن يدخلها! هذا وهو في هذه السن الصغيرة ولم تنبُت في وجهه شعرةٌ بعدُ، فكيف حين يكبر! ولد بندار سنة (١٦٧هـ)، أي أنه كان آنذاك ابن أربع وأربعين ومحمد في بدايات السابعة عشرة.

وبعد أن عاين بندار محمدًا واطلع على ما عنده من علم، أدرك أنه أَبْصَرُ منه بدقائق علوم الحديث، فطلب منه أن يتفحَّص أحاديثه ليرى إن كان بها خللٌ أم لا. قال البخاري فيما رواه عنه ورّاقه: «قال لي محمد بن بشار: إنّ ثوبي لا يمسّ جلدي مثلًا[٢] ما لم ترجع إليَّ. أخاف أن تجد في حديثي شيئًا يسقمني. فإذا رجعتَ فنظرتَ في حديثي، طابت نفسي وأمنتُ مِمّا أخاف»[٣].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٧).

(٢) كذا في المطبوع، ولا أعرف لها وجهًا.

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٢).

وهذا الأمر طَلَبَه مِن قبلُ محمدُ بن سلام البيكندي، وسيطلبه ابن أبي أويس بالمدينة والتنيسي بمصر كما سيأتي.

وقد أدرك محمد بالبصرة كبار شيوخها: كأبي عاصم النبيل، ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، والحجاج بن المنهال، وغيرهم.

قال ورّاق البخاري: سمعت محمد بن قتيبة قريب أبى عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: «كنتُ عند أبي عاصم النبيل، فرأيت عنده غلامًا. فقلتُ له: مِن أين أنت؟ قال: «مِن بخارى». قلتُ: ابن مَن؟ فقال: «ابن إسماعيل». فقلت له: أنت قرابتي! فعانقته. فقال لي رجل في مجلس أبي عاصم: هذا الغلام يناطح الكباش!»[١].

وهذه العبارة الأخيرة فسَّرها ابن حجر بقوله: «يعني يقاوم الشيوخ»[٢]. وهذا الوصف الذي قاله الرجل في حق محمد مُتَّسِقٌ مع المواقف التي تعرَّض لها وكان يَرُدّ فيها على الشيوخ، كما حدث مِن قَبْلُ مع الداخلي وأبي حفص الكبير. وسيأتي مزيد من هذه المواقف التي تنمُّ عن عقلية نقدية ظلَّت تُصقَل بمرور الوقت، حتى أهَّلَت صاحبها أن يكون في مصاف كبار الأئمة ونُقّاد الحديث.

وممن سمع منهم محمد بالبصرة أبو الحسن مسدد بن مسرهد الأسدي أحد الحفاظ الأثبات، ولد في حدود سنة (١٥٠هـ)[٣] ، ويقال إنه أول مَن صنَّف مسندًا بالبصرة[٤]. ويظهر أنه لم يكن يقصده كثيرٌ من الطلبة مثل غيره من

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٨).
(٢) مقدمة الفتح (ص٤٨٢)؛ تغليق التعليق (٥/ ٤٠٢).
(٣) نبلاء الذهبي (١٠/ ٥٩١).
(٤) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٢٠٦).

مشاهير البصريين حتى تنبّهوا إليه فيما بعد وتزاحموا عنده، وأمّا محمد فقد سمع منه قبل ذلك. فقد أخرج حديثًا عن مسدد في كتاب الصلح من صحيحه (٢٦٩١)، ثم قال عقبه: «هذا مما انتخبتُ من مسدد قبل أن يجلس ويحدِّث»، كذا أثبته الصغاني في نسخته التي نقلها من نسخة مكتوبة زمن البخاري وعليها خط الفربري[1]. ويعضد هذا النقل ما ذكره العجلي أن مسددًا كان يملي عليه عشرات الأحاديث حتى يضجر، قال: «وأتيته في رحلتي الثانية، وأصبتُ عليه زحامًا كثيرًا، فقلت: قد أخذتُ بحظي منك»[2].

وفي البصرة نفدت نقود محمد ولم يستطع أن يدبِّر حاله، فتغيَّب عن حضور مجالس الحديث أيامًا. ولـمّا طال غيابه، افتقده رفاقه وسألوا عنه حتى وجدوه في حالةٍ يُرثى لها. روى غنجار، عن الملاحمي، عن محمد بن صابر بن كاتب، عن عمر بن حفص الأشقر قال: «كنا مع محمد بن إسماعيل بالبصرة نكتب الحديث. ففقدناه أيامًا، فطلبناه فوجدناه في بيت وهو عريان، وقد نفد ما عنده ولم يبق معه شيء. فاجتمعنا وجمعنا له الدراهم، حتى اشترينا له ثوبًا وكسوناه. ثم اندفع معنا في كتابة الحديث»[3].

وكان محمد يمكث المدة الطويلة لا يكتب شيئًا مما يسمعه من الشيوخ، حتى تعجَّب رفاقُه. فلـمّا سألوه، وجدوه يحفظ جميع الأحاديث التي كتبوها هم عن هؤلاء الشيوخ مع أنه لم يكتبها! قال ورّاق البخاري: سمعت حاشد بن

(١) صحيح البخاري، نسخة داماد رقم ٢٦٧ (٩٥و). أفادني هذا النقل الدكتور سالم العماري.

(٢) ثقات العجلي (٢/ ٢٧٣).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨).

إسماعيل وآخر يقولان: «كان أبو عبد الله يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب. حتى أتى على ذلك أيام. فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما معناك فيما تصنع؟ فقال لنا بعد ستة عشر يومًا: «إنكما قد أكثرتما عليَّ وألححتما، فاعرِضا عليَّ ما كتبتما». فأخرجنا ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث. فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نُحْكِم كُتُبَنا على حِفْظِه. ثم قال: «أترون أني أختلف هدرًا وأضيع أيامي!» فعرفنا أنه لا يتقدَّمه أحد»[(١)].

وسمع محمد بالبصرة من أبي أيوب سليمان بن حرب الواشحي الأزدي، فأُعجب به سليمان وتوقع أن يكون ذا شأن في المستقبل. روى ورّاق البخاري، عن حاشد بن إسماعيل قال: «لـمّا قدم محمد بن إسماعيل على سليمان بن حرب، نظر إليه سليمان فقال: هذا يكون له يومًا صوت»[(٢)]. وكان اشتُهر عن محمد بالبصرة أنه يحفظ الأحاديث سماعًا ثم يكتبها فيما بعد، حتى اعتقد بعضهم أنه طوال رحلته لا يكتب شيئًا حتى يرجع إلى بخارى! روي الخليلي، عن أحمد بن أبي مسلم الفارسي قال: حُدِّثتُ عن محمد بن الأزهر السجزي يقول: «كنت بالبصرة في مجلس سليمان بن حرب، والبخاري جالس لا يكتب. فقلت لبعضهم: ما لأبي عبد الله لا يكتب؟ فقال: يرجع إلى بخارى فيكتب مِن حِفْظِه!»[(٣)]. وسوف يلتقي محمد بسليمان مرة أخرى لكن بمكة.

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٦١)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٣).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٠).

(٣) الإرشاد للخليلي (٣/ ٩٦١)؛ تغليق التعليق (٥/ ٣٩١).

ولقي محمد بالبصرة الإمام الناقد البصير أبا الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح المعروف بابن المديني، وهو الذي سيتأثر به محمد كثيرًا. وسيلازمه عقب رجوعه إلى البصرة مرة أخرى بعد انتهاء رحلاته، وعلى يده ستزداد معرفته بدقائق علم الحديث ونقد الأسانيد والمتون، وهو ما يشكل حجر الأساس في الحُكم على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، مما سيؤهله فيما بعد أن يصنِّف جامعه الصحيح. قال البخاري في تعداد شيوخه: «وبالبصرة: أبا عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، وأبا الوليد هشام بن عبد الملك، والحجاج بن المنهال، وعلي بن عبد الله بن جعفر المديني»[(١)].

وذاع صيت محمد آنذاك بالبصرة، حتى إن كثيرًا من طلبة العلم وحتى العلماء استغلُّوا وجوده بينهم فاحتشدوا عليه كي يحدِّثهم ويكتبوا عنه، هذا مع كونه لم يزل غلامًا أمرد! قال ورّاق البخاري: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: «كان أهل المعرفة مِن أهل البصرة يَعْدُون خَلْفَه في طلب الحديث وهو شاب، حتى يغلبوه على نفسه ويجلسوه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوفٌ أكثرُهم مِمَّن يُكتب عنه. وكان أبو عبد الله عند ذلك شابًّا لم يخرُج وَجْهُه»[(٢)]. أي: لم تنبُت في وجهه لحيةٌ بعد.

مكوثه في العراق وخروجه للحج

يظهر أن محمدًا قضى هذه السنة متنقلًا في مدن العراق يسمع شيوخها والقادمين إليها، لا سيما من أهل خراسان. قال في تعداد شيوخه: «ولا أُحصي

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٩).
(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٢)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٤).

كم دخلتُ الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان: منهم المكي بن إبراهيم، ويحيى بن يحيى، وعلي بن الحسن بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، وشهاب بن معمر»(١). ويتبيَّن من هذا أن يحيى بن يحيى النيسابوري لقيه البخاري بالعراق وسمع منه، وهذا يقوِّي الاحتمال الذي ذكرتُه آنفًا أنه مَرَّ بنيسابور مجتازًا حينما قدم العراق ولم يجلس إلى شيوخها.

وأمّا مكي بن إبراهيم أبو السكن البلخي، فقد كان يأتي مِن بَلْخ إلى مكة للحج باستمرار كما أخبر عن نفسه(٢)، ويتبيَّن من قول البخاري هنا أنه لقيه بالعراق. وقد ظَنَّ الحاكم أنه سمع من مكي ببلده، فقال في تاريخ نيسابور عند ذكره شيوخ البخاري: «وببلخ: مكي بن إبراهيم، إلخ»(٣). وقد مات مكي سنة (٢١٥هـ)، وإنما سيدخل البخاري بلخ بعد مغادرته العراق ورجوعه إلى وطنه سنة بضع وعشرين كما سيأتي.

هذا التنقل بين مدن العراق يحتمل معه أن يكون محمد دخل واسط في هذه السنة، ولا يبعد كذلك دخوله الجزيرة شمال العراق. قال محمد في تعداد شيوخه: «وبواسط: عمرو بن عون، وعاصم بن علي»(٤). وهذه الأسماء التي يذكرها ليست على سبيل الحصر، فقد سمع شيوخًا آخرين في هذه المدن، وإنما أراد الاكتفاء بذكر المشاهير منهم خشية الإطالة كما قال في آخر هذه القائمة: «واكتفينا بتسمية هؤلاء حتى يكون مختصرًا وألاّ يطول ذلك»(٥).

---

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٤)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٥/ ١٤٤).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٧٢).

(٤) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٩).

(٥) الموضع السابق نفسه.

وقد دخل الجزيرة وسمع من عمرو بن حماد القناد وغير واحد مِن أهلها، فقد قال في تعداد شيوخه: «ومن أهل الجزيرة: عمرو بن حماد الحرّاني»[١]. وسمع محمد بالموصل من محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الحافظ صاحب التاريخ[٢]، ولم أقف على مَن ذكره في شيوخه. وقد وقفتُ على ذلك في النقول التي نقلها أبو القاسم الكعبي البلخي من عند البخاري؛ فمن ذلك قوله: «قال ابن إسماعيل: حدثنا ابن عمار قال: حدثنا بشر بن عمر قال: سألت مالكًا عن شعبة الذي روى عن ابن عباس، فقال: ليس بثقة»[٣]. وقوله: «ابن إسماعيل قال: سمعت ابن عمار يقول: كتب المعافى بن عمران إلى وكيع ينهاه أن يحدث عن غالب بن عبد الله القرقساني، وألقاه من رجاله»[٤]. وقوله: «قال: وقال ابن عمار: طلحة بن عمرو ضعيف»[٥].

هذا وسوف يدخل محمد الجزيرة مرة ثانية حين يرجع من الشام بعد بضع سنين كما سيأتي، فلقد قال: «أهل الشام ومصر والجزيرة: مرتين»[٦]. وقد نفى الذهبي أن يكون البخاري دخل الجزيرة فقال: «وروى عن أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني لقيه بالعراق، ولم يدخل الجزيرة»[٧]. وهذا ذهولٌ

---

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٤)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨).

(٢) كنت قد جمعتُ تاريخه قديمًا ونشرته إلكترونيًّا، وهو يحتاج تنقيحًا وإعدادًا للنشر.

(٣) قبول الأخبار للكعبي (ص٣٥١).

(٤) السابق (ص٣٧٣-٣٧٤).

(٥) السابق (ص٣٥٤). والكعبي ينقل عن البخاري نقولاً كثيرة، وقد جمعتها في غير هذا الموضع.

(٦) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٤)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨).

(٧) نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩٦).

من الذهبي! فهو بعد ذلك بصفحات معدودات سينقل نصَّ كلام البخاري المذكور[١].

وفي آخر سنة (٢١١هـ) خرج محمد إلى الحجاز، فحَجَّ وبقي بمكة بعد الموسم ليسمع من شيوخها إذ لم يتمكن من السماع منهم في الحجة السابقة، وسيظل بها حتى تدخل سنة (٢١٢هـ). وقد أرَّخ وجوده بمكة في هاتين السنتين، فقال في تاريخه الصغير: «سمعنا من الحكم بن محمد أبي مروان الطبري بمكة سنة إحدى عشرة ومائتين أو نحوها»[٢]. وقال في ترجمة الحكم في التاريخ الكبير: «لقيناه سنة ثنتي عشرة أو إحدى عشرة ومائتين أو نحوها»[٣]. فيُفهم مِن ذِكْرِ السنتين أنه على أقل تقدير قدم للحج في ذي الحجة وبقي حتى أَهَلَّ هلالُ المحرَّم.

ولم تكن لمحمد معرفة بمحدثي مكة، فتعرف على رجل كوفي اسمه إسحاق بن الحسين يُعرف بشمخصة ساعده في الوصول إلى المحدثين. وشمخصة هذا كان بمكة معروفًا للخراسانيين، فلعلّه لهذا توصل إليه محمد، وهو من أصحاب الحسين الكرابيسي الفقيه العراقي الكبير صاحب الشافعي. قال ابن عدي: «كان شمخصة هذا مقيمًا بمكة. فكان يدفع إلى الخراسانيين دراهم ليلعنوه! فقيل له في ذلك، فقال: «أشتهر في الدنيا». وكان شمخصة صاحب الكرابيسي»[٤].

---

(١) السابق (١٢/ ٤٠٧).
(٢) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٥١).
(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٢٤٣).
(٤) الكامل لابن عدي (٤/ ٣٠).

وكان محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري موجودًا بمكة آنذاك، فرأى محمدًا وهو يتبع شمخصة هذا، فخشي أن يكون مائلًا إلى المخالفين لعقيدة أهل الحديث. وسيظل هذا الموقف القديم حاضرًا في ذهن الذهلي إلى أن تقع فتنة نيسابور في آخر حياة البخاري وتحدث القطيعة بينهما. روى ابن عدي بإسناده، عن ابن الذهلي أنه سأل أباه في زمان الفتنة عن سبب تحامله على البخاري، فقال: «رأيته بمكة يتبع شمخصة، وشمخصة كوفي قدري». فبلغ ذلك البخاري، فقال: «دخلتُ مكة ولم أعرف بها أحدًا من المحدثين، وكان شمخصة هذا قد عرف المحدثين، فكنتُ أتبعه ليقربني من المحدثين، فأيُّ عيبٍ في هذا!»[(١)].

قال البخاري في تعداد شيوخه: «وبمكة: عبد الله بن يزيد المقرئ، والحميدي، وسليمان بن حرب قاضي مكة، وأحمد بن محمد الأزرقي»[(٢)]. وأدرك العلاء بن عبد الجبار أبا الحسن العطار البصري نزيل مكة، فسمع منه قبل وفاته فقد مات في تلك السنة[(٣)]. ولم يَطُل بمحمد المقام بمكة، فغادرها في السنة نفسها إلى المدينة المنورة. قال في ترجمة أبي الوليد الأزرقي: «فارقناه سنة اثنتي عشرة ومائتين»[(٤)].

دخوله المدينة

ودخل محمد المدينة، فسمع من كبار شيوخها. قال في تعداد شيوخه: «وبالمدينة: إسماعيل بن أبي أويس، ومطرف بن عبد الله، وعبد الله بن نافع

---

(١) شيوخ البخاري لابن عدي (ص٥٨).

(٢) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٤)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٩).

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ٦١٥).

(٤) التاريخ الكبير (٢/ ٢٨٥)؛ التاريخ الأوسط (٤/ ٩٤٨).

الزبيري، وأحمد بن أبي بكر الزهري أبا مصعب، وإبراهيم بن حمزة الزبيري، وإبراهيم بن المنذر الحزامي»[١]. وعن إبراهيم بن المنذر أخذ البخاري كتاب المغازي لموسى بن عقبة، بروايته عن محمد بن فليح عن المؤلف[٢]. وأخذه أيضًا عن ابن أبي أويس، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن المؤلف[٣]. وهما أشهر طريقين للكتاب[٤].

وروى ورّاق البخاري، عن أحمد بن عبد الله بن ثابت الشاشي قال: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: «ما أَخَذَ عنِّي أحدٌ ما أخذ عنِّي محمد. نظر إلى كتبي، فرآها دارسة، فقال لي: «أتأذن لي أن أجدِّدها؟» فقلت: نعم. فاستخرج عامة حديثي بهذه العلة»[٥]. وقال البخاري في القراءة خلف الإمام: «كان إسماعيل بن أبي أويس مِن أَتْبَعِ مَن رَأَيْنا لمالك، أَخْرَجَ إليَّ كُتبَ ابنِ إسحاق عن أبيه في المغازي وغيرها، فانتخبتُ منها كثيرًا»[٦].

وقال فيما رواه عنه ورّاقه: «كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبتُ مِن كتابه، نَسَخَ تلك الأحاديث لنفسه وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل مِن حديثي»[٧]. وقال أيضًا: «قال لي إسماعيل بن أبي أويس: انظر

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٩).
(٢) انظر: صحيح البخاري (٤٠١٧، ٤٠٢٦)؛ التاريخ الأوسط (١/ ٣٣٢).
(٣) انظر: صحيح البخاري (٢٥٣٧، ٤٩٠٦، ٦٤٢٥)؛ التاريخ الأوسط (١/ ٣٣١).
(٤) انظر: فهرسة ابن خير (ص٢٨٦)؛ إثارة الفوائد للعلائي (١/ ٢٤٣)؛ المعجم المفهرس لابن حجر (ص٧٤).
(٥) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣٠).
(٦) القراءة خلف الإمام، نسخة فاتح رقم ١١٣١ (٢٦ظ).
(٧) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٩).

في كتبي وما أملكه لك، وأنا شاكر لك ما دمت حيًّا»[١]. وقال أيضًا: «اجتمع أصحاب الحديث، فسألوني أن أكلِّم إسماعيل بن أبي أويس ليزيدهم في القراءة. ففعلتُ. فدعا إسماعيل الجارية وأمرها أن تخرج صرة دنانير، وقال: «يا أبا عبد الله، فرِّقها عليهم». قلت: إنما أرادوا الحديث! قال: «قد أجبتك إلى ما طلبتَ من الزيادة، غير أني أحبّ أن يضمّ هذا إلى ذاك ليظهر أثرك فيهم»»[٢].

دخوله قيسارية

وعزم محمد على الخروج إلى الشام قاصدًا محمد بن يوسف الفريابي في قيسارية على ساحل فلسطين، وكان قد جاوز التسعين من عمره. وهو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن واقد الضبي مولاهم، سكن قيسارية وأصله من فارياب بخراسان، وولد سنة (١٢٠هـ) كما أخبر عن نفسه[٣]. وقد مات الفريابي في شهر ربيع الأول سنة (٢١٢هـ)، فيكون محمد قد دخل قيسارية في شهر صفر أو نحوه، وكان آنذاك قد جاوز السابعة عشرة بأربعة شهور.

روى غنجار بإسناده، عن أحمد بن المنهال العابد، عن أبي بكر محمد بن أبي عتاب الأعين البغدادي قال: «كتبنا عن محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف الفريابي وما في وجهه شعرة. فقلت: ابن كم أنت؟ قال: «ابن سبع عشرة سنة»»[٤].

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٩).
(٢) السابق (١٢/ ٤١٩).
(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٢٨٠-٢٨١)؛ تاريخ دمشق (٥٦/ ٣٢٤).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٤).

كان محمد يقضي وقته في الدراسة والتحصيل، ولم يكن للترفيه مجال عنده. فقد روى ورّاقه، عن هانئ بن النضر قال: «كنا عند محمد بن يوسف بالشام، وكنا نتنزه فعل الشباب في أكل الفِرْصاد[١] ونحوه. وكان محمد بن إسماعيل معنا، وكان لا يزاحمنا في شيءٍ مـمّا نحن فيه، ويكبُّ على العلم»[٢].

وقال فيما رواه عنه ورّاقه: «كنت في مجلس الفريابي، فقال: حدثنا سفيان، عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أنس: «أنّ النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغُسلٍ واحدٍ»[٣]. فلم يَعرف أحد في المجلس أبا عروة ولا أبا الخطاب! فقلت: أمّا أبو عروة فمَعْمر، وأمّا أبو الخطاب فقَتادة. وكان الثوري فعولًا لهذا يكني المشهورين»[٤].

وقال فيما رواه عنه ابن الأشقر في تاريخه الصغير: «رأيتُ قومًا دخلوا إلى محمد بن يوسف الفريابي، فقيل لمحمد بن يوسف: يا أبا عبد الله، إن هؤلاء مرجئة. فقال: أخرجوهم! فتابوا ورجعوا»[٥]، وذَكَرَ هذه القصة أيضًا في كتاب

---

(١) هو التوت لا سيما الأحمر منه، انظر: الصحاح (فرصد، ٢/ ٥١٩).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٥).

(٣) رواية الفريابي أخرجها الدولابي (الكنى، ٢/ ٥١٨) والبيهقي (المعرفة، ١٤٠٣٤) من طريقين عنه. وقال أبو زرعة الرازي: «ما أعرف من حديث الفريابي إلا عن الثوري، عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أنس» (علل ابن أبي حاتم، ١/ ٤٢٣). وتابَعَ الفريابيَّ عليه: أبو نعيم (الصلاة، ٤٤)، وعبد الرحمن بن مهدي (مسند أحمد، ١٢٩٢٥؛ سنن ابن ماجه، ٥٨٨؛ سنن النسائي الكبرى، ٩١٨٤)، وأبو أحمد الزبيري (سنن ابن ماجه، ٥٨٨؛ سنن الترمذي، ١٤٠)، وقَبيصة (شرح معاني الآثار للطحاوي، ٧٩٤)، جميعًا عن الثوري.

(٤) تغليق التعليق (٥/ ٣٩١).

(٥) تاريخ دمشق (٥٦/ ٣٣٢).

رفع اليدين وقال: إنهم كانوا مِن أهل بلخ[١]. وقد أثنى البخاري على الفريابي، فقال فيما رواه عنه أبو بشر الدولابي: «حدثنا محمد بن يوسف، وكان من أفضل أهل زمانه»[٢].

دخوله حمص ودمشق

دخل محمد حمص بعد خروجه من قيسارية، وربما يكون قَصَدَها بحرًا فاتجه شمالًا عبر الساحل اللبناني حتى أنطرطوس ثغر أهل حمص[٣]. وسمع هناك من المحدثين الكبار: كأبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج قبل موته بقليل، وأبي اليمان الحكم بن نافع، وعلي بن عياش، وغيرهم. وسمع من قاضيها خالد بن خلي، وقال في رواية ابن الأشقر للتاريخ الصغير: «حدثنا خالد بن خلي قاضي حمص صدوق»[٤]. وقد أرَّخ محمد دخوله حمص بسنة (٢١٢هـ)، فقال في ترجمة بشر بن شعيب الحمصي: «تركناه حيًّا سنة ثنتي عشرة ومائتين»[٥]. وخرج منها قبل جمادى الآخرة كما سيأتي بيانه.

والذي دلَّنا على دخول البخاري حمص بعد قيسارية أنه وهو خارجٌ منها لقيه أحمد بن حنبل وكان قَدِمَ الشام قاصدًا قيسارية للسماع من الفريابي، فبلغته وفاته فعَدَلَ إلى حمص. وقد ذكر البخاري لقاءه بأحمد بعد الفريابي، فقال في تاريخه الصغير الذي رواه عنه ابن الأشقر بعد قصة الفريابي مع المرجئة التي

(١) رفع اليدين (ص٥٩).

(٢) تاريخ دمشق (٥٦/ ٣٣٠).

(٣) مسالك الإصطخري (ص٦١).

(٤) تاريخ دمشق (١٦/ ١٥).

(٥) التاريخ الكبير (٢/ ٤٣١)؛ التاريخ الأوسط (٤/ ٩٤٧).

مَرَّت: «واستقبلنا أحمد بن حنبل وهو يريد حمص ونحن خارجون من حمص، وفاته محمد بن يوسف»(١). قال ابن خلفون في ترجمة الفريابي: «رحل إليه أحمد بن حنبل، فلمّا قرب من قيسارية نُعي إليه، فعَدَلَ إلى حمص، وكان رحلته إليه قاصدًا»(٢). كان أحمد يريد أن يسمع مِن الفريابي ببلده، لأنه قد سمع منه في الموسم قبل ذلك كما قال فيما رواه حرب الكرماني عنه: «كتبت أنا عن الفريابي بمكة»(٣).

وبعد دخول أحمد حمص، مات أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، فصلّى أحمد عليه. قال المزي في ترجمته: «قال البخاري: «مات سنة ثنتي عشرة ومائتين». وصلّى عليه أحمد بن حنبل»(٤). ولم أجد تحديدًا للشهر الذي مات فيه أبو المغيرة إلا عند مغلطاي نقله من تاريخِ مُطَيَّن، قال: «وفي تاريخ محمد بن عبد الله الحضرمي: توفي لسبعٍ بقين من جمادى الآخرة سنة خمس عشرة ومائتين»(٥).

ويشبه أن تكون النسخة التي نقل منها مغلطاي تصحّفت فيها كلمة «ثنتي» إلى «خمس» وذلك لاتفاق جميع المصادر على سنة (٢١٢هـ). فإن كان ذلك كذلك، فيكون البخاري خرج من حمص قبل جمادى الآخرة من السنة المذكورة.

---

(١) تاريخ دمشق (٥٦/ ٣٣٢)؛ الأنساب للسمعاني (١٠/ ٢٠٥).
(٢) المعلم لابن خلفون (ص٢٨٤).
(٣) الجرح والتعديل (٨/ ١٢٠).
(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٣٩).
(٥) إكمال مغلطاي (٨/ ٢٨٦).

وفي هذه الرحلة الشامية الأولى دخل محمد دمشق، دلَّنا على ذلك أنه سمع أبا صفوان يَسَرة بن صفوان بن جميل اللخمي الدمشقي، وكان يسكن قرية البلاط من قرى دمشق، وقد مات سنة (٢١٥هـ)[١]. والرحلة الشامية الثانية كانت سنة (٢١٧هـ) كما سيأتي، أي بعد وفاة أبي صفوان.

وبدمشق سمع محمد أيضًا: أبا مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني، وأبا النضر إسحاق بن إبراهيم الفراديسي، وهشام بن عمار، وغيرهم.

ومن المؤكد أن محمدًا دخل مصر هذه السنة أيضًا، وسنذكر شيوخه المصريين في الرحلة الثانية. روى غنجار، عن أبي عمرو المقرئ، عن عبد الله بن محمد بن عمر الأديب، عن أحيد بن أبي جعفر البخاري قال: «قال محمد بن إسماعيل يومًا: «رُبَّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمعته بالشام كتبته بمصر». فقلت له: يا أبا عبد الله، بكماله؟ فسكت»[٢].

الرجوع إلى الحجاز وتصنيف كتاب التاريخ

هذه الحصيلة الثرية من الأحاديث والروايات والأخبار، التي تجمَّعت لمحمد في هذه الأسفار المتعددة، كانت كفيلة بأن يستقي من مادتها ما ينجز به أوائل مشاريعه العلمية: كتابًا في الفقه، وكتابًا في الحديث. وقد رجع إذ ذاك إلى المدينة المنورة كي يتفرغ لكتابة هذين المصنَّفين.

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٧٠٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١١).

صنَّف محمد كتابًا جمع فيه أقوال الصحابة والتابعين وفتاواهم وأقضيتهم، فكان هذا بمثابة الأساس الذي بنى عليه مذهبه الفقهي. وقد استفاد منه في كتبه التي سيصنِّفها فيما بعد، ويبدو أنه لم يحدِّث به لأنه لم يُذكَر في الكتب التي رواها الناس عنه. ثم صنَّف أعجوبته التي لم يُسبق إليها وهي كتاب التاريخ.

قال البخاري فيما رواه عنه ورّاقه: «فلمّا طعنتُ في ثماني عشرة، جعلتُ أصنِّف ‹قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم›، وذلك أيام عبيد الله بن موسى. وصنَّفتُ كتاب ‹التاريخ› إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة. وقَلَّ اسمٌ في ‹التاريخ› إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهتُ تطويل الكتاب»[1]. وقوله: «أيام عبيد الله بن موسى» يعني في حياته وذلك سنة (٢١٢هـ)، لأنه مات في السنة التي تليها.

وكتاب ‹التاريخ› هو معجم لرواة الحديث مِن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم مرتبين على حروف المعجم. قال البخاري في أوله: «هذه الأسامي وُضعت على (أ ب ت ث)، وإنما بُدئ بـ (محمد) مِن بين حروف (أ ب ت ث) لحال النبي ﷺ لأن اسمه محمد ﷺ. فإذا فُرِغ مِن المحمدين، ابتدئ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء، ثم يُنتهى بها إلى آخر حروف (أ ب ت ث) وهي (ي)، والميم تجيئك في موضعها»[2]. وسيظل ينقِّح ويعدِّل في هذا الكتاب ويضيف إليه طوال السنوات القادمة.

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٥).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٢١٤).

ويظهر أن محمدًا وقتها أراد إلقاء عصا الترحال، فقرَّر الإقامة في الحجاز هذه السنوات القادمة. قال في تعداد شيوخه: «وبالحجاز ستة أعوام»(١)، والمفهوم من ذلك ليس مَرّات دخوله الحجاز بل إقامته فيها، وكذا فهم ابن حجر فقال: «وأقام بالحجاز ستة أعوام»(٢). وهذا يستقيم تاريخيًّا حين نحسب هذه المدة ابتداءً من سنة (٢١٢هـ) وانتهاءً بسنة (٢١٧هـ) بإدخال كلتا السنتين في العدد المذكور والعفو عن الكسور؛ فقد قال البخاري إنه صنَّف كتاب التاريخ بالمدينة وهو ابن ثماني عشرة (١٩٤+١٨=٢١٢)، وقال إنه كان بمصر سنة (٢١٧هـ) كما سيأتي. وبهذا نكون قد وقفنا على ما يسدّ هذه الفجوة الزمنية بين هاتين السنتين، فإنني لم أعثر فيما حكاه البخاري عن نفسه أو حكاه غيره عنه على شيءٍ مؤرَّخٍ خلال هذه المدة.

ومن المرجح أن البخاري أثناء وجوده بالحجاز كان يحجّ ويعتمر في تلك السنوات، وتوزَّعَت إقامته بين مكة والمدينة. وقد سبق ورأيتَ أنه حَجَّ في العامين الفائتين، فحَجُّه الآن بعد أن صار مقيمًا هو أمر أقرب إلى الواقع. لقد كان موسم الحج فرصة ثمينة لطلبة العلم من جميع الأقطار الإسلامية أن يلتقوا بالشيوخ والعلماء الذين يجيئون هم أيضًا من كل فجٍّ عميقٍ، فيتناقلون العلم ويتدارسونه ويستنسخون الكتب ويعرفون أخبار البلاد والعباد.

في هذه السنة (٢١٢هـ) دخل محمد مكة وقد ذاع صيته وصيت رحلاته، فضلًا عما صنَّفه في الفقه والحديث مما لم يُسبق إليه. وكان شيخه أبو بكر

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٤)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٧).

(٢) تغليق التعليق (٥/ ٣٨٨).

الحميدي المكي يعرف له قدره على صغر سنِّه، حتى إنه حَكَّمَه في خلافٍ علميٍّ بينه وبين أحد الحاضرين في مجلسه، هذا مع كون الحميدي شيخ الحرم ورئيس أصحاب سفيان بن عيينة ومن تلاميذ الشافعي، ووصفه البخاري فيما رواه عنه السراج بقوله: «الحميدي إمام في الحديث»[(١)].

حكى البخاري تلك الواقعة، فقال فيما رواه عنه ورّاقه: «دخلتُ على الحميدي وأنا ابن ثماني عشرة سنة، وبينه وبين آخَر اختلافٌ في حديث، فلمّا بصر بي الحميدي قال: «قد جاء مَن يفصل بيننا!» فعَرَضا عليَّ، فقضيتُ للحميدي على مَن يخالفه. ولو أن مخالفه أَصَرَّ على خلافه ثم مات على دعواه، لمات كافرًا»[(٢)]. وقوله: «قد جاء مَن يفصل بيننا» يفيد أن هذا ليس أول لقاء بينهما.

وفي سنة (٢١٤هـ) وُلِّي سليمان بن حرب البصري قضاء مكة، وسيظل قاضيًا عليها إلى أن يُعزل سنة (٢١٩هـ)[(٣)]، وسيرجع إلى البصرة وبها يتوفى سنة (٢٢٤هـ)[(٤)]. وكان محمد قد سمع منه بالبصرة كما سبق، وسمع منه أيضًا بمكة ولذلك عَدَّه في شيوخها فقال: «وبمكة: عبد الله بن يزيد المقرئ، والحميدي، وسليمان بن حرب قاضي مكة، وأحمد بن محمد الأزرقي».

وكان سليمان يرجع إليه في الوقوف على ما في حديث شعبة من علل

(١) نبلاء الذهبي (١٠/ ٦١٩).
(٢) السابق (١٢/ ٤٠١).
(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٤٨).
(٤) طبقات ابن سعد (٩/ ٣٠١).

وأخطاء، فقد قال فيما رواه عنه ورّاقه: «كنتُ إذا دخلتُ على سليمان بن حرب، يقول: بيِّن لنا غلط شعبة»(١).

وقد أدرك علماءُ الحجاز مقدارَ علمِ هذا الفتى وسعة اطلاعه وتوقُّد ذهنه، فشهدوا له بما يستحقه حتى إنهم جعلوه في مصافّ الأئمة. فقد روى ورّاق البخاري، عن حاتم بن مالك الورّاق قال: «سمعتُ علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خراسان»(٢).

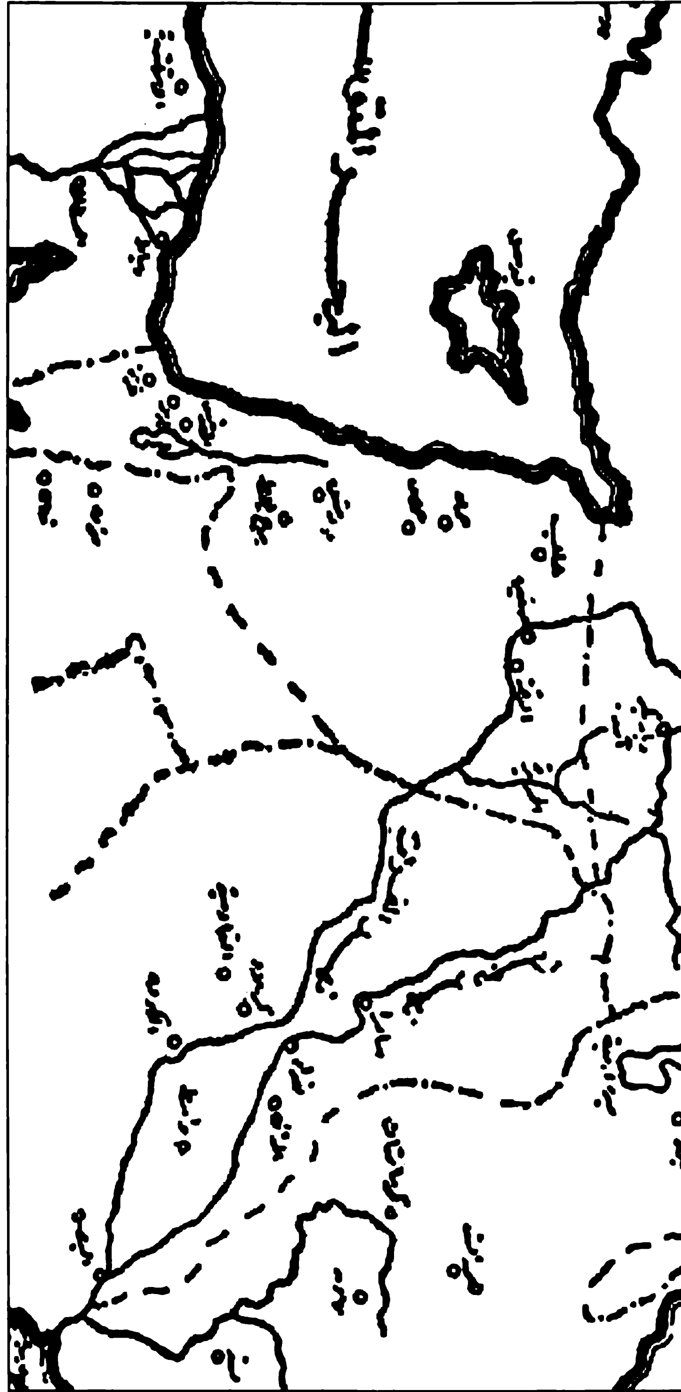
وكان شيخه أبو مصعب الزهري المدني -وهو أحد مشاهير رواة الموطأ- يثني عليه ثناءً بالغًا إذ فَضَّلَه على أحمد بن حنبل وجعله في رتبة شيخه مالك. روى ورّاق البخاري، عن حاشد بن عبد الله قال: «قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر المديني: «محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر من ابن حنبل». فقال له رجل من جلسائه: «جاوزتَ الحَدَّ!» فقال أبو مصعب: «لو أدركتَ مالكًا ونظرتَ إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلتَ: كلاهما واحد في الفقه والحديث»»(٣).

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٩).

(٢) السابق (١٢/ ٤٢٥).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٩).



خريطة للعراق والشام ومصر



الفصل السادس
من مصر إلى العراق

بعد هذه السنوات التي قضاها محمد في الحجاز عزم على الخروج إلى مصر والشام لسماع مَن لم يسمعهم من شيوخ تلك النواحي، وهذه هي الرحلة الشامية الثانية بعد أن ارتحل إلى الشام أول مرة سنة (٢١٢هـ). وقد قال -كما سبق وذكرنا- إنه دخل الشام ومصر مرتين في رحلاته العلمية، فقال في تعداد مَن لقيهم مِن الشيوخ: «أهل الشام ومصر والجزيرة: مرتين».

دخوله مصر

خرج البخاري قاصدًا مصر سنة (٢١٧هـ)، فدخل الفسطاط وتنيس وجلس إلى شيوخهما. وسمع بمصر من: أبي عبد الله أحمد بن إشكاب الحضرمي الصفار الكوفي نزيل مصر، وأبي جعفر أحمد بن صالح ابن الطبري، وأبي عبد الله أحمد بن عيسى التستري، وأبي عبد الله أصبغ بن الفرج الأموي مولاهم، وأبي علي حسان بن عبد الله بن سهل الواسطي، وأبي علي الحسن بن عبد العزيز بن الوزير الجروي، وأبي المهنا خلف بن خالد القرشي، وأبي محمد سعيد بن الحكم أبي مريم الجمحي، وأبي عثمان سعيد بن عيسى بن تليد الرعيني، وأبي عثمان سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري، وأبي صالح عبد الله بن صالح الجهني كاتب الليث، وأبي محمد عبد الله بن

يوسف التنيسي، وأبي يحيى عثمان بن صالح بن صفوان السهمي، وأبي عبد الله نعيم بن حماد الخزاعي المروزي نزيل مصر، ويحيى بن أكثم القاضي، وأبي زكريا يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي.

وقد أرَّخ البخاري لقاءه بعبد الله بن يوسف التنيسي، فقال: «لقيتُ عبد الله بن يوسف أبا محمد التنيسي بمصر سنة سبع عشرة»[١]. وقد استعان التنيسي به وطلب منه أن يراجع له كتبه ويبيِّن له مواطن الخلل فيها.

روى ورّاق البخاري، عن موسى بن قريش قال: «قال عبد الله بن يوسف للبخاري: «يا أبا عبد الله، انظر في كتبي وأخبرني بما فيه مِن السقط». قال: نعم»[٢]. وهذا مطابق لما قاله من قبل محمد بن سلام البيكندي: «انظر في كتبي، فما وجدتَ فيها من خطأ فاضرب عليه كي لا أرويه»[٣]، وكذلك ما قاله إسماعيل بن أبي أويس المدني: «انظر في كتبي، وما أملكه لك، وأنا شاكرٌ لك ما دمتُ حيًّا»[٤].

كان أبو حاتم الرازي موجودًا بمصر قبل البخاري بسنة، فقد سمع بمكة سنة (٢١٦هـ) ثم بمصر في السنة نفسها، وبقي بها إلى سنة (٢١٧هـ).

قال ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن أسد الحوشي: «سمع منه أبي بمكة سنة ست عشرة ومائتين»[٥]، وقال في ترجمة عبد الوهاب بن الوضاح: «كتب

---

(١) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٧٢).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٩).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٥).

(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٩).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٠٩).

عنه أبي بمصر سنة ست عشرة ومائتين»[١]. وقال في ترجمة محمد بن يوسف التنيسي: «سمعت أبي يقول: كتبت عنه سنة سبع عشرة ومائتين»[٢]. ويشبه أن يكون سماعه وسماع البخاري واحدًا.

وقد ترجم ابن يونس في (تاريخ مصر) للبخاري فقال: «محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري من أهل بخارى، قدم مصر وكَتَبَ بها وكُتِبَ عنه، يكنى أبا عبد الله»[٣].

وحظي محمد بمكانة متميزة عند علماء مصر، حتى أثنى عليه شيخُه نعيم بن حماد الخزاعي المروزي نزيل مصر صاحب التصانيف؛ فروى ورّاق البخاري، عن صالح بن مسمار قال: سمعت نعيم بن حماد يقول: «محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة»[٤].

وروى الورّاق، عن أبي سهل محمود بن النضر البخاري الشافعي قال: «سمعت أكثر من ثلاثين عالـمًا من علماء مصر يقولون: حاجتنا من الدنيا النظر في تاريخ محمد بن إسماعيل»[٥].

وخرج محمد من مصر في السنة نفسها ولم يطل مقامه بها، فقد قال في ترجمة أحمد بن إشكاب: «آخر ما لقيته بمصر سنة سبع عشرة»[٦].

(١) السابق (٦/ ٧٤).
(٢) السابق (٥/ ٢٠٥).
(٣) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٤).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٤)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٧)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٩).
(٥) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٦).
(٦) التاريخ الكبير (٢/ ٢٨٥).

ورافقه أبو حاتم الرازي على ما يبدو، إذ التواريخ التي ذكرها ابن أبي حاتم لسماعات أبيه مطابقة لسماعات البخاري في مصر وعسقلان، مما يرجِّح أن يكون هذا لقاؤهما الأول. ويغلب على الظنّ أن يكون لَقِيَهما بمصر يعقوبُ بن سفيان الفارسي الفسوي، فقد رحل هو أيضًا إلى مصر من مكة في أول سنة (٢١٧هـ)، وظل بها إلى أن خرج منها إلى الشام في آخر هذه السنة كما أخبر عن نفسه[١].

وربما يكون البخاري لقي يحيى بن معين بمصر فإنه كان مقيمًا بها قبل هذا بأكثر من سنتين؛ فقد روى جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، عن ابن معين قال: «يحيى بن أكثم كان يكذب، جاء إلى مصر وأنا بها مقيمٌ سنتين وأشهرًا»[٢]. ويحيى بن أكثم دخل مصر مع المأمون سنة (٢١٧هـ) ورجع معه[٣]، والمأمون دخلها في المحرم، وأقام بها شهرًا أو بعض شهر[٤].

دخوله عسقلان

بعد الخروج من مصر دخل محمد عسقلان بفلسطين، فسمع من آدم بن أبي إياس الخراساني محدِّث عسقلان الكبير. قال البخاري فيما رواه عنه ورّاقه: «خرجتُ إلى آدم بن أبي إياس، فتخلَّفَت عني نفقتي. حتى جعلتُ

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٢٠٠-٢٠١).
(٢) ضعفاء ابن شاهين (ص١٩٥)؛ تاريخ بغداد (١٦/ ٢٩٤).
(٣) تاريخ دمشق (٦٤/ ٦٥).
(٤) المعرفة والتاريخ (١/ ٢٠١)؛ تاريخ الطبري (٨/ ٦٢٧).

أتناول الحشيش، ولا أخبر بذلك أحدًا. فلمّا كان اليوم الثالث، أتاني آتٍ لم أعرفه، فناولني صرة دنانير وقال: أنفق على نفسك»[١].

وفي عسقلان سمع أيضًا مِن عليٍّ العسقلاني، وهو مروزي الأصل يروي عن عبد الله بن المبارك. قال البخاري: «لقيتُ علي بن حفص المروزي سكن عسقلان سنة سبع عشرة ومائتين»[٢]. وقد خالف البخاريَّ في اسم والد هذا الشيخ أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ويعقوب الفسوي؛ فقال أبو زرعة: «إنما هو علي بن الحسن بن نشيط المروزي»[٣]. وكذا نقل ابن أبي حاتم عن أبيه، وقال: «روى عنه أبي، وسمع منه بعسقلان سنة سبع عشرة ومائتين»[٤]. وقال الفسوي في غير موضع: «حدثنا علي بن الحسن العسقلاني»[٥].

وقد تبع البخاريَّ على هذا الوهم مسلم بن الحجاج وابن حبان اعتمادًا منهما على تاريخه الكبير؛ فأمّا مسلم فقال في كتاب الكنى: «أبو الحسن علي بن حفص المروزي سكن عسقلان: روى عنه محمد بن إسماعيل ومحمد بن حَيّويه»[٦]. ومحمد بن إسماعيل الذي ذكره مسلم هو البخاري نفسه، وهذا من المواضع التي ذكر مسلم فيها البخاري في كتبه، وهي أربعة مواضع وقفتُ عليها.

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٨).

(٢) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٧٢)؛ التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٩).

(٣) بيان خطأ البخاري (ص٨٤).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٠).

(٥) المعرفة والتاريخ (١/ ٣٥٢، ٤٧١، ٥٤٦).

(٦) الكنى والأسماء لمسلم (ص٢٢٠، الترجمة رقم ٧٠٩). وقد تحرف اسم «حيويه» في المطبوع إلى «حيوه»، وهو على الصواب في الظاهرية (ص٢٤ في المصوَّرة المطبوعة) وشهيد علي باشا (١٣و). وتصحف في أحمد الثالث (٤١٤ظ) إلى «حيرويه».

وأمّا ابن حبان فلم ينتبه إلى هذه القصة، فترجم لهذا الراوي مرتين: إحداهما من عند البخاري، والأخرى من عند الفسوي ظنًّا منه أنه راوٍ آخر. فقال في كتاب الثقات: «علي بن الحسن العسقلاني: يروي عن ابن المبارك، روى عنه يعقوب بن سفيان الفارسي»(١). وبعد خمس تراجم قال: «علي بن حفص المروزي سكن عسقلان: يروي عن ابن المبارك، حديثه عند أهل الشام»(٢).

والأرجح أن يكون اسمُ والدِ عليٍّ العسقلاني قد تصحَّف على البخاري، فيكون كَتَبَه في هذه الرحلة بغير لام التعريف هكذا «حسن»، ولـمّا رجع إلى ما كتبه فيما بعد ليُدخل هذه الترجمة في تاريخه اشتبه عليه رسم الكلمة فقرأها «حفص»، فمِن هذا جاء الوهم. ويبدو أن هذا الراوي كان مشهورًا باسمه دون اسم أبيه؛ فقد قال إبراهيم بن الجنيد لشيخه يحيى بن معين إن نعيم بن حماد يقال إنه «صَحَّحَ كُتبه مِن عليٍّ العسقلاني الخراساني»، فقال إن نعيمًا نفى ذلك. فسأله ابن الجنيد: «فما تقول في عليٍّ هذا العسقلاني؟» قال: «ليس بشيء، كان أيام ابن المبارك غلامًا»(٣).

من الشام إلى العراق

إن كان ما افترضناه صحيحًا وهو أن يكون الفسوي رفيقًا للبخاري وأبي حاتم في مصر، فعلى هذا يكون تاريخ خروج الفسوي من مصر يشملهم أيضًا. قال: «وخرجتُ في آخر السنة إلى الشام، وسمعت في هذه السنة أبا مسهر بدمشق»(٤).

(١) ثقات ابن حبان (٨/ ٤٦٨).
(٢) السابق (٨/ ٤٦٩).
(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص٣٣٩).
(٤) المعرفة والتاريخ (١/ ٢٠١).

وقد دخلوا جميعًا عسقلان وسمعوا من علي العسقلاني كما مَرّ. لكن يظهر أنهم بعد ذلك تفرقوا، فاتخذ الفسوي طريقه إلى دمشق، وأما أبو حاتم فتنقَّل في فلسطين قبل ذلك.

قال أبو حاتم في عبد الله بن عثمان بن عطاء الخراساني: «سمعتُ منه بالرملة سنة سبع عشرة ومائتين»[١]. وقال ابنه في ترجمة روح بن إبراهيم: «سمع منه أبي بالرملة سنة سبع عشرة ومائتين»[٢]. والرملة شمال عسقلان. ثم دخل دمشق وقد دَخَلَت سنةُ (٢١٨هـ)، فقال ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الله بن يزيد القرشي الدمشقي: «سمع منه أبي سنة ثمان عشرة ومائتين»[٣]. وهذا يؤكد أنه خرج من مصر في آخر السنة الفائتة مثل الفسوي. وأمّا البخاري فيظهر أنه تَوَجَّهَ من الشام إلى الجزيرة، ومنها إلى العراق. وبذلك تكون انقضت رحلته الشامية الثانية، وهذا آخر عهده بمصر والشام.

رجع محمد إلى العراق وقد أصبح الآن رجلًا يناهز الحادية والعشرين من عمره، بعد أن غادرها قبل حوالي سبع سنوات ولم تكن قد نبتت في وجهه شعرة. ويبدو أنه آثر الإقامة بالبصرة لا بغداد ربما بسبب الأجواء التي فرضتها محنة خلق القرآن على يد المأمون.

وما إن دخل البصرة وعَلِمَ أهلُ العلم فيها بقدومه حتى احتفوا به، وكان على رأسهم محمد بن بشار بندار. روى ورّاق البخاري، عن حاشد بن إسماعيل قال:

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١١٣).
(٢) السابق (٣/ ٥٠٠).
(٣) السابق (٥/ ٢٠٢).

«كنتُ بالبصرة، فسمعتُ قدوم محمد بن إسماعيل، فلمّا قَدِمَ قال محمد بن بشار: دخل اليوم سيد الفقهاء»[١]. ويؤخذ مِن هذا أن حاشدًا لم يرافق البخاري في رحلته الثانية إلى مصر والشام، بل بقي بالعراق.

وروى غنجار بإسناده، عن عبد الله بن محمد الداغوني، عن يوسف بن موسى المروروذي قال: «كنتُ بالبصرة في جامعها، إذ سمعتُ مناديًا ينادي: «يا أهل العلم، قد قَدِمَ محمدُ بن إسماعيل البخاري!» فقاموا في طلبه وكنت معهم، فرأينا رجلًا شابًّا لم يكن في لحيته شيءٌ مِن البياض يصلي خلف الأسطوانة. فلمّا فرغ مِن الصلاة، أحدقوا به وسألوه أن يعقد لهم مجلس الإملاء، فأجابهم إلى ذلك. فقام المنادي ثانيًا فنادى في جامع البصرة: «قد قدم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء، فقد أجاب بأن يجلس غدًا في موضع كذا».

فلمّا أن كان بالغداة، حضر الفقهاء والمحدثون والحفاظ والنظار حتى اجتمع قريب مِن كذا وكذا ألفًا. فجلس أبو عبد الله محمد بن إسماعيل للإملاء، فقال قبل أن أخذ في الإملاء قال لهم: «يا أهل البصرة، أنا شاب، وقد سألتموني أن أحدثكم. وسأحدثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدون الكل». فبقوا الناس وتعجبوا مِن قوله، ثم أخذ في الإملاء فقال: حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روّاد العتكي بلديُّكم[٢] قال: أخبرنا أبي، عن شعبة، عن منصور وغيره، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنس بن مالك: «أنَّ أعرابيًّا جاء

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٦).

(٢) عبدان مروزي لكنه بصري الأصل.

إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، الرجل يحب القوم»، فذكر حديث: «المرء مع مَن أحب»[١]. ثم قال محمد بن إسماعيل: «هذا ليس عندكم، إنما عندكم عن غير منصور، عن سالم». وأَمْلَى عليهم مجلسًا على هذا النسق، يقول في كل حديث: روى شعبة هذا الحديث عندكم كذا، فأمّا مِن رواية فلان فليس عندكم، أو كلامًا ذا معناه»[٢].

وروى ورّاق البخاري، عن محمد بن يوسف بن الحكم العدوي[٣] قال: «كنا مع أبي عبد الله عند محمد بن بشار، فسأله محمد بن بشار عن حديثٍ فأجابه. فقال: «هذا أفقه خلق الله في زماننا». وأشار إلى محمد بن إسماعيل»[٤].

---

(١) الذي في صحيح البخاري (٦١٧١): عبدان، عن أبيه، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنس بن مالك: «أن رجلًا سأل النبي ﷺ: متى الساعة يا رسول الله؟ قال: «ما أعددتَ لها؟» قال: ما أعددتُ لها من كثير صلاة ولا صوم ولا صدقة، ولكني أحب الله ورسوله. قال: «أنت مع من أحببت»». وكذا أخرجه مسلم (٢٧٢٨)، عن محمد بن يحيى بن عبد العزيز اليشكري، عن عبدان، به. والمشهور بالبصرة رواية غندر (مسند أحمد، ١٢٧٦٢) وروح (السابق، ١٣١٦٧)، عن شعبة، عن منصور، عن سالم، عن أنس. ورواية أبي داود الطيالسي (مسنده، ٢٢٤٥)، عن شعبة، عن منصور والأعمش، عن سالم، عن أنس. فكأن الصواب في القصة أن يُعكس الإسنادان، والله أعلم.

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٥-٣٣٦).

(٣) عند الذهبي: «محمد بن يوسف» فقط، وهو العدوي أحد رفقاء البخاري في رحلته، انظر: إكمال ابن ماكولا (٤/ ٣١٦).

(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٩).

محنة ابن حنبل

في بدايات سنة (٢١٨هـ) عصفت محنة خلق القرآن بالناس، إذ فيها أَمَرَ المأمونُ واليَ بغداد إسحاق بن إبراهيم بامتحان العلماء والقضاة(١). وقد أجاب في هذه المحنة يحيى بن معين وغير واحد مكرهين، وأمّا أحمد بن حنبل فلم يُجِبْ. قال الفضل بن زياد: «سمعت أحمد بن حنبل يقول أول يوم امتحنه إسحاقُ لـمّا خرج مِن عنده، وذلك في جمادى الآخرة سنة ثمان عشرة ومائتين»(٢).

وأُخِذَ أحمد بن حنبل وثلاثة آخرون رفضوا إجابة المأمون فسُجنوا، ثم تراجع منهم اثنان وبقي أحمد بن حنبل ومعه آخَر. فأُرْسِلا مقيَّدين مِن بغداد إلى المأمون، وكان وقتها في طرسوس للغزو. فجاءهم نعيُ المأمون في شهر رجب وهم في الطريق، فأعادوا أحمد بن حنبل إلى بغداد وسجنوه في حبس العامة سنتين، وكان رفيقه قد مات.

وظلَّ أحمد مسجونًا حتى كان شهر رمضان من سنة (٢٢٠هـ)، إذ أخرجوه مِن الحبس وأتوا به إلى المعتصم في دار إسحاق بن إبراهيم الوالي، كل هذا وهو في قيوده. وبعد مناظرات وتهديدات، ضربوه بالسياط أيامًا حتى يُجيب إلى ما يريدون فلم يفعل، ثم خَلّوا سبيله خشية أن يموت في أيديهم فتثور العامة.

---

(١) تاريخ الطبري (٨/ ٦٣١).

(٢) نبلاء الذهبي (١١/ ٢٣٩).

قال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي رحمه الله: «لـمّا كان في شهر رمضان ليلة تسع عشرة خَلَت منه، حُوِّلْتُ مِن السجن إلى دار إسحاق بن إبراهيم وأنا مقيَّد»[١]. وقال صالح: «مكث في السجن منذ أُخِذ وحُمِل إلى بغداد وضُرب وخُلّي عنه: ثمانية وعشرين شهرًا»[٢]. وقال أبو غالب ابن بنت معاوية: «ضُرب بالسياط في الله فقام مقام الصديقين، في عشر الأواخر من شهر رمضان سنة عشرين ومائتين»[٣].

وطار الخبر في كل أرجاء العراق، وعرف به البخاري وهو في مجلس أبي الوليد الطيالسي. قال في تاريخه: «لـمّا ضُرب أحمد بن حنبل كنا بالبصرة، فسمعت أبا الوليد يقول: لو كان هذا في بني إسرائيل لكان أحدوثة». كذا رواه عنه ابن فارس في التاريخ الكبير[٤]، والخفاف[٥] وابن زهير[٦] في التاريخ الصغير، واقتصر زنجويه[٧] والجنيدي[٨] في روايتيهما على قول الطيالسي. وهذا أفادنا أن البخاري كان بالبصرة قبل محنة ابن حنبل.

---

(١) سيرة الإمام أحمد بن حنبل لصالح ابنه (ص٥١)، وفيه قصة المحنة بطولها.
(٢) السابق (ص٥٠).
(٣) تاريخ بغداد (٦/ ١٠٢).
(٤) تاريخ دمشق (٥/ ٣١٤)؛ وهي من الزيادات الواقعة في رواية ابن الفضل (التاريخ الكبير ٢/ ٩٠) مما رواه أبو بكر الأنماطي عن ابن فارس.
(٥) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٦).
(٦) مناقب أحمد لابن الجوزي (ص٩١).
(٧) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٩).
(٨) الكامل لابن عدي (١/ ٢٩٦).

مع ابن المديني

وفي البصرة لازَمَ البخاريُّ أستاذَه علي بن المديني ونهل مِن عِلْمه، وهو الذي سوف يصفه في آخر حياته في كتاب (رفع اليدين) بقوله: «كان أعلم زمانه»(١).

كان ابن المديني حريصًا على أن يدرك تلاميذه قيمة العلم الذي يشتغلون به، فقد روى غنجار، عن خلف الخيام، عن إبراهيم بن معقل، عن البخاري قال: «كنا ثلاثة أو أربعة على باب علي بن عبد الله، فقال: إني لأرجو أنّ تأويل هذا الحديث عن النبي ﷺ: «لا تزال طائفةٌ مِن أمتي ظاهرين على الحق لا يضرُّهم مَن خذلهم أو خالفهم»(٢)، إني لأرجو أنّ تأويل هذا الحديث أنتم؛ لأنّ التجار قد شغلوا أنفسهم بالتجارات، وأهل الصنعة قد شغلوا أنفسهم بالصناعات، والملوك قد شغلوا أنفسهم بالمملكة، وأنتم تحيون سنة النبي ﷺ»(٣). ورواها غنجار أيضًا، عن أبي منصور الرحموتي، عن محمد بن أحمد البروايدي، عن أبيه، عن البخاري نحوه(٤).

---

(١) رفع اليدين للبخاري (ص٣٨).

(٢) هذا حديث حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ. أخرجه الترمذي (٢٢٢٩) عن قتيبة عن حماد، ثم قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «سمعت علي بن المديني يقول وذكر هذا الحديث..: هم أهل الحديث». اهـ وقد أخرجه البخاري في صحيحه (٧٣١١)، عن عبيد الله بن موسى، عن إسماعيل، عن قيس، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ قال: «لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».

(٣) شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص١٠٣).

(٤) ذم الكلام وأهله (٢/ ١٨٩).

لقد وقف البخاري على بحرٍ لا ساحل له مِن عِلْمِ هذا الإمام، مِمّا جعله -وهو الذي يعظِّمه مشايخه- يجلس متصاغرًا بين يدي ابن المديني. روى الخطيب بإسناده، عن سبط الفربري، عن الفربري قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني، وربما كنت أغرب عليه»(١).

ورواها غنجار وغيره بإسنادهما، عن إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «ما تصاغرَت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، وما سمعتُ الحديث مِن فِي إنسان أشهى عندي أن أسمعه مِن فِي علي بن المديني، وربما كنتُ أُغْرِب عليه وأُغْرِب». قال إسحاق: وسمعت أحمد بن عبد السلام يقول: «ذكرنا قول محمد بن إسماعيل هذا لعلي بن المديني، فقال: دعوا هذا، فإن محمد بن إسماعيل لم ير مثل نفسه!»(٢).

وهذا التعقيب من ابن المديني لم يقله من فراغ، فقد كان يعرف ما لدى البخاري مِن علمٍ وفهمٍ وقدمٍ راسخةٍ في علل الحديث، حتى إنه كان يَحْذَر إذا حَدَّث في وجوده أن يَهِمَ أو أن يغلط. روى الخطيب بإسناده، عن أحمد بن سلمة النيسابوري، عن فتح بن نوح النيسابوري قال: «أتيتُ علي بن المديني، فرأيتُ محمد بن إسماعيل جالسًا عن يمينه. وكان إذا حدَّث، التفتَ إليه كأنه يهابه»(٣).

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٧).

(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٢)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٧). وعند الخطيب - من غير رواية غنجار - أن الذي نقل كلام ابن المديني هو حامد بن أحمد.

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٨).

وهذا بالضبط ما كان ينتاب محمد بن سلام البيكندي مِن قبلُ، فقد روى ورّاق البخاري كما سلف، عن صاحب له قال: «كنت عند محمد بن سلام، فدخل عليه محمد بن إسماعيل. فلمّا خرج قال محمد بن سلام: كلمّا دخل عليَّ هذا الصبي تحيرتُ وأُلبس عليَّ أمرُ الحديث وغيره، ولا أزال خائفًا ما لم يخرج!»[١].

ومحمد بن سلام هذا -مع شهرته بخراسان وما وراء النهر- لم يكن يعرفه ابن المديني، وإنما وثَّقه نزولًا على قول البخاري فيه. روى الحاكم، عن أبي الفضل محمد بن يوسف بن ريحان البخاري، عن أبيه قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «كان علي بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان، فكنت أذكر له محمد بن سلام فلا يعرفه. إلى أن قال لي يومًا: يا أبا عبد الله، كل مَن أثنيتَ عليه فهو عندنا الرضا»[٢].

لقد كان البخاري بالفعل مصدرًا للفائدة لغيره ليس فقط من طلبة العلم وإنما من الشيوخ أنفسهم، وكيف لا وقد كان منذ صغره يَرُدُّ على العلماء ويصحِّح لهم، ويُصلح كتبهم ويميِّز ما فيها من أغلاط. فلا عجب أن يروي عنه ورّاقه أنه قال: «ما قَدِمْتُ على أحدٍ إلا كان انتفاعه بي أكثر مِن انتفاعي به»[٣]. ولقد قالها صراحةً شيخُه ابن المديني، فقد روى أحمد بن منصور الشيرازي بإسناده، عن أبي عيسى الترمذي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «قال لي

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٤١٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٧).

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١١).

علي بن المديني: الناس يقولون إنك تتعلم مني، ووالله إني لأتعلم منك أكثر مما تتعلم مني! و[ما] رأيتَ أنت مثل نفسك يا أبا عبد الله»[(١)].

هذا وقد حكى مَسْلَمة بن قاسم الأندلسي في تاريخه حكاية لا إسناد لها: أن البخاري احتال ليأخذ كتاب العلل الذي أَلَّفه علي بن المديني بغير عِلْمِه، فنَسَخَه وهو غائبٌ ثم أعاده. فلـمّا اكتشف ابن المديني هذا الأمر ووجد البخاريَّ قد استغنى عنه بهذا الكتاب، اغتمَّ لذلك وما لبث أن مات! قال مسلمة: «أَلَّف علي بن المديني كتاب العلل، وكان ضنينًا به. فغاب يومًا في بعض ضياعه، فجاء البخاري إلى بعض بنيه ورغَّبه بالمال على أن يرى الكتاب يومًا واحدًا. فأعطاه له، فدفعه إلى النساخ فكتبوه له، ورَدَّه إليه. فلـمّا حضر عليٌّ، تكلَّم بشيءٍ فأجابه البخاري بنصِّ كلامه مرارًا. ففهم القضية واغتمَّ لذلك، فلم يزل مغمومًا حتى مات بعد يسير. واستغني البخاري عنه بذلك الكتاب، وخرج إلى خراسان ووضع كتابه الصحيح، فعظم شأنه وعلا ذكره»[(٢)].

وهذه القصة باطلة من أكثر مِن وجه. فأَوَّلُها: أن كتاب العلل الكبير حدَّث به عليُّ بن المديني ولم يضنَّ به بل رواه عنه الناس، وكان هذا الكتاب لم يزل موجودًا وينقل منه العلماء حتى زمان مغلطاي في القرن الثامن الهجري[(٣)]. وله

---

(١) السنن الأبين لابن رشيد (ص٨٨). وما بين المعقوفتين يقتضيه المعنى، وليس في المطبوع.

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٥٤).

(٣) انظر على سبيل المثال: إكمال التهذيب لمغلطاي (٣/ ٤٠١؛ ٥/ ٣٣٢؛ ٦/ ٢٢؛ ومواضع أخرى).

كتب أخرى في علل الأحاديث رواها عنه ابن البراء[١] والقاضي إسماعيل[٢] وغيرهم. والوجه الثاني: أن كتاب العلل كان ثلاثين جزءًا[٣]، فكيف أَمْكَن انتساخُه في يوم واحد! مع ملاحظة أن الفترة الزمنية الفعلية التي سيستغرقها النُسّاخ في عملهم هي جزء مِن اليوم لا اليوم كله. والوجه الثالث: أن ابن المديني مات سنة (٢٣٤هـ) والبخاري ترك البصرة قبل سنة (٢٢٥هـ)، فكيف يموت ابن المديني مغتمًّا بما فعله البخاري وهو بقي بعده عشر سنوات! والوجه الرابع: أنّ مسلمة ذكر قبل هذه القصة أن البخاري لـمّا صنَّف صحيحه عَرَضَه على ابن المديني وغيره، ثم قال في هذه القصة: إنّ البخاري صنَّفه بعد موت ابن المديني، فجَمَعَ مسلمةُ في موضعٍ واحدٍ بين الشيء ونقيضه! وقصة عَرْضِ البخاري صحيحَه على شيوخه باطلة هي أيضًا كما سيأتي.

وفيما يخصّ تصنيف ابن المديني في علوم الحديث، كان في سنة (٢٢٠هـ) -التي ضُرب فيها أحمد، وكان البخاري مقيمًا بالبصرة فيها- أنْ قَدِمَ يحيى بن معين وأبو خيثمة زهير بن حرب وابنه أحمد إلى البصرة، فدَفَعَ أحدُ أبناء علي بن المديني إلى ابن أبي خيثمة كتابًا مِن تصنيف أبيه فيه سؤالاته ليحيى بن سعيد القطان، فلمّا رآه ابن معين تعجب منه. قال ابن أبي خيثمة: «دَفَعَ إليَّ [ابنُ] عليِّ بن عبد الله المديني كتابًا ذَكَرَ أنه كتاب أبيه بيده ونحن بالبصرة مع يحيى بن معين سنة عشرين ومائتين، فكتبتُ منه هذا الكلام ولم أسمعه مِن

(١) وهو الكتاب المطبوع المشهور.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٣٦٢).

(٣) الموضع السابق نفسه. والجزء في الغالب في حدود عشرين ورقة، فيكون عدد أوراق الكتاب (٣٠×٢٠=) ٦٠٠ ورقة أي ١٢٠٠ صفحة.

عليّ»[١]. ثم قال: «كان يحيى بن معين يأخذ هذا الكتاب الذي كتبتُه مِن كتابِ عليٍّ، فينظر فيه كثيرًا ويعجب»[٢].

وإنك إذا تأملت ما حكاه ابن أبي خيثمة لتبيَّن لك أن كُتُبَ ابنِ المديني لم يكن يضنّ بها، بل كان أبناؤه يتيحونها لطلبة العلم كي ينسخوها وينتفعوا بها. ويغلب على الظن أن هذا الكتاب من أوائل تصانيف ابن المديني، إذ الأقوال المنقولة عن الشيوخ هي مادة جاهزة للإخراج تسبق ما سبيلُه الاجتهاد الشخصي.

مع الفلاّس وشيوخ البصرة

ممَّن لازمهم البخاري أيضًا بالبصرة أبو حفص عمرو بن علي الفلاّس الصيرفي الناقد الكبير، وقد استفاد منه كثيرًا في مصنفاته. كان الفلاس منافسًا لابن المديني في ميدان الحديث، فهو أيضًا من تلاميذ يحيى بن سعيد القطان، وأخذ عنه الكثير من علومه ومعارفه، وله تصانيف في الرجال والعلل. هذا التنافس انعكس على تلاميذ كلا الرجلين ووصل إلى حدّ التعصب، فقد وجدنا السلمي سأل الدارقطني عن الفلاس فقال: «كان مِن الحفاظ، وبعضُ أصحاب الحديث كانوا يفضِّلونه على عليِّ بن المديني ويتعصبون له. وقد صنف المسند، والعلل، والتاريخ. وهو إمام متقن»[٣].

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (الثالث ١/ ٢٠١-٢٠٢). سقطت كلمة «ابن» من المخطوط كما نبَّه المحقق، والصواب ثبوتها بدليل قوله في موضع آخر (٢/ ١٠٩): «دفع إليَّ ابنُ عليِّ بن المديني كتابًا ونحن بالبصرة وذكر أنه كتاب أبيه بيده»، وقوله (٣/ ٢٦٧): «رأيت في كتاب علي بن عبد الله المديني الذي دفعه إلينا ابنه». والسياق دالٌّ على ذلك بلا شك.

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (الثالث ١/ ٢٠٢).

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (ص٨٣).

وكان الفلاس يعتزّ بالبخاري ويرفع مِن شأنه، فقد روى ورّاق البخاري، عن أبي عمرو الكرماني قال: سمعت عمرو بن علي الصيرفي يقول: «أبو عبد الله صديقي ليس بخراسان مثله»[١]. وقال البخاري فيما رواه عنه ورّاقه: «ذاكرني أصحاب عمرو بن علي بحديث، فقلت: لا أعرفه. فسُرُّوا بذلك، وساروا إلى عمرو بن علي فقالوا له: ذاكرنا محمد بن إسماعيل البخاري بحديث فلم يعرفه! فقال عمرو بن علي: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث»[٢].

ومن شيوخ البخاري بالبصرة: عبد الله بن مسلمة القعنبي المديني نزيل البصرة وهو مِن أوثق رواة الموطأ عن مالك، وقد أكثر عنه في صحيحه. ومعاذ بن أسد المروزي نزيل البصرة كاتب ابن المبارك، قال البخاري في ترجمته: «معاذ بن أسد أبو عبد الله نزل البصرة، وقال: «أنا ابن إحدى وسبعين سنة»، وذلك سنة إحدى وعشرين ومائتين»[٣].

ولقد شَكَّلَ وجودُ البخاري بالبصرة تحديدًا محطةً هامةً في تحصيله العلمي، ففيها كانت أكثرُ إقامته بالعراق، ولم يَكَدْ يَترك بها حديثًا إلا كَتَبَه. وهذه الذخيرة الحديثية أَهَّلَتْه لجمعِ كثيرٍ من طُرُق الأحاديث ومعرفة صوابها وخطئها وصحيحها من سقيمها. قال ورّاق البخاري: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «ما جلستُ للحديث حتى عرفتُ الصحيح من

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٩)؛ تغليق التعليق (٥/ ٤٠٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٨)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٣)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٠)؛ تغليق التعليق (٥/ ٤٠٧).

(٣) التاريخ الكبير (٩/ ١٦٤)؛ التاريخ الأوسط (٤/ ٩٩٥).

السقيم، وحتى نظرتُ في عامة كتب الرأي، وحتى دخلتُ البصرة خمس مرات أو نحوها فما تركتُ بها حديثًا صحيحا إلا كتبتُه، إلا ما لم يظهر لي»[(١)].

وكانت للبخاري مكانته بين علماء البصرة مِن شيوخه ومَن في طبقتهم، فقد روى ورّاق البخاري، عن إبراهيم بن خالد المروزي، عن مسدد قال: «لا تختاروا على محمد بن إسماعيل يا أهل خراسان»[(٢)]. وروى ورّاقه، عن عبد الله بن سعيد بن جعفر الجعفي ابن عم المسندي قال: «سمعت العلماء بالبصرة يقولون: «ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح». وأنا أقول مثل قولهم»[(٣)].



(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٦). وذكر الذهبي أنها من الزيادات التي ليست في رواية ابن خلف الشيرازي. فكأنها من الإبرازة الثانية، وقد سبق الكلام عن روايات كتاب «شمائل البخاري» في الفصل الأول.

(٢) السابق (١٢/ ٤١٩).

(٣) تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٤)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٢)؛ تغليق التعليق (٥/ ٤١٣). قال الكلاباذي في ترجمة المسندي: «وهو ابن عم عبد الله بن سعيد بن جعفر». رجال البخاري (١/ ٤٢٧).

الفصل السابع
العودة إلى بخارى

آخر أيام البصرة

في سنة (٢٢١هـ) شهد البخاري بالبصرة وفاة بشر بن حاتم، فقال في ترجمته في التاريخ الكبير: «بشر بن حاتم أبو حاتم الرقي سكن البصرة، سمع عبيد الله بن عمرو، مات في جمادى الأولى سنة إحدى وعشرين ومائتين» زاد في رواية مسبِّح: «كنتُ بها»(١). وفي هذه السنة أيضًا دخل البصرة معاذ بن أسد المروزي واستوطنها، وسمع منه البخاري. قال في تاريخه الكبير: «معاذ بن أسد أبو عبد الله نزل البصرة. وقال: «أنا ابن إحدى وسبعين سنة». وذلك سنة إحدى وعشرين ومائتين»(٢).

وفي سنة (٢٢٢هـ) سمع البخاري من بشر بن عبيس بن مرحوم البصري، فقال في تاريخه الصغير: «حدثني بشر بن مرحوم قال: «حدثنا نافع بن خارجة مولى عبد الله بن جحش، كان يأتينا في دارنا، هلك منذ عشرين سنة أو شبهها». قال ذلك بشر سنة ثنتين وعشرين ومائتين أو نحوها»(٣).

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٤٢٣).
(٢) التاريخ الكبير (٩/ ١٦٤)؛ التاريخ الأوسط (٤/ ٩٩٥).
(٣) التاريخ الأوسط (٤/ ٨٧٣).

وفي تلك السنة دخل البصرة أبو زرعة الرازي، ومن المؤكد أنه لقي البخاري وجلس إليه واستفاد منه، وهذا هو اللقاء الأول بينهما. روى ابن حاتم عن أبيه في ترجمة أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي البصري المعروف بعارم: «أبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين»[١]. وسوف يحتفي أبو زرعة وأهل الري بالبخاري عندما يقدم عليهم بعد نحو ثلاثين عامًا.

ثم عزم البخاري على الخروج من العراق والعودة إلى وطنه بعد أن مكث في هذه الرحلة بضع عشرة سنة، والتي لولاها لَمَا التقى بكبار المحدِّثين في العراق والحجاز والشام ومصر ولَمَا عَلَتْ أسانيدُه. والذي يظهر من التواريخ أنه غادر البصرة قبل سنة (٢٢٤هـ) أو ربما في مطلعها، فإنه ذَكَرَ وفيات عددٍ من شيوخها وصرَّح بعدم وجوده فيها. فقال في تاريخه الكبير في ترجمة عارم البصري: «جاءنا نَعْيُه سنة أربع وعشرين ومائتين»[٢]. وقال في الصغير: «جاء نعي عارم وهو محمد بن الفضل السدوسي البصري أبو النعمان، وسليمان بن حرب أبو أيوب الواشحى البصري، وعمرو بن مرزوق البصري أبو عثمان، وأبو معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، وعبد الله بن أبي بكر العتكي بعد سليمان بأيام البصري: سنة أربع وعشرين ومائتين»[٣]. وأقدم هؤلاء وفاةً عمرو بن مرزوق في شهر صفر[٤]، وفيه أيضًا عارم كما أرَّخه المقدمي[٥]، لكن أرَّخه ابن سعد بشهر ربيع الأول[٦].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٥٩).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٥٥٦).

(٣) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٠٢).

(٤) طبقات ابن سعد (٩/ ٣٠٦).

(٥) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٩١).

(٦) طبقات ابن سعد (٩/ ٣٠٦).

توديع البخاري شيوخه

ودَّع البخاري شيوخه بالبصرة، فكان أكثر مَن تأثَّر برحيله هو بندار. روى ورّاقه، عن حاشد بن إسماعيل رفيق البخاري قال: «سمعت محمد بن بشار يقول: «لم يدخل البصرة رجل أعلم بالحديث مِن أخينا أبي عبد الله». فلمّا أراد الخروج، ودَّعه محمد بن بشار وقال: «يا أبا عبد الله، موعدنا الحشر إن لا نلتقي بعد»»[1].

وسيظل بندار يثني على البخاري بعد رحيله ويخبر به تلاميذه اللاحقين؛ فقد روى غنجار، عن خلف الخيام، عن عمر بن محمد البجيري قال: سمعت محمد بن بشار العبدي بندارًا يقول: «عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي: غلماني خرجوا مِن تحت كرسيٍّ»[2].

وروى غنجار أيضًا بإسناده، عن محمد بن إبراهيم البوشنجي قال: «سمعت بندارًا محمد بن بشار سنة ثمان وعشرين ومائتين يقول: ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل»[3].

وروى غنجار أيضًا بإسناده، عن أبي قريش محمد بن جمعة القهستاني قال: سمعت بندارًا محمد بن بشار يقول: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند،

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٣).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٦).

(٣) الموضع السابق نفسه.

ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى»[١]. وسوف يُقدَّر لهما أن يلتقيا مرة أخرى قبل موت بندار ببضع سنوات.

ثم انطلق البخاري إلى بغداد وودَّع شيوخه فيها، فكان أكثر مَن تأثَّر برحيله أحمد بن حنبل. كان أحمد يريد أن يبقى البخاري في العراق ولا يرجع إلى وطنه، وكان البخاريُّ يذكر كلماتِ شيخِه أحمد وهو في آخر حياته بعد أن ناله مِن الخراسانيين ما ناله.

روى الخطيب وابن عساكر بإسنادهما، عن سبط الفربري، عن الفربري قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «دخلتُ بغداد آخر ثمان مرات، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل. فقال لي في آخر ما ودَّعتُه: «يا أبا عبد الله، تترك العلم والناس وتصير إلى خراسان!» فأنا الآن أذكر قوله»[٢].

وقد أثنى عليه شيخه أحمد غير مرة. فقد روى ورّاق البخاري، عن حاشد بن إسماعيل قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «لم يجئنا من خراسان مثل محمد بن إسماعيل»[٣]. ولـمّا سأله ابنه عبد الله فيما بعد عمَّن لقيهم مِن الحفاظ، أخبره بشباب خراسان وبدأ بالبخاري. قال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: يا أبتِ، مَن الحفاظ؟ قال: «يا بني، شباب كانوا عندنا مِن أهل خراسان وقد تفرقوا». قلت: مَن هم يا أبت؟ قال: محمد بن إسماعيل ذاك البخاري، وعبيد الله بن عبد الكريم ذاك الرازي، وعبد الله بن عبد الرحمن ذاك السمرقندي، والحسن بن شجاع ذاك البلخي»[٤].

---

(١) الموضع السابق نفسه.

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٣)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٠).

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣١).

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٥).

ورُوي عن عبد الله بلفظ آخر قال: «سمعت أبي يقول: انتهى الحفظ إلى أربعة مِن أهل خراسان: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي»[١]. ورَوى عبد الله أيضًا، عن أبيه قال: «ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل»[٢].

وهذا قاله أحمد بن حنبل لابنه بعد زمانٍ مِن رحيل البخاري، فإن عبد الله ابنه لم يَلْقَ البخاريَّ لأنه وُلد سنة (٢١٣هـ) وكان صغيرًا حين غادر البخاري العراق.

وشهد له أيضًا شيخه يحيى بن معين، فقد روى ورّاق البخاري، عن أبي عمرو الكرماني: أن حسين بن محمد البصري المعروف بمهيار[٣] قال لمّا أخبره أبو عمرو بثناء قتيبة بن سعيد على البخاري: «أنا رأيته مع يحيى بن معين وهما يختلفان جميعًا إلى محمد بن إسماعيل، فرأيتُ يحيى ينقاد له في المعرفة»[٤]. وابن معين قال فيه البخاري فيما رواه عنه ابن فارس: «ما رأيتُ أحدًا أوقر للمحدثين من يحيى بن معين»[٥].

وقد عَرَفَ تلاميذُ ابن معين للبخاري مكانته، فأثنى عليه العباس بن محمد الدوري البغدادي ورفع من شأنه في علم الحديث. قال ورّاق البخاري:

---

(١) السابق (٢/ ٣٤١).
(٢) السابق (٢/ ٣٤٢).
(٣) انظر ترجمته في: ثقات ابن حبان (١٢٩١٢).
(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٩).
(٥) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٨٢)؛ التاريخ الكبير (٢/ ٥٧٥) وهي من الزيادات على رواية ابن الفضل.

«سمعت العباس الدوري يقول: «ما رأيتُ أحدًا يُحْسِن طلب الحديث مثل محمد بن إسماعيل، كان لا يدع أصلًا ولا فرعًا إلا قلعه». ثم قال لنا: «لا تدعوا مِن كلامه شيئًا إلا كتبتموه»»[١].

وقد ذكر الصغاني بلا إسناد، عن أبي حامد الأنماطي قال: «كنتُ ببغداد ويحيى بن معين وأحمد بن محمد بن حنبل والبخاري يناظرون. فلمّا قام البخاري، قال أحمد ليحيى: ترى هذا الخراساني أرجح مِنّا؟ قال: بكثير»[٢]. ولا أعرف مَن أبو حامد هذا.

هذا هو آخر عهد البخاري بشيوخه هؤلاء، والأقوال التي سمعها منهم تعود إلى زمن هذه الرحلة. وهذا مهمٌّ من الناحية العلمية والتاريخية، لأن عطاء هؤلاء الشيوخ ظلّ متواصلًا ونَقَلَه عنهم رواة متعددون. فهذا أحمد بن حنبل لم يكن حتى ذلك الوقت قد فرغ من تصنيف مسنده، وإنما سيحدِّث به سنة (٢٢٨هـ) أي بعد خروج البخاري بأربع سنوات تقريبًا. قال عبد الله بن أحمد في المسند: «حدثني أبي سنة ثمان وعشرين ومائتين»[٣]. وهذا يعني قطعًا أن البخاري لم يطّلع على مسند أحمد. وهذا ابن معين سمع منه عبد الخالق بن منصور سنة (٢٢٥هـ)[٤]، وسمع منه أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي[٥]

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٦).

(٢) أسامي شيوخ البخاري للصغاني (ص٤٣).

(٣) مسند أحمد (٢٠٣٣٢).

(٤) تاريخ بغداد (١٣/ ٢٨٣).

(٥) نبلاء الذهبي (٩/ ٥١).

وابن محرز[١] سنة (٢٢٧هـ)، وإبراهيم بن الجنيد سمع منه سنة (٢٢٩هـ)[٢]، فسماع البخاري بذلك أقدم من سماع هؤلاء.

دخوله نيسابور

خرج البخاري من بغداد قاصدًا خراسان في طريق العودة، فدخل نيسابور وأقبل على إسحاق بن راهويه، وكان قد لقيه مِن قبلُ بمرو. فلمّا أراه البخاريُّ كتابَ التاريخ الذي صنَّفه، طار به ابن راهويه وأُعجب به جدًّا، وأخذه إلى أمير خراسان بنيسابور عبد الله بن طاهر. قال البخاري فيما رواه عنه ورّاقه: «أخذ إسحاق بن راهويه كتاب ‹التاريخ› الذي صنَّفتُ فأدخله على عبد الله بن طاهر، فقال: «أيها الأمير، ألا أُرِيك سحرًا؟» فنظر فيه عبد الله بن طاهر، فتعجَّب منه وقال: «لستُ أفهم تصنيفه!»»[٣]. وكان البخاري مدركًا لهذا الأمر، لأنه لم يُفصح عن منهجيته في تراجم الرواة. وقد قال فيما رواه عنه ورّاقه: «لو نُشر بعضُ أستاذِيَّ هؤلاء، لم يفهموا كيف صنَّفتُ كتاب ‹التاريخ› ولا عرفوه»[٤].

كان هذا هو اللقاء الثاني بين البخاري وابن راهويه في حدود سنة (٢٢٤هـ)، وكان عُمْر ابن راهويه آنذاك قرابة الحادية والستين، والبخاري قد ناهز التاسعة والعشرين وطعن في الثلاثين. وكان ابن راهويه مُقِرًّا للبخاري بالعلم والفهم؛ فروى ورّاق البخاري، عن حاشد بن إسماعيل رفيق البخاري في رحلته

(١) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (٢/ ٦٤).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (٤٢٦).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٥).

(٤) الموضع السابق نفسه.

قال: «رأيتُ إسحاق بن راهويه جالسًا على السرير ومحمد بن إسماعيل معه، وإسحاق يقول: «حدثنا عبد الرزاق». حتى مَرَّ على حديث، فأَنكرَ عليه محمدُ بن إسماعيل، فرجع إلى قول محمد. فقال إسحاق بن راهويه: «يا معشر أصحاب الحديث، انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه»»[(١)].

وروى ورّاق البخاري، عن حاشد بن عبد الله قال: «رأيت عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع عند محمد بن إسماعيل وهما يسألان عن علل الحديث، فلمّا قاما قالا لمن حضر المجلس: «لا تخدعوا عن أبي عبد الله، فإنه أفقه مِنّا وأعلم وأبصر»»[(٢)]. وقال حاشد بن عبد الله أيضًا: «كنا عند إسحاق، وعمرو بن زرارة ثَمَّ وهو يستملي على البخاري، وأصحاب الحديث يكتبون عنه، وإسحاق يقول: «هو أبصر مني». وكان محمد يومئذ شابًّا»[(٣)].

وهذه النقول تنطبق على هذا اللقاء الثاني زمانيًّا ومكانيًّا؛ فقد كانت في شباب البخاري، وكانت بنيسابور لوجود عمرو بن زرارة ومحمد بن رافع وهما نيسابوريان مع ابن راهويه. هذا وعمرو بن زرارة من أقران ابن راهويه ومن شيوخ البخاري، ومحمد بن رافع من شيوخه أيضًا وإن كان أصغر مِن صاحبيه. وأفادتنا هذه النقول أن الحاشِدَين -ابن إسماعيل وابن عبد الله- كانا لا يزالان رفقة البخاري في هذه الرحلة الطويلة.

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٨)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٦).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٨).

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٩).

رجوعه إلى بخارى

ترك البخاري أثرًا بليغًا في البلاد التي ارتحل إليها والعلماء الذين التقى بهم، فكان كثيرٌ منهم يفضلونه على أنفسهم وهو في ريعان شبابه. روى ورّاق البخاري، عن أبي سهل محمود بن النضر الفقيه البخاري -وهو أول مَن حَمَل كتب الشافعي إلى بخارى[١]- قال: «دخلتُ البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها، فكلّما جرى ذِكْر محمد بن إسماعيل فضَّلوه على أنفسهم»[٢].

وروى الورّاق، عن إبراهيم بن محمد بن سلام البيكندي قال: «إنَّ الرُّتُوت[٣] مِن أصحاب الحديث مثل: سعيد بن أبي مريم، ونعيم بن حماد، والحميدي، وحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والعدني، والحسن الخلال بمكة، ومحمد بن ميمون صاحب ابن عيينة، ومحمد بن العلاء، والأشج، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وإبراهيم بن موسى الفراء، كانوا يهابون محمد بن إسماعيل ويقضون له على أنفسهم في المعرفة والنظر»[٤].

عاد البخاري إلى بخارى حوالي سنة (٢٢٤هـ) شابًّا على رأس الثلاثين مِن عُمره، وكان قد غادرها وهو ابن ست عشرة سنة. ولـمّا التقى بشيوخ بلده وسمعوا منه، احتفَوا بعلمه وأقرُّوا بإمامته. دخل البخاري بيكند، فمضى إلى شيخه محمد بن سلام البيكندي، وكان لم يزل حيًّا، فأخبره بما شهده في رحلته

---

(١) انظر ترجمته في: الإكمال لابن ماكولا (٧/ ٢٧١).
(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٩).
(٣) قال ابن الأعرابي: «الرَّتُّ: رئيس البلد، وهؤلاء رُتُوت البلد» (الصحاح، رتت، ١/ ٢٤٩).
(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٥).

وما كان مِن محنة أحمد بن حنبل. وقد توفي محمد بن سلام سنة (٢٢٥هـ)، وهذا يعني قطعًا أن البخاري عاد من العراق قبل هذا التاريخ.

قال ورّاق البخاري: قال لي بعض أصحابي: «كنت عند محمد بن سلام، فدخل عليه محمد بن إسماعيل حين قدم مِن العراق، فأخبره بمحنة الناس، وما صنع ابن حنبل، وغيره مِن الأمور. فلمّا خرج مِن عِنده قال محمد بن سلام لِمَن حضره: «أترون البِكْر أشدّ حياءً مِن هذا؟»»[١]. أربع عشرة سنة من الارتحال في البلاد وملاقاة العباد، ولا تزال سمة الحياء طاغية على البخاري! هذا يكشف جانبًا من طبيعة هذه الشخصية، فهذه النقول تدلّ على أنه كان مهذَّبًا عَفّ اللسان هادئ الطبع، وهي الصفات التي ستبرز بقوّة في الشدائد والمحن التي ستشهدها حياته فيما بعد وتُظهر معدنه الحقيقي.

ومضى البخاري إلى شيخه أبي جعفر المسندي، ومِن أَمْرِه معه أنه أوقفه على حديثٍ موجودٍ في كتابه هو مِن أكاذيب عمرو بن مالك الراسبي[٢] التي وقف عليها البخاري بالبصرة، فأخبره المسندي أنه لـمّا كان بالبصرة أعار عمرو بن مالك كتابه فلم يكن أمينًا عليه وكتب فيه هذا الحديث. قال الترمذي: «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «عمرو بن مالك هذا كذاب، كان استعار كتاب أبي جعفر المسندي، فألحق فيه أحاديث -أو قال: حديثًا- كذبًا. فروى الشيخ، فوجده في وسط كتبه مكتوبًا. قدمتُ مِن العراق، فقلت له: ما هذا؟

---

(١) السابق (١٢/ ٤١٨).

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٥٩)؛ الكامل لابن عدي (٨/ ٨)؛ تهذيب الكمال للمزي (٢٢/ ٢٠٧).

فأخبرني بالقصة، فإذا عمرو بن مالك هو ألحق في كتبه». وذَكَرَ عن عمرو بن مالك عجائب. قال: «وقد كان روى حديثًا أنكر عليه. فقدم أبو جعفر البصرة، فاستعار كتابه وكتبه فيه»»[١]. وقول البخاري: «قدمتُ مِن العراق» صريحٌ في تاريخ القصة.

وكان المسندي يبجِّل تلميذه البخاري ويضعه في مصافّ الأئمة، حتى إنه طَعَنَ فيمن لا يُقِرُّ بإمامته! روى غنجار بإسناده، عن العباس بن سورة قال: سمعت أبا جعفر عبد الله بن محمد الجعفي المسندي يقول: «محمد بن إسماعيل إمام، فمَن لَمْ يجعله إمامًا فاتهمه»[٢]. وروى غنجار أيضًا بإسناده، عن العباس، عن المسندي قال: «حفاظ زماننا ثلاثة: محمد بن إسماعيل، وحاشد بن إسماعيل، ويحيى بن سهيل»[٣]. حاشد هو رفيق الرحلة، ويحيى هو أبو زكريا السلمي البخاري[٤]، قال فيه الذهبي: «ابن سهيل رحل وسمع من أبي عاصم النبيل ونحوه، ولكن لم يشتهر، ولا وقعتُ بترجمته كما ينبغي»[٥].

والتقى البخاري بأبي إسحاق أحمد بن إسحاق السلمي السُّرْماري الذي يُضرب بشجاعته المثل، وسُرْماري مِن قرى بخارى. وكان أبو إسحاق هذا كثير الغزو، وقد رحل إلى العراق بابنه قبل رحلة البخاري[٦]، فلم يتيسر له السماع

---

(١) العلل الكبير للترمذي (٦٣١).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٠)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٨).

(٣) تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٢)؛ لسان الميزان (٢/ ٣٥٣). ووقع في النبلاء: «سهل» (١٢/ ٤٢٤).

(٤) انظر: ثقات ابن حبان (٩/ ٢١١، ٢٧٠)؛ كنى الحاكم (٣/ ٢١٤)؛ تاريخ بغداد (٤/ ٣٤٢).

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ١١٠).

(٦) رجال الكلاباذي (١/ ٢٥).

منه قبلها. قال ورّاق البخاري: حدثني بعض أصحابي: «أن أبا عبد الله البخاري صار إلى أبي إسحاق السرماري عائدًا، فلـمّا خرج مِن عنده قال أبو إسحاق: مَن أراد أن ينظر إلى فقيهٍ بحقِّه وصِدْقه، فلينظر إلى محمد بن إسماعيل»[(١)]. وقوله: «صار إليه عائدًا» العائد هو البخاري، وهذا يلتئم مع وقت عودته من العراق.

وفي سنة (٢٢٥هـ) قَدِمَ بخارى عبد الله بن عبد الرحمن الأُسامي مِن ولد أسامة بن زيد فاستوطنها، وكان قبلُ يسكن بغداد. فكان البخاري وغيره مِن أهل العلم يحضرون مجالسه ويسمعون حديثه، إلى أن تبيَّن لهم أنه كذاب. قال غنجار: «قَدِمَ عبد الله بن عبد الرحمن الأُساميّ بخارى وحدَّث بها في سنة خمس وعشرين ومائتين»[(٢)]. وروى بإسناده عن أبي معشر حمدويه بن الخطاب مستملي البخاري قصة قدوم الأُساميّ واكتشاف البخاريين حاله فيما يرويه.

قال أبو معشر: «سمعت محمد بن إسماعيل ومحمد بن يوسف بن الحكم يقولان: لـمّا قدم عبد الله بن عبد الرحمن الأُساميّ المديني بخارى، كنا نختلف إليه وهو يحدثنا. فحدثنا يومًا بحديث عن النبي ﷺ: «أنه كان يحتجم يوم السبت»[(٣)]. ثم قال: «ورأيتُ سفيان بن عيينة يحتجم يوم السبت غير مرة». قال محمد بن يوسف: فأتينا أبا جعفر المسندي فذكرنا له ذلك، فقال: «أقيموني أقيموني! سمعتُ سفيان بن عيينة يقول: ما احتجمتُ قط إلا مرة واحدة، فغشي

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٧).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٢٠٨).

(٣) حديث الباب ورد بغير هذا اللفظ، يرويه حفص بن غياث، عن الحجاج بن أرطأة، عن النبي ﷺ: «مَن كان محتجمًا فليحتجم يوم السبت»، أخرجه ابن أبي شيبة عنه (مصنفه، ٢٣٦٧٣). مرسل ضعيف.

عليَّ». قال: فعلمنا حينئذ أنه كذاب. قال أبو معشر: فلذلك كذبوه. كان يأخذ كتاب القعنبي وكتاب قتيبة فينظر فيه، فيروي لهم عن الليث بن سعد وغيره»[١].

دخوله بلخ

بعد استقرار البخاري ببلده قرَّر أن يواصل رحلاته العلمية لكن هذه المرة في نطاق ما وراء النهر وما حوله، فانطلق قبل سنة (٢٢٧هـ) إلى بَلْخ قاصدًا قتيبة بن سعيد في قرية بَغْلان. والمسار من بخارى إلى بلخ على النحو التالي: بخارى، ثم نسف، ثم باب الحديد، ثم ترمذ على نهر جيحون، ثم العبور إلى بلخ. فمن بخارى إلى نسف (٤) مراحل، ومن نسف إلى باب الحديد (٤) مراحل، ومن باب الحديد إلى ترمذ (٣) مراحل، ومن ترمذ إلى بلخ مرحلتان[٢]، ثم من بلخ إلى بغلان (٦) مراحل[٣]. والمرحلة هي مسيرة يوم[٤]. أي أن الرحلة إلى بلخ تستغرق ثلاثة عشر يومًا، بخلاف الإقامة في هذه المدن، ثم ستة أيام بعد ذاك إلى بغلان.

دخل البخاري بلخ، فالتف حوله أهل العلم وطلبوا منه أن يحدثهم عن جميع شيوخه الذين لقيهم في رحلته. قال البخاري فيما رواه عنه ورّاقه: «دخلتُ بلخ، فسألني أصحاب الحديث أن أملي عليهم لكل مَن كتبتُ عنه حديثًا. فأمليتُ ألف حديث لألف رجل ممن كتبتُ عنهم»[٥]. وإنك إذا تأملت قوله إنه كَتَبَ

(١) الموضع السابق نفسه.
(٢) مسالك الإصطخري (ص٣٣٧-٣٣٨).
(٣) السابق (ص٢٨٦).
(٤) شمس العلوم لنشوان الحميري (٤/ ٢٤٤٨).
(٥) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٤).

عن ألف رجل لتبيَّن لك ضخامة مرويّاته والعدد الهائل من الشيوخ الذين لقيهم وأخذ الحديث عنهم في مختلف البلدان التي دخلها.

وأدرك البخاري ببلخ أبا محمد أحمد بن عاصم البلخي، فسمع منه قبل وفاته التي كانت سنة (٢٢٧هـ)، فدلَّنا هذا على أنه دخلها قبل هذا التاريخ. كما سمع البخاري بها ممن هو في طبقته ومِن أقرانه زكريا بن يحيى اللؤلؤي والحسن بن شجاع، وكانا يكرمان وفادته.

روى ورّاقه، عن محمد بن يوسف الهمذاني قال: «كان زكريا اللؤلؤي والحسن بن شجاع ببلخ يمشيان مع أبي عبد الله إلى المشايخ إجلالًا له وإكرامًا»[1]. وروى غنجار، عن خلف الخيام، عن أبي عمرو نصر بن زكريا المروزي قال: سمعت أبا رجاء قتيبة بن سعيد يقول: «شباب خراسان أربعة: محمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن، وزكريا بن يحيى اللؤلؤي، والحسن بن شجاع البلخي»[2]. وسيموت اللؤلؤي سنة (٢٣٠هـ).

ثم قَدِمَ البخاري على محدِّث بلخ الكبير أبي رجاء قتيبة بن سعيد بقريته بَغْلان، وكان قد لقيه بالعراق مِن قبل. روى ورّاقه، عن محمد بن يوسف الهمذاني قال: «سأل أبو عبد الله أبا رجاء البغلاني -يعني قتيبة- إخراج أحاديث ابن عيينة، فقال: «منذ كتبتها ما عرضتها على أحد، فإن احتسبتَ ونظرتَ فيها وعلَّمتَ على الخطأ منها، فعلت. وإلا لم أحدِّث بها، لأني لا آمن أن يكون فيها بعض الخطأ. وذلك أنَّ الزحام كان كثيرًا، وكان الناس يعارضون

---

(١) السابق (١٢/ ٤٢٨).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٧).

كتبهم فيصحِّح بعضهم مِن بعض، وتركتُ كتابي كما هو». فَسُرَّ البخاري بذلك، وقال: «وُفِّقْتَ».

ثم أخذ يختلف إليه كل يوم صلاة الغداة، فينظر فيه إلى وقت خروجه إلى المجلس، ويعلِّم على الخطأ منه. فسمعتُ البخاري رَدَّ على أبي رجاء يومًا حديثًا، فقال: «يا أبا عبد الله، هذا مـمّا كَتَبَ عني أهلُ بغداد، وعليه علامة يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، فلا أقدر أغيِّره». فقال له أبو عبد الله: «إنما كتب أولئك عنك لأنك كنت مجتازًا، وأنا قد كتبتُ هذا عن عِدّةٍ على ما أقول لك. كتبته عن يحيى بن بكير وابن أبي مريم وكاتب الليث، عن الليث». فرجع أبو رجاء، وفهم قوله وخضع له»[1].

وقول قتيبة: «فإن احتسبتَ ونظرتَ فيها وعلَّمتَ على الخطأ منها، فعلْت» شبيهٌ بقول شيوخه الآخرين له، فقد قال محمد بن سلام مِن قبلُ: «انظر في كتبي، فما وجدتَ فيها من خطأ فاضرب عليه كي لا أرويه»، وقال ابن أبي أويس: «انظر في كتبي، وما أملكه لك، وأنا شاكرٌ لك ما دمتُ حيًّا»، وقال التنيسي: «يا أبا عبد الله، انظر في كتبي وأخبرني بما فيه مِن السقط». فهؤلاء أربعة من شيوخه لم يستنكفوا أن يعرضوا كتبهم على تلميذهم كي يبيِّن لهم صوابها من خطئها، وما كان لهذا أن يكون لولا معرفتهم بدقة نظر البخاري.

ولعلّ الحديث الذي اكتشف البخاري غلطه في كتب قتيبة وعليه علامة أحمد وابن معين: حديثه الذي رواه عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٧).

أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ: في الجمع بين الصلاتين[١]. وهو حديثٌ أخذه عنه كبارُ الأئمة ولا يُعرف إلا من روايته، فقد روى ابن حبان، عن السراج، عن قتيبة في هذا الحديث قال: «عليه علامة سبعة من الحفاظ كتبوا عني هذا الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والحميدي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمة» حتى عَدَّ سبعة[٢].

روى الحاكم، عن محمد بن موسى بن عمران الصيدلاني، عن ابن خزيمة، عن صالح بن حفصويه النيسابوري قال: «سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: قلتُ لقتيبة بن سعيد: مع مَن كتبتَ عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ فقال: «كتبته مع خالد المدائني». قال البخاري: وكان خالد المدائني يُدخِل الأحاديث على الشيوخ»[٣]. وهذا مِن وجوه النقد الخفيّة لدى علماء الحديث عند نقدهم للأسانيد، وقد خفي أمرُ هذا الحديث حتى اكتشف عِلَّته البخاري.

وروى غنجار بإسناده، عن محمد بن حميد بن فروة قال: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: «الحفاظ بخراسان: إسحاق بن راهويه، ثم عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، ثم محمد بن إسماعيل»[٤]. وروى ورّاق البخاري، عن أبي عمرو الكرماني قال: «حكيتُ لمهيار بالبصرة، عن قتيبة بن سعيد أنه قال: «رُحِل

---

(١) مسند أحمد (٢٢٠٩٤)؛ سنن أبي داود (١٢٢٠)؛ سنن الترمذي (٥٥٣)؛ صحيح ابن حبان (١٤٥٨، ١٥٩٣).
(٢) صحيح ابن حبان (١٥٩٣).
(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٣٧٩).
(٤) تاريخ بغداد (٧/ ٣٧٢).

إليَّ من شرق الأرض وغربها، فما رَحَل إليَّ مثل محمد بن إسماعيل». فقال مهيار: صدق. أنا رأيته مع يحيى بن معين وهما يختلفان جميعًا إلى محمد بن إسماعيل، فرأيتُ يحيى ينقاد له في المعرفة»(١).

لم يكن البخاري عند قتيبة حافظًا من حفاظ الحديث وحسب، فقد كان أيضًا فقيهًا لا يقلّ علمًا عن فقهاء عصره، هذا فضلًا عمّا يتحلّى به من أدب وتقوى وعبادة جعلته من العلماء العاملين بعلمهم.

روى ورّاق البخاري، عن محمد بن يوسف الهمذاني قال: «كنا عند أبي رجاء، فسئل عن طلاق السكران، فقال: «هذا أحمد بن حنبل وابن المديني وابن راهويه قد ساقهم الله إليك!» وأشار إلى محمد بن إسماعيل. وكان مذهب محمد أنه إذا كان مغلوب العقل حتى لا يذكر ما يحدِّث في سكره، أنه لا يجوز عليه من أمره شيء»(٢).

وعنه أيضًا قال: «كنا عند قتيبة بن سعيد، فجاء رجل شعراني يقال له أبو يعقوب، فسأله عن محمد بن إسماعيل. فنكس رأسه ثم رفعه إلى السماء، فقال: يا هؤلاء، نظرتُ في الحديث ونظرتُ في الرأي وجالستُ الفقهاء والزهاد والعباد، ما رأيتُ منذ عقلتُ مثل محمد بن إسماعيل»(٣).

وروى ورّاق البخاري، عن حاشد بن إسماعيل قال: سمعت قتيبة يقول: «مثل محمد بن إسماعيل عند الصحابة في صدقه وورعه كما كان عمر في الصحابة»(٤).

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٩).
(٢) السابق (١٢/ ٤١٨).
(٣) السابق (١٢/ ٤٣١).
(٤) الموضع السابق نفسه.

دخوله سمرقند وخوارزم

توجَّه البخاري إلى سمرقند، ربما بعد خروجه من عند قتيبة. فإن كان ذلك كذلك، فيقتضي مسار الرحلة أن يكون على هذا النحو: بلخ، ثم عبور النهر إلى ترمذ، ثم باب الحديد، ثم كش، ثم سمرقند. فمن باب الحديد إلى كش (٤) مراحل، ومن كش إلى سمرقند مرحلتان[١]. فإذا حسبناها من بغلان على ما قدَّمناه، تكون مدة هذه المسيرة سبعة عشر يومًا، بخلاف الإقامة في هذه المدن.

فأمّا ترمذ فتقع على النهر، ويمرُّ عليها مسافرو سمرقند وبخارى إذا أرادوا بلخ، والعكس. ومِن شيوخها الذين سمع منهم البخاري: أبو عمران موسى بن حزام الترمذي، وقد أخرج عنه في صحيحه حديثًا واحدًا مقرونًا[٢].

وسمع أيضًا من أبي الحسن أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي، طاف العراق والحجاز ومصر والشام، ولزم أحمد بن حنبل زمانًا. ويظهر أن البخاري لقيه في هذه الرحلة وهو مجتاز بترمذ، فسمع منه شيئًا من مروياته عن شيخه أحمد مما فات البخاري سماعه بالعراق، وسيروي البخاري في صحيحه فيما بعد حديثًا من هذه الأحاديث[٣]. وسيخرج أحمد بن الحسن إلى الحج سنة (٢٤١هـ) فيدخل نيسابور ذاهبًا، ثم يعود إليها آيبًا ويمكث بها سنة يحدِّث أهلها[٤].

---

(١) «مسالك الإصطخري (ص٣٣٨)».

(٢) صحيح البخاري (٣٣٣١).

(٣) صحيح البخاري (٤٤٧٣).

(٤) تاريخ ابن العديم (٢/ ٦٢١).

وكان في ترمذ غلامٌ سيقدَّر له أن يكون أحد حفاظ الحديث عندما يكبر، وهو محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، وُلد في حدود سنة (٢١٠هـ). فإن كان ما ذهبنا إليه قريبًا من الصواب، فيكون البخاري اجتاز بترمذ في حدود سنة (٢٢٧هـ) وهو في الثالثة والثلاثين، والترمذي في حدود السابعة عشرة. وستعرف قصة الترمذي مع البخاري في فصل لاحق.

وأمّا كش فالمشهور مِن حُفّاظها عبد بن حميد بن نصر الكشي، ويشبه أن يكون البخاري مَرَّ به في طريقه إلى سمرقند فسمع منه، فقد علَّق عنه حديثًا في صحيحه[١].

ودخل البخاري سمرقند، فاجتمع حوله المئات مِن أهل العلم وأرادوا التعرف على هذا الحافظ الذي طبّقت شهرته الآفاق. روى ورّاقه، عن سُليم بن مجاهد، عن أبي الأزهر قال: «كان بسمرقند أربعمائة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام وأحبُّوا مغالطة محمد بن إسماعيل. فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرمين. فما تعلقوا منه بسقطة، لا في الإسناد ولا في المتن»[٢].

وانطلق البخاري إلى شيخ سمرقند وعالمها أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، وهو ولد سنة (١٨١هـ)[٣] ، فهو أكبر من البخاري بثلاث عشرة سنة، ويتبيَّن من كلام الدارمي أنه رافق البخاري

---

(١) صحيح البخاري (عقب ٣٥٨٣).
(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١١).
(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٢١١).

في بعض رحلاته. وكان الدارمي مشهورًا لدى علماء العراق، وأثنى عليه غير واحد منهم. فقد قال فيه أحمد بن حنبل وقد ذَكَرَه: «هو ذاك السيد»(١). وسمع منه البخاري، وروى عنه خارج الصحيح(٢). وكان يَربط البخاريَّ به رباطٌ وثيقٌ من الأخوّة والمحبّة، وبعد عشرات السنين سيبكي عليه البخاري حين يبلغه خبر وفاته!

كان الدارمي يعرف تفوُّق البخاري عليه وعلوّ كعبه في علم الحديث والفقه، حتى إنه كان يصرِّح بهذا لتلاميذه حتى يعرفوا هم أيضًا للبخاري قدره. قال ورّاق البخاري: «حدثني صالح بن يونس قال: سئل عبد الله بن عبد الرحمن -يعني الدارمي- عن حديث سالم بن أبي حفصة، فقال: «كتبناه مع محمد، ومحمد يقول: سالم ضعيف». فقيل له: ما تقول أنت؟ قال: «محمد أَبْصَرُ مني».

قال: وسئل عبد الله بن عبد الرحمن عن حديث محمد بن كعب: «لا يكذب الكاذب إلا من مهانة نفسه عليه»(٣). وقيل له: محمد يزعم أن هذا صحيح. فقال: «محمد أبصر مني، لأن هَمّه النظر في الحديث، وأنا مشغول مريض». ثم قال: «محمد أَكْيَسُ خلقِ الله، إنه عَقِلَ عن الله ما أمره به ونهى عنه في كتابه وعلى لسان نبيِّه. إذا قرأ محمد القرآن، شغل قلبه وبصره وسمعه، وتفكر في أمثاله، وعرف حلاله وحرامه».

---

(١) الموضع السابق نفسه.

(٢) معلم ابن خلفون (ص٣٦٥)؛ تهذيب الكمال (١٥/ ٢١٣).

(٣) يرويه أبو ضمرة أنس بن عياض، عن صالح بن حسان، عن محمد بن كعب القرظي من قوله. انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ١٩٠)؛ تاريخ ابن أبي خيثمة (الثالث ٢/ ٢٢٤)؛ ومصادر أخرى.

وقال: كتب إليَّ سليمان بن مجالد: إني سألتُ عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي عن محمد، فقال: «محمد بن إسماعيل أعلمنا وأفقهنا وأغوصنا وأكثرنا طلبًا». وقال: سمعت أبا سعيد المؤدب يقول: سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: «لم يكن يُشْبِه طَلَبُ محمد للحديث طَلَبَنا، كان إذا نظر في حديثِ رجلٍ أنزفه»»[١].

وآخر رحلات البخاري في هذه النواحي كانت إلى خوارزم، فإن كان خرج إليها بعد عودته من سمرقند، فيكون مسار الرحلة على هذا النحو: بخاري، ثم بيكند، ثم فربر على النهر، ثم آمل، ثم منازل متعددة إلى هزارسب، ثم خوارزم. ومجموع ذلك (١٢) مرحلة[٢]. ولـمّا دخل البخاري خوارزم، نزل على قاضيها عبد الله بن أُبَيٍّ الخوارزمي فسمع منه، وقد روى عنه أحاديث سيُدخلها في كتاب الضعفاء[٣].



(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٦-٤٢٧).
(٢) مسالك الإصطخري (ص٣٣٨).
(٣) نبلاء الذهبي (١٣/ ٥٠٣).

الفصل الثامن
بين بخارى ونيسابور

كان المجال مهيئًا للبخاري، بعد هذه السنوات الحافلة بالرحلات العلمية ومجالسة المشايخ والعلماء في مختلف الأقطار والأمصار، أن يتزوج ويستقرّ في وطنه وسط أملاكه. وهو ما حدث فعلًا، فقد تزوّج وأنجب ابنًا سمّاه على اسم أخيه أحمد[1]. وكان له أرضٌ وأموالٌ ممّا ورثه عن أبيه، فكان ينفق منها على أهله وعلى طلبة العلم. ويبدو أنه كان يفتقد الجوَّ العلمي الذي عاشه خلال هذه الرحلات، فرغب في الخروج إلى المدينة العامرة نيسابور والإقامة بها والسماع ممّن لم يتيسّر له السماع منهم قبل عشر سنين.

إقامة البخاري بنيسابور

كان والي نيسابور عبد الله بن طاهر قد مات، وخلفه ابنه طاهر سنة (٢٣٠هـ) وسيظل في ولايته حتى سنة (٢٤٨هـ)[2]. في عهد هذا الأمير دخل البخاري نيسابور للمرة الثانية قبل رجب سنة (٢٣٤هـ)، فاحتفى به أهل العلم وعقدوا له مجلسًا في جامعها. فبلغ الوالي هذا الأمر ولم يكن يعرف البخاري، فأمر بمنع

(١) قال البخاري لورّاقه: «لي جَوارٍ وامرأة» (نبلاء، ١٢/ ٤٥١). وروى ورّاقه قصة قدوم بضاعة إلى البخاري «أنفذها إليه ابنه أحمد» (نبلاء، ١٢/ ٤٤٧). انظر الفصل السادس والعشرين: مع طلبة العلم ببخارى.

(٢) البلدان لليعقوبي (ص١٤٢).

مجلسه في الجامع. فشفع له شيخاه إسحاق بن راهويه وعمرو بن زرارة عند الوالي، والظاهر أنه لم يقبل شفاعتهما فيه.

قال ورّاق البخاري: «سمعته يقول: كنتُ بنيسابور أجلس في الجامع. فذهب عمرو بن زرارة وإسحاق بن راهويه إلى يعقوب[١] بن عبد الله والي نيسابور، فأخبروه بمكاني. فاعتذر إليهم وقال: «مذهبنا إذا رُفع إلينا غريبٌ لم نعرفه، حبسناه حتى يظهر لنا أمره». فقال له بعضهم: بلغني أنه قال لك: «لا تحسن تصلي، فكيف تجلس؟» فقال: لو قيل لي شيء مِن هذا، ما كنتُ أقوم مِن ذلك المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة!»[٢].

كان طاهر بن عبد الله والي نيسابور حسن السيرة، وكان يحفظ للعلماء أقدارهم ويرسل بعطاياه إليهم. قال اليعقوبي: «وَلِيَها ثماني عشرة سنة مستقيم الأمور»[٣]. وقال زكريا بن دلويه: «بعث طاهر بن عبد الله بن طاهر إلى محمد بن رافع بخمسة آلاف درهم على يدَي رسولٍ له، فدخل عليه بعد صلاة العصر وهو يأكل الخبز مع الفجل. فوضع الكيس بين يديه فقال: «بعث الأمير طاهر بهذا المال لتنفقه على أهلك». فقال: «خذ! خذ! لا أحتاج إليه، فإن الشمس قد بلغت رأس الحيطان إنما تغرب بعد ساعة. قد جاوزتُ الثمانين، إلى متى أعيش!» فَرَدَّ المال ولم يقبل. فأخذ الرسول المال وذهب. فدخل عليه ابنه فقال: «يا أبةِ، ليس لنا خبز الليلة». فذهب بعض أصحابه خلف الرسول

(١) كذا قال ورّاق البخاري، والصواب: طاهر. ولم يوجد في بني طاهر والٍ اسمه يعقوب.

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٢).

(٣) البلدان لليعقوبي (ص١٤٢).

ليردَّ المال إلى حضرة صاحبه فزعًا مِن أن يذهب ابنه خلف الرسول فيأخذ المال»[١].

أمّا أن البخاري دخل نيسابور قبل رجب سنة (٢٣٤هـ)، فلأن هذا هو تاريخ وفاة أحمد بن حرب الزاهد النيسابوري[٢]. وقد حضر البخاري جنازته، فدلّ هذا على أنه دخلها قطعًا قبل هذا التاريخ. وهذا الحدث كان مشهودًا بسبب مكانة أحمد بن حرب، وكان البخاري مع ابن راهويه في جملة المشيِّعين. روى ورّاق البخاري، عن عبد الله بن سعيد بن جعفر الجعفي قال: «لـمّا مات أحمد بن حرب النيسابوري، ركب محمد وإسحاق يشيّعان جنازته. فكنتُ أسمع أهل المعرفة بنيسابور ينظرون ويقولون: محمد أَفْقَهُ مِن إسحاق»[٣].

ويستفاد من هذا النقل أن ابن عم المسندي كان مع البخاري في هذه الرحلة.

في ذلك الوقت كان ابن راهويه ابن إحدى وسبعين سنة، والبخاري في الأربعين من عمره، والحسين القباني في حوالي العشرين، ومحمد بن إسحاق الثقفي السرّاج ابن ثمان عشرة، وابن خزيمة ابن إحدى عشرة، وهؤلاء الثلاثة سيصبحون فيما بعد من كبار علماء نيسابور. وفي آخر ذي القعدة من السنة نفسها توفي علي بن المديني بسامراء، وكان يحيى بن معين قد توفي بمدينة رسول الله في السنة التي قبلها. ويحتمل أن مسلمًا كان قد عاد من سمرقند.

في هذه القدمة سمع البخاري من مشايخ نيسابور ونزلائها: منهم بشر بن الحكم بن حبيب، وأبي علي الحسين بن منصور السلمي، ومخلد بن مالك

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٩٥).

(٢) تاريخ ابن الجوزي (١١/ ٢١١)؛ تاريخ بغداد (٥/ ١٩٢).

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٨).

الجمّال الرازي، وأبي عبد الله أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي المروزي، وإسحاق بن منصور الكوسج المروزي، وأبي علي الحسين بن عيسى بن حمران الطائي القومسي، هذا فضلًا عن عمرو بن زرارة، ومحمد بن رافع، ومحمد بن يحيى الذهلي، وخلق سواهم.

ملازمته ابن راهويه وفكرة الصحيح

كان البخاري يلزم مجلس شيخه ابن راهويه، وكان يفتي بحضرته ويَنزل شيخُه على قوله. قال فيما رواه عنه ورّاقه: «سئل إسحاق بن إبراهيم عمَّن طلَّق ناسيًا. فسكتَ ساعةً طويلةً متفكرًا، والتبس عليه الأمر. فقلت أنا: قال النبي ﷺ: «إنّ الله ﷻ تجاوز عن أمتي ما حدَّثت به أنفسها، ما لم تعمل به أو تكلَّم»[(١)]. وإنما يراد مباشرةُ هذه الثلاث: العمل والقلب أو الكلام والقلب، وهذا لم يعتقد بقلبه. فقال إسحاق: «قَوَّيْتَني!» وأفتى به»[(٢)].

وروى ورّاق البخاري[(٣)]، والإدريسي بإسناده عن عامر بن المنتجع[(٤)]، كلاهما عن أبي بكر المديني قال: «كنا يومًا بنيسابور عند إسحاق بن راهويه، ومحمدُ بن إسماعيل حاضرٌ في المجلس. فمَرَّ إسحاق بحديثٍ من أحاديث النبي ﷺ، وكان دُونَ صاحبِ النبي ﷺ عطاءُ الكيخاراني. فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، أيش كيخاران؟ قال: «قرية باليمن، كان معاوية بن أبي سفيان

---

(١) أخرجه ابن راهويه في مسنده (٥،٦)، من طريق قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، مرفوعًا. وأخرجه البخاري في صحيحه (٥٢٦٩).
(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٤).
(٣) أنساب السمعاني (١١/ ١٩٣)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٥).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٦).

بعث هذا الرجل مِن أصحاب النبي ﷺ إلى اليمن، فسمع منه عطاء حديثين». فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله، كأنك قد شهدتَ القوم!».

وروى الحاكم، عن ابن رميح النسوي، عن مهيب بن سليم قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «اعتللتُ بنيسابور عِلّةً خفيفةً، وذلك في شهر رمضان. فعادني إسحاق بن راهويه في نفرٍ مِن أصحابه، فقال لي: «أفطرتَ يا أبا عبد الله؟» فقلت: نعم. قال: «خشيتُ أن تضعف عن قبول الرخصة». فقلت: أخبرنا عبدان، عن ابن المبارك، عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: مِن أيّ المرض أفطر؟ قال: «مِن أيّ مرضٍ كان، كما قال الله ﷻ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾ [البقرة: ١٨٤]». ولم يكن هذا عند إسحاق»[(١)].

كان مجلس ابن راهويه مجلس حديثٍ وفقهٍ يتدارسون فيه الآثار، وكانت السنن المروية هي رأس مال أهل الحديث في مواجهة أهل الرأي. وكانت مصنفات الحديث في ذلك الوقت خليطًا مِن الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين، وفيها ما يصحّ وما لا يصحّ، فكانت هناك حاجةٌ إلى استخلاص الأحاديث الصحيحة من سنن النبي ﷺ وجَمْعِها في كتابٍ حتى يَسْهُل الرجوع إليها والعمل بها.

هذه الفكرة كانت حاضرةً في ذهنِ بعض تلاميذ ابن راهويه، لكن هذه المهمّة لا يقدر على الاضطلاع بها إلا مَن له إلمامٌ واسعٌ بالأحاديث ومعرفةٌ بصحيحها وسقيمها، مع تمكُّنٍ من الفقه ومعرفةٍ بالمعمول به وبالشاذ، وهو أمرٌ

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢٦٧)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٦).

لا يتيسَّر لكثيرٍ من طلبة الحديث. فعُرضت هذه الفكرة في المجلس والبخاري حاضر، وما إن سمعها حتى نفذت مباشرةً إلى قلبه واستحوذت على فكره، فأخذ على عاتقه تحقيقها.

روى الحاكم في تاريخه، عن خلف الخيام، عن إبراهيم بن معقل النسفي قال: «سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: «لو جمعتم كتابًا مختصرًا لسنن النبي ﷺ!» فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع هذا الكتاب - يعني كتاب الجامع»[١]. وقال في مدخله إلى الصحيح: «قد حدَّثونا عن محمد بن إسماعيل أنه قال: كنا على باب إسحاق بن إبراهيم بنيسابور، فسمعتُ أصحابنا يقولون: «لو جُمع جامعٌ مختصرٌ صحيحٌ تُعرف به الآثار!» فأخذتُ في جمع هذا الكتاب»[٢].

هذا ما ثبت عن البخاري في سبب جمع الصحيح والباعث على تأليفه. على أن بعض العلماء ذكر سببًا آخر لذلك، فقال النووي عن سبب تصنيف البخاري لصحيحه: «وروينا عنه قال: رأيتُ النبي ﷺ فى المنام، وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أَذُبُّ عنه. فسألتُ بعض المعبِّرين، فقال: «أنت تذبّ عنه الكذب». فهو الذى حملني على إخراج الصحيح»[٣]. وقال ابن حجر: «وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعت البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ، إلخ»[٤].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٦)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٢).
(٢) المدخل إلى الصحيح (٤/ ٩٣).
(٣) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٧٤).
(٤) مقدمة الفتح (ص٧)؛ التغليق (٥/ ٤٢٠)؛ هداية الساري (ص١٢٤).

وقد بحثتُ عن أصل هذا النقل، حتى وجدته عند عبد الغني المقدسي في كتاب الكمال قال: «أخبرنا أبو المحاسن عبد الرزاق بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن عثمان القومساني بهمذان: حدثنا الحافظ أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي: أخبرنا أبو الفتح عبدوس بن عبد الله بروذبار في داره: أخبرنا أبو جعفر بن محمد بن الحسن الأبهري إجازةً: حدثنا نصر بن محمد الأندلسي: حدثنا أبو بكر أحمد بن عبدان قال: سمعت أبا بكر بن الوزير السجزي يقول: سمعت محمد بن سليمان بن فارس يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ، إلخ»[١].

كذا وقع الإسناد في المطبوع، وفيه تصحيف وسقط. فأمّا أبو شجاع الديلمي فمعروف وهو صاحب كتاب الفردوس وتاريخ همذان[٢]. وأمّا أبو الفتح عبدوس بن عبد الله الهمذاني فمن شيوخ أبي شجاع وترجم له في تاريخه، قال ابن نقطة: «تكلم محمد بن طاهر في سماعه. قال محمد بن طاهر في كتاب المنثور: لـمّا دخلتُ همذان.. وكنت أسمع وأنا بالري أن كتاب السنن لأبي عبد الرحمن النسائي يرويه عبدوس، فقصدته فأخرج إليَّ الكتابَ والسماعُ فيه ملحقٌ بخطِّه سماعًا طريًّا، فامتنعتُ من القراءة»[٣]. وأمّا الأبهري فصواب الإسناد: «أخبرنا أبو [محمد] جعفر بن محمد بن (الحسين) الأبهري»، وهو من

---

(١) الكمال لعبد الغني المقدسي (٢/ ١٣٧).

(٢) انظر ترجمته في: التدوين في أخبار قزوين للرافعي (٣/ ٨٥)؛ تقييد ابن نقطة (ص٢٩٦)؛ نبلاء الذهبي (١٩/ ٢٩٤).

(٣) تقييد ابن نقطة (ص٣٩٣)؛ لسان الميزان (٥/ ٣١٥).

مشايخ همذان وترجم له أبو شجاع في تاريخه وقال: «حدثنا عنه.. عبدوس بن عبد الله»[١].

وأمّا نصر الأندلسي فيشبه أن يكون هو نصر بن محمد بن عبد الملك القرطبي، رحل إلى المشرق ولم يرجع إلى وطنه، ذكره الحاكم في الشيوخ الذين سمع منهم بنيسابور[٢]، وسمع منه حمزة السهمي[٣] وذكره في أثناء إحدى التراجم في تاريخ جرجان[٤]، وترجم له الحميدي[٥] والرافعي[٦]. ويشبه أن يكون نصر هذا هو نفسه الذي ذكره أبو ذر الهروي، فقد قال الخطيب البغدادي: «كتب إليَّ أبو ذر عبد بن أحمد الهروي من مكة يذكر: أنه سمع نصرًا الأندلسي -قال: وكان يحفظ ويفهم ورحل إلى خراسان- قال: خرجتُ إلى عكبرا فكتبت عن شيخٍ بها عن أبي خليفة وعن ابن بطة، ورجعت إلى بغداد. فقال أبو الحسن الدارقطني: أين كنت؟... إلخ»[٧].

وأمّا أحمد بن عبدان الشيرازي فحافظ معروف، سكن الأهواز ثلاثين سنة حتى وفاته سنة (٣٨٨هـ)[٨]. وأمّا أبو بكر السجزي فصواب الإسناد: «سمعت أبا بكر بن (أبي داود) السجزي»، وهو عبد الله بن أبي داود صاحب السنن

---

(١) التدوين في أخبار قزوين (٢/ ٣٧٩)؛ نبلاء الذهبي (١٧/ ٥٧٦).

(٢) تلخيص تاريخ نيسابور (ص١١٢).

(٣) جذوة المقتبس للحميدي (٢/ ٥٦٨). وسمّى حمزة أباه: أحمد.

(٤) تاريخ جرجان (ص١٢٣) وفيه: نصر بن عبد الملك الأندلسي.

(٥) جذوة المقتبس للحميدي (٢/ ٥٦٨-٥٦٩).

(٦) التدوين في أخبار قزوين (٤/ ١٦٤).

(٧) تاريخ بغداد (١٢/ ١٠٢)؛ تاريخ دمشق (٣٨/ ١٠٩).

(٨) نبلاء الذهبي (١٦/ ٤٨٩).

سليمان بن الأشعث السجستاني، وابن أبي داود من شيوخ ابن عبدان[١]. وابن فارس تلميذ البخاري بنيسابور وأحد رواة تاريخه الكبير. فالإسناد رجاله معروفون، ولذلك حَكَمَ ابن حجر بثبوته.

وهذا الإسناد غريب لم أقف عليه إلا في هذه القصة: نصر الأندلسي، عن ابن عبدان الشيرازي، عن ابن أبي داود السجستاني، عن ابن فارس النيسابوري، عن البخاري. وابن عبدان مشهور بروايته تاريخ البخاري الكبير عن تلميذ البخاري محمد بن سهل البصري. وأمّا ابن أبي داود فممن سمعوا من البخاري، وابنُ فارس مِن أقرانه. ولا تُعرف هذه القصة إلا من رواية الهمذانيين. وقول القصة إن المنام الذي رآه البخاري هو الذي حمله على تأليف الصحيح يتعارض مع قصة ابن راهويه التي رواها إبراهيم بن معقل عن البخاري.

إن عملًا كهذا يحتاج إلى مجهودٍ كبيرٍ وتفرُّغٍ تامٍّ، وهو الأمر الذي قد يتعذَّر معه البقاء بنيسابور، لا سيما وهذا التصنيف يتطلب الرجوع إلى الكتب والأصول. ولم يصبر البخاري، فعزم على الرجوع إلى بلده والشروع في هذا الكتاب الذي سيستغرق تصنيفه ست عشرة سنة. روى الخطيب بإسناده، عن عبد الرحمن بن رساين البخاري قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «صنَّفتُ كتابي الصحاح لست عشرة سنة، خرَّجته مِن ستمائة ألف حديث، وجعلته حُجّةً فيما بيني وبين الله تعالى»[٢]. وروى غنجار بإسناده،

---

(١) انظر: ذم الكلام (١/ ٤٩، ٩٨، ومواضع أخرى).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٣)؛ الجامع لأخلاق الراوي (١٥٦٢، ٢/ ١٨٥).

عن إبراهيم بن معقل النسفي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «خرَّجتُ كتابي الجامع في بضع عشرة سنة، وجعلته فيما بيني وبين الله حُجّة»[١].

متى تبدأ هذه السنوات الست عشرة؟ ومتى تنتهي؟ من الواضح أن معرفة أحد هذين التاريخين كفيلٌ بتحديد الآخر، ولكن الأمر ليس بهذه السهولة. فأمّا البداية فلم تُذكر صراحةً فيما بين أيدينا من تواريخ، بيد أن فؤاد سزگين حاول استنباط السَّنة التي فيها شرع البخاري في تصنيف صحيحه، فجاءت محاولته غير موفقة. وأمّا النهاية فمرتبطة بالسَّنة التي فيها أَبْرَزَ البخاريُّ هذا الكتابَ وحَدَّثَ به، أيْ تاريخ أولِ روايةٍ له، وقد وقع في ذلك خلاف.

فأمّا سزگين فقال: «روي أن البخاري قد كتب مصنفًا جامعًا للحديث بعد أن ألَّف «التاريخ الكبير» وكتبًا أخرى أثناء تجواله الذى استمر ١٦ عامًا (انظر: هدى الساري لابن حجر ٤٩٠)، وأنه قدَّمه بعد ذلك لشيوخه (يحيى بن معين المتوفى سنة ٢٣٣ هـ / ٨٤٧ م، وعلي بن المديني المتوفى سنة ٢٣٥ هـ / ٨٤٩ م، وأحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ / ٨٥٥ م) (انظر: الفهرست لابن خير ٩٥، التهذيب لابن حجر ٩/ ٥٤). وعلى هذا فلابدّ إذن أن تأليف الجامع الصحيح قد تم قبل وفاة مصنِّفه بثلاثة وعشرين عامًا على الأقل»[٢].

لقد استنتج سزگين أن البخاري انتهى من تأليف صحيحه (٢٥٦-٢٣) قبل سنة (٢٣٣هـ) استنادًا إلى الحكاية التي تقول إنه عَرَضَ صحيحَه على عددٍ

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٣).
(٢) تاريخ التراث العربي (١/ ٢٢٥-٢٢٦).

مِن شيوخه، فيكون الفراغ من التأليف إذن سابقًا على وفاةِ أَقْدَمِهم وفاةً وهو ابن معين. فإذا حسبنا هذه السنوات الست عشرة التي قال البخاري إنه قضاها في تأليف هذا الكتاب (٢٣٣-١٦=٢١٧)، فتكون بداية التأليف سابقة على سنة (٢١٧هـ)، وبالتالي تكون ملازَمةُ أبي جعفر محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري لشيخه البخاري واقعةً في هذه الفترة التقريبية ما بين سنة (٢١٧هـ) وسنة (٢٣٣هـ). فهل الأمر كذلك؟

ينبغي قبل تحليل هذا الرأي ونقده أن نوضِّح أن السنوات الست عشرة التي ذكرها سزگين ليست على ما فَهِمَ من أنها الفترة التي استغرقها تجوال البخاري بقوله: «أثناء تجواله الذي استمر ١٦ عامًا». إن هذه السنوات هي الفترة التي مكثها البخاري في تأليف الصحيح كما أخبر عن نفسه، لا أنها مدة الرحلة، والفرق ظاهرٌ بين كلا الأمرين. وقول البخاري: «خرَّجته من ستمائة ألف حديث» يفيد أن هذا الكمّ من الأحاديث كان موجودًا فعليًّا بين يدي البخاري قبل أن يقوم بتصنيف كتابه، وهذا معناه أن تأليف الصحيح كان بعد رجوع البخاري من الرحلة وتحصيله هذا العدد من الأحاديث التي جمع منها مادة الكتاب.

مدى صحة حكاية العقيلي

إنّ مستند سزگين في استنتاج هذه التواريخ هو حكاية العقيلي التي نقلها ابن خير الإشبيلي في فهرسته وابن حجر في تهذيبه، وأصلُها من كتاب «الصلة» المفقود لمسلمة بن قاسم القرطبي. يقول ابن حجر: «قال مسلمة في «الصلة»: ... وسمعت بعض أصحابنا يقول: سمعت العقيلي: لـمّا ألّف البخاري كتابه

الصحيح، عرضه على ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم. فامتحنوه، وكلهم قال: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة»(١).

وقد نقلها قَبْلَه ابنُ خير فقال: «قال مسلمة بن قاسم: سمعتُ مَن يقول، عن أبي جعفر العقيلي قال: لـمّا ألَّف البخاري كتابه في صحيح الحديث، عرضه على عليٍّ بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم. فامتحنوه، فكلُّهم قال له: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة»(٢).

ويؤخذ من هذا النقل عدة أمور؛ أحدها: يتعلق بإسناد الحكاية، وهو أن مسلمة لم يسمعها من شيخه العقيلي ولا نقلها مِن أحدِ كُتُبِه، وإنما أحال على واسطةٍ مبهمةٍ بينه وبينه. وثانيها: ما وقع مِن اختلافٍ بين ابن خير وابن حجر في صفة هذا المبهم؛ فعند ابن حجر أنه من أصحاب مسلمة، وليس الأمر كذلك عند ابن خير. وعند ابن حجر أنه سمع الحكاية من العقيلي، ولم يُذكر عند ابن خير سماعها منه. وثالثها: لو صحَّت نسبة الحكاية إلى العقيلي، فهي مرسلة لأنه لم يدرك زمان البخاري ولم يذكر ممن أخذها.

ورابعها: أن العقيلي بحسب هذا النقل حَكَمَ على أحاديث الكتاب جميعها بالصحة بما في ذلك الأربعة الأحاديث التي ضعَّفها هؤلاء الأئمة. وهذا مخالفٌ لصنيع العقيلي في كتاب الضعفاء إذ ضعَّف فيه عددًا من الأحاديث

(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٥٤).

(٢) فهرست ابن خير (ص١٣٢).

مما أخرجه البخاري في صحيحه لكلامٍ في رُواتها. وخامسها: أن ابن معين وابن المديني بحسب هذه الحكاية قد اطّلعا على صحيح البخاري، وهذا لا يستقيم من الناحية التاريخية فقد مات هؤلاء الأئمة جميعًا قبل أن يخرج الكتاب إلى النور.

هل سنة (٢١٧هـ) تنطبق على القصة التي ذكرها البخاري في سبب تأليفه الصحيح؟ والجواب: لا، لأن البخاري في تلك السنة كان في مصر والشام كما سبق ورأيت، وهو لم يدخل نيسابور على ابن راهويه إلا بعد خروجه من العراق عائدًا إلى بخارى، وذلك واقعٌ جزمًا ما بين سنة (٢٢٢هـ) التي كان فيها بالبصرة وسنة (٢٢٥هـ) التي كان فيها ببخارى. فإن افترضنا أن فكرة تأليف الصحيح كانت في أول لقاء بين ابن راهويه والبخاري بنيسابور أيام عبد الله بن طاهر، وافترضنا أن البخاري دخلها سنة (٢٢٢هـ)، فيكون فراغ البخاري من تأليف صحيحه (٢٢٢+١٦) هو سنة (٢٣٨هـ). وهذا التاريخ يقع بعد وفاة ابن معين بخمس سنين، وبعد وفاة ابن المديني بأربع سنين. وهذا مما يُبطل الحكاية المزعومة وكل ما بُني عليها.

متى أبرز البخاري صحيحه؟

لكي نحدِّد السنة التي بدأ فيها البخاري تأليف الكتاب، علينا قبل ذلك أن نحدِّد تاريخ إبرازته الأولى ثم نعود إلى الوراء ست عشرة سنة. وإننا فيما بين أيدينا من المصادر لم نجد أيّ روايةٍ لكتاب الجامع الصحيح لا في العراق ولا في الحجاز ولا في خراسان وما وراء النهر قبل سماع محمد بن يوسف الفربري له بفربر، فتلك هي أَقْدَمُ روايةٍ مؤرخةٍ لصحيح البخاري. فمتى سمع

الفربري هذا الكتاب؟ المشهور عند العلماء قول الكلاباذي: «وكان سماعُه محمدَ بن إسماعيل مرتين: مرة بفربر سنة ٢٤٨، ومرة ببخارى في سنة ٢٥٢»[١]. وهذا القول على شهرته مصادمٌ للتاريخ وللثابت عن الفربري نفسه.

فأمّا من حيث التاريخ، فستعرف أن سنة (٢٤٨هـ) هذه لم يكن البخاري فيها في وطنه أصلًا بل كان في العراق وتحديدًا في بغداد[٢]، ولن يرجع إلى بخارى إلا بعد فتنة الذهلي بنيسابور وهي في أواخر سنة (٢٥٢هـ). وأمّا الثابت عن الفربري، فقد روى أربعةٌ مِن تلاميذه أنه قال إنه سمع الجامع الصحيح من البخاري بفربر سنة (٢٥٣هـ)، وهم: أبو زيد المروزي[٣]، وابن السكن[٤]، وأبو أحمد الجرجاني[٥]، وأبو علي الكشاني[٦]. وسيأتي بيان هذه الأقوال وتفصيل الكلام في هذه التواريخ لاحقًا[٧].

وبناءً على تحديد الفربري للسنة التي سمع فيها الكتاب، يكون تاريخ بدء التأليف هو تاريخ السماع الأول مطروح منه الست عشرة سنة مدة التأليف (٢٥٣-١٦=٢٣٧) أي سنة (٢٣٧هـ)، وهذا التاريخ متوافقٌ مع وقائع حياة البخاري زمنيًّا ومكانيًّا. فإنه كان مقيمًا بنيسابور قبلها ببضع سنين؛ فقد علمتَ أنه

---

(١) رجال البخاري للكلاباذي (ص٢٤).
(٢) انظر الفصل الرابع عشر: البخاري في بغداد.
(٣) تقييد الجياني (١/ ٥٩).
(٤) فهرست ابن خير (ص١٣٢).
(٥) الخلعيات (ص٣٥٤/ ح٩١١).
(٦) تقييد ابن نقطة (ص٢٩٢).
(٧) انظر الفصل الثاني والعشرين: دخول البخاري بخارى ورواية الفربري للصحيح.

دخلها في عهد طاهر بن عبد الله، وشهد جنازة أحمد بن حرب سنة (٢٣٤هـ)، وكان ملازمًا لابن راهويه بها. وبما أن ابن راهويه توفي سنة (٢٣٨هـ)، فإن السنة المذكورة (٢٣٧هـ) متماشية مع قصة تأليف الصحيح المذكورة آنفًا لأنها قبل وفاة ابن راهويه بسنة.

رجوعه إلى بخارى

عزم البخاري على العودة إلى بخارى والشروع في تصنيف كتابٍ يجمع فيه ما صَحَّ عنده من الأحاديث النبوية، وهذا يتطلب وجود أصوله المكتوبة التي تمخَّضت عنها رحلاته العلمية التي امتدّت سنوات وسنوات. سيرجع إلى بخارى ويكون بإمكانه السلام على بعض قراباته اللائي نسي أسماءهنّ! فهذه قصةٌ طريفةٌ وقعت له وهو مقيمٌ بنيسابور منشغلًا بتحصيل العلم والتعمُّق في الأسانيد والمتون، وقد حكاها بنفسه لورّاقه.

قال ورّاق البخاري: «بلغني أن أبا عبد الله شرب البلاذر للحفظ، فقلت له: هل مِن دواءٍ يشربه الرجل للحفظ؟ فقال: «لا أعلم». ثم أقبل عليَّ وقال: لا أعلم شيئًا أنفع للحفظ مِن نهمة الرَّجُل ومداومة النظر. وذلك أني كنت بنيسابور مقيمًا، فكان يَرِدُ إليَّ مِن بخارى كُتُبٌ، وكُنَّ قرابات لي يقرئن سلامهنّ في الكتب. فكنت أكتب إلى بخارى، وأردت أن أقرئهنّ سلامي، فذهب عليَّ أساميهنّ حين كتبتُ كتابي، ولم أقرئهنّ سلامي! وما أقلّ ما يذهب عنّي مِن العلم»[1].

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٨).

وعلَّق الذهبي على كلام البخاري قائلًا: «يعني ما أقلّ ما يذهب عنه من العلم لمداومة النظر والاشتغال، وهذه قراباته قد نسي أسماءهنّ! وغالب الناس بخلاف ذلك: فتراهم يحفظون أسماء أقاربهم ومعارفهم، ولا يحفظون إلا اليسير من العلم».



الفصل التاسع
النسائي والبخاري

في مدينة نَسَا بخراسان وُلد أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي أبو عبد الرحمن في حدود سنة (٢١٥هـ) كما أخبر عن نفسه، فقد قال صاحبه أبو بكر بن المأمون: «سمعت أبا بكر بن الإمام الدمياطي يقول لأبي عبد الرحمن النسائي: ولدتُ في سنة أربع عشرة -يعني ومائتين- ففي أيّ سنة ولدتَ يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أشبه أن يكون في سنة خمس عشرة -يعني ومائتين- لأن رحلتي الأولى إلى قتيبة كانت في سنة ثلاثين ومائتين، أقمتُ عنده سنة وشهرين»[١].

رحلاته بخراسان

بعد أن سمع النسائي من شيوخ بلده كما هي العادة في بدايات طلب العلم، خرج إلى قتيبة بن سعيد في أولى رحلاته العلمية. وقد يُفهم مِن قوله المذكور آنفًا أن أول شيخ رحل إليه وسمع منه هو قتيبة، فهذا ما يظهر من الكلام. على أن الرحلة مِن نَسَا إلى بَغْلان ببَلْخ لا شكّ أنها تمرُّ على عدة مدنٍ قبل أن تصل إلى غايتها، فلا يلزم مِن كون الرحلة مقصدها قتيبة أن يكون النسائي لم يسمع من أحدٍ قبله خارج نسا.

(١) مختصر تاريخ دمشق (٣/ ١٠٠)؛ تهذيب الكمال (١/ ٣٣٨).

وقد وجدتُ ابن الجوزي رتَّب المدن التي رحل إليها النسائي، فبدأ بنيسابور ثم ثنَّى ببغلان. قال ابن الجوزي: «كان أول رحلته إلى نيسابور، فسمع: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، والحسين بن منصور، ومحمد بن رافع، وأقرانهم. ثم خرج إلى بغلان[1]، فأكثر عن قتيبة. وانصرف على طريق مرو، فكتب عن علي بن حجر وغيره. ثم توجه إلى العراق، فكتب عن أبي كريب وأقرانه، ثم دخل الشام ومصر»[2]. وكذا أثبته سبط ابن الجوزي بحروفه، وزاد: «فأقام بهما»[3].

وهذا النص من شأنه أن يحلّ مشكلةَ روايةِ النسائي عن أحد شيوخ نيسابور وهو عبد الله بن الجراح القهستاني ثم النيسابوري، قال الحاكم: «سكن نيسابور وبها انتشر علمه»[4]. فقد اختُلف في تاريخ وفاته؛ فقال تلميذه أبو قريش محمد بن جمعة القهستاني: مات سنة (٢٣٢هـ)[5]، وقال أبو يعلى الخليلي: سنة (٢٣٧هـ)[6]. واعتمد ابن عساكر السنة التي ذكرها أبو قريش[7]، وكذلك المزي. وأمّا الذهبي فاعتمد قول الخليلي، وتعقَّب قول أبي قريش

---

(١) في المطبوع: «بغداد» وهو تحريف، ووقع على الصواب عند سبط ابن الجوزي.
(٢) تاريخ ابن الجوزي (١٣/ ١٥٥).
(٣) مرآة الزمان (١٦/ ٤٢٩).
(٤) تهذيب الكمال (١٤/ ٣٦٢)؛ تاريخ الإسلام (٥/ ٨٤٧)؛ تلخيص تاريخ نيسابور (ص٢٥).
(٥) تهذيب الكمال (١٤/ ٣٦٢).
(٦) إرشاد الخليلي (٢/ ٧٤٨).
(٧) نبل ابن عساكر (ص١٥٢).

قائلًا: «هذا غلط، ويبيِّن ذلك سماع النسائي منه، فإنه إنما قدم نيسابور سنة خمس أو ست»[١].

ولا أجد لاعتراض الذهبي على قولِ أبي قريش وجهًا، لا سيما وقد رَدَّه بكلامٍ محتملٍ وظاهرٌ أنَّ مستنده الاستنباط. وأمّا على ما ذكره ابن الجوزي من أن النسائي دخل نيسابور قبل بلخ، فليس ثمة مشكلة في سماع النسائي من القهستاني قبل السنة التي ذكرها أبو قريش؛ لأنه ما دام النسائي دخل نيسابور قبل دخوله بلخ سنة (٢٣٠هـ)، فحينئذٍ يكون تاريخ وفاة القهستاني سنة (٢٣٢هـ) لا غبار عليه. وقد ذكره النسائي في مشيخته التي رواها عنه حمزة الكناني[٢]، وقال فيه: «ثقة»[٣].

كان النسائي ابن خمس عشرة سنة حين خرج في هذه الرحلة، وأقام عند قتيبة ببغلان سنة وشهرين كما أخبر عن نفسه. وقد عبر النهر إلى ترمذ، فسمع بها موسى بن حزام كما أخبر بذلك. قال النسائي: «موسى بن حزام الترمذي، كتبنا عنه بالترمذ، إمام فقيه ثقة»[٤]. ثم عاد إلى بلده من طريق مرو، فدخلها في حدود سنة (٢٣١هـ) وسمع بها غير واحد. قال النسائي في إبراهيم بن عبد الله بن أحمد الخلال المروزي: «كتبنا عنه بمرو مجلسًا»[٥].

---

(١) تاريخ الإسلام (٥/ ٨٤٨).
(٢) إكمال مغلطاي (٧/ ٢٧٦). وسيأتي الكلام عن هذه الرواية.
(٣) نبل ابن عساكر (ص١٥٢).
(٤) معلم ابن خلفون (ص٣١٠).
(٥) إكمال مغلطاي (١/ ٢٢٩).

هذا وقد ذكر الدكتور حاتم العوني في مقدمة تحقيقه لمشيخة النسائي أنه سمع بمرو من ابن راهويه[١]، وقد مَرَّ عليك أن ابن راهويه ترك مرو واستوطن نيسابور قبل سنة (٢٢٥هـ) في عهد عبد الله بن طاهر، ودخل عليه البخاري وقتها عائدًا من العراق ومعه كتاب التاريخ. وعبد الله بن طاهر مات سنة (٢٣٠هـ)، وخَلَفَه على إمارة خراسان ابنُه طاهر. ولذلك ذكر ابنُ الجوزي آنفًا ابنَ راهويه في مقدمة مشايخ النسائي بنيسابور.

وإذا كان النسائي دخل نيسابور قبل بلخ، فماذا عن قوله: «رحلتي الأولى إلى قتيبة»؟ هنا نجد صفة الأولية متعلقة بالرحلة إلى قتيبة، لا بمطلق الرحلات. وآية ذلك أنه رحل مرة أخرى إليه بعد بضع سنين، فدلَّنا ذلك على أنه لم يقصد أن قتيبة هو أول شيخ يسمع منه خارج بلده، وإنما أراد التأريخ لأولى رحلاته إليه. قال محمد بن قاسم القرطبي: «قلت لأبي عبد الرحمن النسائي: مَن أجلُّ عندك إسحاق بن راهويه أو قتيبة؟ قال: إسحاق أحد الأئمة، أنا أقدِّمه على أحمد بن حنبل. وقال: مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، جاءنا نعيه وأنا عند قتيبة»[٢]. فعُلم أن له رحلة ثانية إلى قتيبة قبيل وفاة ابن راهويه سنة (٢٣٨هـ). وقد يكون دخل نيسابور أيضًا في بداية هذه الرحلة قبل قدومه بغلان، وعلى ذلك يمكن تنزيل قول الذهبي: «إنما قدم نيسابور سنة خمس أو ست» على هذه القدمة الثانية.

---

(١) تسمية مشايخ النسائي (ص٨).

(٢) التعديل والتجريح للباجي (١/ ٣٧٢).

ثم خرج إلى العراق قبل سنة (٢٤٢هـ)، وهي الرحلة التي ينتهي بها وجوده بخراسان لتبدأ مرحلة جديدة في حياته يستقرّ على إثرها بمصر. وقد قال المزي عن النسائي في تعقباته على صاحب ‹الكمال› كما في حواشي ‹التهذيب›: «لم يدخل العراق إلا بعد الأربعين والمائتين»[١]. وبه قال الذهبي أيضًا، فذكر سماع النسائي من بعض الشيوخ ثم قال: «وخلقًا سواهم بعد الأربعين ومائتين بخراسان والعراق والشام ومصر والحجاز والجزيرة»[٢]. وكأن الاعتماد في ذلك إنما هو على تواريخ وفيات شيوخ النسائي، وهو المسلك الذي يبدو أن العوني سلكه أيضًا حين أرَّخ دخوله العراق والشام فقال: «ثم دخل العراق قبل سنة ٢٤٠هـ... وسمع بالبصرة من عمران بن موسى القزاز ت ٢٤٠هـ... ثم دخل بلاد الشام قرب سنة ٢٤٠هـ، فسمع بحلب من عبد الرحمن بن عبيد الله بن حكيم الحلبي ت ٢٤٠هـ»[٣].

وفي هذه التواريخ نظر؛ فأمّا عمران القزاز فمات بعد سنة (٢٤٠هـ) لا فيها كما ذكره على الصواب في حاشية ترجمته[٤]، وكذلك ابن حكيم الحلبي قال فيه الذهبي: «مات سنة بضع وأربعين ومائتين»[٥]، وكأن العوني تبع فيه ابن حجر فقد قال في ‹التقريب›: «مات في حدود الأربعين»[٦]. فكلا الراويين لا يُعرف على وجه التحديد تاريخٌ لوفاتيهما، فلا يصلحان لتحديد الإطار الزمني.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٥١٣ حاشية).

(٢) تاريخ الإسلام (٧/ ٥٩).

(٣) مشايخ النسائي (ص٩).

(٤) السابق (ص٦٥).

(٥) نبلاء الذهبي (١١/ ٥٢٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص٣٤٦).

والذي وقفتُ عليه في وفيات شيوخ النسائي العراقيين أنّ أَقْدَمَهم موتًا هو الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي فقد مات سنة (٢٤٢هـ)، ثم بعد ذلك غير واحد في سنة (٢٤٣هـ) كهارون بن عبد الله الحمّال البغدادي، وهناد بن السري الكوفي، وأحمد بن عيسى المصري بسامراء. والقادم إلى العراق من خراسان يدخل بغداد قبل الجزيرة، وعليه فيكون النسائي دخل بغداد قبل وفاة ابن عمار الموصلي سنة (٢٤٢هـ)، وهذا موافق لقول المزي والذهبي في أن ذلك كان بعد الأربعين.

سماعه من عبد الله بن منير

وهنا سؤال مهم: إذا كانت رحلة النسائي إلى العراق هي آخر عهده بخراسان، فمتى سمع من عبد الله بن منير؟ وأين؟ كان ابن منير مروزيًّا سكن فَرَبْر وبها توفي سنة (٢٤١هـ)، وهو من شيوخ البخاري والترمذي كما سيأتي، فهل سمع منه النسائي أيضًا في نفس الزمان والمكان؟ يغلب على ظني أن الأمر ليس كذلك، فالنسائي لم يروِ عن ابن منير إلا حديثًا واحدًا ذكره في كتاب الصوم من ‹السنن الكبرى›[١] و‹الصغرى›[٢]، ووقعَت نِسْبَتُه في ‹الصغرى› هكذا: «أخبرنا عبد الله بن منير نيسابوري».

وهذه النسبة تلفت النظر وتسترعي الانتباه، فابن منير مروزي لا نيسابوري، ثم هو سكن فربر ببخارى ومات بها، فما تفسير ما وقع هنا مِن نسبته إلى نيسابور؟ الذي أراه أن النسائي لم يجلس إلا وقتًا وجيزًا إلى هذا الشيخ ولم

(١) السنن الكبرى للنسائي (٢٧٦٦).
(٢) مجتبى النسائي (٢٢٧٠).

يعرف بلده حق معرفته، وقد وقع له ما يشبه هذا مع بعض شيوخه فقد قال في إبراهيم بن مرزوق بن دينار: «ليس لي به علم، وقد كتبتُ عنه»[(١)]. وأرى أن في تلك النسبة ما يشير إلى أن النسائي سمع من عبد الله بن منير بنيسابور وظَنَّه من أهلها فنسبه إليها، ولا يستقيم أن يلقاه بمرو ثم ينسبه نيسابوريًّا. وفي هذا ما يمكن أن يكون جوابًا عن سؤالنا الذي طرحناه عن مكان السماع وزمانه.

والذي أميل إليه هو أن يكون النسائي سمع من ابن منير بنيسابور في قدمته الثانية قبل وفاة ابن راهويه، وهي القدمة التي أرّخها الذهبي في حدود سنة خمس أو ست وثلاثين. ولأن النسائي سمع منه في غير بلده، فربما لم يحدِّث بكبيرِ شيءٍ، وهذا ما قد يفسِّر روايته هذا الحديث الواحد. فإن كان ذلك كذلك، ففي هذا التوقيت أيضًا كان البخاري بنيسابور قبل وفاة شيخه ابن راهويه، فسماع النسائي منه يكون متحققًا ثَمّة.

سماع النسائي من البخاري

أول مَن أثار قضية سماع النسائي من البخاري هو أبو الحجاج المزي، فقد نفى أن يكون سمع منه أو حتى لقيه[(٢)]. ومستنده في ذلك أمران؛ أولهما: حديث رواه النسائي في سننه، وثانيهما: رواية النسائي عن البخاري بواسطة الخفاف. فأمّا الأول فاستعرض المزي ما وقع من اختلافات بين تلاميذ النسائي في رواياتهم في هذا الموضع، ثم قال: «ولم نجد للنسائي عنه روايةً سوى هذا الحديث». وتبعه في ذلك الذهبي فقال في ترجمة البخاري: «وقيل إن النسائي

---

(١) إكمال مغلطاي (١/ ٢٩٠)؛ مشايخ النسائي (ص٦١).

(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٦-٤٣٧).

روى عنه في الصيام من سننه، ولم يصح»[١]. وقال المزي عن الأمر الثاني: «فهذه قرينةٌ ظاهرةٌ في أنه لم يلق البخاري ولم يسمع منه». وجواب المزي يحتاج إلى مناقشة، لا سيما وسماع النسائي من البخاري ثابتٌ كما سيأتي.

فأمّا أن النسائي روى عن البخاري بواسطة الخفاف مما يعني أنه لم يلقَه ولم يسمع منه، فجوابه من وجهين؛ الأول: أن الراوي قد يروي عن شيخه ما سمعه منه ثم يروي ما لم يسمعه منه بواسطةِ غيرِه، وأشهر مثالٍ على ذلك هو البخاري نفسه لأن له شيوخًا لقيهم وسمع منهم ومع ذلك روى عنهم بواسطة، مثل أبي عاصم النبيل، وعفان بن مسلم، وعبيد الله بن موسى، وغيرهم. والشيء نفسه وقع للنسائي ولغيره، وهو أمر غير منكور.

وبمثل هذا أجاب ابن حجر فقال: «كونه روى عن الخفاف عنه لا يمنع أن يكون لقيه، بل الظاهر أنه لم يُكثر عنه فاحتاج أن يأخذ عن بعض أصحابه»[٢]. وقال تلميذه السخاوي: «استظهار المزي بروايته له بواسطةٍ بينهما لا ينهض، فكم مِن حديثٍ رواه هو وكذا غيره من الأئمة عن بعض شيوخهم بالواسطة. وطالما ينبِّه المزيُّ نفسُه في تراجم تهذيبه على ذلك؛ ومنه: رواية النسائي عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة في اليوم والليلة، وعن زكريا السجزي عنه في السنن»، وعَدَّد أمثلة أخرى[٣].

وأمّا الوجه الثاني: فالنسائي إنما روى عن الخفاف كتاب ‹التاريخ الصغير› للبخاري، فهي إذًا رواية كتاب. والكتب ليس لزامًا أن يكون التلميذ قد سمعها

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩٧).
(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٥٥).
(٣) بغية الراغب للسخاوي (ص١٠٤).

من شيخه وأخذها عنه مباشرةً، ذلك أن السماع المباشر من الشيخ غيرُ النقل مِن كُتُبِه؛ فقد يتيسَّر للراوي سماع بعض كتب الشيخ دون بعض، بل قد يسمع من الشيخ ولا يسمع كتبه، إمّا لظروف الرحلة وإمّا لكون اللقاء أسبق من التأليف، وغير ذلك. ومن الأمثلة على هذا: أن أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين معلومٌ لقيّهما للبخاري وسماعهما منه، ومع ذلك وقع لهما كتاب «التاريخ» بواسطة فضلك الصائغ. والبخاري نفسه لقي أحمد بن منيع ببغداد، ومع ذلك وقع له مسنده بواسطة تلميذه الحسين القباني النيسابوري فنزل فيه. وعلى هذا فلا يلزم من رواية النسائي للتاريخ الصغير بواسطة الخفاف انتفاء سماعه من البخاري.

هذا والخفاف ترك نيسابور وانتقل إلى مصر فاستوطنها إلى أن مات بها سنة (٢٩٤هـ)[١]، وهو الذي أحضر معه «التاريخ الصغير» وسمعه منه النسائي بمصر. والبخاري إنما أبرز هذا الكتاب بالعراق في قدمته الأخيرة كما ستعرف، وسمعه منه الخفاف بنيسابور سنة (٢٥٠هـ). أي أن النسائي كان قد سكن مصر قبل أن يحدِّث البخاري بهذا الكتاب، وهذا يفسِّر رواية النسائي له بواسطة الخفاف لأنه حين لقي البخاري لم يكن قد صنَّف الكتاب بعد.

وأمّا الحديث الذي ذكره المزي، فوقع في روايات «السنن الكبرى» هكذا: «أخبرني محمد بن إسماعيل قال: حدثني حفص بن عمر بن الحارث، إلخ»[٢].
قال المزي: «هكذا رواه أبو القاسم حمزة بن محمد الكناني الحافظ، وأبو علي الحسن بن الخضر الأسيوطي، وأبو الحسن بن حيّويه النيسابوري، عن النسائي،

(١) نبلاء الذهبي (١٤/ ٨٨).
(٢) السنن الكبرى للنسائي (٢٦١٢).

عن محمد بن إسماعيل حسب. وفي أصل الحافظ أبي عبد الله الصوري الذي كتبه بخطه، عن أبي محمد بن النحاس، عن حمزة، عن النسائي: «حدثنا محمد بن إسماعيل وهو أبو بكر الطبراني». وقال أبو بكر بن السني وحده، عن النسائي: «حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري». ولم نجد للنسائي عنه روايةً سوى هذا الحديث، إن كان ابن السني حفظه عن النسائي ولم ينسبه من تلقاء نفسه معتقدًا أنه البخاري، والله أعلم. وقد روى النسائي الكثير عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم وهو ابن عُلَيّة، وهو يشارك البخاري في بعض شيوخه».

هنا قارن المزي بين كتابين للنسائي: ‹السنن الكبرى›، و‹السنن الصغرى› أي المجتبى. فأمّا ‹الكبرى›، فاتفق رواتها المذكورون -ومعهم ابن الأحمر في المطبوع- على وقوع الاسم الأول والثاني فقط «محمد بن إسماعيل»، وظاهرٌ أن عبارة «وهو أبو بكر الطبراني» ليست من كلام المؤلف بل الصوري صاحب النسخة. إذًا تخلو روايات ‹السنن الكبرى› من تمييز شيخ المؤلف في هذا الحديث، واتفاق الرواة يدلّ على أنه هكذا كتبه النسائي.

وأمّا الكتاب الآخر -وهو ‹السنن الصغرى›- فيرويه ابن السني، وجاء عنده الحديث هكذا: «أخبرني محمد بن إسماعيل البخاري قال: حدثني حفص بن عمر بن الحارث، إلخ»[1]. فهنا وقعت نسبة البخاري الصريحة في أثناء ألفاظ المؤلف، لا ألفاظ راوي النسخة كما وقع في إحدى نسخ ‹السنن الكبرى› كما رأيت. لكن هل استشكال المزي في محلِّه؟ حقيقةً كان يمكن أن يكون لاعتراضه وجهٌ لو أن الرواة الآخرين يشاركون ابن السني رواية نفس الكتاب

(١) مجتبى النسائي (٢١١٤).

الذي يرويه وهو المجتبى، لكن الحاصل غير هذا وهو أنه يروي صورةً مِن صُوَر الكتاب غير الصورة التي يرويها هؤلاء. فلا يلزم من زيادة أحد الكتابين على الآخر أن تكون الزيادة باطلة.

على أن هذا الموضع ليس الوحيد الذي فيه ذِكْرُ البخاري صراحةً، ولا ابن السني هو الراوي الوحيد الذي وقع عنده ذلك. فقد أخرج ابن منده حديثًا في ‹كتاب الإيمان›، من طرقٍ عن شعبة، عن محمد بن عثمان بن عبد الله بن موهب، فذكره. ثم أعقبه ابن منده بنقلٍ من عند النسائي فقال: أخبرنا حمزة: حدثنا النسائي أبو عبد الرحمن قال: «سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أخشى أن يكون محمد هو عمرو بن عثمان، ولا أعرف محمدًا، وَهِمَ شعبةُ في اسمه»[١]. وهذا نَصٌّ قاطعٌ في محلّ النزاع.

وهذا الحديث أخرجه النسائي في سننه الكبرى[٢]. وأخرجه ابن منده، عن أحمد بن سليمان بن حذلم ومحمد بن سعد الباوردي، عن النسائي[٣]. وكأن هذا النقل هو من زيادات حمزة الكناني في روايته عقب الحديث. قال ابن حجر بعد أن أشار إلى هذا الموضع: «فهذا يدلّ على أن ابن السني قد حفظ نسب محمد بن إسماعيل في الحديث الذي تقدَّم ولم ينسبه من عند نفسه»[٤].

وما رواه النسائي عن البخاري في توهيم شعبة ثابتٌ عن البخاري في كتبه، فلا مجال هنا للادعاء بأن حمزة الكناني هو أيضًا زاد هذه النسبة. فهذا الحديث

---

(١) الإيمان لابن منده (١٢٤، ١/ ٢٦٦).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٦٠٥٨).

(٣) الإيمان لابن منده (١٢٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٦٣).

أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي عمر الحوضي، عن شعبة، ثم قال عقبه: «أخشى أن يكون «محمد» غير محفوظ، إنما هو «عمرو»»[١]. وقال في تاريخه الصغير: «روى شعبة، عن محمد بن عثمان بن موهب، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب. وأنا أحسبه أراد عَمْرًا، لأن حديثه هذا مشهور عن عمرو بن عثمان»[٢].

وقد نَصَّ ابنُ حجر على أنه وقف على ذِكْر البخاري في مواضع أخرى في سنن النسائي الكبرى عند ابن الأحمر، فقال عقب رواية حمزة هذه: «ثم وجدتُ في رواية ابن الأحمر في السنن الكبرى عن البخاري عدة أحاديث»[٣]. وبهذا يكون لدينا ثلاثة رواة عن النسائي صرّحوا -كلٌّ منهم على حدة- بأن النسائي روى عن البخاري: ابن السني، وحمزة الكناني، وابن الأحمر.

وهنا يأتي السؤال الحاسم: إذا كان ذلك كذلك، فهل ذَكَرَ النسائيُّ البخاريَّ في شيوخه؟ والجواب: نعم. وهذه المشيخة لها أكثر من رواية، إلا أن البخاري مذكور في رواية حمزة الكناني وهي مفقودة. وهذه الرواية هي التي ينقل منها مغلطاي وابن حجر؛ فقال مغلطاي في ترجمة إبراهيم بن مرزوق بن دينار: «وفي أسماء شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي لـمّا ذكره قال: «ليس لي به علم، وقد كتبت عنه»، قال حمزة الكناني: لم يحدِّث عنه أحد»[٤]. وقال ابن حجر في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن فيل الأسدي: «وقال النسائي في أسامي شيوخه

(١) صحيح البخاري (١٣٩٦).
(٢) التاريخ الأوسط (٣/ ٢٨٦).
(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٦٣).
(٤) إكمال مغلطاي (١/ ٢٩٠).

رواية حمزة: لا بأس به»[١]. وقال في ترجمة أحمد بن فضالة: «وكذا رأيته في أسامي شيوخ النسائي رواية حمزة الكناني عنه»[٢].

ولذلك حينما أراد ابن حجر الرد على المزي في تهذيبه أتى ابتداءً بنصِّ كلام النسائي في هذه المشيخة لأنه هو القول الفصل، وبعدها رَدَّ على مسألة الرواية بالواسطة. قال ابن حجر: «وأمّا ما رجَّحه المصنِّف من أن النسائي لم يلقَ البخاري، فهو مردود. فقد ذكره في أسماء شيوخه الذين لقيهم، وقال فيه: ثقة مأمون، صاحب حديث، كيس»[٣].

هذا وابن خلفون حين ذكر أشهر تلاميذ البخاري أدخل فيهم النسائي، فقال وهو يترجم له: «البخاري إمام من أئمة الحديث وعلله ورجاله، روى عنه جماعة من أئمة الحديث وحفاظهم، فممن روى عنه: أبو علي الحسين بن محمد بن زياد القباني الحافظ، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، وأبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي، إلخ»[٤]. وكذلك فعل النووي فقال: «وممن روى عنه من الأئمة الأعلام: الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، إلخ»[٥].



(١) تهذيب التهذيب (١/ ١٠).
(٢) السابق (١/ ٦٩).
(٣) السابق (٩/ ٥٥).
(٤) معلم ابن خلفون (ص١٥).
(٥) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٣).

الفصل العاشر
وراق البخاري وتأليف الصحيح

رجع البخاري من نيسابور عازمًا على التفرغ لإنجاز مشروعه الكبير وهو جَمْع الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ في مصنَّف جامع. وإذا كان في أول شبابه قد صنَّف كتاب التاريخ وكَتَبَهُ بنفسه وهو متغرِّبٌ عن وطنه، فإن هذا الكتاب الجديد يحتاج إلى ورّاقٍ يستعين به في مهمّة الكتابة والنَسْخ. وكان ذلك الورّاقَ هو أبو جعفر محمد بن أبي حاتم، ونحتاج إلى معرفة قصّته ومتى بدأ التوريق للبخاري.

قبل ملازمة البخاري

أَلَّفَ هذا الورّاقُ كتابًا كبيرًا يروي فيه شمائل شيخه ومناقبه ما سمعه منه وما سمعه من غيره، وقد اعتمد عليه العلماء في معرفة تفاصيل حياة البخاري ورحلاته. وهذا الكتاب يرويه عنه محمد بن يوسف الفربري راوي الصحيح، فدلّنا هذا على أن الورّاق أكبر منه، والفربري ولد سنة (٢٣١هـ). قال الفربري في إسناد ذلك الكتاب: «حدثنا أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي»[١]، ونُسب إلى بخارى في الإسناد الذي وقع للسمعاني: «محمد بن أبي حاتم البخاري»[٢].

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٤).
(٢) أنساب السمعاني (١١/ ١٩٣)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٦١).

كان والده أبو حاتم من أصحاب أبي حفص الكبير ببخارى وشَهِدَ البخاريَّ في صغره، فيكون على هذا أكبر من البخاري. قال أبو جعفر الورّاق: سمعت أبي رحمه الله يقول: «كان محمد بن إسماعيل يختلف إلى أبي حفص أحمد بن حفص البخاري وهو صغير، فسمعت أبا حفص يقول: هذا شاب كيِّس، أرجو أن يكون له صيت وذِكْر»[١]. ولم أَقِفْ على خبرٍ آخر يرويه أبو جعفر عن أبيه، فيظهر أنه مات قبل أن يعود البخاري من رحلته العراقية الأولى.

ولم أَقِفْ على معلومات تخصّ حياة هذا الورّاق قبل ملازمته البخاريَّ إلا ما وراه بنفسه في كتابه، فقد أورد عدة أخبارٍ نستطيع من خلالها أن نستنبط شيئًا من التفاصيل التاريخية الهامّة. فقد رحل في طلب العلم إلى عدة مدن بما وراء النهر وخراسان والعراق؛ فدخل الشاش وسمع بها: أبا بكر المديني النيسابوري، وأحمد بن عبد الله بن ثابت الشاشي[٢]، وسيأتي الكلام عن هذه الرحلة. ودخل مرو وسمع بها: صالح بن مسمار الكشميهني المتوفى سنة (٢٤٦هـ)[٣]، وإبراهيم بن خالد البطيطي الجرميهني المتوفى سنة (٢٥٠هـ)[٤]. ودخل العراق، فسمع ببغداد: العباس بن محمد الدوري تلميذ ابن معين، وسمع بالكوفة: أبا سعيد الأشج.

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٥). وقد سَبَقَ إيراده.

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣٠). وانظر ترجمته في: ثقات ابن حبان (٨/ ٥٥)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ٤٨٤)؛ ثقات ابن قطلوبغا (١/ ٣٧٠).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٤)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٧)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٩). وانظر ترجمته في: ثقات ابن حبان (٨/ ٣١٨)؛ المتفق والمفترق للخطيب (٢/ ١٢١٦)؛ أنساب السمعاني (١١/ ١١٧).

(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٩). انظر ترجمته في: أنساب السمعاني (٣/ ٢٥٠)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٧٦).

قال أبو جعفر: «سمعت العباس الدوري يقول: ما رأيتُ أحدًا يحسن طلب الحديث مثل محمد بن إسماعيل، كان لا يَدَعُ أصلًا ولا فرعًا إلا قلعه! ثم قال لنا: لا تدعوا من كلامه شيئًا إلا كتبتموه»[١]. وقال: «سمعت أبا سعيد الأشجّ، وخرج إلينا في غداةٍ باردةٍ وهو يرتعد من البرد، فقال: أيكون عندكم مثل ذا البرد؟ فقلت: مثل ذا يكون في الخريف والربيع، وربما نمسي والنهر جارٍ فنصبح ونحتاج إلى الفأس في نقب الجمد. فقال لي: مِن أيّ خراسان أنت؟ قلت: من بخارى. فقال له ابنه: هو مِن وطن محمد بن إسماعيل. فقال له: إذا قدم عليك مَن يتوسل به، فاعرف له حَقَّه فإنه إمام»[٢].

ويؤخذ من روايته عن صالح بن مسمار أنه دخل مرو قبل سنة (٢٤٦هـ)، ومن قول الدوري: «لا تدعوا من كلامه شيئًا إلا كتبتموه» أن ذلك كان في حياة البخاري، وهو شبه الصريح في أن أبا جعفر الورّاق لم يكن قد لازم البخاري بعد. على أن هناك نصّين صريحين في تحديد الزمن الذي بدأ فيه أبو جعفر يلازم شيخه؛ فقد مَرَّت عليك قصة ابن راهويه مع البخاري حين سأله عن كيخاران، وقد رواها ورّاق البخاري وأرّخ سماعه إياها.

قال: «سمعت أبا بكر المديني بالشاش زمن عبد الله بن أبي عرابة يقول: كنا بنيسابور عند إسحاق بن راهويه، إلخ»[٣]. ويؤخذ من هذا النص أمور؛ أحدها: أن محمد بن نعيم بن عبد الله أبا بكر المديني النيسابوري كان مِن شيوخ أبي جعفر. وثانيها: أن أبا جعفر ارتحل إلى الشاش. وثالثها: أن هذه الرحلة

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٦)؛ تغليق التعليق (٥/ ٣٨٩).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣٠).

(٣) أنساب السمعاني (١١/ ١٩٣)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٥).

كانت قبل سنة (٢٣٩هـ) لأنها كانت في حياة الحافظ عبد الله بن أبي عرابة محدِّث الشاش، وهو توفي في هذه السنة[١]. ورابعها: أن قصة ابن راهويه هذه سابقةٌ على وجود أبي بكر المديني بالشاش. وخامسها: أن أبا جعفر لم يكن قد لازَمَ البخاريَّ بعد.

إن هذا النص مفتاحيٌّ لمعرفة بداية ملازمة أبي جعفر الورّاق للبخاري، يضاف إليه نَصٌّ آخر تالٍ لهذا التاريخ فقد قال أبو جعفر: «سمعت يحيى بن جعفر -وهو البيكندي- يقول لمحمد بن إسماعيل: لولا أنت ما استطبتُ العيش ببخارى»[٢]. فأفادنا هذا النص أن أبا جعفر قد لازم البخاري في حياة يحيى بن جعفر البيكندي، ويحيى توفي سنة (٢٤٣هـ).

فبناءً على ما حكاه ورّاق البخاري عن نفسه في هذين النصين، يمكننا أن نقول إن بداية ملازمته للبخاري تقع جزمًا قبل سنة (٢٤٣هـ)، وبعد عودته من الشاش في حدود سنة (٢٣٩هـ) تقديرًا. وهذا متماشٍ مع السنة التي توصلنا إليها لبداية تأليف الصحيح وهي سنة (٢٣٧هـ)، إذ لم يلازم أبو جعفر شيخه البخاري قبل هذه السنة بل بعدها.

قصة البخاري مع رجاء بن مرجى

قَدِمَ بخارى الحافظُ المروزي رجاء بن مُرَجَّى قبل سنة (٢٤٠هـ) قاصدًا الشاش، فأقبل عليه أهل العلم البخاريون واحتفَوا به، وكان ينتظر أن يجيء إليه محمد بن إسماعيل ويرحِّب بقدومه، لكنه لم يجئ. وبعد يومين عزم على

---

(١) ثقات ابن حبان (٨/ ٣٦٢).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٨).

مغادرة بخارى، فذهب هو إلى البخاري وذاكَرَه في شيءٍ من الحديث فلم يَقْدِرْ على مجاراة البخاري في محضر الناس. وهذه القصة رواها عمر بن حفص الأشقر رفيق البخاري في رحلته العراقية، وكذلك رواها ورّاق البخاري.

روى غنجار، عن الملاحمي، عن أبي ذر البخاري، عن عمر بن حفص قال: «لـمّا قَدِمَ رجاءُ بن مرجى المروزي الحافظ بخارى يريد الخروج إلى الشاش، نزل الرباط وصار إليه مشايخنا، وصرتُ فيمن صار إليه. فسألني عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، فأخبرته بسلامته وقلت له: «لَعَلَّهُ يجيئك الساعة». فأملى علينا، وانقضى المجلس، ولم يجئ أبو عبد الله. فلـمّا كان اليوم الثاني، لم يجئه. فلـمّا كان اليوم الثالث، قال رجاء: «إن أبا عبد الله لم يَرَنا أهلًا للزيارة! فمُرُّوا بنا إليه نقضي حَقَّه، فإني على الخروج». وكان كالمترغم عليه. فجئنا بجماعتنا إليه، ودخلنا على أبي عبد الله وسأل به. فقال له رجاء: يا أبا عبد الله، كنتُ بالأشواق إليك، وأشتهي أن تذكر شيئًا من الحديث، فإني على الخروج. قال: ما شئت.

فألقى عليه رجاء شيئًا مِن حديث أيوب، وأبو عبد الله يجيب، إلى أن سكت رجاء عن الإلقاء. فقال لأبي عبد الله: ترى بقي شيءٌ لم نذكره؟ فأخذ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل يلقي، ويقول رجاء: مَن روى هذا؟ وأبو عبد الله يجيء بإسناده، إلى أن ألقى قريبًا من بضعة عشر حديثًا أو أكثر أَعُدُّها. وتغيَّر رجاء تغيرًا شديدًا. وحانت مِن أبي عبد الله نظرةٌ إلى وجهه فعرف التغير فيه، فقطع الحديث. فلـمّا خرج رجاء، قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: أردتُ أن أبلغ به ضعف ما ألقيته، إلا أني خشيتُ أن يدخله شيء، فأمسكتُ»[1].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٦)؛ تاريخ دمشق (١٨/ ١٢٩).

وقال ورّاق البخاري: «قدم رجاء الحافظ، فصار إلى أبي عبد الله. فقال لأبي عبد الله: ما أعددتَ لقدومي حين بلغك؟ وفي أيِّ شيء نظرت؟ فقال: «ما أحدثتُ نظرًا ولم أستعد لذلك. فإن أحببتَ أن تسأل عن شيء، فافعل». فجعل يناظره في أشياء، فبقي رجاء لا يدري أين هو. ثم قال له أبو عبد الله: «هل لك في الزيادة؟» فقال استحياءً منه وخجلًا: نعم. قال: «سل إن شئتَ». فأخذ في أسامي أيوب فَعَدَّ نحوًا مِن ثلاثة عشر، وأبو عبد الله ساكت. فلما فرغ، قال له أبو عبد الله: «لقد جمعتَ». فظن رجاء أنه قد صنع شيئًا. فقال لأبي عبد الله: يا أبا عبد الله، فاتك خير كثير! فزيف أبو عبد الله في أولئك سبعة أو ثمانية، وأغرب عليه أكثر مِن ستين. ثم قال له رجاء: كم رويتَ في العمامة السوداء؟ قال: «هات كم رويت أنت؟» ثم قال: «نروي نحوًا مِن أربعين حديثًا». فخجل رجاء من ذاك، ويبس ريقه»(١).

بمقارنة هاتين الروايتين يتبيَّن أن أبا جعفر الورّاق حين دخل رجاء بن مرجى بخارى كان قد لزم البخاري، ولذلك حكى ما شَهِدَه من القصة ابتداءً من مجيء رجاء إلى شيخه. وأمّا عمر الأشقر فأتى بالتفاصيل من بدايتها لأنه كان ممن ذهبوا إلى رجاء بعد أن دخل بخارى وحضر مجالسه قبل أن يجيء إلى محمد بن إسماعيل. فإذا كان ذلك كذلك، فالسؤال الذي يبرز هنا: متى وقعت هذه القصة؟ إن تحديد زمان دخول رجاء بن مرجى بخارى مهمٌّ من الناحية التاريخية في معرفة الوقت الذي لازم أبو جعفر الورّاقُ فيه البخاريَّ.

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٣).

فنقول إن هذه القصة لابد أنها وقعت قبل سنة (٢٤٠هـ)، ذلك أن رجاء بن مرجى انتقل إلى بغداد في تلك السنة فاستوطنها، ومات بها سنة (٢٤٩هـ)[١]. والنص الذي كشف لنا تاريخ دخوله بغداد جاء على لسان الدارقطني في قصةٍ طريفةٍ في كشفِ كذبِ أحدِ الرواة؛ وذلك أن حفص بن عمر الأردبيلي ادَّعى السماع من رجاء بن مرجى، فنفى الدارقطني ذلك اعتمادًا على التواريخ؛ فحفص دخل بغداد سنة (٢٧٠هـ)، وأمّا رجاء فدخلها سنة (٢٤٠هـ).

قال الخطيب البغدادي: «كتب إليَّ أبو ذر عبد بن أحمد الهروي من مكة يذكر: أنه سمع نصرًا الأندلسي -قال: وكان يحفظ ويفهم ورحل إلى خراسان- قال: خرجتُ إلى عكبرا فكتبت عن شيخٍ بها عن أبي خليفة وعن ابن بطة، ورجعت إلى بغداد. فقال أبو الحسن الدارقطني: أين كنت؟ قلت: بعكبرا. فقال: وعمَّن كتبت؟ فقلت: عن فلان صاحب أبي خليفة، وعن ابن بطة. فقال: وأيش كتبت عن ابن بطة؟ قلت: كتاب السنن لرجاء بن مرجى، حدثني به ابن بطة، عن حفص بن عمر الأردبيلي، عن رجاء بن مرجى. فقال: هذا محال! دخل رجاء بن مرجى بغداد سنة أربعين، ودخل حفص بن عمر الأردبيلي سنة سبعين ومائتين. فكيف سمع منه؟!»[٢].

من هنا يتبيَّن أن خروج رجاء من مرو ودخوله بخارى في طريقه إلى الشاش كان قبل سكنه بغداد. وبما أن أبا جعفر الورّاق كان حاضرًا عند البخاري وقت مجيء رجاء إليه، فيكون اتخاذ البخاري إياه ورّاقًا له سابقًا على وقت دخول

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٣٩٩).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ١٠٢)؛ تاريخ دمشق (٣٨/ ١٠٩).

رجاء بخارى، أي قبل سنة (٢٤٠هـ). وهذا متوافق مع ما توصلنا إليه آنفًا من أن بداية ملازمة أبي جعفر الورّاق للبخاري تقع في الفترة ما بين (٢٣٩هـ) و (٢٤٣هـ).

كان رجاء بن مرجى يُجِلُّ البخاريَّ جدًّا، فقد أخبر طلبة العلم البخاريين -ربما قبل دخوله على البخاري- بما للبخاري من مثابة عظيمة. روى أبو جعفر الورّاق، عن أبي عمرو المستنير بن عتيق البكري البخاري قال: «سمعت رجاء بن المرجى يقول: فَضْلُ محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء. فقال له رجل: يا أبا محمد، كل ذلك بمرة؟ فقال: هو آيةٌ من آيات الله يمشي على ظهر الأرض»[1].

إقامة البخاري بفربر

يظهر من القصص التي أوردها أبو جعفر الوراق في كتابه أن البخاري كان يقيم بفَرَبْر على النهر في أثناء تصنيف الجامع الصحيح، فقد يكون ذلك في بعض أوقات السنة، وكأنه كان يملك أكثر من بيت داخل بخارى وخارجها. فمن تلك القصص: أن البخاري كان قد أقرض أحدَهم مالًا كثيرًا فلم يَرُدَّه وجعل يتهرب منه، قال الورّاق: «ونحن عنده بفربر». فلمّا علم أصحاب البخاري بمجيء هذا الرجل إلى آمل على الجانب الآخر من النهر، أبلغوه ليذهب إليه، فرفض البخاري أَخْذَ حَقِّه بهذه الطريقة، ثم انتشر الخبر وجَرَت أمور أخرى.

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٦)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٧).

قال ورّاق البخاري: «كان لأبي عبد الله غريمٌ قطع عليه مالًا كثيرًا، فبلغه أنه قدم آمل ونحن عنده بفربر. فقلنا له: ينبغي أن تَعْبُر وتأخذه بمالك. فقال: ليس لنا أن نروِّعه. ثم بلغ غريمه مكانه بفربر، فخرج إلى خوارزم. فقلنا: ينبغي أن تقول لأبي سلمة الكشاني عامل آمل ليكتب إلى خوارزم في أخذه واستخراج حقك منه. فقال: إن أخذتُ منهم كتابًا طمعوا منّي في كتاب، ولست أبيع ديني بدنياي. فجهدنا، فلم يأخذ. حتى كلَّمْنا السلطانَ عن غيرِ أمرِه، فكتب إلى والي خوارزم.

فلمّا بلغ أبا عبد الله ذلك، وجد وجدًا شديدًا وقال: لا تكونوا أشفق عليَّ مِن نفسي! وكتب كتابًا، وأردف تلك الكتب بكتب، وكتب إلى بعض أصحابه بخوارزم ألا يتعرض لغريمه إلا بخير. فرجع غريمه إلى آمل، وقصد إلى ناحية مرو. فاجتمع التجار، وأُخبر السلطان بأن أبا عبد الله خرج في طلبِ غريمٍ له. فأراد السلطان التشديد على غريمه، وكره ذلك أبو عبد الله، وصالَح غريمه على أن يعطيه كل سنةٍ عشرة دراهم شيئًا يسيرًا. وكان المال خمسة وعشرين ألفًا. ولم يَصِلْ مِن ذلك المال إلى درهمٍ ولا إلى أكثر منه»(١).

كان أبو جعفر الورّاق آنذاك شابًّا ربما لم يبلغ العشرين، والبخاري في أواخر الأربعينات من عمره، وكان البخاري يعامله معاملة الابن بل الأخ فيشفق عليه ولا يبخل عليه بشيء. وكان أبو جعفر يسافر معه في تلك الفترة، فشهد بذلك كثيرًا من أحواله نهارًا وليلًا. قال: «كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر، يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلا في القيظ أحيانًا. فكنت أراه يقوم في ليلةٍ واحدةٍ خمس

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٦).

عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القدّاحة فيُوري نارًا بيده ويُسْرِج، ثم يُخرج أحاديث فيعلِّم عليها، ثم يضع رأسه. وكان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، وكان لا يوقظني في كل ما يقوم. فقلت له: إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظني! قال: «أنت شاب، فلا أحب أن أفسد عليك نومك».

ورأيته استلقى على قفاه يومًا ونحن بفربر في تصنيف كتاب ‹التفسير›، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث. فقلت له: يا أبا عبد الله، سمعتك تقول يومًا: إني ما أتيت شيئًا بغير علمٍ قطّ منذ عقلت، فأيّ علمٍ في هذا الاستلقاء؟ فقال: «أتعبنا أنفسنا في هذا اليوم، وهذا ثغر من الثغور، خشيتُ أن يَحْدُث حَدَثٌ مِن أَمْرِ العدو. فأحببتُ أن أستريح وآخُذ أُهبة ذلك، فإنْ غافَصَنا[١] العدوُّ كان بنا حَرَاك»»[٢].

وحكى الورّاق واقعةً في أثناء تصنيف ‹الجامع الصحيح› بينه وبين البخاري، قال: «كنتُ اشتريتُ منزلًا بتسعمائة وعشرين درهمًا، فقال: «لي إليك حاجة، تقضيها؟» قلت: نعم، ونعمى عين! قال: «ينبغي أن تصير إلى نوح بن أبي شداد الصيرفي وتأخذ منه ألف درهم، وتحمله إليّ». ففعلتُ. فقال لي: «خذه إليك، فاصرفه في ثمن المنزل». فقلت: قد قبلته منك. وشكرته. وأقبلنا على الكتابة، وكنا في تصنيف الجامع.

---

(١) أي: أَخَذَنا على غِرّة وفاجأنا. انظر: الصحاح (غفص، ٣/ ١٠٤٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧١)؛ تهذيب الأسماء للنووي (١/ ٧٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤١، ٤٤٤).

فلمّا كان بعد ساعة، قلت: عرضَت لي حاجةٌ لا أجترئ رفعها إليك. فظنّ أني طمعت في الزيادة. فقال: «لا تحتشمني وأخبرني بما تحتاج، فإني أخاف أن أكون مأخوذًا بسببك». قلت له: كيف؟ قال: «لأن النبي ﷺ آخى بين أصحابه»، فذكر حديث سعد وعبد الرحمن(١). فقلت له: قد جعلتك في حِلٍّ مِن جميع ما تقول، ووهبتُ لك المال الذي عرضته عليَّ. عَنَيْتُ المناصفة، وذلك أنه قال: «لي جَوارٍ وامرأةٌ، وأنت عَزَبٌ، فالذي يجب عليَّ أن أناصفك لنستوي في المال وغيره، وأربح عليك في ذلك». فقلت له: قد فعلتَ -رحمك الله- أكثر من ذلك إذ أنزلتني من نفسك ما لم تنزل أحدًا، وحللتُ منك محل الولد. ثم حفظ عليَّ حديثي الأول، وقال: «ما حاجتك؟» قلت: تقضيها؟ قال: «نعم، وأُسَرُّ بذلك». قلت: هذه الألف تأمر بقبوله، واصرفه في بعض ما تحتاج إليه. فقبله، وذلك أنه ضمن لي قضاء حاجتي.

ثم جلسنا بعد ذلك بيومين لتصنيف ‹الجامع›، وكتبنا منه ذلك اليوم شيئًا كثيرًا إلى الظهر. ثم صلينا الظهر، وأقبلنا على الكتابة من غير أن نكون أكلنا شيئًا. فرآني لـمّا كان قرب العصر شبه القلق المستوحش، فتوهَّم فيَّ مَلالًا. وإنما كان بي الحصر، غير أني لم أكن أقدر على القيام، وكنت أتلوّى اهتمامًا بالحصر. فدخل أبو عبد الله المنزل، وأخرج إليَّ كاغدة فيها ثلاثمائة درهم وقال: «أما إذ لم تقبل ثمن المنزل، فينبغي أن تصرف هذا في بعض حوائجك». فجهدني، فلم أقبل.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٠٤٩، ومواضع أخرى)، من حديث أنس ﷺ قال: «قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة، فآخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري، فعرض عليه أن يناصفه أهله وماله، إلخ».

ثم كان بعد أيام، كتبنا إلى الظهر أيضًا، فناولني عشرين درهمًا، فقال: «ينبغي أن تصرف هذه في شراء الخضر ونحو ذلك». فاشتريت بها ما كنت أعلم أنه يلائمه، وبعثت به إليه، وأتيت. فقال لي: «بيض الله وجهك، ليس فيك حيلة! فلا ينبغي لنا أن نُعَنِّي أنفسنا». فقلت له: إنك قد جمعت خير الدنيا والآخرة، فأيّ رجلٍ يبرّ خادمه بمثل ما تبرّني؟ إن كنت لا أعرف هذا، فلست أعرف أكثر منه»[١].

وقول الورّاق في هذه القصة: «فرآني لـمّا كان قرب العصر شبه القلق المستوحش، فتوهَّم فيَّ مَلالًا» يدلّ على أن البخاري كان يراعي أحوال ورّاقه ويخشى أن يستثقل طولَ الجلوس والكتابة، وهو ما عَبَّر عنه في موضع آخر فقال: «وأملى يومًا عليَّ حديثًا كثيرًا، فخاف مَلالي. فقال: «طِبْ نفسًا، فإنّ أَهْلَ الملاهي في ملاهيهم وأهل الصناعات في صناعاتهم والتجار في تجاراتهم، وأنت مع النبي ﷺ وأصحابه». فقلت: ليس شيء من هذا -يرحمك الله- إلا وأنا أرى الحظ لنفسي فيه»[٢].

ومقولة البخاري هذه تأثَّر فيها بشيخه ابن المديني، فقد روى غنجار، عن خلف الخيام، عن إبراهيم بن معقل، عن البخاري قال: «كنا ثلاثة أو أربعة على باب علي بن عبد الله، فقال: إني لأرجو أن تأويل هذا الحديث عن النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم»، إني لأرجو أن تأويل هذا الحديث أنتم؛ لأن التجار قد شغلوا

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٠-٤٥٢).

(٢) السابق (١٢/ ٤٤٥).

أنفسهم بالتجارات، وأهل الصنعة قد شغلوا أنفسهم بالصناعات، والملوك قد شغلوا أنفسهم بالمملكة، وأنتم تحيون سنة النبي ﷺ»[(١)].

ومن القصص التي حكاها ورّاق البخاري إبّان إقامته بفربر قال: «كنا بفربر، وكان أبو عبد الله يبني رباطًا مما يلي بخارى. فاجتمع بشرٌ كثيرٌ يعينونه على ذلك، وكان ينقل اللبن. فكنت أقول له: إنك تكفى يا أبا عبد الله! فيقول: «هذا الذي ينفعنا». ثم أخذ ينقل الزنبرات[(٢)] معه. وكان ذبح لهم بقرة، فلما أدركت القدور، دعا الناس إلى الطعام. وكان بها مائة نفس أو أكثر، ولم يكن علم أنه يجتمع ما اجتمع. وكنا أخرجنا معه من فربر خبزًا بثلاثة دراهم أو أقل، فألقينا بين أيديهم، فأكل جميع مَن حضر، وفضلت أرغفة صالحة. وكان الخبز إذ ذاك خمسة أَمْناء[(٣)] بدرهم»[(٤)].

وقال: «دخل أبو عبد الله بفربر الحمّام، وكنت أنا في مشلح الحمام أتعاهد عليه ثيابه. فلمّا خرج ناولته ثيابه، فلبسها. ثم ناولته الـخُفّ، فقال: «مسستَ شيئًا فيه شعر النبي ﷺ». فقلت: في أيّ موضعٍ هو من الـخُفّ؟ فلم يخبرني. فتوهمتُ أنه في ساقه بين الظهارة والبطانة»[(٥)].

وقال: «ركبنا يومًا إلى الرمي ونحن بفربر، فخرجنا إلى الدرب الذي يؤدي

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص١٠٣). وقد مرّ ذِكْرُها.
(٢) كذا وَرَدَت، ولا أعرف لها وجهًا.
(٣) الأَمْناء: جمع مَنا وهو الـمَنّ وهو رطلان. انظر: الصحاح (منن، ٦/ ٢٢٠٧؛ منا، ٦/ ٢٤٩٧).
(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٠).
(٥) السابق (١٢/ ٤٥٣).

إلى الفُرْضة(١). فجعلنا نرمي، وأصاب سهمُ أبي عبد الله وتدَ القنطرة الذي على نهر ورادة، فانشقّ الوتد. فلمّا رآه أبو عبد الله نزل عن دابته فأخرج السهم من الوتد، وترك الرمي وقال لنا: «ارجعوا!» ورجعنا معه إلى المنزل، فقال لي: «يا أبا جعفر، لي إليك حاجة، تقضيها؟» قلت: أمرك طاعة! قال: «حاجة مهمة»، وهو يتنفس الصعداء. فقال لمن معنا: «اذهبوا مع أبي جعفر حتى تعينوه على ما سألته». فقلت: أية حاجة هي؟ قال لي: «تضمن قضاءها؟» قلت: نعم، على الرأس والعين. قال: «ينبغي أن تصير إلى صاحب القنطرة فتقول له: إنا قد أخللنا بالوتد، فنحبّ أن تأذن لنا في إقامة بَدَلِه أو تأخذ ثمنه، وتجعلنا في حِلٍّ مما كان منا».

وكان صاحب القنطرة حميد بن الأخضر الفربري، فقال لي: «أبلغ أبا عبد الله السلام، وقل له: أنت في حِلٍّ مما كان منك، جميع ملكي لك الفداء وإن قلتُ: «نفسي» أكون قد كذبت، غير أني لم أكن أحب أن تحتشمني في وتدٍ أو في ملكي». فأبلغته رسالته، فتهلّل وجهه واستنار وأظهر سرورًا. وقرأ في ذلك اليوم على الغرباء نحوًا من خمسمائة حديث، وتصدّق بثلاثمائة درهم»(٢).

وهذه القصة تكشف جانبًا من تكوين البخاري وهو ممارسة الركوب والرمي، وقد كان راميًا ماهرًا وفارسًا لا يسبقه أحد كما قال ورّاقه في موضع آخر: «كان يركب إلى الرمي كثيرًا، فما أعلمني رأيته في طول ما صحبته أخطأ

(١) فُرْضة النهر: ثُلْمَته وفَتْحَته التي منها يُستقى، وفُرْضة البحر: مَحَطّ السُّفُن. انظر: الصحاح (فرض، ٣/ ١٠٩٧).
(٢) السابق (١٢/ ٤٤٣).

سهمه الهدف إلا مرتين، فكان يصيب الهدف في كل ذلك، وكان لا يُسبَق»(١). كما أن حِرْصَه على ضمان ما أتلف وإرسال تلاميذه لتعويض صاحبه ينمّ فضلًا عن التزامه بالحق عن أسلوبٍ حكيمٍ في غرس القيم بالتطبيق العملي.

وروى الورّاق، عن محمد بن العباس الفربري قال: «كنت جالسًا مع أبي عبد الله البخاري بفربر في المسجد، فرفعتُ(٢) من لحيته قذاةً مثل الذُّرَة أذكرها. فأردتُ أن ألقيها في المسجد، فقال: ألقها خارجًا من المسجد»(٣). وروى السليماني، عن علي بن محمد بن منصور بن قريش السني البخاري، عن أبيه قال: «كنا في مجلس أبي عبد الله محمد بن إسماعيل، فرفع إنسانٌ من لحيته قذاة فطرحها على الأرض. قال: فرأيت محمد بن إسماعيل ينظر إليها وإلى الناس، فلما غفل الناس رأيته مَدَّ يده فرفع القذاة من الأرض فأدخلها في كُمِّه. فلمّا خرج من المسجد، رأيته أخرجها فطرحها على الأرض»(٤).

والذي يظهر من مجموع هذه النقول أن البخاري كان مقيمًا بفربر، وكان يلازمه بها ورّاقه في تصنيف الجامع الصحيح، وأنه وقتها كان متزوجًا وورّاقه شابًّا عزبًا، وكان يرافقه في بعض أسفاره. وقد امتدَّت هذه الصحبة حتى خروج البخاري إلى العراق للمرة الثانية، ثم بعد رجوعه إلى بخارى وحتى وفاته، فقد قال أبو جعفر: «وسمعته قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين

(١) السابق (١٢/ ٤٤٤).
(٢) في المطبوع: «فدفعت» بالدال. وما أثبتُّه هو الأشبه بالرسم والسياق، ويدلّ عليه وقوع اللفظ في الرواية التالية.
(٣) السابق (١٢/ ٤٤٥).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣١)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٠).

رجلًا ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[١]. وهذا يعني أن ما يرويه أبو جعفر عن البخاري منه ما كان في بداية الصحبة ومنه ما كان في آخرها، وهذا يحتاج إلى فرز وتدقيق لمعرفة التوقيت المناسب لكل حادثة.

بين البخاري وعلي بن حجر

هو أبو الحسن علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي من مشاهير شيوخ البخاري ومسلم[٢]، ولد سنة (١٥٤هـ). وكان قديمًا يسكن بغداد، ثم تحوَّل عنها إلى مرو سنة (١٨٧هـ) فاستوطنها ونُسب إليها، وتوفي سنة (٢٤٤هـ). وكان يُجِلّ عِلْمَ البخاري ويفضِّله على علماء عصره، وسمعه يقول ذلك ورّاقُ البخاري لـمّا أرسله أستاذه برسالة إليه بمرو.

قال الورّاق: «أوردتُ على عليّ بن حجر كتابَ أبي عبد الله، فلمّا قرأه قال: كيف خلّفتَ ذلك الكبش؟ فقلت: بخير. فقال: لا أعلم مثله»[٣]. ووَصْفُه البخاريَّ بالكبش يدلّ على أنه كان مشهورًا بمناطحة العلماء ولم يكن يصمد أمامه أحد، وهذا بالضبط هو ما وُصف به في العراق كما مَرّ عليك. فقد قال ورّاق البخاري: سمعت محمد بن قتيبة قريب أبي عبد الله محمد بن إسماعيل

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩٥).

(٢) انظر ترجمته في: إرشاد الخليلي (٣/ ٩٠٣)؛ تاريخ بغداد (١٣/ ٣٦٢)؛ أنساب السمعاني (٧/ ١٤٣)؛ تاريخ دمشق (٤١/ ٢٩٦)؛ تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٥٥)؛ نبلاء الذهبي (١١/ ٥٠٧).

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢١).

يقول: «كنتُ عند أبي عاصم النبيل، فرأيت عنده غلامًا. فقلتُ له: مِن أين أنت؟ قال: «مِن بخارى». قلتُ: ابن مَن؟ فقال: «ابن إسماعيل». فقلت له: أنت قرابتي! فعانقته. فقال لي رجل في مجلس أبي عاصم: هذا الغلام يناطح الكباش!»[1].

وقال الورّاق: سمعت علي بن حجر يقول: «أخرجت خراسان ثلاثة: أبا زرعة الرازي بالري، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند. ومحمد بن إسماعيل عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم»[2]. وروى الورّاق، عن أبي إسحاق المروزي قال: «دخلتُ على عليّ بن حجر ساعةَ وَدَّعَه عبدُ الله بن عبد الرحمن، فسمعته يقول: قُلْ في أدب عبد الله بن عبد الرحمن ما شئت، وقُلْ في علم محمد ما شئت»[3].



(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٨).
(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٩)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٨)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢١).
(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣٠).

الفصل الحادي عشر
الترمذي عند البخاري - ١

مِن أشهر تلاميذ البخاري الذين نقلوا عنه أقوالًا في الجرح والتعديل وفي تصحيح الأحاديث وتضعيفها تلميذه أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة السُّلَمي الترمذي المولود في حدود سنة (٢١٠هـ). قال الذهبي في تاريخ الإسلام: «ولد سنة بضع ومائتين»[١]. وقال في النبلاء: «ولد في حدود سنة عشر ومائتين»[٢]، وهذا أيضًا مقتضى قوله في الميزان: «مات في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ، وكان من أبناء السبعين»[٣]. وظاهرٌ أن ذلك على سبيل الاستنباط لا النص. وعلى هذا يكون الترمذي أصغر من البخاري بست عشرة سنة، ومن مسلم بست سنين.

الاختلاف في تاريخ ولادته

هذا وقد قال أحمد شاكر في ترجمة الترمذي: «ولد سنة ٢٠٩، ولم أَجِدْ مَن نَصَّ على ذلك صريحًا إلا ما كتبه العلامة الشيخ محمد عابد السندي بخطِّه على نسخته من كتاب الترمذي التي وصفنا آنفًا. ولعلّه نقل ذلك استنباطًا من كلام غيره من المتقدمين، أو من كتابٍ آخر لم يَصِلْ إلينا»[٤]. فتعقبه صاحب

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٦١٨). وكذا ذكره تلميذه الصفدي في الوافي بالوفيات (٤/ ٢٠٧).
(٢) نبلاء الذهبي (١٣/ ٢٧١).
(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٨).
(٤) سنن الترمذي، ت: شاكر (١/ ٧٧).

«كشف النقاب» فقال: «قد ذكر ابن الأثير في جامع الأصول أنه ولد سنة تسع ومائتين، والخليل الصفدي أنه ولد سنة بضع ومائتين. فالعجب أنه كيف لم يصل إلى الشيخ المحقق أحمد شاكر!»(١).

ونص ابن الأثير الذي أحال عليه هو هذا: «ولد [سنة تسع ومائتين]»(٢) ، وهي نشرة حامد الفقي الصادرة سنة (١٩٤٩م). ولم يذكر الفقي في مقدمته ما هي النسخ الخطية التي اعتمد عليها، ولا منهجه في تحقيق النص، ولا لماذا وضع معقوفتين في المتن. والعجيب أن الأرناؤوط تبع الفقي في هذا الموضع فأثبته في نشرته كذلك: «ولد [سنة تسع ومائتين]»(٣) سواء بسواء، ولم يعلِّق هو أيضًا على هاتين المعقوفتين بشيء!

وبالرجوع إلى النسخ الخطية للكتاب لا سيما أصل المؤلف ينكشف سِرُّ هذا الموضع؛ فقد تَرَكَ ابنُ الأثير بياضًا في أصل كتابه بطول السطر بعد قوله: «ولد في»، ثم استأنف في بداية السطر التالي بقوله: «وتوفي بترمذ، إلخ»(٤). فثبت أن ابن الأثير لم يذكر التاريخ أصلًا. وكذلك هو الحال في نسخة الإسكوريال المنسوخة من نسخة مقروءة على المؤلف(٥)، وفي سائر النسخ التي وقفتُ عليها(٦). وكذا في النسخة المسموعة على الذهبي، وكُتب في حاشيتها ما نَصُّه:

(١) كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب (١/ ٤٢).

(٢) جامع الأصول، ت: الفقي (١/ ١١٤).

(٣) جامع الأصول، ت: الأرناؤوط (١/ ١٩٣).

(٤) فيض الله رقم ٢٩٩ (٥٣و).

(٥) الإسكوريال (٤٥ظ).

(٦) أيا صوفيا رقم ٤٧٧ (١٦و)؛ أيا صوفيا رقم ٤٧٩ (٢٩ظ)؛ أيا صوفيا رقم ٤٨٢ (٤٢ظ)؛ أسعد أفندي رقم ٢٥٠ (٥١و)؛ جار الله رقم ٢٦٨ (٤٢ظ)؛ راغب باشا رقم ٢٥١ =

«قال شيخنا الحافظ الذهبي: ولد في حدود سنة عشر ومائتين»[١].

وقد علَّق صاحب «كشف النقاب» على قول الصفدي: «سنة بضع ومائتين» فقال: «ولا يبعد أن يكون لفظ «بضع» مصحَّفًا من «تسع»»[٢]. أقول: بل العكس هو الأشبه، فالصفدي ذكره في اثنين من كتبه: الوافي بالوفيات[٣]، ونكت الهميان[٤]، ويبعد أن يتصحَّف في كل منهما على حدة. هذا مع كون العبارة مطابقة لما ذكره شيخه الذهبي في تاريخ الإسلام كما مَرَّ عليك.

رحلاته قبل ملازمة شيخه

سمع الترمذي ببلده: صالح بن عبد الله الترمذي، وأبا الحسن أحمد بن الحسن بن جنيد الترمذي، والجارود بن معاذ، وغيرهم. ورحل إلى بلخ قبل سنة (٢٣٦هـ) لأنها السنة التي مات فيها شيخه محمد بن عمرو السواق البلخي[٥]، وهو أقدم مشايخه موتًا. وسمع بها أيضًا: محمد بن أبان بن وزير البلخي الوكيعي، ويحيى بن موسى الحداني، وسمع ببغلان: قتيبة بن سعيد. ودخل مرو قبل سنة (٢٣٨هـ) لأنها السنة التي مات فيها شيخه أبو العباس

= (١٣ظ)؛ عاطف أفندي رقم ٤١٤ (٢٥و)؛ عموجه زاده رقم ٩٣ (١٣ظ)؛ ولي الدين أفندي رقم ٥٢٨ (٣٥ظ)؛ فيض الله رقم ٣٠١ (٢٠و).

(١) فاتح رقم ٧٢٢ (٣٤و).

(٢) كشف النقاب (١/ ٤٢ هامش).

(٣) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٠٧).

(٤) نكت الهميان في نكت العميان (ص٢٦٤).

(٥) رجال الكلاباذي (٢/ ٦٧٢).

أحمد بن محمد بن موسى السمسار المروزي المعروف بمردويه[١]. وسمع بها أيضًا: محمود بن غيلان، وسويد بن نصر، وإبراهيم بن عبد الله بن أحمد الخلال. ودخل نيسابور قبل سنة (٢٣٨هـ) لأنها السنة التي مات فيها شيخه إسحاق بن راهويه بنيسابور[٢]. وسمع بها أيضًا: محمد بن رافع.

ودخل العراق قبل سنة (٢٤٢هـ) لأنها السنة التي مات فيها عدد من مشايخ العراق: القاضي يحيى بن أكثم المروزي ثم البغدادي[٣]، ومحمد بن طريف بن خليفة البجلي الكوفي[٤]، ويحيى بن خلف الباهلي الجوباري البصري[٥]. ودخل الحجاز قبل سنة (٢٤٢هـ) لأنها السنة التي مات فيها الحسن بن علي الخلال الحلواني نزيل مكة[٦]، وأبو مصعب الزهري المدني[٧]. وسمع بمكة أيضًا: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي. ولم يدخل الشام ولا مصر.

والذي نتحصل عليه من هذه التواريخ: أن أقدم رحلة للترمذي وأقربها مسافةً هي رحلته إلى بلخ، وكانت قبل سنة (٢٣٦هـ) أي قبل السادسة والعشرين من عمره، وأبعدها مسافةً كانت رحلته إلى الحجاز وهي سابقة على سنة (٢٤٢هـ). وإذا كان الترمذي دخل مرو ونيسابور في نفس مساره إلى العراق

(١) نبلاء الذهبي (١١/ ٩).
(٢) التاريخ الكبير (٢/ ١٠٢).
(٣) تاريخ بغداد (١٦/ ٢٩٦).
(٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ٤١١).
(٥) السابق (٣١/ ٢٩٣).
(٦) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٩).
(٧) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٩).

قاصدًا الحج، فتكون بداية هذه الرحلة جزمًا قبل سنة (٢٣٨هـ) لأنه أدرك فيها مردويه المروزي وابن راهويه بنيسابور.

ولـمّا علّق المزي في ترجمة أحد الرواة بأن الترمذي كانت رحلته بعد سنة (٢٤٠هـ)[١] ، رَدَّ قولَه ابنُ حجر استنادًا إلى وفاة مردويه المروزي سنة (٢٣٨هـ)[٢]. ولم ينتبه كلاهما إلى سماع الترمذي من ابن راهويه ومعلومٌ أنه مات سنة (٢٣٨هـ) وهو أشهر وأوضح. بل لم ينتبه المزي إلى سماع الترمذي من محمد بن عمرو السواق البلخي وهو بنفسه ذكر أنه مات سنة (٢٣٦هـ)[٣] ، وينسحب هذا على ابن حجر أيضًا[٤].

هل سمع الترمذي الحديث قبل سنة (٢٢٠هـ)؟ هذا ما جزم به د. العمري بقوله: «ولا شك أن أول تلقيه للحديث تم قبل سنة (٢٢٠هـ)، حيث مات أقدم شيوخه قبل هذه السنة وهو أبو جعفر محمد بن جعفر السمناني القومسي»[٥]. وأحال في الهامش على تقريب ابن حجر، وكتاب «كشف النقاب» لمحمد حبيب الله مختار.

فأمّا ابن حجر، فقال في تقريبه في ترجمة السمناني: «مات قبل العشرين»[٦]. وأمّا صاحب «كشف النقاب»، فنقل قول د. نور الدين عتر: إن مردويه المروزي

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ٤٠١، حاشية).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٧٧).

(٣) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٢٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٩).

(٥) تراث الترمذي العلمي (ص٧).

(٦) تقريب ابن حجر (ص٤٧٢).

هو أقدم شيوخ الترمذي وفاةً، فتعقبه وقال: «والذي أرى هو أن الترمذي بدأ تلقي العلوم حوالي سنة عشرين أو قبله بسنة أو سنتين، لأننا نجد للترمذي شيخًا توفي قبل العشرين ومائتين، وهذا يدلنا على أنه بدأ في أخذ العلم قبل هذه السنة. فإذن أقدم شيوخه وفاةً حسب استقرائي: أبو جعفر محمد بن جعفر السمناني القومسي المتوفى قبل العشرين ومائتين»[١].

وهذه السنة التي ذكرها ابن حجر لا تصح البتة وهي غلط محض، وآية ذلك أن ابن خزيمة ممن روى عن السمناني[٢]، وابن خزيمة وُلد سنة (٢٢٣هـ)[٣]، فكيف يروي عن رجل ميت! ولم ينتبه ابن حجر إلى ما نقله بنفسه[٤] عن ابن عدي حين أرَّخ وفاة السمناني بقوله: «قتله صاحب للحسن بن زيد»[٥]. والحسن بن زيد العلوي خرج سنة (٢٥٠هـ) وسقطت في يده طبرستان والري وتلك النواحي[٦]، فالسمناني مات في تلك الأحداث. ولذلك وضعه الذهبي في الطبقة الخامسة والعشرين الذين تقع وفياتهم بين سنتي (٢٤١هـ) و (٢٥٠هـ)، وقال: «مات كهلًا»[٧]. وبهذا يتبيَّن أن كل ما بُني على قول ابن حجر لا يصح.

هل دخل الترمذي بغداد؟ لم أقف على مَن شَكَّكَ في ذلك قبل أحمد شاكر، فقد قال في ترجمته للترمذي: «لكنني لا أظنه دخل بغداد، إذ لو دخلها

---

(١) كشف النقاب (١/ ٤٥).
(٢) صحيح ابن خزيمة (١٧٣٠، ١٨١٥).
(٣) نبلاء الذهبي (١٤/ ٣٦٥).
(٤) تهذيب التهذيب (٩/ ٩٩).
(٥) شيوخ البخاري لابن عدي (ص٢٠٠).
(٦) تاريخ الطبري (٩/ ٢٧١-٢٧٥).
(٧) تاريخ الإسلام (٥/ ١٢١٩).

لسمع من سيد المحدثين وزعيمهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (المولود سنة ١٦٤هـ والمتوفى سنة ٢٤١هـ)، ولترجم له أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد»[١]. وهو نفس ما ذهب إليه د. نور الدين عتر[٢]. وعلَّق د. العمري على هذا الرأي فقال: «فأمّا عدم روايته عن الإمام أحمد، فإنه لم يروِ عن أحدٍ من البغداديين ممن توفي عام (٢٤١هـ) أو قبله، بل سائر مروياته عن الشيوخ البغداديين الذين توفوا بعد ذلك»[٣]. وساق أسماء شيوخه البغداديين، ثم ذكر أن ابن نقطة نَصَّ على سماع الترمذي ببغداد من أربعة منهم[٤]، ثم قال إن هذه النتائج «تثبت عكس ما ذهب إليه الشيخ أحمد محمد شاكر»[٥].

وهذا لعمري جوابٌ صحيحٌ في إثبات دخول الترمذي بغداد، بيد أنه لا يوجد شيوخ آخرون يشاركون أحمد بن حنبل في سنة الوفاة نفسها ليقال إن الترمذي دخل بعد سنة (٢٤١هـ)، ذلك أنه معلومٌ أن أحمد قد امتنع عن كلام العامة وعن التحديث قبل وفاته بزهاء خمس سنين، فمَن دخل بغداد في هذه المدة لم يكن له أن يسمع أيّ حديث من أحمد حتى لو استطاع لقاءه. فهذا إبراهيم بن معقل النسفي قال فيه السمعاني: «لقي أحمد بن حنبل بعد المحنة، ولم يسمع منه لأنه كان قد امتنع من الرواية»[٦]. وعلى هذا فعدم رواية الترمذي عن أحمد

(١) سنن الترمذي، ت: شاكر (١/ ٨٣). لاحِظ أن الخطيب لم يترجم للنسائي أيضًا!
(٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص١١).
(٣) تراث الترمذي (ص٩).
(٤) تقييد ابن نقطة (ص٩٧).
(٥) تراث الترمذي (ص١٣).
(٦) أنساب السمعاني (٧/ ٣٤).

لا يلزم منه أنه دخل بغداد بعد وفاته، فقد يكون دخلها في حياته وليس سبيلٌ إلى سماعه.

وقد وضع عتر جدولًا بأسماء الرواة الذين روى عنهم الترمذي بالواسطة، ذكر فيه أربعة بغداديين هم: سعيد بن سليمان الضبي (ت ٢٢٥هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، وعلي بن بحر بن بري (ت ٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)[1]. وليس فيهم مَن مات في نفس السنة مع أحمد أو قبلها بسنة أو سنتين. وأقصى ما يستفاد من ذِكْر هؤلاء الشيوخ هو أن الترمذي دخل بغداد بعد سنة (٢٣٤هـ)، وأمّا أحمد فلا عبرة هنا بتاريخ وفاته لأنَّ مانِعَ السماع في حالته ليس الوفاة بل امتناعه عن التحديث، وهذا متحققٌ منذ سنة (٢٣٦هـ).

كل هذا التحقيق إنما هو مبنيٌّ على تواريخ وفاة الشيوخ في الأمصار التي دخلها الترمذي، ولو اكتُفِي به لوفى بالغرض ولكان إطاره الزمني صحيحًا في مجمله. على أن هناك دليلًا آخر في صميم مسألتنا المتعلقة بتاريخ دخول الترمذي العراق، وهي واقعةٌ رواها الترمذي تحمل بمقتضاها تاريخًا لعودته من هذه الرحلة، ألا وهي سماعه عبد الله بن منير المروزي بمعية شيخه البخاري.

إقامة عبد الله بن منير بفربر

روى غنجار، عن خلف الخيام، عن إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري قال: «سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الترمذي يقول: كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير. فلـمّا قام مِن عِنده، قال: «يا أبا عبد الله، جعلك الله زين

(١) الإمام الترمذي لنور الدين عتر (ص١٤).

هذه الأمة». قال أبو عيسى: فاستجيب له فيه»[١]، زاد ابن عساكر في روايته: قال إسحاق بن أحمد: «أبو عيسى الترمذي أدرك عبد الله بن منير». فأفادنا هذا النص اجتماع هؤلاء الثلاثة معًا، فيتوجَّب علينا إذن أن نعرف متى كان هذا اللقاء؟ وأين؟

أمّا أبو عبد الرحمن عبد الله بن منير فهو حافظ مروزي استوطن فربر وبها مات، وكان مشهورًا بالزهد والعبادة ويحكون عنه كرامات. قال محمد بن يوسف الفربري: «ابن منير مروزي سكن فربر»[٢]. وقال المستغفري: «سكن فربر، وكان مجاب الدعوة»[٣]. وقال محمد بن عبد الرحمن السامي الهروي: «سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وسأله رجل فقال: للرجل أن يدخل المفازة بغير زاد؟ فقال: إن كان الرجل مثل عبد الله بن منير فله أن يدخل المفازة بغير زاد، وإلا لم يكن له أن يدخل». وقال أيضًا: سمعت أبا الوليد أحمد بن أبي رجاء الحنفي يقول: «إن كان بخراسان زاهد، فهو عبد الله بن منير». وقال السامي: «ما رأت عيني مثل عبد الله بن منير»[٤].

ومما يُحكى من كراماته ما رواه غنجار بإسناده، عن يحيى بن بدر القرشي البغدادي ثم السمرقندي قال: «كان عبد الله بن منير يوم الجمعة قبل الصلاة

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٧)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٩).
(٢) تهذيب الكمال للمزي ١٦/ ١٧٩.
(٣) دلائل النبوة للمستغفري (٢/ ٧٩٢).
(٤) تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب (١/ ١٩٢).

يكون بفربر[١]، وإذا كان وقت صلاة الجمعة يرونه في مسجد آمل. فكان الناس يقولون: إنه يمشي على الماء! فقيل له: يا أبا محمد، إنك تمشي على الماء! قال: أما المشي على الماء فلا أدري، ولكن الله إذا أراد جَمَعَ بين حافتي النهر حتى يعبر الإنسان».

قال: «وكان عبد الله بن منير إذا قام من المجلس، خرج إلى البرية مع قومٍ من أصحابه ليجمع شيئًا من ثمرٍ مثل الأشنان وغيره، فيدخل السوق فيبيع ذلك ويتعيش به. قال: فخرج يومًا مع أصحابه، فإذا هم بالأسد رابضٌ على الطريق. فقيل له: هذا الأسد! فقال لأصحابه: قفوا! ثم تقدَّم هو وحده إلى الأسد، فلا يُدرى[٢] ما قال له. فقام الأسد فمَرَّ، وقال لأصحابه: مُرُّوا»[٣].

كان عبد الله بن منير من شيوخ البخاري المروزيين، وكان معظَّمًا عنده. فقد قال محمد بن يوسف الفربري: سمعت بعض أصحابنا يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: «حدثنا عبد الله بن منير، ولم أَرَ مثله»[٤].

---

(١) عند اللالكائي: «بقزوين». ويظهر أنه تحريف قديم لأن ابن الجوزي في تاريخه (١٢/ ١٨٢) رواه من طريق اللالكائي كذلك، وقال سبط ابن الجوزي في ترجمته: «كان من الأبدال مقيمًا بقزوين» (مرآة الزمان ١٦/ ١٠). والصواب فربر كما عند المستغفري، لأنها هي التي قبالة آمل على الضفة الأخرى من نهر جيحون.

(٢) عند المستغفري واللالكائي: «ندري» بنون المتكلم، وعند ابن الجوزي: «يدرى» بياء الغائب. والياء هي الأشبه، وتكون للبناء على ما لم يُسَمَّ فاعله، إذ يحيى بن بدر إنما يروي قصة ابن منير مع أصحابه وليس منهم.

(٣) كرامات الأولياء للالكائي (ص٢٦٦)؛ دلائل النبوة للمستغفري (٢/ ٧٩٢)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٣١٧).

(٤) تهذيب الكمال (١٦/ ١٧٩).

هذا والبخاري قد رأى مشاهير الأئمة في العراق والحجاز ومصر والشام، ناهيك عن خراسان وما وراء النهر، بل قال فيه ابن المديني: «لم يَرَ مثل نفسه». ولعلّ مراد البخاري أنه لم يَرَ مثله في الزهد والورع.

وإذا كانت هذه مكانته عند البخاري، فمكانة البخاري عنده أكبر وأَجَلّ. ولقد طَرَدَ أحدَ تلاميذه يومًا لمجرد أنه ذهب إلى بخارى وعاد منها دون أن يلقى البخاري! روى أبو جعفر الورّاق، عن جعفر بن محمد الفربري قال: «خرج رجلٌ من أصحاب عبد الله بن منير رحمه الله إلى بخارى في حاجةٍ له، فلمّا رجع قال له ابن منير: لقيتَ أبا عبد الله؟ قال: لا. فطرده، وقال: ما فيك بعد هذا خيرٌ إذ قدمتَ بخارى ولم تَصِرْ إلى أبي عبد الله محمد بن إسماعيل!»[١]. وهذا النص أفادنا أن البخاري في حياة ابن منير لم يكن قد أقام بفربر بعد بل كان لا يزال مقيمًا بمدينة بخارى.

وقد بلغ بابن منير أنه أَدْخَلَ نفسَه في زمرة تلاميذ البخاري! فروى الورّاق، عن جعفر بن محمد الفربري أيضًا قال: «سمعت عبد الله بن منير يقول: «أنا مِن تلاميذ محمد بن إسماعيل وهو معلِّمي». ورأيته يكتب عن محمد»[٢]. ولا يفعل مثل هذا إلا أصحاب النفوس السامية، فإنما يتواضع الكبار ويظلُّون كبارًا. وشتّان هذا التواضع من ابن منير وذاك الصلف الذي سيواجهه البخاري من خصومه بنيسابور بعد قرابة العشر سنين.

ويظهر أن جعفرًا الفربري هذا كان من تلاميذ ابن منير بفربر، وقد أفادنا هذان النصّان اللذان رواهما في أن ورّاق البخاري لم يكن قد انتقل مع شيخه

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٤).

(٢) الموضع السابق نفسه.

إلى فربر آنذاك وإلا لروى بنفسه عن عبد الله بن منير ولم يحتجْ إلى واسطة. ويؤخذ من قول جعفر الفربري هنا: «رأيته يكتب عن محمد» وقول الترمذي آنفًا: «كان محمد بن إسماعيل عند عبد الله بن منير» أن البخاري هو الذي أتى عند ابن منير بفربر. وبهذا عرفنا مكان هذه القصة.

وأمّا زمانها، فلا شك أنها وقعت قبل وفاة ابن منير، فمتى توفي؟ لدينا ثلاثة أقوال. قال محمد بن يوسف الفربري: «سكن فربر وتوفي بها سنة إحدى وأربعين ومائتين»[١]، وبه قال ابن عساكر: «مات سنة إحدى وأربعين ومائتين بفربر»[٢]. وقال أبو القاسم اللالكائي: «مات بفربر في ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين ومائتين»[٣]، وبه قال ابن ماكولا[٤]. وقال ابن خلفون: «مات سنة خمس وأربعين، ويقال: سنة ثلاث وأربعين ومائتين»[٥].

وأَوْلى هذه الأقوال بالقبول قول محمد بن يوسف الفربري فهو أقربهم عهدًا إلى هذا التاريخ إذ كان ابن عشر سنين، وابن منير شيخُ شيخِه، ومات في بلده. فإن لم يكن قد حفظ هذه السنة في صغره، فقد يكون أخذها عن بعض معاصريه. واللالكائي لم يذكر مصدر نقله، وابن خلفون أتى بقولٍ ثالثٍ لا يُعرف قائله.

وعلى هذا نقول: إن الترمذي سمع من عبد الله بن منير قبل سنة (٢٤١هـ)، وكونه كان موجودًا عند ابن منير مع البخاري يعني أنه كان ملازمًا للبخاري

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ١٧٩).
(٢) نبل ابن عساكر (ص١٦٢).
(٣) تهذيب الكمال (١٦/ ١٧٩).
(٤) إكمال ابن ماكولا (٧/ ٢٢٦).
(٥) معلم ابن خلفون (ص٣٥٦).

في تلك الفترة. وبما أنه كان يسأله عن الأحاديث التي سمعها من شيوخه في مختلف البلاد التي دخلها[١]، إذًا يكون الترمذي حينئذ قد رحل إلى العراق وعاد قبل وفاة ابن منير. وهذا يقتضي أن تكون رحلته العراقية سابقةً على هذا التاريخ، وهو ما يؤكد ما توصلنا إليه آنفًا أنه رحل إلى العراق قبل وفاة ابن راهويه سنة (٢٣٨هـ).

وقد ذهب د. نور الدين عتر بعد استعراضه وفيات شيوخ الترمذي إلى أنه عاد من رحلاته العلمية قبل سنة (٢٥٠هـ) وأنه لازم البخاري في هذه الفترة، فقال: «ويظهر لنا أنه عاد إلى بلاده خراسان قبل الخمسين ومائتين، حيث استمر في الإفادة، وأخذ يناظر الأئمة الكبار ويباحثهم ولا سيما الإمام البخاري»[٢]. ثم قال: «والذي أستظهره أن لقيَّه للبخاري كان في المدة التي استقر فيها البخاري بنيسابور حيث عاد من رحلاته وقد اكتمل له التقدم، وصنَّف تصانيفه، وشُدَّت إليه الرحال»[٣].

والذي ثبت لك مما سبق تفصيلُه أن هذا اللقاء من الناحية التاريخية ليس بهذا التأخُّر، بل كان قبل سنة (٢٤١هـ)، أي أنه سابقٌ على خروج البخاري في رحلته العراقية الثانية وعلى إقامته حين عودته منها بنيسابور إقامته الأخيرة.

---

(١) سؤاله البخاري عمّا سمعه من شيوخ العراق وغيرِهم قاطعٌ بأنه جلس إلى البخاري بعد رجوعه من الرحلة، وهذا يَرُدُّ ما قاله سزگين حين ترجم للترمذي وقال: «دَرَسَ أول الأمر في بخارى، ثم طاف خراسان والعراق والحجاز» (تاريخ التراث العربي، ١/ ٢٩٩).

(٢) الإمام الترمذي لعتر (ص١٢).

(٣) السابق (ص١٧).

وهذا التحقيق التاريخي يضعنا ببساطةٍ أمام مسألةٍ في غاية الأهمية: وهي تاريخ ملازمة الترمذي للبخاري، لأن هذه التواريخ -كما رأيتَ- تدلُّ على أن هذه الملازمة بدأت في حياة ابن منير، مما يعني أن أقوال البخاري التي سمعها منه الترمذي تعود إلى تلك الفترة الزمنية وتمثل اجتهادات البخاري آنذاك، وهي سابقةٌ على ما سيذكره البخاري نفسه في مصنفاته اللاحقة بما يخالف بعض هذه الاجتهادات. وهذا ما نستعرضه في الفصل التالي.



الفصل الثاني عشر
الترمذي عند البخاري -٢

إنّ تحديدنا الزمني لملازمة الترمذي للبخاري ليس مبنيًّا فقط على التواريخ وهي قويةٌ في دلالتها، وإنما ينضاف إليها أنّ تحليلنا لعددٍ من النصوص التي أوردها الترمذي في كتبه يقودنا إلى النتيجة عينها.

روايته لتاريخ البخاري

كان البخاري هو أكثر شيخٍ انتفع به الترمذي وأخذ عنه علوم الحديث، وكتابه التاريخ هو أكثر كتابٍ اعتمد عليه الترمذي في معرفة الرواة وأوهام أحاديثهم. وقد نَصَّ على ذلك صراحةً في كتاب العلل الصغير الذي ألحقه بكتاب السنن، فقد قال: «وما كان فيه مِن ذِكْرِ العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو ما استخرجتُه من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرتُ به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت عبد الله بن عبد الرحمن[1] وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيءٍ فيه عن عبد الله وأبي زرعة. ولم أَرَ أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلم من محمد بن إسماعيل»[2].

وقد صرَّح الترمذي في أحد المواضع في كتاب السنن بالنقل من تاريخ البخاري، فقال عقب حديثٍ لأبي لبابة: «أبو لبابة هذا شيخ بصري قد روى عنه حماد بن زيد غير حديث، ويقال اسمه مروان. حدثنا بذلك محمد بن إسماعيل

(١) هو أبو محمد الدارمي حافظ سمرقند.
(٢) سنن الترمذي (٦/ ٢٣٢).

في كتاب التاريخ»[١]. وعلَّق على نفس الحديث في موضع آخر فقال: «أخبرني محمد بن إسماعيل قال: أبو لبابة هذا اسمه مروان، مولى عبد الرحمن بن زياد. وسمع من عائشة، سمع منه حماد بن زيد»[٢]. وهذه الترجمة ذكرها البخاري في التاريخ الكبير كما في رواية ابن فارس ومسبِّح بن سعيد، وسقطت في رواية ابن سهل[٣].

وهذا الكتاب أخذه الترمذي سماعًا من البخاري إلى أثناء حرف العين، وما بعد ذلك إلى آخر الكتاب بالإجازة، صرَّح بهذا في آخر كتاب العلل الكبير المفقود. واحتفظ لنا بهذا النص الثمين ابن رُشيد السبتي، فقال في معرض كلامه على الإجازات: «وأَجَلُّ شيءٍ نعرفه لمتقدِّمٍ في الإجازة المقيدة وأجلاه لفظًا وأصحه معنًى: ما ذكره أبو عيسى الترمذي الإمام الحافظ في كتاب العلل له في آخر الديوان في باب التاريخ الذي نقله عن الإمام أبي عبد الله البخاري رحمه الله، وقد انتهى بالسماع عليه إلى بعض حرف العين، ما نصُّه: «قال أبو عيسى: إلى هٰهنا سماعي من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل من أول الحكايات، وما بعدها فهو مما أجازه لي وشافهني به بعدما عارضته بأصله إلى أن ينقضي به كلام محمد بن إسماعيل، فقال: قد أجزتُ لك أن تروي إلى آخر باب (ي)». انتهى»[٤].

---

(١) السابق (٢٩٢٠).
(٢) السابق (٣٤٠٥).
(٣) التاريخ الكبير (٩/ ١٧٢).
(٤) السنن الأبين لابن رشيد (ص٨٠-٨١). وقد لفت نظري إلى هذا النص صاحبنا أبو محمد موسى عبد الفتاح الشنقيطي.

وأصل الكتاب الذي ذكره الترمذي بقوله: «عارضته بأصله» يبعد أن يكون هو نفسه الأصل القديم الذي كتبه البخاري سنة (٢١٢هـ) وهو ابن ثمان عشرة سنة، إذ ليس لهذا النص الأول أن يبقى على حاله منذ ذلك الوقت بعد كل رحلات البخاري التي تلت هذه السنة إلى مطلع الأربعينيات؛ فقد سمع مزيدًا من الشيوخ، ومزيدًا من الأحاديث، ومات كثيرٌ من المحدِّثين منذ تصنيفه الكتاب أول مرة وحتى ذلك الوقت، فزاد تراجم وزاد تواريخ ومعلومات أخرى ما كان لها أن تتوفر قديمًا، وهذا متماشٍ مع طبيعة الكتاب وموضوعه.

فالأشبه عندي أن يكون الأصل المقصود هو الإبرازة الثانية للكتاب، أي النسخة المزيدة المنقَّحة، وأمّا الإبرازة الأولى هي التي أخذها ابن راهويه إلى عبد الله بن طاهر قبل أكثر من خمس عشرة سنة. يدلُّك على ذلك ما صرَّح به البخاري نفسه، فقد قال ورّاقه: سمعته يقول: «لو نُشِرَ بعضُ أستاذِيَّ هؤلاء، لم يفهموا كيف صنَّفتُ كتاب التاريخ ولا عرفوه»، ثم قال: «صنَّفتُه ثلاث مرات»[1]. فالمرة الأولى كانت وهو في الثامنة عشرة، والثانية هي هذه قبل رحلته العراقية الثانية، والثالثة هي التي حدَّث بها في هذه الرحلة الأخيرة، وسيأتي الكلام عنها.

ملازمته للبخاري قبل تغير اجتهاده

بين أيدينا أكثر مِن نَصٍّ للترمذي يدلُّ على أنه حين لقي البخاري سمع منه أقوالًا تخلَّى عنها البخاري فيما بعد وتغيَّر اجتهادُه فيها، سواء في حكمه على

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٣).

الرواة أو الأحاديث. فقد أورد الترمذي في سننه حديثًا رواه عن محمد بن حميد الرازي، عن سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف قال: «عبأنا النبي ﷺ ببدرٍ ليلًا». ثم قال: «سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فلم يعرفه، وقال: «محمد بن إسحاق سمع من عكرمة». وحين رأيته كان حسن الرأي في محمد بن حميد الرازي، ثم ضعَّفه بعد»[١].

في كلام الترمذي هنا زمنان متمايزان: زمن لقاء الرجلين وهو المعبَّر عنه بكلمة «حين»، وزمن لاحق هو المعبَّر عنه بكلمة «بعد». وللبخاري في كل زمنٍ من هذين الزمنين رأيٌ مختلفٌ: إذ منطوق قول الترمذي أن البخاري كان يُحسِن القول في محمد بن حميد زمن لقائهما، وإنما ضعَّفه فيما بعد. وهذا ما نجده بالفعل في كتب البخاري: التاريخ الكبير، والتاريخ الصغير، وكتاب الضعفاء الكبير.

فقد قال البخاري في هذا الراوي: «فيه نظر»، كذا رواه عنه ابن سهل ومسبِّح في التاريخ الكبير، وزنجويه والخفاف[٢] والجنيدي[٣] في الصغير، وآدم بن موسى الخواري في الضعفاء الكبير[٤]. ووقع عند ابن فارس[٥] وابن الفضل[٦]

(١) سنن الترمذي (١٦٧٧).
(٢) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٥٧).
(٣) كامل ابن عدي (٩/ ٣٩١).
(٤) ضعفاء العقيلي (٣/ ٤٦٢).
(٥) تاريخ بغداد (٣/ ٦٢)؛ أباطيل الجورقاني (٢/ ١٨٩) وتاريخ البخاري عنده برواية ابن فارس (٢/ ٢٤٢).
(٦) التاريخ الكبير (١/ ٣١٤).

في التاريخ الكبير: «حديثه فيه نظر». زاد ابن سهل في روايته: «وسئل أبو عبد الله عن محمد بن حميد الرازي: لماذا تُكُلِّم فيه؟ فقال: كأنه أكثر على نفسه»[١].

ورواية ابن سهل مؤرخة بسنة (٢٤٦هـ) بالبصرة كما صرَّح في إسنادها: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي بالبصرة سنة ست وأربعين ومائتين»[٢]. وما دام البخاري لم يكن يضعِّف محمد بن حميد الرازي حين لقيه الترمذي، فإذًا يُعلم أن لقاء الترمذي بالبخاري سابقٌ قطعًا على رواية ابن سهل، أي قبل دخول البخاري العراق في رحلته الثانية. وهذا مطابقٌ لما توصلنا إليه في تحقيق هذا التاريخ آنفًا.

ويُستدلّ بكلام الترمذي في محمد بن حميد على أن نسخة التاريخ الكبير التي بين يديه كانت تخلو تمامًا من تضعيفه، لأنه عزا هذا التضعيف إلى وقتٍ لاحقٍ، وما كان له أن يقول ذلك لو كان كلام البخاري في ابن حميد موجودًا في نسخته من التاريخ. وهذا يؤكد أيضًا على أن رواية الترمذي أقدم من سائر روايات الكتاب.

هذا وتلميذ البخاري أبو بكر محمد بن حريث الأنصاري البخاري سيسأل في وقت لاحق أبا زرعة الرازي عن محمد بن حميد، فيجيبه بأن البخاري تَرَكَه. روى غنجار، عن خلف الخيام، عن ابن حريث قال: «سمعت أبا زرعة الرازي يقول وسألته عن محمد بن حميد الرازي، فقال: «تركه أبو عبد الله». فذكرتُ ذلك لمحمد بن إسماعيل، فقال: بِرُّه لنا قديم»[٣]. وابن حريث ممن لازم

(١) ذكر هذا النص أيضًا الخليلي في الإرشاد (٢/ ٦٧٠) وأحال على تاريخ البخاري.
(٢) التاريخ الكبير (١/ ٢٠٧).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٣)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٦).

محمد بن إسماعيل ببخارى بعد عودته من نيسابور في آخر حياته، وروى ما كان بينه وبين خالد بن أحمد الذهلي أمير بخارى الذي أخرجه منها[١]، ومات ابن حريث سنة (٣٠٢هـ)[٢]. وقول البخاري: «بِرُّه لنا قديم» يشير إلى احتفائه به حين قدم عليهم الري سنة (٢٥٠هـ) قبل فتنة الذهلي، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه.

والترمذي كما وَقَفَ فيما بعد على تضعيف البخاري لابن حميد، وقف أيضًا على صحيح البخاري ووجد فيه بعض الاختلافات عمّا سمعه من البخاري حين لقيه. فقد عَرَضَ الترمذي لاختلاف الأسانيد في أحد الأحاديث، ثم قال: «سألت محمدًا عن هذا الحديث فقلت: أيّ الروايات عندك أصحّ في هذا الباب؟ فلم يَقْضِ فيه بشيء. وكأنه رأى حديث زهير أصحّ، ووضع حديث زهير في كتاب الجامع»[٣].

ومَن يتأمّل هذا النقل، يدرك أن للبخاري موقفين من الحديث المذكور؛ الأول: حين سأله الترمذي، فتوقّف ولم يحكم فيه بشيء. والثاني: أنه رَجَّح حديث زهير ووضعه في صحيحه. فنحن هنا أيضًا أمام زمنين: زمن اللقاء وهو المعبَّر عنه بقوله «فلم يَقْضِ...»، وزمن لاحق وهو المعبَّر عنه بقوله «ووضع...». ولو كان صحيح البخاري موجودًا آنذاك، لكان سؤال الترمذي بلا معنى. فهذا النقل دالٌّ على أن البخاري حين لقيه الترمذي كان متوقفًا في هذا الحديث،

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٥٨).

(٢) إكمال ابن ماكولا (٢/ ٥٤١).

(٣) سنن الترمذي (١٧م)؛ العلل الكبير (١١، ص٢٨).

وإنما عرف الترمذي حُكْمَ أستاذه عليه حينما وقف على صحيحه ووجده قد رجَّح فيه إحدى الروايات[١]. يؤكد هذا قوله: «وكأنه رأى»، إذ الترمذي استنبط ترجيح البخاري مِن صنيعه، فدلَّ على أن البخاري غيَّر اجتهاده بعد لقائهما.

تعارض نقوله مع كتب البخاري اللاحقة

إذا تبيَّن لك هذا، زال ما قد يُستغرب مِن أقوالٍ نقلها عنه الترمذي وهي معارضة لما أثبته البخاري نفسه في كتبه، إذ تفسير هذه النصوص في ضوء النتيجة التاريخية التي توصلنا إليها يحلُّ كثيرًا من الإشكالات المتعلقة بأحكام البخاري. فمِن هذه النقول ما يتعلق بسماع الرواة مِن بعضهم البعض إثباتًا ونفيًا، بحيث يتعذَّر الجمع بين كلا القولين المنقول عند الترمذي والمكتوب في مؤلفات البخاري. وفيما يلي عدد من الأمثلة.

قال الترمذي في كتاب السنن: «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أبو ظبيان لم يدرك سلمان، مات سلمان قبل علي»[٢]. فهذا حُكْمٌ من البخاري بانقطاع السند بين أبي ظبيان وسلمان الفارسي ﷺ، من حيث إن أبا ظبيان لم يدركه وبالتالي لم يسمع منه. لكننا نجده يقول في التاريخ الكبير: «حصين بن جندب أبو ظبيان الجنبي الكوفي، سمع سلمان وعليًّا»[٣]. فأثبت هنا سماعه من سلمان ومن عليّ بن أبي طالب ﷺ، خلافًا لما نقله عنه الترمذي. وقال في كتاب الكنى: «أبو ظبيان الجنبي الكوفي، سمع سلمان، اسمه حصين بن جندب»[٤].

---

(١) صحيح البخاري (١٥٦).

(٢) سنن الترمذي (٣٩٢٧).

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٣٣٢).

(٤) السابق (١١/ ٢٧٣).

وقال في التاريخ الصغير: «اسم أبى ظبيان: حصين بن جندب الجنبي الكوفي، سمع سلمان وعليًّا، سمع منه إبراهيم والأعمش ووقاء بن إياس. وكان يحيى ينكر أن يكون سمع من سلمان»[١]. وكان قال قبلها: «وقال وقاء بن إياس، عن أبي ظبيان: سمعت سلمان»[٢].

فظاهرٌ من هذا المثال أن البخاري حين لقيه الترمذي كان يأخذ بقول يحيى القطان في نفي سماع أبي ظبيان من سلمان الفارسي، لكنه لـمّا تبين له إسناد وقاء بن إياس وفيه تصريح أبي ظبيان بالسماع من سلمان، حَكَمَ بثبوته. فعُلم أن هذين القولين للبخاري صَدَرا في زمنين مختلفين، والعبرة بقوله الأخير.

وقال الترمذي في كتاب العلل الكبير: «قال محمد: قتادة لا أرى له سماعًا من بشير بن نهيك، وبشير بن نهيك لا أرى له سماعًا من أبي هريرة»[٣]. فهذا نفيٌ صريحٌ لأن يكون بشير بن نهيك سمع من أبي هريرة ﷺ شيئًا. في حين يقول في تاريخه الكبير: «بشير بن نهيك أبو الشعثاء، سمع أبا هريرة»[٤]. وهذا نَصٌّ في إثبات السماع. بل إنه أخرج لأبي هريرة في صحيحه ثلاثة أحاديث يرويها عنه بشير بن نهيك[٥]. فنحن أمام قولين صادرين أيضًا في زمانين مختلفين، ولا يمكن أن يكون قد صنَّف الجامع الصحيح في ذلك الوقت وأثبت فيه هذه الأحاديث ثم يقول للترمذي عكس ذلك!

---

(١) التاريخ الأوسط (٢/ ١٠٩٠).
(٢) السابق (٢/ ٩٧٥).
(٣) العلل الكبير (٣٦٧، ص٢٠٧).
(٤) التاريخ الكبير (٢/ ٥٠١).
(٥) صحيح البخاري (٢٤٩٢ ومواضع أخرى، ٢٦٢٦، ٥٨٦٤).

وفيما يتعلق بالجرح والتعديل، لدينا عدد من الرواة كان البخاري حسن الرأي فيهم فيما رواه عنه الترمذي، ونجده في كتبه سيئ الرأي فيهم. فمن هؤلاء: هلال أبو ظلال القسملي، قال الترمذي في السنن: «سألت محمد بن إسماعيل عن أبي ظلال، فقال: هو مقارب الحديث»[1]. وقال في العلل الكبير: «سألت محمدًا عن أبي ظلال عن أنس، فقال: «هو رجل قليل الحديث، ليس له كبير شيء». ورأيته حسن الرأي فيه»[2]. وهذا الراوي أدخله البخاري في ضعفائه الكبير وقال: «عنده مناكير»[3].

وهناك غير واحدٍ من الرواة أيضًا قال فيهم البخاري: «مقارب الحديث» عند الترمذي، وهو في كتبه قد ضعَّفهم. فمن هؤلاء: الحسين بن الحسن الأشقر، قال الترمذي عقب حديثٍ له: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: أرجو أن يكون محفوظًا، وحسين بن الحسن مقارب الحديث»[4]. وهذا الراوي أدخله البخاري في ضعفائه الكبير وقال: «فيه نظر»[5]، وكذا قال في تاريخه الكبير[6]، وقال في الصغير: «عنده مناكير»[7].

---

(١) سنن الترمذي (٥٨٦). وقد فَهِم المنذري من عبارة البخاري أنها توثيق، فقال في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٩): «وثقه البخاري». وهذا فيه نظر.

(٢) العلل الكبير (ص٣٨٥).

(٣) ضعفاء العقيلي (٤/ ١٧٤).

(٤) العلل الكبير (٣٢٤، ص١٨٤).

(٥) ضعفاء العقيلي (١/ ٤٦٥)؛ كامل ابن عدي (٤/ ١٩).

(٦) التاريخ الكبير (٣/ ٣١٦)؛ كنى الحاكم (٥/ ١١٤).

(٧) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٣٧).

ومنهم كذلك: زربي بن عبد الله البصري[١]، أدخله البخاري في ضعفائه الكبير وقال: «فيه نظر»[٢]، وكذا قال في تاريخه الكبير[٣]. ومنهم: عمرو بن هاشم أبو مالك الجنبي[٤]، أدخله البخاري في ضعفائه الكبير وقال: «فيه نظر»[٥]، وكذا قال في تاريخيه الكبير[٦] والصغير[٧]. ومنهم: سعيد بن المرزبان أبو سعد البقال الأعور[٨]، أدخله البخاري في ضعفائه الكبير وقال: «منكر الحديث، قال ابن عيينة: كان عبد الكريم أحفظ منه»[٩].

وفيما يتعلق بالجمع والتفريق: روى الترمذي في العلل حديث عبد الرحمن بن أذينة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ثم قال: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث مرسل، وأذينة لم يدرك النبي ﷺ. وهو الذي روى عنه عمرو بن دينار، عن أذينة، عن ابن عباس: في العنبر»[١٠]. والبخاري يفرِّق بينهما في التاريخ الكبير إذ ترجم لكل منهما على حدة، فقال: «أذينة العبدي،

---

(١) العلل الكبير (٥٧١، ص٣٠٧).

(٢) ضعفاء العقيلي (٢/ ٧٨)؛ كامل ابن عدي (٥/ ١٧٩).

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٤١٨).

(٤) العلل الكبير (ص٣٩٥).

(٥) ضعفاء العقيلي (٣/ ١٦٦)؛ كامل ابن عدي (٧/ ٦٠٥).

(٦) التاريخ الكبير (٧/ ٤٧٣).

(٧) التاريخ الأوسط (٤/ ٧٨٧).

(٨) العلل الكبير (٣٩٤، ص٢٢٠).

(٩) ضعفاء العقيلي (٢/ ١٢٥)؛ كامل ابن عدي (٥/ ٤٩٤)؛ ميزان الذهبي. وعند العقيلي قول ابن عيينة فقط.

(١٠) العلل الكبير (٤٥٢، ص٢٥١).

سمع عمر، روى عنه ابنه عبد الرحمن. ويروي عن النبي ﷺ، مرسل». ثم قال: «أذينة، سمع ابن عباس، روى عنه عمرو بن دينار ومحمد بن الحارث. قال ابن عيينة: وكان من أهل عمان»[١].

وفيما يتعلق بتصحيح الأحاديث: روى الترمذي من طريق أبي عوانة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير: «أن النبي ﷺ كان يقرأ في العيدين والجمعة بـ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]، وربما اجتمعا في يومٍ فيقرأ بهما». ثم قال: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هو حديث صحيح»[٢]. لكننا نجد البخاري أدخل حبيب بن سالم راوي هذا الحديث في ضعفائه الكبير وقال: «فيه نظر»[٣]، وكذا قال في تاريخه الكبير[٤].

ومَن أنعم النظر في أشباه هذه النقول ونظائرها، وقف على مادةٍ تصلح عند تجميعها أن تُفرَد في مؤلَّفٍ مستقلّ، فمِن شأن المقارنات أن توضِّح كثيرًا من الأمور المتعلقة بآراء البخاري في الرجال والعلل بين تعارُض الروايات وتغيُّر الاجتهاد. ومعلومٌ أنه متى عُلم القولُ المتأخرُ للإمام، صار التعويل عليه، وصار الاحتجاج بالقول القديم حينئذٍ محلَّ نظر. ولا يعني هذا إهدار هذه الأقوال القديمة، وإنما الكلام في حال التعارض والتخالف مما يتعذَّر فيه الجمع بين الأقوال.

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٤٠٠).

(٢) العلل الكبير (١٥٢، ص٩٢).

(٣) ضعفاء العقيلي (١/ ٤٨٤)؛ ضعفاء ابن عدي (٤/ ١١٣).

(٤) التاريخ الكبير (٣/ ٢١٢).

ولم نجد أحدًا لازم البخاريَّ هذه الملازمة واستخرج منه هذه الأقوال كما فعل الترمذي، وكان البخاري مع سعة علمه واطلاعه يسمع من الترمذي روايات لم يقف عليها من قبل! فقد روى الترمذي أحد الأحاديث ثم قال: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فلم يعرفه واستغربه، وسمعه مني»(١). وقال عقب حديث آخر: «قد سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث، واستغربه»(٢).

فاستفاد البخاري أشياء تُضرب لها أكباد الإبل جاءته على يد تلميذه محمد بن عيسى، فقال له القولة التي قالها له ابن المديني مِن قبل. فقد روى أبو الفضل البيلماني، عن نصر بن محمد الشيركوهي قال: سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمد بن إسماعيل: «ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتَ بي»(٣). وقد حقّ لمن يُغْرِبُ على الإمام الذي كان يُغرب على غيره وما استطاع أحدٌ أن يُغرب عليه، حقّ له أن يقول له أستاذه ذلك. وقد روى أبو أحمد الحاكم، عن عمر بن علك قال: «مات البخاري، فلم يخلِّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد»(٤).

هذا وقد ذكر الترمذي كتابًا للبخاري لم يذكره أحد غيره، فقال عقب أحد الأحاديث: «سمعتُ محمد بن إسماعيل يحدِّث بهذا عن أبي كريب، ووضعه في كتاب ‹الفوائد›»(٥).

---

(١) العلل الكبير (٦٦٦، ص٣٥٨)؛ سنن الترمذي (٣٣٠٣).
(٢) سنن الترمذي (٣٧٢٧).
(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٩).
(٤) طبقات ابن عبد الهادي (٢/ ٣٣٩؛ ٣/ ١٦٩)؛ نبلاء الذهبي (١٣/ ٢٧٣).
(٥) سنن الترمذي (٣٧٤٢).

الفصل الثالث عشر
الرحلة العراقية الثانية

قضى البخاري الآن ما يقرب من عشرين سنة بعيدًا عن العراق منذ أن غادرها وهو على مشارف الثلاثين من العمر قبل سنة (٢٢٤هـ). فعزم على الخروج في رحلة جديدة إلى معقل الخلافة، فيَجلس ويُجلس إليه، ويَسمع ويُسمع منه، ويستكمل إنجاز مشاريعه العلمية، ويعاود زيارة بيت الله الحرام بعد هذه السنوات.

الخروج إلى العراق

كان البخاري قد سكن فربر وشرع في تصنيف جامعه الصحيح، وكان أبو جعفر الورّاق ملازمًا له في هذه المدة. ويظهر من الأخبار التي ذكرها الورّاق في سيرة شيخه أنه لم يَخرج معه في هذه الرحلة، إذ لم أقف على روايةٍ له يحكي فيها على لسانه تفاصيلَ هذه الرحلة وما وقع للبخاري في البلاد التي دخلها، وإنما روى بعضَ هذه التفاصيل عن غيره. وأمّا ما حكاه على لسانه فهو ما شهده مع شيخه قبل أن يخرج في هذه الرحلة وبعد أن عاد إلى وطنه.

قال ورّاق البخاري: «قال لي أبو عبد الله يومًا بفربر: «بلغني أن نخّاسًا قَدِمَ بجَوارٍ، فتصير معي؟» قلت: نعم. فصرنا إليه، فأخرج جواري حسانًا صِباحًا. ثم خرج مِن خلالهنّ جاريةٌ خزريةٌ دميمةٌ عليها شحم، فنظر إليها فمَسَّ ذقنها.

فقال: «اشترِ هذه لنا منه». فقلت: هذه دميمةٌ قبيحةٌ لا تصلح، واللاتي نظرنا إليهنّ يمكن شراءهنّ بثمنِ هذه! فقال: «اشترِ هذه، فإني قد مسستُ ذقنها، ولا أحبّ أن أمسّ جاريةً ثم لا أشتريها». فاشتراها بِغَلاءِ خمسمائة درهم على ما قال أهل المعرفة. ثم لم تزل عنده حتى أخرجها معه إلى نيسابور»(١).

وهذا النص يؤخذ منه أمور هامة؛ أحدها: أن ورّاق البخاري شهد هذه القصة. وثانيها: أنها وقعت في أثناء إقامة البخاري بفربر. وثالثها: أن الجارية بقيت عند البخاري مدة. ورابعها: أن البخاري فيما بعد خرج إلى نيسابور.

وتوقيت هذه التفاصيل لا ينطبق قطعًا على زمن رجوع البخاري من نيسابور بعد محنته مع الذهلي، لأن الورّاق قال: إن البخاري بعد مدةٍ خرج إلى نيسابور ومعه الجارية، وما كان للبخاري أن يعود إلى نيسابور بعد إذ أُخرج منها! فعُلم أن توقيت هذه القصة ينطبق على الفترة التي سبقت خروج البخاري في رحلته العراقية الثانية، أي قبل تلك الأحداث الجسام التي حدثت له واضطرته إلى العودة إلى بخارى في أواخر حياته.

دخل البخاري نيسابور في مسار رحلته إلى العراق وذلك في حدود سنة (٢٤٣هـ) كما سيأتي بيانه، وكان قد مات مِن شيوخه بها: ابن راهويه، وعمرو بن زرارة، وبشر بن الحكم، والحسين بن منصور السلمي، ومخلد بن مالك الجمّال. وبقي مِن شيوخه الذين سمع منهم مِن قبل: محمد بن رافع، وأحمد بن سعيد الرباطي، والحسين بن عيسى الطائي، وهؤلاء سيموتون قبل

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٧).

أن يدخلها مرةً أخرى في طريق عودته. وأغلب شيوخه الآخرين سيدركهم في قدمته الأخيرة، ولا يبعد أن يكون مسلمٌ لقي البخاري آنذاك.

وانطلق البخاري مجتازًا بالري، ولم يكن ثمة أبو حاتم ولا أبو زرعة. فأمّا أبو زرعة فكان قد خرج في رحلته الجديدة في حدود سنة (٢٤٠هـ)(١) وهي نفس السنة التي وُلد فيها عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأمّا أبو حاتم فخرج في رحلته هو الآخر سنة (٢٤٢هـ)(٢).

نسخة فَضْلَك من التاريخ الكبير

وعلى أطراف العراق بين حلوان وبغداد التقى البخاري بالفضل بن العباس الصائغ المعروف بفَضْلَك الرازي وهو خارجٌ من العراق عائدٌ إلى الري. فوجدها فضلك فرصةً ثمينةً ليستفيد من هذا الإمام الذي سمع عنه ولم يكن قد رآه، حتى إنه صَحِبَهُ في مسيره فرجع معه شيئًا قليلًا ليتمكن من السماع منه ومذاكرته. روى غنجار، عن خلف الخيام، عن محمد بن حريث البخاري قال: «سمعت الفضل بن العباس الرازي، وسألته فقلت: أيهما أحفظ أبو زرعة أم محمد بن إسماعيل؟ فقال: لم أكن التقيتُ مع محمد بن إسماعيل،

(١) قال أحمد بن سعيد الرباطي: «صلى أبو زرعة الرازي في مسجده عشرين سنة بعد قدومه من السفر» (تاريخ دمشق، ٣٨/ ٣٢). فإذا طرحنا هذه العشرين من سنة وفاته (٢٦٤هـ)، فيكون قدومه من الرحلة الأخيرة سنة (٢٤٤هـ). وقال أبو زرعة: «أقمت في خرجتي الثالثة بالشام والعراق ومصر أربع سنين وستة أشهر» (الجرح والتعديل ١/ ٣٤٠). فعلى هذا يكون خروجه في هذه الرحلة في حدود سنة (٢٤٠هـ).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٣٦٠).

فاستقبلني ما بين حلوان وبغداد، فرجعتُ معه مرحلة. وجهدتُ الجهد على أن أجيء بحديثٍ لا يعرفه، فما أمكنني. وأنا أُغْرِبُ على أبي زرعة عدد شعره»[١].

كان هذا هو اللقاء الأول بينهما، وفضلك أصغر من البخاري بست سنين لأنه مولود سنة (٢٠٠هـ)[٢] ، فيكون وقتئذ ابن ثلاث وأربعين، والبخاري ابن تسع وأربعين. وكان مع البخاري دُرَّته النفيسة كتاب «التاريخ» الذي صنَّفه على غير مثال، فَلَمْ يصبر عليه فضلك وطلب من البخاري أن يدفعه إليه لينسخه، ففعل. وهذه النسخة التي كتبها فضلك بيده سيرجع بها إلى الري ويُطلِع عليها علماءها، وهي التي سيعتمد عليها أبو زرعة وأبو حاتم فيما بعد. قال أبو زرعة: «حَمَل إليَّ الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ، ذَكَرَ أنه كَتَبَه مِن كتاب محمد بن إسماعيل البخاري»[٣]. وبعض الأخطاء في هذه النسخة قد يتحمّلها فضلك.

والذي دلَّنا على أن لقاء فضلك بالبخاري كان في الرحلة العراقية الثانية لا الأولى: أن البخاري غادر العراق في رحلته الأولى قبل سنة (٢٢٥هـ)، في حين أن نسخة فضلك من التاريخ الكبير كُتبت جزمًا بعد سنة (٢٢٩هـ) لأن ابن أبي حاتم نقل في بيان خطأ البخاري مِن كتاب أبي زرعة ما نصه: «هشام بن عبد الملك أبو الوليد، مات سنة تسع وعشرين. ومات سنة -بَيَّض أبو زرعة-

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٣)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٤).

(٢) قال الذهبي: «مات فضلك رحمه الله في صفر سنة سبعين ومائتين، وكان من أبناء السبعين» (نبلاء، ١٢/ ٦٣١).

(٣) بيان خطأ البخاري (ص٢).

وعشرين»[١]. فعُلم أن لقاء الرجلين كان لا محالة بعد السنة المذكورة، ولا ينطبق هذا على الرحلة الأولى.

وهذه الترجمة الواقعة في نسخة فضلك، وهي ترجمة أبي الوليد الطيالسي، تختلف عن روايات التاريخ الكبير الأخرى؛ ففي رواية ابن سهل البصري: «مات سنة سبع وعشرين ومائتين، ويقال سنة ست وعشرين ومائتين»[٢]. وفي رواية ابن فارس النيسابوري: «مات سنة تسع وعشرين ومائتين، ويقال سنة سبع وعشرين ومائتين». وفي رواية مسبِّح بن سعيد البخاري: «مات سنة سبع وعشرين ومائتين يوم الجمعة، قاله أحمد بن إبراهيم». وكذا ذكره في التاريخ الصغير جازمًا فقال: «مات أبو الوليد هشام بن عبد الملك مولى باهلة الطيالسي البصري وأحمد بن عبد الله أبو عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي في ربيع الآخر سنة سبع وعشرين ومائتين»[٣].

الإقامة بالبصرة

دخل البخاري العراق سنة (٢٤٣هـ)، وكان أغلب أساتذته العراقيين قد ماتوا كيحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل. ومن بغداد انطلق إلى البصرة للإقامة بها، وكان لا يزال بعض شيوخه البصريين أحياء كعمرو بن علي الفلاس ومحمد بن بشار بندار. إنها تلك المدينة التي كان يقيم بها قبل عشرين سنة حينما كان شابًّا واحتفى به أهلها، وهٰهو يعود إليها وهو على مشارف الخمسين من عمره.

---

(١) السابق (ص١٣١).

(٢) التاريخ الكبير (١٠/ ٩٥).

(٣) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠١٠).

ولقد عرفنا توقيت هذه الرحلة العراقية الثانية مِن أكثر مِن نصّ؛ فقد قال محمد بن سهل في روايته للتاريخ الكبير: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي بالبصرة سنة ست وأربعين ومائتين»[١]. فعُلم أن البخاري في سنة (٢٤٦هـ) كان موجودًا في العراق. لكن هذا النص بمفرده لا يسعفنا في معرفةِ سَنَةِ دخوله، فاحتجنا إلى وجود ما هو أسبق من ذلك، وبالفعل لدينا نصّ آخر عند البخاري يدل على أنه دخل العراق قبل هذه السنة المذكورة.

فقد ذكر البخاري في تاريخه الكبير في ترجمة أبي عبد الله محمد بن إسحاق أبي يعقوب الكرماني أنه مات سنة (٢٤٤هـ)، ثم قال: «هذا كتبنا عنه»[٢]. وزاد معلومة مهمّة في تاريخه الصغير فقال: «سنة أربع وأربعين ومائتين. ومات فيها محمد بن إسحاق وهو محمد بن أبي يعقوب الكرماني، سمع حسان بن إبراهيم، هذا قدم علينا البصرة»[٣]. فأفادنا هذا النص أن البخاري كان موجودًا بالبصرة قبل قدوم ابن أبي يعقوب الكرماني وقبل وفاته سنة (٢٤٤هـ).

على أن النص الحاسم في تحديد إقامة البخاري بالبصرة ذكره لنا الحاكم في تاريخ نيسابور، عن أبي عمرو إسماعيل بن نجيد، عن أبي عبد الله محمد بن علي قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «أقمتُ بالبصرة خمس سنين ومعي كتبي أصنِّف، وأحجّ في كلّ سنة وأرجع من مكة إلى البصرة. فأنا

(١) التاريخ الكبير (١/ ٢٠٧).
(٢) التاريخ الكبير (١/ ٢٦٧؛ ١/ ٤١).
(٣) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٩).

أرجو أنّ الله تبارك وتعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنفات». قال محمد بن علي: فلقد بارك الله فيها[١].

والراوي عن البخاري لم يَرِدْ في تعيينه أكثرُ مِن هذا: أبو عبد الله محمد بن علي. وبما أن الحاكم نيسابوري وابن نجيد نيسابوري، فيمكن أن يكون محمد بن علي هذا نيسابوريًّا أو ممن نزلوا نيسابور. وقد رجعتُ إلى تلخيص تاريخ الحاكم، فوجدته ذكر في الطبقة الخامسة التي بعد طبقة البخاري ومسلم عددًا من الرجال ممن اسمه محمد بن علي وكنيته أبو عبد الله، ويغلب على ظنّي أن المقصود هو الحافظ البغدادي قُرْطُمة[٢] فإنه قد رحل إلى خراسان وكتب بنيسابور عن الذهلي وغيره[٣].

والسؤال هنا: متى تنتهي هذه السنوات الخمس التي أقامها البخاري بالبصرة؟ فإنك إذا علمتَ نهايتها، توصَّلْتَ إلى بدايتها. فنظرنا فإذا البخاري انتقل إلى بغداد وحدَّث بها في سنة (٢٤٨هـ) كما سيأتي، فإذا طرحنا منها خمس سنين (٢٤٨-٥) فتلك سنة (٢٤٣هـ). وهذه السنة متوافقة مع النصّين السابقين؛ فرواية التاريخ الكبير سنة (٢٤٦هـ) كانت قبل انتقال البخاري إلى بغداد، وقدومُ ابن أبي يعقوب الكرماني قبل سنة (٢٤٤هـ) سبقه دخول البخاري وإقامته بالبصرة.

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٢)؛ تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤)؛ شرح البخاري لابن الملقن (٢/ ٣٠).

(٢) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٥٧).

(٣) تاريخ بغداد (٤/ ١١٠).

ومن أشهر طلبة العلم البصريين الذين سمعوا من البخاري: أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل[١]، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار[٢]، ومحمد بن علي بن الأحمر الناقد المعروف بغلام طالوت[٣].

رواية ابن سهل للتاريخ الكبير والكنى

في سنة (٢٤٦هـ) عقد البخاري مجالس لسماع تاريخه الكبير، وهي الرواية التي يرويها ابن سهل البصري. وصاحب هذه الرواية هو أبو الحسن محمد بن سهل بن عبد الله المقرئ، وهو من أهل البصرة ثم انتقل إلى فارس ونزل مدينة فسا فنُسب إليها، وهناك حدَّث بتاريخ البخاري. ولا يُعرف عنه شيءٌ أكثر مما هو موجود في أسانيد الكتاب، حتى إن أبا عمرو الداني لـمّا ذكره في القرّاء لم يعرف شيوخه ولا تلاميذه! قال ابن الجزري في طبقات القراء: «محمد بن سهل بن عبد الله أبو الحسن البصري، نزل خراسان وكان يقرئ بها. قال الداني: مقرئ متصدِّر، سمع محمد بن إسماعيل البخاري، لا أدري على مَن قرأ، ولا مَن قرأ عليه»[٤]. ولم أجد مَن تَرْجَمَ له سواه.

وهذه الرواية حدَّث بها ابن سهل في فسا، قرأها عليه الحافظ أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد الشيرازي نزيل الأهواز سنة (٣١٤هـ)[٥]. وعن

---

(١) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٢٢، ٧٥٧، ومواضع أخرى).
(٢) مسند البزار (١٠٣٤، ١٢٢٠، ومواضع أخرى).
(٣) المعجم الأوسط للطبراني (٥٩٧٣).
(٤) غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية لابن الجزري (٣/ ٣٧٧).
(٥) كذا ورد تاريخ السماع في إسناد رواية أبي ذر، انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١٠٦ حاشية).

ابن عبدان انتشرت هذه الرواية، فممن رواها عنه: أبو ذر الهروي، وأبو أحمد الغندجاني، وأبو الحسين الأهوازي ويُعرف بابن أبي علي الأصفهاني، وحمزة السهمي، وغيرهم.

وهذه الرواية تعرَّضت لشيءٍ من التصرُّف في متنها، إمّا من ابن سهل وإمّا من ابن عبدان. وآية ذلك أن في بدايتها في أسماء المحمدين في باب الباء وقع في ترجمة محمد بن بشار بندار البصري ما نصُّه: «مات في رجب سنة ثنتين وخمسين ومائتين»[١]. ويستحيل أن يحدِّث البخاري بكتابه في البصرة سنة (٢٤٦هـ) ويكون مكتوبًا فيه وفاة بندار سنة (٢٥٢هـ)! فهذا قطعًا مما أُضيف إلى الرواية البصرية ولم يكن أصلًا فيها. وسيأتي مزيدٌ من ذلك لاحقًا إن شاء الله.

والمشهور أن ‹التاريخ الكبير› الذي يرويه ابن سهل ينتهي بباب مَن لا يُعرف له اسم ويُعرفون بآبائهم، وليس فيه كتاب ‹الكُنى›، وكذا هو في المخطوطات التي وصلتنا للكتاب. على أن ابن العديم نقل من رواية ابن سهل تراجم من كتاب ‹الكنى›، فقد قال: «أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن باز الموصلي في كتابه قال: أخبرنا عبد الحق بن عبد الخالق بن يوسف قال: أخبرنا أبو الغنائم بن النرسي قال: أخبرنا أبو أحمد الغندجاني قال[٢]: أخبرنا أحمد بن عبدان قال: أخبرنا محمد بن سهل قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ٢٧٦).

(٢) قوله: «أخبرنا أبو أحمد الغندجاني قال» ساقط في المطبوع، وأثبتُّه من المواضع الأخرى في الكتاب، وهو إسناد مشهور.

قال: أبو بدر الحلبي، روى عن عبد الله بن عبيد بن عمير[١]، روى عنه بكر بن خنيس»[٢].

وهذه الترجمة ليست في ‹التاريخ الكبير› بل كتاب ‹الكنى›، وقد جاءت في رواية الغازي التي وصلتنا هكذا: «أبو بدر الحلبي، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، عن جده. روى عنه بكر بن خنيس»[٣]. وهذا الحديث المشار إليه أورده البخاري في ترجمة عبد الله بن حُبْشي في ‹التاريخ الكبير›[٤]، لكنه لم يُفرِد أبا بدر الحلبي بترجمة فيه.

وقال ابن العديم في موضع آخر: «أخبرنا الحسين بن عمر بن باز في كتابه قال: أخبرنا عبد الحق بن عبد الخالق قال: أخبرنا أبو الغنائم بن النرسي قال: أخبرنا أبو أحمد الغندجاني قال: أخبرنا أحمد بن عبدان قال: أخبرنا محمد بن سهل قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: أبو رافع مولى النبي ﷺ،

---

(١) حُرِّفت في المطبوع إلى: «نمير».

(٢) تاريخ حلب (١٠/ ٤٣٣٠). استفدتُ هذه الإحالة من تحقيق الشيخ الدباسي لكتاب الكنى (التاريخ الكبير ١١/ ٧، ٥٦).

(٣) التاريخ الكبير (١١/ ٥٦). وغلطَ الناسخُ فتحرَّف عليه «الحلبي» فصار «الحبلي»، وتحرَّف «خنيس» فصار «حسين». هذا وقد غلط ناسخ الآصفية فقرأ اسم «بدر» بالخط المغربي «بدد»، وهكذا أثبتها المعلمي في تحقيقه اعتمادًا على هذه النسخة (٩/ ١٦). ووقع الشيء نفسه في طبعة الناشر المتميز عند قراءة هذا الاسم في النسخة الباريسية التي هي أصل النسخة الآصفية. والصواب أن الحرف الأخير في الاسم بالرسم المغربي هو راء مفردة. وقد وقعت الكنية والنسبة على الصواب في أثناء ترجمة عبد الله بن حُبْشي (٦/ ٢٩)، وعلّق المعلمي في ذلك الموضع في تحقيقه (٥/ ٢٥) قائلًا إنه وقع في كتاب الكنى مصحفًا.

(٤) التاريخ الكبير (٦/ ٢٩).

كان قبطيًّا. قال علي بن المديني: اسمه أسلم. ويقال: هو ممن يُعَدّ في أهل المدينة، مات قبل علي. ويقال: كان للعباس بن عبد المطلب فوهبه للنبي ﷺ، فلمّا بُشِّر النبيُّ بإسلام العباس أعتقه رسول الله ﷺ»(١).

وظاهرٌ أن هذه الترجمة مبنية على الكنية لا الاسم، وهو ما فعله البخاري في آخر كتاب ‹الكنى› إذ بوَّب بابًا لمن كان الغالبُ على اسمه كُنيته وله اسم، حيث قال في الترجمة الثالثة: «أبو رافع مولى رسول الله ﷺ، اسمه أسلم»(٢). كذا وقع في رواية الغازي. وترجم له البخاري في ‹التاريخ› في حرف الألف فقال: «أسلم أبو رافع مولى النبي ﷺ. مات قبل علي بن أبي طالب، قاله لنا مالك بن إسماعيل، عن شريك، عن أبي اليقظان. وقال لي يحيى بن سليمان، عن ابن وهب، عن عمرو، عن بكير بن الأشج، عن الحسن بن أبي رافع: إن أبا رافع كان قبطيًّا. صحب النبي ﷺ، حديثه في أهل المدينة»(٣). واختلاف الصياغة ظاهرٌ بين هذه الترجمة في ‹التاريخ الكبير› والترجمة التي نقلها ابن العديم.

وعلى هذا وبناءً على هذه النقول يمكننا القول إن كتاب ‹التاريخ الكبير› قد أخذه ابن سهل عن البخاري ومعه كتاب ‹الكنى› في آخره، وهذا لا غرابة فيه إذ الكنى جزءٌ متمِّمٌ لمادة التاريخ. يدلُّ على ذلك أن النسخة التي نسخها فضلك الرازي من أصل البخاري كانت مشتملة على كتاب ‹الكنى› كما هو منصوصٌ

(١) تاريخ حلب (١٠/ ٤٤٤٨).
(٢) التاريخ الكبير (١١/ ٢٦٦).
(٣) السابق (٢/ ٣٢١).

صراحةً عليه؛ فقد تعرَّض له أبو زرعة الرازي بالنقد باعتباره جزءًا من كتاب ‹التاريخ›، فبعد أن فرغ من أخطاء حرف الياء قال: «وهذا كتاب الكنى، باب الألف، إلخ»[١].

ونَصَّ ابنُ أبي حاتم أيضًا على كون ‹الكنى› من كتاب ‹التاريخ›، فقال في آخر كتاب ‹الجرح والتعديل› في باب الأفراد من الكنى: «أبو المعلى بن رؤبة، كذا قال البخاري في كتابه. فسمعت أبي يقول: إنما هو «المعلى بن رؤبة». وهو شامي يروي عن ابنٍ لعبد الله بن الزبير، روى عنه الزهري وأرطاة بن المنذر. وليس هذا من أبي المعلى الأنصاري في شيء»[٢]. والترجمة التي نقلها ابن أبي حاتم موجودة بنصِّها في كتاب ‹الكنى›[٣].

رواية ابن سهل للتاريخ الصغير

ولئن كان المشهور عن ابن سهل أنه روى عن البخاري تاريخه الكبير، بغض النظر عن قصة كتاب ‹الكنى›، فإنني وجدته قد روى عنه ‹التاريخ الصغير› كذلك، والذي نَقَلَ مِن هذا الكتاب ونَصَّ عليه هو حمزةُ السهمي. فقد قال في تاريخه: «أخبرنا أبو بكر أحمد بن عبدان الحافظ: حدثنا محمد بن سهل: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: «يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي مات سنة اثنتين وثمانين ومائة». قال: «حدثنا عيسى بن الجنيد قال: سمعت أبا نعيم

---

(١) بيان خطأ البخاري (ص١٥٠).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٤٤٣).

(٣) التاريخ الكبير (١١/ ٢٢٤). هذا وقد ترجم البخاري لمعلى بن رؤبة (٩/ ٢٢٣)، لكن هذه الترجمة ليست في رواية ابن فارس.

يقول: سمعت النعمان يقول: ألا تعجبون من يعقوب يقول عليَّ ما لا أقول». قاله في الصغير كله»[١].

فنَصَّ السهميُّ صراحةً على اسم الكتاب الذي ينقل منه تمييزًا له عن التاريخ المشهور. وهذان النقلان ليسا في ‹التاريخ الكبير›؛ فأمّا وفاة القاضي أبي يوسف، فذكرها البخاري في تاريخه الصغير رواية زنجويه فقال: «وأبو يوسف القاضي سنة ثنتين وثمانين»[٢]. وأمّا قول أبي حنيفة النعمان، فذكره بنصِّه في الصغير أيضًا في موضع آخر[٣].

وقال السهمي أيضًا: «أخبرنا أبو بكر أحمد بن عبدان الحافظ بالأهواز: حدثنا محمد بن سهل المقرئ: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: مات أحمد بن أبي طيبة عيسى بن سليمان سنة ثلاث ومائتين»[٤]. وهذا بنصِّه في رواية زنجويه[٥].

ومن النصوص التي نُقلت من رواية ابن سهل وليست في ‹التاريخ الكبير›: ما رواه أبو عمرو الداني قال: أخبرنا عبد بن أحمد بن محمد (هو أبو ذر الهروي) في كتابه قال: حدثنا أحمد بن عبدان قال: حدثنا محمد بن سهل قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: «قال حسين بن الوليد، عن هارون بن موسى: أول

---

(١) تاريخ جرجان (ص٤٤٨).
(٢) التاريخ الأوسط (٢/ ٢٢٨).
(٣) السابق (٤/ ٧٥٠).
(٤) تاريخ جرجان (ص١٩).
(٥) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٠٣).

مَن نقط المصحف يحيى بن يعمر»[١]. وأخلِق بهذا النقل أن يكون من رواية ابن سهل المفقودة للتاريخ الصغير.

وإذا كان ‹التاريخ الكبير› وضعه البخاري ليكون بمثابة معجم لأسامي المحدثين، فإن ‹التاريخ الصغير› هو الكتاب الألصق بمفهوم التاريخ من حيث إنه مرتَّبٌ على الطبقات والسنين. فالمادة وإن كانت في معظمها مشتركة بين الكتابين، إلا أن ترتيبها في الكبير يختلف عنه في الصغير. وهنا تبرز خصوصية التاريخ الصغير التي جعلت البخاري لا يكتفي بتاريخه المشهور، فوضع كتابًا آخر يلبي هذه الحاجة المعرفية.

من هنا يتبيَّن لك أن البخاري كما حدَّث في البصرة بتاريخه الكبير حدَّث أيضًا بتاريخه الصغير، أي أن تلك هي الإبرازة الأولى لهذا الكتاب الجديد. وربما يكون سماع ابن سهل لهذا الكتاب متأخرًا عن سماعه للتاريخ الكبير، فطبيعة الكتاب المرتَّب على السنين تتيح للمؤلف أن يزيد فيه لا سيما والزيادات أغلبها في آخر الكتاب مما يُستجدّ مِن وفيات المعاصرين. وفي هذا ما قد يفسِّر ما نجده في رواية ابن سهل للتاريخ الكبير من وفيات لاحقة لسنة (٢٤٦هـ) التي سمع فيها الكتاب، فربما يكون أضافها من روايته للتاريخ الصغير اعتمادًا على أن المؤلِّف واحد. فإن كان ذلك كذلك، فيشبه أن يكون سَلَكَ نفس المسلك في الوفيات اللاحقة بعد خروج البخاري من البصرة ثم من العراق، فأضافها من روايات أخرى للكتاب من غير مسموعاته، أو يكون ذلك مِن فِعْل ابن عبدان.

---

(١) المحكم في نقط المصاحف للداني (ص٥).

رواية الغازي للكنى والضعفاء

على الرغم من أن المادة المتعلقة بكُنى الرواة وثيقة الصلة بالتاريخ الكبير، إلا أن أغلب رواة الكتاب لم يقع لهم كتاب «الكنى» مسموعًا مع «التاريخ»، بل نجد الكتاب لم يشتهر إلا من رواية الغازي استقلالًا.

وهذا الراوي هو أبو الحسين محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي الطبري من أهل طبرستان، وهو فيما بعد سيكون من شيوخ ابن أبي حاتم وابن عدي والإسماعيلي وغيرهم. وإنما ذهبنا إلى أن الغازي سمع من البخاري بالبصرة لأنه روى عن غير واحدٍ من أئمتها، كمحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب وقد توفي سنة (٢٤٤هـ)، وعمرو بن علي الفلاس وقد توفي سنة (٢٤٩هـ)، وغيرهما. وكان الغازي مِن رواةِ كُتُب الفلاس، وعنه أخذها أبو أحمد الحاكم وابن أبي حاتم وغيرهما.

ولعلّ السبب في فَصْلِ هذا الكتاب عن «التاريخ الكبير» يرجع إلى البخاري نفسه لا الرواة عنه، فيظهر أنه كان يجعل كتابَ «التاريخ» مخصَّصًا لأسماء الرواة وكتابَ «الكنى» مخصَّصًا لكناهم. وآية ذلك أنه لـمّا أجاز للترمذي رواية كتاب «التاريخ» -كما رأيتَ آنفًا- قال له: «قد أجزتُ لك أن تروي إلى آخر باب (ي)»[1] ، وهذا آخر باب في «التاريخ» لا «الكنى». وقد يُفهم مِن ذلك أنه لم يكن قد ألَّف كتاب «الكنى» مع «التاريخ» قديمًا، وإنما ألَّفه في وقتٍ لاحقٍ وأبرزه في هذه الرحلة العراقية الثانية.

---

(١) السنن الأبين لابن رشيد (ص٨١).

والغازي لم يروِ عن البخاري كتاب «الكنى» وحسب، وإنما روى عنه أيضًا كتاب «الضعفاء». وروايته مفقودة الآن، ولكن يَظهر من ألفاظها أنها تتطابق مع «الضعفاء الصغير». وعلى هذه الرواية اعتمد أبو أحمد الحاكم في كتاب «الأسامي والكنى» له، وهو يرويها عن الغازي، وقد صرَّح باسم الكتاب في ترجمة أحد الرواة فقال: «كنّاه ونسبه وسمّاه لنا محمدُ بن إبراهيم بن شعيب الغازي، سمع محمد بن إسماعيل يقوله. أخرجه محمد بن إسماعيل في كتاب الضعفاء»(١). وعلى هذه الرواية اعتمد أيضًا الخطيب البغدادي، وهو يرويها عن ابن الفضل القطان، عن علي بن إبراهيم المستملي، عن الغازي، عن البخاري(٢). وهذه الرواية هي التي أثبتها ابن حجر في المعجم المفهرس(٣).

ويظهر أن هذه هي الإبرازة الأولى لكتاب «الضعفاء»، وهي الصورة الصغيرة للكتاب لأن البخاري فيما بعد سيخرج للضعفاء كتابًا كبيرًا.



(١) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٤/ ٣٩٠).
(٢) تاريخ بغداد (١/ ٣٣٥؛ ٣/ ١٩٨؛ ٤/ ٢٢؛ ومواضع أخرى كثيرة).
(٣) المعجم المفهرس لابن حجر (ص١٧٣).

الفصل الرابع عشر
البخاري في بغداد

أمضى البخاري سنوات إقامته بالبصرة في إنجاز تصانيفه التي كان معظمها إنشاءً جديدًا، وبعضها بمثابة إعادة تصنيف. ولم يترك البصرة في خلال هذه المدة إلا للحج، حتى إنه لم يدخل مدن العراق الأخرى في هذه السنوات. ولقد مَرَّ عليك قوله: «أقمتُ بالبصرة خمس سنين ومعي كتبي أصنِّف، وأحج في كل سنة وأرجع من مكة إلى البصرة».

الجامع الصحيح بين مكة والمدينة

كان البخاري طوال هذه السنوات يواصل تصنيف جامعه الصحيح، فقد كان رفيقَه في البلاد التي يتنقل فيها، ومهما يفرغ البخاري من تصنيف الكتب الأخرى يظلّ هذا الكتاب مواصلًا رحلته معه، حتى إنه كان يأخذه معه في الحج ولا يتركه في البصرة. روى أبو سعد الإدريسي بإسناده، عن عمر بن محمد البجيري قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «صنَّفتُ كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثًا حتى استخرتُ الله تعالى وصلَّيتُ ركعتين وتيقَّنتُ صِحَّته»[(١)]. وقال عبد القدوس بن همام: سمعت عدة من المشايخ يقولون: «حَوَّل محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلّي لكلّ ترجمةٍ ركعتين»[(٢)].

---

(١) مقدمة الفتح (ص٤٨٩)؛ التغليق (٥/ ٤٢١).

(٢) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٥١)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٧)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧١).

والذي يُفهم مِن هذه النقول أن مكة والمدينة من البلاد التي صنَّف فيها البخاري صحيحه، إذ لم يصنِّفه في بلد واحد. وبهذا أجاب النووي فقال: «وقال آخرون منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: صنفه ببخارى، وقيل: بمكة، وقيل: بالبصرة. وكل هذا صحيح، ومعناه: أنه كان يصنِّف فيه في كل بلدة من هذه البلدان، فإنه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة»[١].

وقال ابن حجر: «الجمع بين هذا وبين ما تقدَّم أنه كان يصنفه في البلاد: أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها. ويدلّ عليه قوله: إنه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها. وقد روى ابن عدي، عن جماعة من المشايخ: أن البخاري حول تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين. قلت: ولا ينافي هذا أيضًا ما تقدَّم، لأنه يُحمل على أنه في الأول كتبه في المسودة، وهنا حوله من المسودة إلى المبيضة»[٢].

وهذا الجواب في مجمله جيد، بيد أن الأوجه أن يقال إنه كان يصنِّف كل كتابٍ في جامعه على حدة، فلا جرم أن تصنيفه قد توزَّع على البلاد بحسب الكتب التي صُنِّفت فيها. وأمّا قول ابن حجر: «إنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها» ففيه نظر، فالبخاري بدأ تصنيف صحيحه في بلده أولًا قبل خروجه في الرحلة العراقية الثانية والذهاب إلى البلد الحرام. ولا يُتصوَّر أن يشتغل بتراجم الأبواب بمعزل عن الأحاديث المخرَّجة تحتها.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٤).

(٢) مقدمة الفتح (ص٤٨٩).

من البصرة إلى بغداد

في سنة (٢٤٨هـ) انتقل البخاري من البصرة إلى بغداد، فكانت هذه فرصة ثمينة لطلبة العلم فيها أن يسمعوا منه ويرووا عنه كتبه. قال أبو يعلى الخليلي عند ذِكْرِه الرواة الذين رووا عن البخاري: «ومن أهل بغداد: أحمد بن هارون البرديجي، وابن صاعد، والبغوي. كتبوا عنه سنة ثمان وأربعين ومائتين، آخر خرجةٍ خرج هو إلى العراق. وآخِرُ مَن روى عنه ببغداد: أبو عبد الله المحاملي»(١).

ويظهر أن الخليلي أخذ تعيين هذه السنة من الأسانيد التي اطلع عليها، وهذا التاريخ وقفنا عليه من مصادر أخرى أيضًا. ففي هذه السنة سمع ابن الأشقر البغدادي من البخاري تاريخه الصغير، كذا رواه المزي في تهذيبه بإسناده عن القاضي ابن زنبيل النهاوندي قال: «أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الخليل القاضي يعرف بابن الأشقر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري قراءةً في سنة ثمان وأربعين ومائتين»(٢). وسيأتي الكلام عن هذه الرواية.

وقال أبو القاسم جعفر بن محمد بن الحسن بن عبد العزيز الجروي: «حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري سنة ثمان وأربعين ومائتين»(٣). وجعفر هذا هو حفيد الحسن بن عبد العزيز الجروي المصري ثم البغدادي شيخ البخاري

---

(١) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (١/ ١٨٣).

(٣) اعتقاد اللالكائي (٦/ ٢٤٠٦، ٧/ ١٣٤٧).

المتوفى سنة (٢٥٧هـ)[١]. وُلد جعفر ببغداد[٢] وسمع بها قبل أن ينزل مصر، وصرَّح بسماعه ببغداد في بعض الأسانيد فقال: «حدثنا أبو الأشعث أحمد بن المقدام البصري ببغداد في قطيعة الربيع في مسجد السلولي في شهر رمضان سنة تسع وأربعين ومائتين»[٣]. فعُلم أن جعفر كان لا يزال ببغداد آنذاك. ولذلك قال الذهبي في ترجمته: «روى عن أحمد بن المقدام العجلي ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهما ببغداد -فيما أرى- وبمصر»[٤]. وقد مات سنة (٣١٩هـ)[٥] ، وقال الذهبي إنه عاش أكثر من تسعين سنة[٦]، فتكون ولادته (٣١٩-٩٠=٢٢٩) في حدود سنة (٢٣٠هـ). وبهذا يكون سمع من البخاري (٢٤٨-٢٣٠=١٨) وهو ابن ثمان عشرة سنة تقريبًا.

وقد روى ابن عدي حكاية بلا إسناد أن أصحاب الحديث ببغداد امتحنوا البخاري في أسانيد مائة حديث ومتونها، فقال: «سمعتُ عدة مشايخ يحكون: أن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ودخَّلوا متنَ هذا الإسنادِ لإسنادٍ آخر وإسنادَ هذا المتنِ لمتنٍ آخر. ودفعوها إلى عشرة أنفسٍ إلى كل رجلٍ عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٣١٢).
(٢) إكمال ابن ماكولا (٥/ ٢١٤).
(٣) تاريخ بغداد (٦/ ٣٨٢).
(٤) تاريخ الإسلام (٧/ ٥٧٠).
(٥) إكمال ابن ماكولا (٥/ ٢١٤).
(٦) تاريخ الإسلام (٧/ ٥٧٠).

ذلك على البخاري. وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلسَ جماعةٌ مِن أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين. فلمّا اطمأن المجلس بأهله، انتُدب إليه رجلٌ مِن العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: «لا أعرفه». فسأله عن آخر، فقال: «لا أعرفه». ثم سأله عن آخر، فقال: «لا أعرفه». فما زال يلقي عليه واحدًا بعد واحدٍ حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: «لا أعرفه». فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقول: «الرجل فَهِم». ومَن كان مِن غيرهم يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلّة الفهم.

ثم انتدب رجل آخر من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: «لا أعرفه». وسأله عن آخر، فقال: «لا أعرفه». وسأله عن آخر، فقال: «لا أعرفه». فلم يزل يلقي عليه واحدًا بعد واحدٍ حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: «لا أعرف». ثم انتدب له الثالث والرابع إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: «لا أعرفه».

فلمّا علم البخاري أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول منهم فقال: «أمّا حديثك الأول: فهو كذا، وحديثك الثاني: فهو كذا»، والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة. فَرَدَّ كُلَّ متنٍ إلى إسناده وكُلَّ إسنادٍ الى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك ورَدَّ متونَ الأحاديث كلّها إلى أسانيدها وأسانيدَها إلى متونها. فأَقَرَّ له الناس بالحفظ والعلم وأذعنوا له بالفضل. وكان ابن صاعد إذا ذكر محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «الكبش النطاح»»[1].

---

(١) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٥٢-٥٤).

ولقد حظي البخاري بقدرٍ كبيرٍ من التبجيل عند أهل الحديث من العراقيين، وكيف لا وقد شهد له قديمًا أئمة العراق وشيوخها حينما قدمها قبل أكثر من ربع قرن. كما أن كتابه ‹التاريخ› كان حديث الناس منذ أن صنَّفه، وهو مما لا يستغني عنه طلبة علم الحديث، وسماعُه على مصنِّفه هو أمرٌ تُشَدُّ له الرحال العلمية، فكيف وقد جاء بنفسه إلى بغداد!

الرواية البغدادية للتاريخ الكبير

لا يُتصوَّر أن يقيم البخاري ببغداد ولا يحدِّث بتاريخه الكبير، ومع ذلك فلا أثر لهذه الرواية البغدادية! فالمشهور أن البخاري حين كان بالعراق حدَّث بتاريخه الكبير بالبصرة، ورواه عنه محمد بن سهل البصري، بيد أن أهل بغداد في الواقع هم أيضًا سمعوا هذا الكتاب ورووه، وإن لم تشتهر هذه الرواية كما اشتهرت الرواية البصرية.

روى الخطيب البغدادي بإسناده، عن أبي علي صالح بن محمد الأسدي البغدادي المعروف بصالحٍ جَزَرة قال وهو يتكلم على كتاب ‹التاريخ›: «رأيتُ محمد بن إسماعيل ببغداد يقرأ عليهم هذا الكتاب، فقال: «وإبراهيم بن شعيب، روى عنه ابن وهب». فقلت له: إنما هو إبراهيم بن شعيث! ثم قلت له: أنت تنظر في كتب الناس، فإذا مَرَّ بك اسمٌ لا تعرفه أخذته. والخطأ فيه مِن غيرك، لأنهم كانوا لا يضبطون»[١]. وهذه الترجمة التي ذكرها صالح جَزَرة موجودة في ‹التاريخ الكبير› كما قال: «إبراهيم بن شعيب» بالباء لا بالثاء[٢].

---

(١) موضح الأوهام (١/ ٧).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٧٠٦).

وقال الخطيب: «قد صحَّف البخاري في اسم أبيه لـمّا ذكره في التاريخ فقاله بالباء المعجمة بواحدة»[١].

وممَّن حضر هذه المجالس ببغداد وسمع ‹التاريخ الكبير› من البخاري ورواه عنه: يحيى بن محمد بن صاعد؛ فقد قال أبو طاهر المخلِّص البغدادي: حدثنا يحيى -يعني ابن صاعد- قال: «سمعت محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه التاريخ يقول: محمد بن أبي بكر بن عوف بن رياح الثقفي هو حجازي»[٢]. وهذا مطابقٌ لما في ‹التاريخ الكبير›[٣].

ويؤخذ من هذين النقلين -عن صالح جزرة وابن صاعد- أن المجالس التي عقدها البخاري لإسماع ‹التاريخ الكبير› ببغداد لا علاقة لها بمجالس البصرة، فلا مجال للقول بأنه بدأ التحديث بالكتاب هناك ثم أكمله هنا. وآية ذلك أن الترجمة التي رواها ابن صاعد هي من المحمدين في أول الكتاب، وكذلك الترجمة التي ذكرها صالح جزرة هي من أول الكتاب لأنها من حرف الألف، وهذا يدلّ على أن البخاري كان قد أكمل الكتاب بالبصرة قبل انتقاله إلى بغداد سنة (٢٤٨هـ)، ولهذا أهميته عند نقد رواية ابن سهل.

رواية ابن الأشقر للتاريخ الصغير

رأيتَ آنفًا أن البخاري قد حدَّث بتاريخه الصغير بالبصرة، لكن يظهر أن الرواية البغدادية هي التي كُتب لها الانتشار وعُرفت من رواية ابن الأشقر. وصاحب هذه الرواية هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الخليل بن

---

(١) تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٢٢٠).

(٢) المخلصيات (٢١٩، ١/ ١٩٥).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٢٧١).

الأشقر أبو القاسم البغدادي، سمع من البخاري وقال الخطيب: «كان عنده عنه تاريخه الصغير»(١). ذكره أبو الشيخ الأصبهاني في طبقاته وقال: «قدم أصبهان، وولي قضاء الكرج»(٢). وأثبتها محقق كتاب أبي الشيخ بالخاء «الكرخ» وهو تصحيف، وقد نَصَّ في مقدمة تحقيقه أن النسخة الخطية التي اعتمد عليها «مهملة من النقط في غالب الحروف»(٣). ووقعت على الصواب عند أبي نعيم الأصبهاني في تاريخه فقد قال: «كان إليه القضاء بالكرج»(٤). والكرج بالجيم هي مدينة من مدن إقليم الجبال بعراق العجم بين أصبهان وهمذان(٥)، وبينها وبين نهاوند مرحلتان(٦).

ويظهر أن هذه المدينة قرأها العلماء قديمًا بالخاء في ترجمة ابن الأشقر ظنًّا منهم أنها الكرخ ببغداد لأن ابن الأشقر بغدادي، فهكذا أثبتها الخطيب في تاريخه نقلًا عن أبي نعيم(٧). واتبع الخطيبَ في ذِكْر الكرخ ابن ماكولا(٨) وأبو سعد السمعاني(٩) والذهبي(١٠)، وأراد الذهبي أن يزيدها بيانًا فقال: «كرخ بغداد».

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٣٣٤).
(٢) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٤/ ٨٨).
(٣) السابق (١/ ١٦).
(٤) تاريخ أصبهان لأبي نعيم (٢/ ٣٢).
(٥) مسالك الإصطخري (ص١٩٥-١٩٦).
(٦) بلدان اليعقوبي (ص٨٣).
(٧) تاريخ بغداد (١١/ ٣٣٤).
(٨) إكمال ابن ماكولا (١/ ٩٥).
(٩) أنساب السمعاني (١/ ٢٦٩).
(١٠) نبلاء الذهبي (١٤/ ٣٠٣).

والمتأمِّل يجد أن الخطيب لم ينقل في ترجمة ابن الأشقر إلا من مصدرين: ‹تاريخ أصبهان› لأبي نعيم الأصبهاني، و‹طبقات الهمذانيين› لصالح بن أحمد الهمذاني. وهذا أمرٌ لافتٌ ألاّ يجد الخطيبُ معلوماتٍ عن ابن الأشقر عند العراقيين فيحتاج إلى أن يترجم له من مصنفات أهل الجبال. وهذا الذهبي يقول: «قد حدَّث بهمذان وبأصبهان، ورواياته في أهل تلك النواحي». وكل هذا يؤكد على أن ابن الأشقر لم يتولَّ قضاء الكرخ ببغداد بل الكرج بعراق العجم، مما يعني أنه انتقل من بغداد وأقام خارجها، ولذلك أكثرُ الرواةِ عنه من تلك النواحي كما قال الذهبي.

وهذا التاريخ يرويه عن ابن الأشقر فيما وقفتُ عليه: أبو العباس أحمد بن الحسين بن زنبيل النهاوندي وهو أشهر راوٍ له، وأبو القاسم جبريل بن محمد بن إسماعيل العدل الهمذاني[١]، وأبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن خيران الشيباني الهمذاني[٢]، ومحمد بن عدي بن زحر البصري[٣]. ومما يؤسف له أن رواية ابن الأشقر للتاريخ الصغير لم تصلنا وأصبحت في عداد المفقود.

رواية ابن صدقة لكتاب الصحابة

هذا كتاب آخر للبخاري غير تواريخه وهو ‹كتاب أصحاب النبي ﷺ› كذا ذكره مؤلِّفه، وهو كتاب ‹الوحدان من الصحابة› أي مَن لا يُروى عنه إلا حديث واحد، ويُعرف اختصارًا بكتاب ‹الصحابة› أو كتاب ‹الوحدان›. وقد حدَّث به

---

(١) التدوين في أخبار قزوين للرافعي (١/ ١٧٩؛ ٢/ ٣١٧؛ ٣/ ٢٧).

(٢) السابق (١/ ٣٢٢؛ ٢/ ٣٠٠؛ ٣/ ٢٠٢).

(٣) تاريخ بغداد (١/ ٥٦٥)؛ موضح الأوهام للخطيب (١/ ٥٨).

البخاري ببغداد، ورواه عنه من أهلها أبو بكر أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة[١]، وللأسف جَرَت على هذا الكتاب عاديات الزمن ولم يصلنا. وهذا الكتاب ذكره البخاري في تاريخه الكبير وأحال إليه، فقال في حرف الألف: «أبيض، له صحبة. قد بيّنّاه في كتاب أصحاب النبي ﷺ»[٢]. كذا في رواية ابن سهل، ولم تقع هذه الترجمة في رواية ابن الفضل ولا مسبِّح. وإذا كان الكتاب بغداديًّا، فهو لاحقٌ لرواية ابن سهل البصرية.

وهذا الكتاب ينقل منه البغوي ويسمّيه: «الوحدان من الصحابة»[٣]، و«تسمية مَن روى عن رسول الله ﷺ»[٤]. وليس الكتاب مسموعًا للبغوي مع أنه بغدادي، وإنما يؤخذ مِن النصوص التي أثبتها منه أنه ينقل منه وجادةً، فقد قال في أحد المواضع: «رأيتُ في كتاب محمد بن إسماعيل فيمن اسمه الحارث»[٥]، وفي موضع آخر: «رأيتُ في كتاب محمد بن إسماعيل البخاري: «تسمية نفر ممن روى عن النبي ﷺ ممن اسمه عبد الله ولم أجد لهم عندي حديثًا». وذكر ابنُ إسماعيل أسماءهم، ولم يذكر لهم حديثًا»[٦].

ونَقَلَ مِن هذا الكتاب أيضًا أبو عبد الله بن منده وسمّاه: «الصحابة»[٧]،

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٧/ ١٨٨؛ ١٨/ ٩)؛ المعجم الأوسط (١٢٨٩).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٣٩٨).

(٣) تاريخ دمشق (٤٣/ ٢٩٩)، وهذا في القسم المفقود من كتاب البغوي.

(٤) معجم الصحابة للبغوي (١/ ٢٣٩).

(٥) السابق (٢/ ٩١).

(٦) السابق (٤/ ٤٧).

(٧) معرفة الصحابة لابن منده (ص١٩٥، ٢١٢، ٣٨١، وغيرها).

وسمّاه أبو القاسم بن منده: «أسامي الصحابة»[١]، وسمّاه أبو نعيم: «الوحدان من الصحابة»[٢] و«الوحدان»[٣] و«الصحابة»[٤]. والطبراني ينقل منه دون أن يسمّيه، وهو يرويه عن أبي بكر بن صدقة البغدادي، عن البخاري. والطبراني لا ينقل مجرد روايات مفردة عن ابن صدقة، وإنما ينقل من كتاب معين؛ فقد صرّح بذلك في أحد المواضع فقال: «علقمة بن حوشب الغفاري، سكن المدينة. ذكره محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه، حدثني به عنه ابن صدقة»[٥].

وهذا الكتاب لم يقع لابن عساكر ولم يكن له علمٌ به، فنفى أن يكون للبخاري كتاب في وحدان الصحابة أصلًا. ففي ترجمة عمارة بن أحمر المزني نَقَلَ مِن كتاب البغوي قوله: «ذكره محمد بن إسماعيل البخاري في الوحدان من الصحابة»، ومِن كتاب أبي نعيم قوله: «ذكره البخاري في الصحابة في الوحدان»[٦]، ثم تعقبهما ابن عساكر فقال: «كذا قالا. ولم يذكره البخاري، ولا له كتاب الوحدان»[٧].

ويظهر أن هذا الكتاب فُقِدَ قبل عصر ابن عساكر، والعلماء منذ ذلك الحين إذا ذكروه فإنما يذكرونه نقلًا عن البغوي وغيره من القدماء. وقد ذكره ابن حجر في مصنفات البخاري التي لم تصلهم فقال: «وأسامي الصحابة، ذكره

(١) مقدمة الفتح (ص٤٩٢).
(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ٢٣٢٣).
(٣) السابق (١/ ١٩٦، ٢٨٤، ٣٦٥).
(٤) السابق (١/ ٢٥٥؛ ٤/ ٢٢٦٠).
(٥) المعجم الكبير (١٨/ ٩).
(٦) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ٢٠٨٢).
(٧) تاريخ دمشق (٤٣/ ٢٩٩).

أبو القاسم بن منده وأنه يرويه من طريق ابن فارس عنه. وقد نقل منه أبو القاسم البغوي الكبير في معجم الصحابة له، وكذا ابن منده في المعرفة، ونقل أيضًا من كتاب الوحدان له وهو مَن ليس له إلا حديث واحد من الصحابة»[١]. والأقرب أن ‹أسامي الصحابة› هو نفسه ‹الوحدان›، وهو كتاب واحد لا كتابان.

رواية الدولابي للتاريخ الكبير والضعفاء والصحابة

هو أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الورّاق الأنصاري الدولابي الرازي نزيل مصر، ولد سنة (٢٢٤هـ) كما أخبر عن نفسه[٢]، أي أنه أصغر من البخاري بثلاثين سنة. كان والده أحمد من محدِّثي الري من قريةٍ من قراها اسمها الدولاب[٣]، وقد أدركه بها ابنُ جرير الطبري وسمع منه كتاب ‹المبتدأ والمغازي› لابن إسحاق[٤]. ثم انتقل الوالد إلى مصر واستوطنها، ويظهر أن ذلك كان بعد أن كبر ابنه محمد. وقد طاف أبو بشر في طلب الحديث، وسمع بالعراق والحجاز والشام ومصر.

وبتتبُّعي لتواريخ رحلات الدولابي وجدته كان بالعراق في أربعينيات القرن الثالث، فقد قال عن نفسه: «حدثنا أبو محمد محمود بن خداش ببغداد سنة أربع وأربعين ومائتين»[٥]، وكان في هذه السنة ابن عشرين سنة. وكان بالحجاز

(١) مقدمة الفتح (ص٤٩٢).
(٢) تاريخ دمشق (٥١/ ٣٠).
(٣) انظر: أنساب السمعاني (٥/ ٤١٣-٤١٤).
(٤) معجم الأدباء لياقوت (٦/ ٢٤٤٦).
(٥) كنى الدولابي (١/ ١٨٥).

في سنة (٢٥٠هـ)، فقد قال: «حدثني أبو محمد النضر بن سلمة المروزي سنة خمسين ومائتين»(١)، وهذا السماع كان بمكة فقد قال في موضع آخر: «حدثنا النضر بن سلمة المروزي بمكة»(٢). ولا يلزم من هذه التواريخ أن يكون دخول الدولابي هذه المدن واقعًا في هذه السنوات المذكورة، فقد يكون دخلها قبل هذا.

والذي يلوح لي أن الدولابي لقي البخاري في العراق أثناء إقامته ببغداد، وسمع منه ‹التاريخ الكبير› و‹الكنى› و‹الضعفاء الكبير› وكتاب ‹الصحابة›. والنقولات التي رواها الدولابي عن البخاري تدلّ على أن إبرازات هذه الكتب مختلفة عن الروايات الأخرى لها.

فمثلًا قال الدولابي في كتاب ‹الكنى والأسماء› له في ترجمة أبي عياش الزرقي: «حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله قال: حدثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا أبو غسان قال: حدثني زيد بن أسلم، عن أبي عياش قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن قال حين يصبح...»»، وذكر الحديث ثم قال: «قال محمد بن إسماعيل: يقال إن اسمه زيد بن الصامت، وفيه نظر»(٣).

والموجود في ‹التاريخ الكبير› وفي ‹الكنى› يخالف هذا المنقول؛ فأمّا ‹الكنى› فيقول البخاري في رواية الغازي التي وصلتنا: «أبو عياش الزرقي: اسمه زيد بن الصامت، له صحبة»(٤). وهذا الحديث ذكره البخاري في ‹التاريخ

---

(١) الذرية الطاهرة للدولابي (٢١٤).
(٢) كنى الدولابي (١/ ١٦).
(٣) السابق (١/ ١٣٧).
(٤) التاريخ الكبير (١١/ ٢٨٨).

الكبير› في ترجمة زيد بن صامت أبي عياش الزرقي بأكثر من إسناد، منها إسناد ابن أبي مريم الذي ذكره الدولابي[١].

وقال الدولابي: «قال محمد بن إسماعيل البخاري: أبو سبرة الجعفي يزيد بن مالك الجعفي»[٢]. وهذه الترجمة ليس لها وجود في ‹الكنى› ولا ‹التاريخ الكبير›.

وقال أيضًا: «قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: أبو سعيد المنقري أسلم بن أيمن، روى عنه سفيان الثوري، كناه جرير الضبي»[٣]. وليست هذه الترجمة في ‹الكنى›، والموجود في ‹التاريخ الكبير› بغير هذه الصياغة وليس فيه اسم أبيه أيمن.

وقال الدولابي: «قال محمد بن إسماعيل البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا سعد أبو عاصم، عن الأسود قال: «كنت أشتري لعمر بن عبد العزيز حوائجه»»[٤]. وهذه الترجمة في ‹التاريخ الكبير› هكذا: «الأسود قال: «كنت أشتري لعمر بن عبد العزيز حوائجه». سمع منه سعد أبو عاصم، قال لي موسى بن إسماعيل»[٥].

وأمّا كتاب ‹الضعفاء› الذي يرويه الدولابي فيختلف عن الكتاب الصغير الذي وصلنا، ومِن خلال المقارنات المطوَّلة يتبيَّن أنه يمثل صورة أكبر للكتاب أي أنه أحد إبرازات كتاب ‹الضعفاء الكبير› المفقود.

---

(١) السابق (٤/ ٣٢٠-٣٢١).

(٢) كنى الدولابي (١/ ١٠٣).

(٣) السابق (٢/ ٥٨٩).

(٤) السابق (٢/ ٧٠٠).

(٥) التاريخ الكبير (٢/ ٢٥٨).

والنقول التي عند ابن عدي من هذه الرواية لا تعني أن كتاب البخاري قد وقع له، بل هو ينقل هذه الأقوال من كتاب «الضعفاء والمتروكين» للدولابي وهو الكتاب الذي ينقل منه أيضًا أقوال الجوزجاني والنسائي وغيرهما. ومما يدلّ على ذلك قوله: «منذر أبو حسان: عن سمرة: «أن النبي ﷺ أذن في النبيذ بعد أن نهى عنه». قال لنا ابن حماد: «يُرمى بالكذب». فلا أدري حكاه عن البخاري أو عن النسائي»[١]. وهناك عدة مواضع ينقل فيها ابن عدي كلام الدولابي ثم يعقِّب بقوله: «أظنه ذكره عن البخاري»[٢]. وهذا الكتاب وقف عليه ونقل منه الذهبي[٣] وابن عبد الهادي[٤] ومغلطاي[٥]، وذكره الحاكم مِن قبلُ في مسموعاته[٦].

وأمّا كتاب «الصحابة» فذكره ابن عدي نقلًا عن الدولابي فقال: «حدثنا ابن حماد ويحيى بن محمد صاعد ومحمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي قالوا: حدثنا شعيب بن أيوب: حدثنا أبو يحيى الحماني، عن أبي حنيفة، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن معبد، عن النبي ﷺ» فذكر حديثًا، ثم قال: «قال لنا ابن حماد: هو معبد بن هوذة الذي ذكره البخاري في كتابه في تسمية أصحاب النبي ﷺ، والله أعلم»[٧]. وهذا الكتاب حدَّث به البخاري ببغداد، فمن هنا نستدلّ أيضًا على أن الدولابي سمع البخاري بها.

---

(١) ضعفاء ابن عدي (٢/ ٥٦١).

(٢) السابق (٢/ ٥٠٩؛ ٤/ ٥٨٠؛ ١٠/ ٩٦).

(٣) تاريخ الإسلام (٤/ ٣٤٦).

(٤) الصارم المنكي لابن عبد الهادي (ص٦٤، ٩٨).

(٥) إكمال مغلطاي (٢/ ١٤١، ٤٢٥؛ ٣/ ٧٢؛ ومواضع أخرى).

(٦) أنساب السمعاني (١/ ٦٦).

(٧) ضعفاء ابن عدي (٥/ ١٩).

صحيفة إسماعيل بن أبي أويس وغيرها

كان البخاري قديمًا قد اطلع على كتب ابن أبي أويس وانتقى كثيرًا من أحاديثه، وقد مَرَّ عليك ما قاله ابن أبي أويس في هذا فيما رواه عنه ابن ثابت الشاشي: «ما أَخَذَ عنِّي أحدٌ ما أخذ عنِّي محمد. نظر إلى كتبي فرآها دارسة، فقال لي: «أتأذن لي أن أجدِّدها؟» فقلت: نعم. فاستخرج عامة حديثي بهذه العلّة»[١]. وقال البخاري في صنيعه مع ابن أبي أويس: «انتخبتُ مِن كتابه»[٢].

ويظهر أن البخاري أراد أن يجمع ما تناثر من أحاديث ابن أبي أويس ذات الإسناد الواحد في صحيفة واحدة على غرار الصُحُف الحديثية التي تُروى جميع أحاديثها بنفس الإسناد، وغالبًا ما يُذكر هذا الإسناد في بداية الصحيفة مرة واحدة ثم تُساق المتون تباعًا. وقد وجدنا البغداديين عندهم عن البخاري صحيفة بهذه الصفة، فقد قال ابن حبان في ترجمة أحمد بن محمد بن غالب الباهلي المعروف بغلام خليل: «أتوه بصحيفة محمد بن إسماعيل البخاري، عن ابن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري، وهي ثمانون حديثًا»[٣].

وذكر ابن حجر في معجمه المفهرس كتابًا للبخاري فيه أحاديثه المنتقاة للبغداديين، فقال: «الجزء الأول والثاني من انتقاء البخاري من حديثه لأهل بغداد. أنبأنا بهما أبو حيان محمد بن حيان بن أبي حيان» وساق إسناده إلى عبد الرحمن بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد بن الشرقي، عن

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣٠).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٩).

(٣) كتاب المجروحين لابن حبان (١/ ١٦٥).

البخاري. ثم قال: «قال ابن بشكوال: يقال إن هذه هي الأحاديث التي قلبها أهل بغداد على البخاري لـمّا امتحنوا حفظه، والله أعلم»[١].

آخر عهد البخاري بالعراق

كان البخاري طوال إقامته بالعراق يحجّ كل سنة، فيلتقي به طلبة العلم من كل حدبٍ وصوبٍ في الموسم وله عندهم مكانة عظيمة. روى ابن بشكوال بإسناده، عن أبي سعيد المفضل بن محمد الجَنَدي بمكة قال: «رأيتُ محمد بن إسماعيل البخاري في هٰهنا سنة تسع وأربعين، وإنّ له لجلالة عند أصحاب الحديث ويقولون: هذا أمير المؤمنين في الحديث»[٢]. وأفادنا هذا النص أن البخاري بعد أن غادر البصرة لم ينقطع عن الحج، إذ هذه السنة (٢٤٩هـ) تقع في زمان إقامته ببغداد. والأشبه أن يكون أبو محمد الفاكهي المكي سمع من البخاري في الموسم، فإنه روى عنه في كتاب أخبار مكة[٣]. وروى عنه أيضًا محمد بن القاسم بن عبد الرازق الجمحي المكي[٤].

وممن روى عنه أيضًا من أهل بغداد: إبراهيم الحربي[٥]، والحسن بن علي بن شبيب المعمري[٦]، والحسين بن إسماعيل المحاملي[٧]، والحسين بن

---

(١) المعجم المفهرس (ص٢٤٠).
(٢) فوائد ابن بشكوال (١/ ٤٠٢). أفادنيه صاحبنا الشيخ موسى عبد الفتاح الشنقيطي.
(٣) أخبار مكة للفاكهي (٢٧٥٤).
(٤) مشيخة أبي عبد الله الرازي (ص١١٤).
(٥) إكرام الضيف لإبراهيم الحربي (٩).
(٦) معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٧٧).
(٧) أماليه رواية ابن مهدي الفارسي (٦، ٢١٧)؛ أماليه رواية ابن يحيى البيع (٦٩، ٨٤، ومواضع أخرى)؛ الدعاء للمحاملي (٧٣، ٧٤، ٩٢).

محمد المعروف بعبيد العجل[١]، وعبد الله بن محمد بن أبي الدنيا[٢]، وقاسم المطرِّز[٣]، ومحمد بن عبد الله الحضرمي المعروف بمطيَّن[٤]، ومحمد بن هارون بن عبد الله الحضرمي[٥]، والهيثم بن خلف الدوري[٦]، وغيرهم.

وكانت مجالس البخاري ببغداد تزدحم بالآلاف من طلبة العلم، مما جعله يتخذ عددًا من المستملين حتى يُسمِعوا هذا العدد الهائل. فقد روى غنجار، عن خلف الخيام، عن محمد بن يوسف بن عاصم البخاري قال: «رأيتُ لمحمد بن إسماعيل ثلاث مستملين ببغداد، وكان اجتمع في مجلسه زيادة على عشرين ألف رجل»[٧]. وكذا روى غنجار، عن خلف، عن إسحاق بن أحمد بن خلف، عن أبي سعيد الحسن بن محمد الذهبي قال: «حزرتُ في مجلس محمد بن إسماعيل عشرين ألفًا»[٨]. ومن هؤلاء المستملين صالح جزرة، فقد روى غنجار، عن أبي نصر الباهلي، عن إسحاق بن أحمد بن خلف، عن صالح قال: «كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد وكنت أستملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفًا»[٩].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٢١٨؛ ١٠/ ٣٣؛ ١١/ ٤٤٨).
(٢) مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا (٢١٢)؛ التهجد وقيام الليل لابن أبي الدنيا (٣٥٦).
(٣) الشريعة للآجري (١٧٨٤).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٢١٨).
(٥) الترغيب لابن شاهين (١٣٦).
(٦) الغيلانيات (٧٧١).
(٧) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٠)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٠).
(٨) تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٠).
(٩) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٠).

وكان لصالح مآخذ على البخاري في تاريخه، إلا أنه أقرَّ له بعلو كعبه في هذا العلم. فقد روى الخطيب البغدادي بإسناده، عن صالح جزرة قال: «قال لي أبو زرعة: يا أبا علي، نظرتُ في كتاب محمد بن إسماعيل هذا أسماء الرجال، فإذا فيه خطأ كثير! فقلت له: بَلِيَّتُه أنه رجلٌ كل مَن كان يَقْدَمُ عليه من العراق من أهل بخارى نَظَرَ في كتبهم، فإذا رأى اسمًا لا يعرفه وليس عنده، كَتَبَه. وهم لا يضبطون وتكون كتبهم غير منقوطة، فيضعه في كتابه خطأ. وإلا فما رأيتُ خراسانيًّا أَفْهَمَ منه، لولا عِيٌّ في لسانه. وفي ذلك الكتاب أَسامٍ لا تُعرف ولم يُبَيِّن مَن روى عنهم وعمَّن رووا وأيَّ شيءٍ رووا، فيتحير الإنسان فيه»(١).

وكان صالح مع هذا يقدِّم البخاريَّ على أبي زرعة الرازي، فقد روى الخطيب بإسناده، عن عبد المؤمن بن خلف النسفي قال: «سألتُ أبا علي صالح بن محمد عن محمد بن إسماعيل وأبي زرعة وعبد الله بن عبد الرحمن، فقال: «عن أي شيء تسأل؟ فهُم مختلفون في أشياء». فقلت: مَن أَعْلَمُهم بالحديث؟ فقال: «محمد بن إسماعيل، وأبو زرعة أحفظهم وأكثرهم حديثًا». فقلت: عبد الله بن عبد الرحمن؟ فقال: «ليس مِن هؤلاء في شيء»»(٢).

وظَلَّ البخاري يحدِّث ببغداد حتى سنة (٢٥٠هـ) وهي السنة التي قَرَّر أن تكون آخر عهده بالعراق، وسيشدّ الرحال فيها مغادرًا إلى خراسان. وقد سجَّل لنا محمد بن يوسف بن عاصم تاريخ آخر سماع ببغداد، فقال فيما رواه عنه ابن عدي: «حدثنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري سنة خمسين

(١) موضح الأوهام (١/ ٧).
(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٢).

ومائتين ببغداد»[١]. وورد بغداد في هذه السنة أبو السكين زكريا بن يحيى بن عمر الطائي الكوفي، فسمع منه البخاري وأبو عبيد بن حربويه والبغداديون[٢]. وصرَّح بتاريخ هذا السماع ابن حربويه فقال: «حدثنا أبو السكين زكريا بن يحيى بن عمر بن حصين ببغداد سنة خمسين ومائتين»[٣].

وهذا يعني أن البخاري أقام بالعراق سبع سنين وبضعة أشهر: خمس سنين بالبصرة من سنة (٢٤٣هـ) إلى (٢٤٧هـ)، وسنتين وبضعة أشهر ببغداد من سنة (٢٤٨هـ) إلى (٢٥٠هـ). وفي هذا ما يَرُدُّ ما ذكره الكلاباذي مِن أن الفربري سمع من البخاري بفربر سنة (٢٤٨هـ)، وهو ما تنقضه هذه التواريخ.



(١) ضعفاء ابن عدي (٧/ ٣٦٨).

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٤٧٠).

(٣) الموضع السابق نفسه.

الفصل الخامس عشر
البخاري في الري

كان آخر عهد البخاري بالعراق سنة (٢٥٠هـ)، فودَّع أهل بغداد وخرج منها قاصدًا خراسان. وكانت حصيلة هذه الإقامة العراقية أنه حدَّث هناك بتاريخيه الكبير والصغير مرتين أولاهما بالبصرة والأخرى ببغداد، وحدَّث أيضًا بكتاب «الكنى» و«الضعفاء» و«الصحابة». وخلَّف هناك مِن التلاميذ آلافًا مؤلَّفة ممن حضروا مجالسه ونهلوا من علمه، سواء كانوا من العراقيين أو الغرباء. ومسار رحلة العودة سيلزم منه دخول الري، وهذا حدثٌ مشهودٌ ينتظره طلبة العلم القاطنون بتلك النواحي.

دخول الري

في سنة (٢٤٩هـ) بلغ أبا حاتم الرازي أن البخاري بعد بضعة أشهر سيغادر العراق قادمًا خراسان، فزفَّ إلى تلاميذه وجلسائه هذا الخبر. روى غنجار في تاريخه، عن أبي الحسين الجويباري، عن ابن عمر المنكدري، عن إسحاق بن أحمد بن زِيرَك اليزدي الفارسي[1] قال: «سمعت محمد بن إدريس الرازي يقول في سنة سبع وأربعين ومائتين: «يقدم عليكم رجلٌ مِن أهل خراسان لم يَخرج منها أحفظُ منه، ولا قَدِمَ العراقَ أعلمُ منه». فقدم علينا بعد ذلك محمد بن

---

(١) انظر ترجمته في: إكمال ابن ماكولا (١/ ٤٥٦)؛ أنساب السمعاني (١٣/ ٤٩٣)؛ تاريخ الإسلام (٧/ ١٤٢).

إسماعيل بأشهر. وقال أبو حاتم الرازي في هذا المجلس: «محمد بن إسماعيل أعلمُ مَن دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلى مَن بخراسان اليوم مِن أهل الحديث، ومحمد بن أسلم أورعهم، وعبد الله بن عبد الرحمن أثبتهم»[١].

وقد وقع تصحيفٌ في اسم الراوي عن أبي حاتم في نشرة الدكتور بشار لتاريخ بغداد ونشرة (تاريخ دمشق) هكذا: «زبرك» بالباء الموحدة. وعلَّق بشار قائلًا: «في م: «زيرك» بالياء آخر الحروف، مصحَّف». والرمز (م) يعني: المطبوع، وهي النشرة المصرية المعتمِدة على نسخة كوبريلي. وعلَّق العمروي في (تاريخ دمشق) قائلًا: «بالأصل و (ز) و (د): «زيرك»، تصحيف». والصواب خلاف ما أثبتاه، فهو «زِيرَك» بالياء المثناة، وكذا ضَبَطَ ابنُ نقطة هذا الاسم[٢]، وهو اسم فارسي معناه: ذكي وماهر وعاقل[٣]. وهذا الراوي سيسمع من البخاري عندما يدخل الري ويروي عنه[٤].

هذا وقد وقع تحريف في نشرتي (تاريخ بغداد) عند الكلام عن محمد بن يحيى الذهلي: «أعلم مَن بخراسان»، والصواب: «أعلى» مِن العلوّ أي علوّ الإسناد، كذا جاءت في نسختي باريس (١٣٥ظ) وكوبريلي (صحيفة ١٣٥)

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٤)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٤). وهذا النقل عزاه ابن ناصر الدين في تحفة الأخباري (ص٢٠١) هكذا: «وخرَّج أبو عبد الله محمد بن أحمد غنجار وأبو بكر أحمد بن علي الخطيب في تاريخهما من طريق إسحاق بن أحمد بن زيرك». والأدق أن يقال: غنجار ومن طريقه الخطيب.

(٢) تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ٥٨).

(٣) قاموس الفارسية (ص٣٣٠).

(٤) انظر: موضح الأوهام (١/ ٥٧).

وفي نقل الجياني[١]، وجاءت على الصواب في تاريخ دمشق، وهو الأوفق للسياق لأن أبا حاتم وصف البخاريَّ بأنه الأعلم.

وهذه السَنة المذكورة في النص نقلها الخطيب وابن عساكر من تاريخ غنجار هكذا: «سبع» بالسين ثم الباء الموحدة، وكذا هي في نقول العلماء اللاحقين[٢]. وعندي أنه تصحيف قديم في كتاب غنجار، وصوابه: «تسع» بالتاء المثناة من فوق ثم السين، وما أكثر ما يتصحَّف «تسع» بـ«سبع» كما قال الذهبي[٣]، والعكس صحيح طبعًا. وآية ذلك أن ابن زيرك بعدها قال: «فقدم علينا بعد ذلك محمد بن إسماعيل بأشهر» يعني أقلّ مِن سنة، وهذا ينطبق على سنة (٢٥٠هـ) فإن ابن أبي حاتم قال في ترجمة البخاري: «قدم عليهم الري سنة مائتين وخمسين»[٤]. أمّا على ما في تاريخ غنجار، فلو كان أبو حاتم قال ما قاله في سنة (٢٤٧هـ)، لكان أدعى أن يقول ابن زيرك إن البخاري قدم عليهم بعدها «بسنين» لا بأشهر! ويستفاد من رواية ابن زيرك أن البخاري غادر العراق في أوائل السنة.

احتفاء أبي حاتم وأبي زرعة به

أمّا أبو حاتم فهو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، من أتراب البخاري إذ وُلد بعده بسنة واحدة (١٩٥هـ). وهو من مشاهير النقاد الذين أخذوا

---

(١) تقييد الجياني (١/ ٢٦).

(٢) تقييد الجياني (١/ ٢٦)؛ معلم ابن خلفون (ص١٥)؛ تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٥٩)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٦)؛ تحفة ابن ناصر الدين (ص٢٠١)؛ تهذيب التهذيب (٩/ ٥١).

(٣) نبلاء الذهبي (١٠/ ٦٤٨).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ١٩١).

هذا العلم عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ونظرائهم، وله رحلات متعددة في الشرق والغرب ذكرها ابنه في مقدمة كتاب «الجرح والتعديل» تدلّ على سعة علمه. وقد لقيه البخاري في بعض هذه الرحلات واستفاد منه أيضًا، ونقل عنه حديثًا في تاريخه الكبير في ترجمة خالد العبد[١].

وما رواه ابن زيرك عنه يدلّ دلالةً قاطعةً على مقدار تعظيمه للبخاري وتفضيله على علماء عصره قاطبةً خراسانيين وغير خراسانيين، حتى على نفسه وعلى أبي زرعة لقوله: «محمد بن إسماعيل أعلمُ مَن دخل العراق» إذ هما ممن دخلها! ومع تعظيم أبي حاتم للذهلي الذي يُرجع إليه في معرفة علل أحاديث الزهري، نجده وقف على أحاديث لم يقف عليها، فقال فيما رواه عنه ابنه: «قدم محمد بن يحيى النيسابوري الري، فألقيتُ عليه ثلاثة عشر حديثًا من حديث الزهري. فلم يعلم منها إلا ثلاثة أحاديث، وسائر ذلك لم يكن عنده ولم يعرفها»[٢]. فرجلٌ كهذا حين يرفع مِن شأن البخاري فهو يعلم ما يقول.

وأمّا أبو زرعة فهو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، وهو من أقرباء أبي حاتم فهو ابن خاله، وأبو حاتم هو ابن عمّته. قال ابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل بن يزيد الرازي وفي مواضع أخرى من كتابه: «إسماعيل بن يزيد خال أبي وعمّ أبي زرعة»[٣]، وقال في ترجمة أخيه محمد: «محمد بن يزيد أبو جعفر

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٥٨٤).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٣٥٨).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٠٥؛ ٥/ ١٩٦؛ ٦/ ٥٢).

الأحدب خال أبي وعمّ أبي زرعة»[١]. وقد عكس الذهبي فقال: «أبو زرعة الرازي وابن خاله أبو حاتم»[٢].

قال أبو زرعة عن نفسه فيما رواه عنه محمد بن عوف الحمصي: «ولدت سنة مائتين»[٣]، وكذا أثبت السَّنة ابنُ المنادي في وفياته[٤]. وأمّا ما نقله الذهبي من كتاب المزكّين للحاكم، عن عبد الله بن موسى الكعبي النيسابوري، عن أحمد بن محمد بن سليمان الرازي: أن أبا زرعة ولد سنة (١٩٤هـ) وتوفي سنة (٢٦٠هـ) وهو ابن أربع وستين سنة[٥]، فقد أتى آخرُه على أولِه فقضى عليه؛ لأنه إن كان له (٦٤) سنة عند موته سنة (٢٦٠هـ)، فيجب أن تكون ولادته سنة (١٩٦هـ) لا (١٩٤هـ).

والبخاري لقي أبا زرعة في رحلاته، واستفاد كل منهما من الآخر وروى عنه. فأمّا البخاري، فروى عنه حديثًا في تاريخه الكبير في ترجمة إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب فقال: «وقال لي عبيد الله: حدثنا محمد بن إسماعيل الجعفري قال: حدثنا إسحاق بن جعفر، إلخ»[٦]. وكُتب في حاشية نسخة رواية أبي ذر عن ابن عبدان: «هو أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي».

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١٣٠).
(٢) نبلاء الذهبي (١٠/ ٤٢٣).
(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦)؛ تاريخ دمشق (٣٨/ ١٣).
(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٦).
(٥) نبلاء الذهبي (١٣/ ٧٧).
(٦) التاريخ الكبير (٢/ ٧٠).

وأمّا أبو زرعة، فقال محمد بن صالح أبو عبد الله البغدادي: «رأيت أبا زرعة الرازي دخل على أحمد بن حنبل وحدثه.. قال: حدثنا أبو عبد الله البخاري محمد بن إسماعيل قال: حدثنا رضوان البخاري قال: حدثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن سالم، عن جابر: أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى بين جنبيه»[١]. ورضوان المذكور قد يكون هو أبا جعفر رضوان بن سالم البداكري البخاري من أصحاب أبي حفص الكبير[٢].

كان عبد الرحمن بن أبي حاتم ابن عشر سنين حين دخل البخاري الري، فإنه ولد سنة (٢٤٠هـ). وقد ترجم للبخاري في كتابه، وهذه هي الترجمة بتمامها: «محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، قدم عليهم الري سنة مائتين وخمسين. روى عن: عبدان المروزي، وأبي همام الصلت بن محمد، والفريابي، وابن أبي أويس. سمع منه: أبي، وأبو زرعة. ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»[٣].

فقوله: «سمع منه أبي وأبو زرعة» يدلّ على أن علاقتهما بالبخاري لم تكن كعلاقة الأقران بل أقرب إلى علاقة التلاميذ بالشيوخ، فإنهما لم يستفيدا مِن علم البخاري بالتواريخ والرواة والعلل فحسب وإنما سمعا منه أحاديث ورووها، وإنما أمسكا فيما بعد عن الرواية عنه بعد فتنة الذهلي التي وقعت بنيسابور بعد سنتين من الآن.

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢).
(٢) أنساب السمعاني (٢/ ١١٠).
(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٩١).

ويظهر أن الحسين بن محمد البغدادي المعروف بعبيد العجل خرج مع البخاري من بغداد إلى الري، فقد وصف لنا حال أبي حاتم وأبي زرعة في حضرة البخاري. روى غنجار بإسناده، عن عبيد العجل قال: «رأيتُ أبا زرعة وأبا حاتم يستمعون إلى محمد بن إسماعيل أيّ شيء يقول، يجلسون بجنبه»[١]. وروى ورّاق البخاري، عن إبراهيم الخوّاص مستملي صدقة قال: «رأيتُ أبا زرعة كالصبي جالسًا بين يدي محمد بن إسماعيل يسأله عن علل الحديث»[٢]. وهذا النقل يدلّ على أن ورّاق البخاري لم يكن معه حين خرج في هذه الرحلة العراقية.

ومن الحكايات التي تُروى في قدوم البخاري الري ما ذكره صالح بن أحمد الهمذاني في تاريخه قال: «لمّا وافى محمدُ بن إسماعيل البخاري -صاحبُ الجامع المعروف بالصحيح- إلى الري، قصد أبا زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن فروخ وأبا حاتم محمد بن إدريس، وكانا إمامي المسلمين في وقتهما وزمانهما والمرجوع إليهما في الحديث وعلم ما اختلف فيه الرواة. فاحتجبا عنه، فعاود ولم يأذنا له بالدخول عليهما. فعاود أبا زرعة، فأبى وشدَّد في ذلك وقال: «لا أحب أن أراه ولا يراني!» فبلغ بعض العلماء أن أبا زرعة منع محمد بن إسماعيل أن يدخل عليه، وتحدث الناس بذلك، فقصد أبا زرعة وسأله عن ذلك، إلخ»[٣].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥١)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٥).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٧).

(٣) معلم ابن خلفون (ص٢٠٦، ٣٩٣).

ووهاء هذه القصة ظاهرٌ بلا خفاء، فموقف أبي زرعة وأبي حاتم من البخاري لم يتغيَّر إلا بعد فتنة الذهلي بنيسابور، والبخاري حين قدم الري لم يكن حينها قد دخل نيسابور بعد! وما رواه الشهود بالري يُبطِل هذه الأخلوقة؛ فابن زيرك نقل لنا تبشير أبي حاتم أصحابَه بقدوم البخاري وعبارات الثناء في حقِّه، وعبيد العجل نقل لنا ما رآه مِن حِرْصِ أبي حاتم وأبي زرعة على ملازمة البخاري، وإبراهيم الخوّاص نقل لنا خضوع أبي زرعة للبخاري. وصالح الهمذاني مولود سنة (٣٠٣هـ) أي بعد الواقعة بثلاث وخمسين سنة، ولم يذكر لنا ممن سمع هذا بل أرسله على عواهنه. فالقصة تنادي على نفسها بالبطلان، وأَخْلِقْ بها أن تكون مِن وَضْعِ خصوم البخاري.

تاريخ البخاري بالري

كان لفضلك الرازي الفضل في اطلاع أهل الري على تاريخ البخاري، فقد لقيه على مشارف بغداد ونسخ منه كتابه وعاد به، ولم يكن قد لقي البخاري من قبل. ولم يتحرَّج فضلك من أن يشهد بما رأى وسمع، فجعل منزلة البخاري في الحفظ فوق أبي زرعة وهو مَن هو. روى غنجار، عن خلف الخيام، عن محمد بن حريث البخاري قال: «سمعت الفضل بن العباس الرازي، وسألته فقلت: أيهما أحفظ أبو زرعة أم محمد بن إسماعيل؟ فقال: لم أكن التقيتُ مع محمد بن إسماعيل، فاستقبلني ما بين حلوان وبغداد، فرجعتُ معه مرحلة. وجهدتُ الجهد على أن أجيء بحديثٍ لا يعرفه، فما أمكنني. وأنا أُغْرِبُ على أبي زرعة عدد شعره»[1].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٣)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٤).

وقد مَرَّ عليك طرفٌ مِن أخبار هذه النسخة من ‹التاريخ الكبير›، فقد قال أبو زرعة: «حَمَل إليَّ الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ، ذَكَرَ أنه كَتَبَه مِن كتاب محمد بن إسماعيل البخاري»(١). وكان لقاء فضلك بالبخاري في حدود سنة (٢٤٣هـ) كما حققنا، أي قبل سبع سنين من الآن. فالبخاري عند قدومه الري الآن عليهم كانوا قد اطّلعوا مِن قبلُ على كتاب ‹التاريخ›، وهو بمفرده يشهد لصاحبه بالعبقرية أن يجرِّد أسانيد الأحاديث ويستخلص منها الرواة ويفرزهم ثم يصنع معجمًا بأسمائهم، وهو شيء لم يخطر على بال أحد من علماء الحديث قبله! ولذلك وصف ابنُ راهويه هذا الكتاب لأمير نيسابور بقوله: «ألا أريك سحرًا؟»(٢).

وقد فحص أبو زرعة الكتاب ووقف فيه على أخطاء، فدوَّنها في كتابٍ هو الذي نقله فيما بعد ابن أبي حاتم وأضاف إليه تعليقات أبيه. وقد قال صالح جَزَرة كما مَرّ: قال لي أبو زرعة: «يا أبا علي، نظرتُ في كتاب محمد بن إسماعيل هذا أسماء الرجال، فإذا فيه خطأ كثير!»(٣).

ونسخة فضلك من ‹التاريخ الكبير› هي التي سيعتمد عليها أبو حاتم وابنه في تأليف كتاب ‹الجرح والتعديل›، وهي تمثل الإبرازة الثانية للكتاب السابقة على رواية ابن سهل بالبصرة. ومِن الأشياء التي نقلها ابن أبي حاتم وليس لها وجود في النسخ الحالية: ما ذكره في ترجمة عبد الملك بن نافع ابن أخي القعقاع بن شور من أن البخاري ترجم له في الرواة المسمّين «عبد الملك»

---

(١) بيان خطأ البخاري (ص٢).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٥).

(٣) موضح الأوهام (١/ ٧).

واسم آبائهم يبدأ بحرف القاف، فقال ابن أبي حاتم: «روى وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قرة العجلي، فقال: «عن عبد الملك بن القعقاع». وغلط وكيع.. فاغترَّ محمد بن إسماعيل البخاري برواية وكيع، فأفرد له اسمًا في باب القاف»[١]. وهذا مما حذفه البخاري.

وكتاب ابن أبي حاتم مبنيٌّ في أساسه على تاريخ البخاري، حتى إنه قلَّده في بعض تراجمه مع أن أباه لم يجد لها وجهًا صحيحًا عنده. فمن ذلك قوله: «نجيّ بن عبيد، روى عن [/ بياض/]، روى عنه [/ بياض/]. أدخل البخاريُّ نجيّ بن عبيد في هذا الباب. سمعت أبي يقول: هو يحيى بن عبيد البهراني، ولا أعرف نجي بن عبيد»[٢]. وهذه الترجمة موجودة في روايتي ابن سهل وابن فارس، وليست في رواية مسبِّح[٣].

ومن هذه التراجم قوله: «محمد بن عبد الرحمن أبو عمرو القاص والد أسباط بن محمد قرشي كوفى بيّاع الملاء ويقال طائي. روى عن: أبيه، وعكرمة. روى عنه: سليمان التيمي، والثوري، وشريك، وأبو معاوية الضرير، وابنه أسباط بن محمد. كذا أخرجه البخاري في كتابه. فسمعت أبي يقول: قال عبيد بن أسباط: هو محمد بن ميسرة بن عبد الرحمن»[٤]. وهذه الترجمة موجودة في الروايات الحالية للتاريخ[٥].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٧٢).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٥٠٤)؛ تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري (٢/ ٦٩٥).

(٣) التاريخ الكبير (٩/ ٥٥٢).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٠).

(٥) التاريخ الكبير (١/ ٤٥٧).

ومنها قوله: «محمد بن عبد الرحمن بن يحنس. روى عنه ابن أبي ذئب حديث أم سلمة مرفوع: فيمن أَهَلَّ مِن بيت المقدس. أخرج البخاري هذا الاسم في كتابه، وذكر أنه روى عنه الدراوردي وابن أبي فديك. فقال أبو زرعة: إنما هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس، روى عنه ابن أبي فديك»[١].

ومن ذلك قوله: «قعقاع بن شور. روى عن [/ بياض/]. سألت أبي عنه وقلت: إن البخاري أدخل اسمه فيمن يسمى القعقاع، فقال: لا يُعلم للقعقاع بن شور رواية»[٢]. ومن هذه التراجم في الكنى قوله: «أبو المعلى بن رؤبة. كذا قال البخاري في كتابه. فسمعت أبي يقول: إنما هو المعلى بن رؤبة»[٣]. فهذه التراجم مع كونها خطأ، أثبتها ابن أبي حاتم كما وجدها في كتاب البخاري.

وكان أول مَن انتبه إلى تَشابُه كتاب ‹الجرح والتعديل› مع تاريخ البخاري الكبير أبو أحمد الحاكم النيسابوري، فقد قال فيما رواه عنه أبو عبد الله الحاكم: «كنتُ بالريّ، فرأيتهم يومًا يقرأون على أبي محمد بن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل. فلمّا فرغوا قلت لابن عبدويه الورّاق: ما هذه الضحكة؟! أراكُم تقرأون كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل البخاري على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم! فقال: يا أبا أحمد، اعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لـمّا حُمل إليهما هذا الكتاب قالا: «هذا علمٌ حسنٌ لا يُستغنى عنه،

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٢).
(٢) السابق (٧/ ١٣٧).
(٣) السابق (٩/ ٤٤٣).

ولا يحسُن بنا أن نذكره عن غيرنا». فأقعدا أبا محمد عبد الرحمن حتى سألهما عن رجلٍ بعد رجلٍ، وزادا فيه ونقصا، ونسبه عبد الرحمن إليهما»[١].

وقال في كتاب (الكنى): «وكتاب محمد بن إسماعيل رحمة الله عليه في التاريخ كتابٌ لم يُسبق إليه، ومَن ألَّف بعده شيئًا من التاريخ أو الأسامي والكنى لم يَستغنِ عنه. فمنهم مَن نَسَبَه إلى نفسه، مثل أبي زرعة وأبي حاتم ومسلم بن الحجاج، ومنهم مَن حكاه عن محمد بن إسماعيل. والله يرحم محمد بن إسماعيل فإنه الذي أَصَّلَ الأصل، وما سواه عليه عيال[٢]، مِنه يُستفاد وبه يُقتدى. وإنْ كابَرَ العيانَ مكابرٌ وعانَدَ الحقَّ معاندٌ، فَلَيْسَ تخفى صورةُ الحقِّ عند ذوي الألباب»[٣].

وقال الخطيب البغدادي: «ومن العجب أن ابن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري ونقله إلى كتابه في الجرح والتعديل، وعمد إلى ما تضمَّن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زرعة ودوَّن عنهما الجواب في ذلك. ثم جمع الأوهام المأخوذة على البخاري وذكرها، من غير أن يقدِّم ما يقيم به العذر لنفسه عند

---

(١) تاريخ دمشق (٣٥/ ٣٦٣)؛ موضح الأوهام (١/ ١٥)؛ تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٤).

(٢) في المطبوع: «وبال»، وفي نسخة الأزهرية: «وعال». واشتبه على المحقق نقطة الشين العلوية في كلمة «بشر» الواقعة تحت هذه الكلمة في السطر التالي فقرأ العين باءً. والكلمة بهذا الرسم فاسدة المعنى، ولعل ما أثبتُّه هو الأشبه بالرسم والسياق. وكأن العبارة كانت مشكلة أيضًا في نسخة السبكي فقال في نقله: «».. فإنه الذي أصل الأصول». وذكر الحاكم أبو أحمد كلامًا سوى هذا»، وتحاشى إكمال النقل.

(٣) كنى الحاكم (٢/ ١٠). وانظر: إرشاد الخليلي (٣/ ٩٦٣)، تاريخ الإسلام (٦/ ١٥٣)، إكمال مغلطاي (٨/ ١٢٣)، طبقات السبكي (٢/ ٢٢٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٥٨).

العلماء في أنّ قصده بتدوين تلك الأوهام بيان الصواب لمن وقعت إليه دون الانتقاص والعيب لمن حُفظت عليه. ونحن لا نظنّ أنه قصد غير ذلك، فإنه كان بمحلٍّ مِن الدين وأحدَ الرفعاء من أئمة المسلمين رحمة الله عليه وعليهم أجمعين»[١].

ضعفاء البخاري بالري

مِن كُتُبِ البخاريِّ الأخرى التي وجدت طريقها إلى أيدي الرازيين كتاب ‹الضعفاء›، وهو ككتاب التاريخ مرتَّب على حروف المعجم. وهذا الكتاب استفاد منه أبو زرعة، فجرّد رجاله وحذف وأضاف وعدَّل. وحين لزمه البرذعي رأى كتابه هذا في الضعفاء، فطلب منه أن ينسخه فسمح له بذلك ولم يقرأه عليه. قال البرذعي: «كان أبو زرعة قد أخرج أسامي الضعفاء ومَن تُكُلِّم فيهم مِن المحدثين وقال في ذلك، فسألته أن يُخرج إليَّ كتابه. فأخرج إليَّ كتابه بخطِّه فدفعه إليَّ مِن يده، فنسختُ هذه الأسامي مِن كتابه الذي ناولني من يده بخطِّه، ولم أسمعه منه»[٢].

وقد التزم أبو زرعة في الغالب بترتيب البخاري، وأحيانًا كان يُثبت ترجمة البخاري جُلَّها بأحكامه. وقد قارنتُ بين الكتابين: فوجدتُ أبا زرعة استبعد عشرات التراجم من البخاري واقتصر على (٣٧٧) راويًا وزاد عليه (١١) منهم اثنان خطأ، بنسبة موافقة (٩٧٪). كما تبع البخاريَّ في ترتيب (٣٦٢) راويًا وخالفه في (٢٦)، بنسبة موافقة (٩٣٪). وأمّا ألفاظ الترجمة فعامّتها ألفاظ

---

(١) موضع الأوهام (١/ ١٥).

(٢) سؤالات البرذعي (ص٣٠٧).

البخاري، إلا ما تصرَّف فيه أبو زرعة. هذا مع ملاحظة أن نسخة كتاب البخاري في الضعفاء التي وقعت لأهل الري فيها اختلافات عن رواية آدم الخواري التي وصلتنا، وهذا يعني أن تلك النسخة قد يكون ترتيب تراجمها موافقًا للترتيب الذي اتبعه أبو زرعة. ومثل هذا الصنيع نعاه أبو أحمد الحاكم على الرازيين فيما يخصّ تاريخ البخاري، فكيف لو وقف على صنيع أبي زرعة في الضعفاء!

وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

• البخاري: «جري بن بكير العبسي. سمع حذيفة. منكر الحديث»(١).

- أبو زرعة: «جرير بن بكير العبسي. سمع حذيفة. منكر الحديث»(٢).

• البخاري: «خالد بن محمد بن زهير المخزومي. روى عنه: صالح بن أبي الأخضر ولم يقم حديثه»(٣).

- أبو زرعة: «خالد بن محمد بن زهير المخزومي. روى عنه: صالح بن أبي الأخضر»(٤).

• البخاري: «ربيع بن مالك. عن: خولة. روى عنه: الحجاج بن أرطأة. لم يثبت حديثه»(٥).

- أبو زرعة: «ربيع بن مالك. روى عن: خولة. روى عنه: حجاج»(٦).

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٧٥)، ووقع عند ابن سهل: «جزي» بالزاي.
(٢) سؤالات البرذعي (ص٣١٤).
(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٥٩٦).
(٤) سؤالات البرذعي (ص٣٢١).
(٥) التاريخ الكبير (٤/ ١٦٣).
(٦) سؤالات البرذعي (ص٣٢٢).

• البخاري: «عبد الله بن نافع مولى ابن عمر القرشي المديني أبو بكر. منكر الحديث. عن أبيه»[١].

- أبو زرعة: «عبد الله بن نافع مولى ابن عمر. منكر الحديث»[٢].

• البخاري: «عامر بن هني. عن: محمد بن الحنفية. قال هارون بن المغيرة، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن عامر. لا يصح»[٣].

- أبو زرعة: «عامر بن هني. قال هارون بن المغيرة، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عنه. لا يصح»[٤].

• البخاري: «غزوان بن يوسف العامري البصري. عن: الحسن. تركوه»[٥].

- أبو زرعة: «غزوان بن يوسف العامري بصري. تركوه»[٦].

• البخاري: «كريم. عن: الحارث. ولا يصح. روى عنه: أبو إسحاق الهمداني»[٧].

- أبو زرعة: «كريم. عن: الحارث. لا يصح. روى عنه: أبو إسحاق»[٨].

• البخاري: «يحيى بن العلاء البجلي الرازي. كان وكيع يتكلم فيه»[٩].

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ٢٧٣).
(٢) سؤالات البرذعي (ص٣٣٦).
(٣) التاريخ الكبير (٧/ ٥٥٥).
(٤) سؤالات البرذعي (ص٣٤٩).
(٥) التاريخ الكبير (٨/ ٢٠٨).
(٦) سؤالات البرذعي (ص٣٥٣).
(٧) التاريخ الكبير (٨/ ٤٤٩).
(٨) سؤالات البرذعي (ص٣٥٦).
(٩) التاريخ الكبير (١٠/ ٢٨٠).

- أبو زرعة: «يحيى بن العلاء الرازي. كان وكيع يتكلم فيه»[١].

وهذه الأمثلة لا تدع مجالًا للشكّ أن كتاب أبي زرعة في الضعفاء هو أيضًا مبنيٌّ على جهد البخاري، فرحم الله أبا أحمد الحاكم.

وهذا الكتاب كان يُسأل أبو حاتم عن الرواة المذكورين فيه، فيخالف البخاريَّ في بعضهم ولا يضعِّفهم، ونقل ابنه ذلك عنه في غير موضع من كتاب ‹الجرح والتعديل›. فمن ذلك قوله: «سمعت أبي وقيل له: إن البخاري أدخل حريث بن أبي حريث في كتاب الضعفاء، فقال: يحوَّل اسمه مِن هناك»[٢]. وقال: «سألت أبي عن عبيد الله بن أبي زياد القداح، فقال: ليس بالقوي ولا بالمتين، وهو صالح الحديث، يُكتب حديثه، ومحمد بن عمرو بن علقمة أَحَبُّ إليَّ منه، يحوَّل اسمه من كتاب الضعفاء الذي صنَّفه البخاري»[٣].

وهذه النسخة من كتاب ‹الضعفاء› مختلفة عن روايات الكتاب اللاحقة، وآية ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة أبي تميلة يحيى بن واضح المروزي قال: «سمعت أبي يقول: هو ثقة في الحديث. أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، يحوَّل من هناك»[٤].

قال الذهبي في ‹تاريخ الإسلام›: «لا! ما هو في الضعفاء. فعندي كتابا البخاري في الضعفاء، وما هو فيهما»[٥]. وقال في ‹سير أعلام النبلاء›: «وَهِمَ

---

(١) سؤالات البرذعي (ص٣٧١).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٢٦٣).

(٣) السابق (٥/ ٣١٦).

(٤) السابق (٩/ ١٩٤).

(٥) تاريخ الإسلام (٤/ ١٢٦٤).

أبو حاتم حيث حكى أن البخاري تكلَّم في أبي تميلة، ومشى على ذلك أبو الفرج بن الجوزي. ولم أَرَ ذِكرًا لأبي تميلة في كتاب الضعفاء للبخاري، لا في الكبير ولا الصغير»[1].

وأقرب ما يجاب عن ذلك عندي هو أن البخاري كان أدخله في كتابه وهمًا، كأن يكون ترجم له على أنه آخَر وفرَّق بينهما، ثم أسقطه بعدُ. وأبو حاتم وابنه فمِمَّن لهم اعتناء بمصنفات البخاري في الرجال، ويبعُد أن يَدخل هنا الوهم عليهما معًا.



(١) نبلاء الذهبي (٩/ ٢١١).

الفصل السادس عشر
البخاري في نيسابور

لـمّا ورد البخاري الري عازمًا على المسير إلى نيسابور، طار الخبر في الآفاق وتهيّأ النيسابوريون لاستقبال هذا الإمام. وقد كان البخاري دخلها مجتازًا في طريقه إلى العراق قبل سبع سنين من الآن، وقبل ذلك بعدّة سنوات كان مقيمًا بها أيام ابن راهويه. والآن يرجع إليها وهو ابن ست وخمسين سنة، وقد صار صغارُ طلبةِ العلم بالأمس رجالًا اليوم.

خوار الري وكتاب الضعفاء

انطلق البخاري من الري في طريقه إلى نيسابور، فدخل مدينة خُوَار الري مجتازًا، وبينهما ثلاث مراحل بثلاثة أيام[1]. في هذه المدينة حدَّث البخاري بكتاب «الضعفاء» بصورتيه الكبيرة والصغيرة، وقد اصطلح العلماء على تسميتهما بالضعفاء الكبير والضعفاء الصغير.

وهذان الكتابان رواهما عن البخاري أحد طلبة العلم بخوار الري وهو: أبو علي آدم بن موسى بن عمران الولاهنجي أو الولاهيجي الخواري. لم يترجم له أحد إلا ابن نقطة[2]، وترجم له الذهبي فيمن توفي سنة (٣٠٥هـ)

(١) مسالك الإصطخري (ص٢١٥).

(٢) تكملة ابن نقطة (٢/ ٥١٧).

مكتفيًا بذكر شهر وفاته وهو رجب[١]، ولم يَزِدْ كلاهما في تسميته على قولهما: «آدم بن موسى الخواري»، وكذا هو في إسناد كتاب ‹الضعفاء› كما في النسخ التي وصلتنا[٢]. وأمّا كنيته فذكرها أبو نعيم الأصبهاني في إسناده إلى ضعفاء البخاري، وذلك في مقدمة مستخرجه على صحيح مسلم[٣].

وأمّا اسم جدِّه ونسبتُه، فوقفتُ عليهما في إسناد تلميذه أبي عمرو محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري: رواه الواحدي، عن أبي بكر الحاكم محمد بن إبراهيم الفارسي، عن أبي عمرو بن مطر قال: «حدثنا آدم بن موسى بن عمران الولاهيجي: حدثنا أبو محمد جعفر بن علي الخواري»[٤]. وفي إسناد آخر: روى أبو عبد الرحمن السلمي النيسابوري، عن أبي عمرو بن مطر قال: «حدثنا آدم بن موسى الولاهنجي»[٥]. فعُلم أنه نفس الراوي، وكونه يروي عن جعفر الخواري يدلّ على أنه بلديُّه. ولم أستدلّ على أصل هذه النسبة.

وهذه أسماء شيوخه وتلاميذه الذين وقفتُ عليهم. روى عن: أبي محمد إسماعيل بن سالم الصائغ المكي[٦]، وأبي محمد جعفر بن علي الخواري[٧]، وأبي عمار الحسين بن حريث الخزاعي المروزي[٨]، وأبي علي الحسين بن

(١) تاريخ الإسلام (٧/ ٨٧).
(٢) ضعفاء البخاري (قسم التحقيق، ص٣).
(٣) مستخرج أبي نعيم على مسلم (١/ ٨٨).
(٤) التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٢١٥).
(٥) الأربعون في التصوف للسلمي (ص٦).
(٦) ثقات ابن حبان (٨/ ١٠١).
(٧) التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٢١٥).
(٨) دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٣٣٢).

عيسى بن حمران الطائي البسطامي نزيل نيسابور[١]، وأبي عثمان سعيد بن عنبسة الخزاز الرازي[٢]، وأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي أحمد محمود بن غيلان المروزي[٣].

روى عنه: أبو محمد عبد الله بن محمد الرَزّي الخواري[٤]، وأبو أحمد محمد بن أحمد الغطريفي الجرجاني[٥]، وأبو عمرو محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري[٦]، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي صاحب الصحيح[٧]، وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي[٨].

ويتبيَّن من هذا أن آدم بن موسى شارك البخاريَّ في بعض شيوخه وهم: الحسين بن حريث المروزي (ت ٢٤٤هـ)، والحسين بن عيسى البسطامي (ت ٢٤٧هـ)، ومحمود بن غيلان المروزي (ت ٢٤٩هـ). وروى عنه اثنان من أئمة النقد الحديثي وهما: ابن حبان، والعقيلي.

---

(١) صحيح ابن حبان (٥٩٣٤).
(٢) ضعفاء العقيلي (٤/ ٣٠٠).
(٣) الأربعون في التصوف للسلمي (ص٦).
(٤) اللباب في تهذيب الأنساب للعز بن الأثير (١/ ٥٠١)؛ تاريخ الإسلام (٨/ ٤٠١).
(٥) ضعفاء البخاري (قسم التحقيق، ص٣)؛ حلية الأولياء (٩/ ٩٢).
(٦) الأربعون في التصوف للسلمي (س٦)؛ دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٣٣٢)؛ التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٢١٥).
(٧) صحيح ابن حبان (٥٩٣٤، ١٣/ ٢٥٨)؛ ثقات ابن حبان (٨/ ١٠١)؛ المجروحين لابن حبان (٢/ ٤٠٧).
(٨) ضعفاء العقيلي (١/ ١٥٢، وفي كثير من تراجم الكتاب).

في الطريق إلى نيسابور

ثم انطلق البخاري في طريقه مجتازًا بقومس، ومسار الرحلة هكذا: خوار الري، ثم سمنان، ثم الدامغان أكبر مدن قومس، وذلك ست مراحل[١]. ثم واصل البخاري سيره من قومس إلى أسداباذ أول أعمال نيسابور، وذلك خمس مراحل[٢]، ومنها إلى خُسْرَوْجِرْد قصبة بيهق ثلاث مراحل، ومنها إلى مدينة نيسابور أربع مراحل[٣]. فتكون مدة الرحلة من الري إلى نيسابور ثلاثة أسابيع، بخلاف أيام الإقامة بهذه المدن.

وقد حدَّث البخاري في خسروجرد قبل دخوله مدينة نيسابور، فقد قال محمد بن المسيب بن إسحاق الأرغياني: أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري بخسروجرد قال: أخبرنا عبد الله بن عبد الوهاب قال: أخبرني إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة قال: أخبرني جدي عبد الملك بن أبي محذورة، أنه: سمع أبا محذورة: «أن النبي ﷺ أمره أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة»[٤].

وقد ذَكَرَ البخاريُّ المدنَ التي دخلها في رحلته هذه قبل دخوله نيسابور، فقد قال بعد أن طعن الذهليُّ في عقيدته: «مَن زعم مِن أهل نيسابور وقومس والري وهمذان وحلوان وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والبصرة أني قلت: «لفظي بالقرآن مخلوق»، فهو كذاب»[٥]. وسيأتي هذا النقل بطوله.

---

(١) مسالك الإصطخري (ص٢١٥-٢١٦).

(٢) السابق (ص٢١٦).

(٣) مسالك ابن خرداذبة (ص٢٣)؛ مسالك الإصطخري (ص٢٨٤).

(٤) معرفة البيهقي (٢٥٨٠).

(٥) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٤).

دخول البخاري نيسابور

قَدِمَ البخاريُّ نيسابور في السنة نفسها التي خرج فيها من العراق سنة ٢٥٠هـ، وقد قال الحاكم في تاريخه: «أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين، فأقام بها خمس سنين يحدِّث على الدوام»[١]. وقد رأيتَ عند كلامنا على الرحلة العراقية الأولى أن صواب التاريخ الأول هو سنة (٢١٠هـ) لا (٢٠٩هـ)، كما أن مدة إقامة البخاري بنيسابور في هذه القدمة الأخيرة ليست خمس سنين كما قال الحاكم، بل هي أقلّ من ثلاث كما سيأتي بيانه.

استُقبل البخاري عند قدومه استقبالًا عظيمًا لم يسبق أن حَدَثَ مثلُه من قبل، حتى إن أهل نيسابور خرجوا يستقبلونه مِن على أطراف المدينة بالخارج! هو حدثٌ مشهودٌ لا يمكن أن يمرّ مرور الكرام، وبالتأكيد كانت هناك تجهيزات له قبلها بمدّةٍ بعد أن علم النيسابوريون بموعد وصول البخاري قادمًا من الري. وأمام هذا الاهتمام الشعبي الجارف، لم يملك إمامُ المدينةِ محمدُ بن يحيى الذهلي إلا مسايرة هذا الوضع إلى حين.

وقد جاء وصف هذا الاستقبال في أكثر من رواية؛ فقد روى أحمد بن منصور الشيرازي، عن ابن الأخرم قال: سمعت أصحابنا يقولون: «لـمّا قدم محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، استقبله أربعة آلاف رجل ركبان على الخيل، سوى مَن ركب بغلًا أو حمارًا، وسوى الرجالة»[٢]. وقول ابن الأخرم:

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٤).

(٢) تقييد الجياني (١/ ٤١).

«سمعت أصحابنا يقولون» يفيد استفاضة هذا الحدث عند مَن عاصَرَه وشَهِدَه، وابن الأخرم وُلد في هذه السنة نفسها (٢٥٠هـ) ولذلك لم يدرك هذه الأمور.

وإذا كان ابن الأخرم علم بأمر هذا الاستقبال من كلام شيوخه وطلبة العلم الأكبر منه سِنًّا، فإن مسلم بن الحجاج قد شهد هذا الحدث بنفسه وأخبر به. فقد روى غنجار بإسناده، عن أبي سعيد حاتم بن أحمد بن محمود الكندي، عن مسلم بن الحجاج قال: «لـمّا قدم محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، ما رأيتُ واليًا ولا عالـمًا فَعَلَ به أهلُ نيسابور ما فعلوا بمحمد بن إسماعيل! استقبلوه من مرحلتين وثلاث مراحل. وقال محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه: «مَن أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدًا فليستقبله، فإني أستقبله». فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء أهل نيسابور، فدخل البلد فنزل دار البخاريين»[1].

وفي الأيام الأولى من إقامة البخاري بنيسابور حدثت بوادر أزمة له مع بعض مَن حضر مجالسه، فأثار قضية خلق القرآن بصورةٍ قد يُفهم منها أن المقصود هو إحراج البخاري على مرأى ومسمع من الناس. وسنتعرض لهذه التفاصيل عند حديثنا عن محنة البخاري وفتنة الذهلي وما آلت إليه الأمور بعد ذلك.

كان أول نزولٍ للبخاري بنيسابور إذًا في دار البخاريين كما قال مسلم، بيد أن أماكن إقامته تعدَّدت طوال هذه المدة التي قضاها بالمدينة كما سيأتي. وأمّا الجلوس للتحديث فكان البخاري يعقد مجالسه في مسجد حفص الواقع بالسِكّة المنسوبة إليه، ويحدّثنا الحاكم عن هذا المسجد في ترجمة الفقيه

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٢)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٨).

حفص بن عبد الرحمن بن عمر البلخي النيسابوري أحد أصحاب أبي حنيفة، فيقول: «وَلِيَ حفصٌ قضاءَ نيسابور، ثم ندم على ذلك وأقبل على العبادة.. ومسجد حفص في مسكنه[١] مشهور يُتبرك به، وكان محمد بن إسماعيل البخاري إذا ورد نيسابور لا يحدِّث إلا في مسجده»[٢].

مسلم بين يدي البخاري

كان مسلم بن الحجاج[٣] ممن يحضرون مجالس البخاري وينهلون مِن عِلْمِه، وكيف لا وهو واحدٌ مِن تلاميذ ابن راهويه الذين يعرفون جيدًا كيف كانت علاقة أستاذهم بالبخاري، فهُم قد سمعوا أو نُقِلَ لهم قول ابن راهويه فيه: «يا معشر أصحاب الحديث، انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه»[٤]، وقوله: «هو أبصر مني»[٥]. وقد مَرَّت عليك شهادة ابن عم المسندي على ما سمعه في جنازة أحمد بن حرب بنيسابور حين قال: «لـمّا مات أحمد بن حرب النيسابوري، ركب محمد وإسحاق يشيّعان جنازته. فكنتُ أسمع أهل المعرفة بنيسابور ينظرون ويقولون: محمد أَفْقَهُ مِن إسحاق»[٦].

---

(١) لعل صوابها: «سِكّته». قال الذهبي نقلاً عن الحاكم: «سِكّة حفص بالبلد منسوبة إليه» (نبلاء ٩/ ٣١١).

(٢) التراجم الساقطة من إكمال مغلطاي (ص٢٣٤)؛ نبلاء الذهبي (٩/ ٣١١).

(٣) سأُفرِد سيرته وقصة تأليف صحيحه بكتاب مستقل إن شاء الله.

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٨)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٦).

(٥) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٩).

(٦) السابق (١٢/ ٤١٨).

هذا قد يفسِّر لك ما رُوي عن مسلم بن الحجاج مِن تعظيمه للبخاري، للدرجة التي جعلته يجلس بين يديه كالصبي! فقد روى الحاكم، عن ابن الأخرم، عن أبيه وهو يعقوب بن يوسف الأخرم قال: «رأيتُ مسلم بن الحجاج بين يدي محمد بن إسماعيل البخاري وهو يسأله سؤال الصبي المتعلِّم»[١]. وهذا الوصف مطابقٌ لما قاله إبراهيم الخوّاص في حقّ أبي زرعة الرازي كما مَرَّ عليك: «رأيتُ أبا زرعة كالصبي جالسًا بين يدي محمد بن إسماعيل يسأله عن علل الحديث»[٢]. وتوارُد هذه الأخبار عن رواةٍ مختلفين ولوقائع مختلفة يُظهر لك مدى الإجلال الذي كان يحظى به البخاري بين معاصريه.

وقد نَقَلَ لنا أحدُ الشهود طرفًا مِن هذه السؤالات التي وجّهها مسلم للبخاري، وهذا الشاهد هو أبو حامد أحمد بن حمدون القصّار بن أحمد بن عمارة بن رستم ويُعرف بابن أبي صالح وبأبي تراب الأعمشي النيسابوري جامع حديث الأعمش[٣]، وقد توفي سنة (٣٢١هـ) وهو ابن تسعين سنة تقريبًا، فتكون ولادته في حدود سنة (٢٣١هـ)، وعلى هذا يكون له مِن العمر عند دخول البخاري نيسابور تسع عشرة سنة تقريبًا. وهذه القصة التي أخبر بها يرويها عنه اثنان: أبو نصر الورّاق، وأبو محمد المخلدي. فأمّا رواية أبي نصر

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥١)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣٢).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٧).

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ جرجان (ص٨٤)؛ إرشاد الخليلي (٣/ ٨٤٦)؛ أنساب السمعاني (١/ ٣١٢)؛ نبلاء الذهبي (١٤/ ٥٥٣).

فرواها عنه: الحاكم[١]، وأبو عثمان البحيري[٢]. وأمّا رواية المخلدي فرواها عنه: الخليلي[٣]، وأبو حازم العبدوي[٤]. وسنسوق الروايتين من باب المقابلة.

قال أبو حامد الأعمشي فيما رواه أبو نصر عنه: «سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري، فقبَّل ما بين عينيه وقال: دعني حتى أقبِّل رجليك، يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله! حدثك محمد بن سلام: حدثنا محمد بن يزيد الحراني قال: أخبرنا ابن جريج قال: حدثنا موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ.

قال أبو حامد: وحدثنا محمد بن إسماعيل البخاري: حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو خيثمة قالوا: حدثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج قال: حدثني موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في الكفارة في المجلس إذا قام من مجلسه: «سبحانك ربنا وبحمدك، فهو كفارته»[٥].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٢٦٧)؛ مدخل البيهقي (٥٧٨)؛ تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٣). ويظهر أن البيهقي أصلح ألفاظ الحاكم، وهي ثابتة عنه في كتابه «المعرفة» وفي «تاريخ نيسابور» الذي نقل منه ابن مفلح.

(٢) طبقات الحنابلة لابن الفراء (١/ ٢٧٣)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٨)؛ تقييد ابن نقطة (ص٣٣).

(٣) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٥٩).

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٠).

(٥) انظر: مسند أحمد (١٠٤١٥)؛ سنن الترمذي (٣٤٣٣)؛ سنن النسائي الكبرى (١٠٣٣٧)؛ صحيح ابن حبان (٥٩٤)؛ مستدرك الحاكم (١٩٩٣).

قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثًا غير هذا، إلا أنه معلول[١]. حدثنا به موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب قال: حدثني سهيل، عن عون بن عبد الله بن عتبة قوله. قال محمد بن إسماعيل: [هذا] أولى، ولا نذكر لموسى بن عقبة سماعًا من سهيل». لفظ البحيري.

وهذه رواية المخلدي، عن أبي حامد الأعمشي قال: «كنا عند محمد بن إسماعيل البخاري بنيسابور، فجاء مسلم بن الحجاج. فسأله عن حديث عبيد الله بن عمر، عن أبي الزبير، عن جابر: «بعثنا رسول الله ﷺ في سريةٍ ومعنا أبو عبيدة»، فساق الحديث بطوله. فقال محمد بن إسماعيل: حدثنا ابن أبي أويس: حدثني أخي أبو بكر، عن سليمان بن بلال، عن عبيد الله، عن أبي الزبير، عن جابر: القصة بطولها[٢].

فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة: حدثني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «كفارة المجلس واللغو إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا الله أستغفرك وأتوب إليك». فقال له مسلم: في الدنيا أحسنُ مِن هذا الحديث: ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل؟ يُعرف بهذا الإسناد حديثٌ في الدنيا؟

---

(١) انظر: علل ابن أبي حاتم (٥/ ٤٠٦-٤٠٧)؛ ضعفاء العقيلي (٢/ ١٨٥)؛ علل الدارقطني (٤/ ١٦٠-١٦١).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١٩٣٥).

فقال محمد بن إسماعيل: إلا أنه معلول. قال مسلم: لا إله إلا الله! -وارتعد- أخبِرْني به! قال: استر ما ستر الله، هذا حديثٌ جليلٌ رواه عن حجاج بن محمد الخلقُ، عن ابن جريج. فألحَّ عليه وقبَّل رأسه، وكاد أن يبكي! فقال: اكتبْ إن كان ولا بدّ: حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا وهيب: حدثنا موسى بن عقبة، عن عون بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «كفارة المجلس». فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك».

وتعدُّد ألفاظ الروايتين قد يشير إلى أن أبا حامد الأعمشي كان يحكي هذه الواقعة في أكثر مِن مناسبة، فربما نشط فساقها بطولها وربما اقتصر على بعضها. ويحتمل كذلك أن يكون حدَّث بها جلساءه شفاهةً، وفيما بعد دَوَّنَها مَن سمعوها منه بحسب ما حفظوا منها. ولا يقدح في أبي حامد ما قاله أبو علي الحافظ النيسابوري فيه، فإنّ أبا علي إنما نقم عليه أحاديث كان يظن أنه تفرَّد بها ولم يتابَع عليها، فَرَدَّ كلامَه تلميذُه أبو عبد الله الحاكم وأوقفه على متابعات هذه الأحاديث وقال له: «أبو تراب مظلومٌ في كل ما ذكرتَه». ثم قال الحاكم: «وأحاديثه كلها مستقيمة»[1].

والذي نستخلصه من هذه القصة أن ما ورد فيها مِن تعظيم مسلم للبخاري وتقبيله ما بين عينيه وقوله له: «دعني حتى أقبِّل رجليك، يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله»، وقوله: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك»، هذا متوافقٌ مع الوصف الذي ذكره يعقوب الأخرم بأن مسلمًا كان بين يدي البخاري في مقام تذلُّل التلميذ لأستاذه. نعم

(١) انظر: نبلاء الذهبي (١٤/ ٥٥٣-٥٥٤)؛ ميزان الاعتدال (١/ ٩٥).

قد يصلك انطباعٌ بأن في رواية المخلدي مبالغة في وصف مسلم بأنه «كاد أن يبكي» لمعرفة علة الحديث بعد أن ارتعد مِن قول البخاري، وقد يقال هنا إن هذا لا يليق بإمام مثل مسلم. بيد أن المعنى العام لهذا الوصف -بغضِّ النظر عن دقة هذه الألفاظ- يتسق مع طبع مسلم، فقد كان الغالب عليه الانفعال وسرعة التأثر.

ويؤخذ أيضًا من هذه القصة أن مسلمًا لم يكن قد اطلع بعدُ على تاريخ البخاري، ذلك أن البخاري فَصَّل الكلامَ في هذا الحديث في ترجمة سهيل بن أبي صالح فقال في (التاريخ الكبير): «قال لي ابن سلام: أخبرنا مخلد بن يزيد: أخبرنا ابن جريج: أخبرني موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَن جلس فقال: سبحانك ربنا وبحمدك، فهو كفارة». وقال موسى، عن وهيب: حدثنا سهيل، عن عون بن عبد الله بن عتبة قوله. ولم يذكر موسى بن عقبة سماعًا من سهيل، وحديث وهيب أولى»[١]. وكذلك ذكره في تاريخه الصغير[٢]. وهذا يعكِّر على ما وقع في رواية المخلدي بأن البخاري كان ممتنعًا عن بيان عِلّة الحديث، وهذا لا يستقيم مع ما أثبتَه في تواريخه، إضافةً إلى وهم المخلدي في رفع حديث عون.

وما أراه هو أن هذه القصة قد يكون وَقَعَ فيها تصرُّفٌ مِن رواتها نتج عنه بعض الألفاظ التي قد تُستنكر، والجواب عنها مع ذلك محتملٌ وله وجه، لكن ما نخرج منه هو أنها في مجملها واقعية ومتماشية مع السياق التاريخي لكلا الرجلين، وهناك فرقٌ بين رَدِّ لفظٍ هنا ولفظٍ هناك وبين رَدِّ النصِّ برُمَّته.

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ١٢٩).

(٢) التاريخ الأوسط (٣/ ٣٧٨).

رواية الخفاف وزنجويه للتاريخ الصغير

منذ أن دخل البخاري نيسابور وهو يقضي مدة إقامته يحدِّث بكتبه، وقد حدَّث بها أكثر من مرة بنيسابور وسمعها منه غيرُ واحدٍ من طلبة العلم بها. وسنحاول من خلال تتبُّعنا لهذه الروايات أن نذكر على وجه التقريب تاريخ سماعها وترتيب ظهورها.

ويظهر أن أول كتاب حدَّث به البخاري عقب قدومه هو تاريخه الصغير، وأقدم رواية لهذا الكتاب بنيسابور هي رواية الخفاف لأنها تنتهي عند سنة (٢٥٠هـ) نفسها، ونهاية هذه الرواية على هذا النحو: «مات عبيد بن أسباط بن محمد الهمداني الكوفي في ربيع الأول سنة خمسين ومائتين... ومات فيها هانئ بن النضر أبو يحيى، ومحمود بن خداش... آخر الجزء السابع من أجزاء الشيخ وهو آخر التاريخ»[١].

وإذا كان آخر الرواة الذين ذكر البخاري وفاتهم في رواية الخفاف هو محمود بن خداش الطالقاني، وهو قد توفي في منتصف شعبان كما ذكر البخاري نفسه في رواية زنجويه[٢]، فيمكننا القول إن الخفاف سمع من البخاري في الربع الأخير من سنة (٢٥٠هـ).

والخفاف هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد السلام النيسابوري، أخذ العلم عن أشياخه النيسابوريين أمثال الذهلي ومحمد بن رافع وأحمد بن سعيد الدارمي وغيرهم. ثم ترك نيسابور في زمنٍ لاحقٍ قبل أن يُحتاج إلى روايته، وسكن

---

(١) التاريخ الأوسط رواية الخفاف (٢/ ٢٧٣-٢٧٦).

(٢) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٦٨).

مصر وبها توفي سنة (٢٩٤هـ). ولم يذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور»[(١)]، ربما لأنه لم يقع له عنه شيء في أسانيد النيسابوريين. والخفاف يروي عن الذهلي كتاب «علل حديث الزهري»[(٢)]، وعن مسلم كتاب «الطبقات»[(٣)]، وكذلك «التاريخ الصغير» للبخاري. سمع منه ببغداد: عبد الله بن جعفر بن الورد[(٤)]، وبمكة: أبو جعفر العقيلي[(٥)]، وبمصر: النسائي[(٦)]، والطحاوي[(٧)]، وأبو جعفر النحاس[(٨)]، وقاسم السرقسطي[(٩)]. وغير هؤلاء.

وأمّا رواية زنجويه عن البخاري فتنتهي في سنة (٢٥١هـ)، أي في السنة التالية لرواية الخفاف، فقد جاءت نهايتها على هذا النحو: «مات إسحاق بن منصور بن بهرام أبو يعقوب الكوسج المروزي بنيسابور يوم الإثنين ودفن يوم الثلاثاء لعشر خلون من جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين ومائتين، سمع ابن عيينة ويحيى القطان ومعاذ بن هشام. آخر التاريخ»[(١٠)]. وهذا يعني أن زنجويه سمع من البخاري في منتصف هذه السنة.

وزنجويه هو هذا اسمه، وهو أبو محمد زنجويه بن محمد بن الحسن اللبّاد

---

(١) نبلاء الذهبي (١٤/ ٨٩).
(٢) تقييد الجياني (٢/ ٦٨٠)؛ فهرسة ابن خير (ص٢٥٥).
(٣) أوهام الحاكم لعبد الغني (ص٦٧، ٨٨)؛ مشيخة أبي عبد الله الرازي (ص٢٣١).
(٤) تقييد الجياني (٢/ ٦٨٠)؛ فهرسة ابن خير (ص٢٥٥).
(٥) ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٨، ومواضع كثيرة في الكتاب).
(٦) تاريخ دمشق (١٥/ ٥٩، ومواضع أخرى).
(٧) شرح مشكل الآثار (١١/ ٥٠٧).
(٨) محلى ابن حزم (١٢/ ٢٧٣).
(٩) الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي (١/ ٢٦٧؛ ٢/ ٦٢٧).
(١٠) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٧٢).

النيسابوري. كان صاحب رحلة، فسمع من شيوخ بلده ومن غيرهم. فممن روى عنهم: أبو الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي النيسابوري[١]، وأحمد بن سعيد الدارمي السرخسي نزيل نيسابور[٢]، وأبو عمرو أحمد بن المبارك المستملي النيسابوري[٣]، وأحمد بن منصور الرمادي البغدادي[٤]، وأحمد بن نصر بن زياد القرشي النيسابوري[٥]، وإسحاق بن منصور الكوسج المروزي نزيل نيسابور[٦]، وإسماعيل بن قتيبة النيسابوري[٧]، والحسين بن عيسى البسطامي نزيل نيسابور[٨]، وحميد بن الربيع اللخمي الكوفي[٩]، ورجاء بن عبد الرحيم القرشي الهروي[١٠]، وعبد الله بن هاشم بن حيان الطوسي النيسابوري[١١]، وعلي بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي الدرابجردي النيسابوري[١٢]، ومحمد بن أسلم الطوسي نزيل نيسابور[١٣]، ومحمد بن رافع

---

(١) ضعفاء ابن عدي (٤/ ١٢٨)؛ المزكيات (١٠٤، ص٢٠٢).

(٢) ضعفاء ابن عدي (٩/ ٢٠٠).

(٣) مناقب أحمد لابن الجوزي (ص١٦٧).

(٤) نبلاء الذهبي (١٤/ ٥٢٢).

(٥) تاريخ دمشق (٦/ ٤٦).

(٦) التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ١٦٣).

(٧) تفسير الثعلبي (٩/ ٩٩).

(٨) نبلاء الذهبي (١٤/ ٥٢٢).

(٩) نبلاء الذهبي (١٤/ ٥٢٢).

(١٠) ضعفاء ابن عدي (٦/ ٣٨٠).

(١١) إرشاد الخليلي (٣/ ٨٥٨).

(١٢) محدث الرامهرمزي (ص٥٨٥).

(١٣) حلية الأولياء (٩/ ٢٥٠).

النيسابوري[١]، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء النيسابوري[٢]، ومحمد بن عبدك الرازي[٣].

وزنجويه شارك البخاريَّ ومسلمًا في بعض الشيوخ النيسابوريين، وبعضهم روى عنه الشيخان خارج الصحيح. وممن رووا عن زنجويه: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المزكي النيسابوري[٤]، وغيره من أهل بلده، وابن عدي الجرجاني[٥]، وأبو علي أحمد بن زاهر السرخسي راوي التاريخ عنه[٦]، وغير هؤلاء.

قصة البخاري مع ابن كَرّام

في سنة (٢٥١هـ) غادر نيسابور محمدُ بن كَرّام السجستاني العابد شيخ الكرّامية وصاحب المقولات المخالفة لمقولات أهل الأثر، وكان قبل ذلك محبوسًا بها. وابن كرّام أصلُه مِن سجستان، وأخرجه أميرها منها بعد أن وجده يتكلم في الدين وهو لا يُحسن العربية ولم يتلقَّ شيئًا من العلم عن الشيوخ. فخرج إلى مكة وجاور بها خمس سنين، ثم عاد إلى بلده وباع كل أملاكه. ثم نزل نيسابور وأقام بها أول مرة، فلزم أحمد بن حرب الزاهد النيسابوري المشهور وأخذ عنه التقشف وهذه الأشياء، ولم يلزم أهل الحديث ولا أخذ شيئًا مِن علم السنن.

---

(١) خلافيات البيهقي (٥/ ٩٠)؛ تاريخ دمشق (٢٦/ ٣٣٧).

(٢) ضعفاء العقيلي (١/ ٥٠٦)؛ شعب الإيمان (٨٥٩٩، ١١/ ٣٢٥).

(٣) شعب الإيمان (٣٨٠٨، ٦/ ١٦).

(٤) المزكيات (١٠٣، ص٢٠٢؛ ومواضع أخرى).

(٥) ضعفاء ابن عدي (١/ ٤٢٩؛ ومواضع أخرى).

(٦) التاريخ الأوسط (١/ ٢٣٣).

وأحمد بن حرب هذا هو الذي شهد جنازته محمد بن إسماعيل البخاري مع إسحاق بن راهويه، وكان ذلك سنة (٢٣٤هـ) كما مَرّ، وهذا يعني أن البخاري كان على علمٍ بشأن ابن كرّام مِن قبلُ. ولـمّا ظهر أمرُه وعُرفت مقالته، حبسه الأمير طاهر بن عبد الله سنين، ثم أطلق سراحه فخرج إلى الشام. ثم عاد فدخل نيسابور في عهد أميرها محمد بن طاهر بن عبد الله الذي ولي الإمارة سنة (٢٤٨هـ)[١]، فحبسه هو أيضًا سنين حتى أطلقه وخرج من نيسابور في هذه السنة[٢].

كان أتباع ابن كرّام في ذلك الوقت منتشرين بخراسان وسجستان، وكان المذهب الذي وضعه ابن كرّام لهم بحسب ما نُقِل عنه: أن الإيمان هو مجرّد قول اللسان بلا معرفة أو اعتقاد قلبي، وأنه لا يزيد ولا ينقص، وأن الرب ﷻ جسمٌ لا كالأجسام، إلى غير ذلك من عقائد[٣]. ثم هو مع ذلك يروي أحاديث مكذوبة للتدليل على مقولاته، وتلك فضيحة لا تخفى على نُقّاد الحديث وحُفّاظ الآثار.

روى الحاكم، عن أبي سهل محمد بن سليمان الحنفي قال: سمعت أبا العباس محمد بن إسحاق السرّاج يقول: «شهدتُ محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله ودُفع إليه كتابٌ مِن محمد بن كرّام يسأله عن أحاديث،

---

(١) بلدان اليعقوبي (ص١٤٢)؛ تاريخ الطبري (٩/ ٢٥٨).

(٢) انظر ترجمته في: مجروحي ابن حبان (٢/ ٣٢٦)؛ إكمال ابن ماكولا (٧/ ١٢٨)؛ أنساب السمعاني (١١/ ٦٠)؛ تاريخ دمشق (٥٥/ ١٢٧)؛ تاريخ ابن الجوزي (١٢/ ٩٧)؛ مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي (١٥/ ٣٥٨)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٨٨)؛ الوافي بالوفيات للصفدي (٤/ ٢٦٥)؛ لسان الميزان لابن حجر (٧/ ٤٦١).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي (ص٢١٥)؛ أباطيل الجورقاني (١/ ٤٥٥).

منها: سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «الإيمان يزيد ولا ينقص». ومعمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ قال: «الإيمان لا يزيد ولا ينقص». فكتب محمد بن إسماعيل على ظهر كتابه: «مَن حدَّث بهذا، استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل»»[1].

وروى الحاكم بإسناده، عن أحمد بن محمد بن يحيى الدهّان قال: «خرج أبو عبد الله محمد بن كرّام بن عراق بن حزابة بن البراء النزاري الزاهد من نيسابور في شوال سنة إحدى وخمسين ومائتين»[2].



(١) أباطيل الجورقاني (١/ ١٦)؛ تاريخ دمشق (٥٥/ ١٢٩).

(٢) تاريخ دمشق (٥٥/ ١٣٠).

الفصل السابع عشر
السرّاج والقبّاني

التفَّ حول البخاري كثيرٌ من طلبة العلم النيسابوريين، وبعضهم سيصبحون فيما بعد من حفاظ خراسان ومشاهير المحدثين ومن أصحاب التصانيف. وسنتحدث هنا عن اثنين من هؤلاء هما محمد بن إسحاق السرّاج والحسين بن محمد القبّاني، فهما ممن رووا عن البخاري وروى هو عنهم.

رواية السرّاج عن البخاري

هو أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي السرّاج النيسابوري، ولد سنة (٢١٨هـ) كما قال عن نفسه[1]، أي أنه كان ابن اثنتين وثلاثين سنة حين قدم البخاري نيسابور. رحل في صغره في حدود سنة (٢٣٤هـ) وهو ابن ست عشرة سنة، فقد قال أبو أحمد الحاكم حين سأله البغوي عن دخول السراج بغداد: «أَخْلِقْ أنه دخلها سنة أربع وثلاثين»[2]. وقد كتبوا عنه في مجلس شيخه الذهلي في حدود سنة (٢٤٠هـ)، فقد روى عنه أبو عبد الله العبدوي سنة (٣٠٣هـ) أنه قال: «كتبوا عني في مجلس محمد بن يحيى منذ نيف وستين سنة»[3]. وهو يشارك البخاريَّ ومسلمًا في بعض شيوخهما.

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٦٢).

(٢) السابق (١٠/ ١١٢).

(٣) السابق (٢/ ٦٠).

هذه الملازمة لم تقتصر آثارُها على سماع السرّاج من البخاري، فطلبة العلم بنيسابور قد حظوا بذلك، وإنما تجاوزته إلى سماع البخاري نفسه من السرّاج واستفادته منه كما سيأتي. وليس هذا خاصًّا بالسرّاج، فالبخاري استفاد من بعض تلاميذه النيسابوريين وروى عنهم في كتبه لا سيما جامعه الصحيح الذي لم يكن قد فرغ منه بعد. وإنما المميز في حالة السرّاج هو أنه روى تاريخ البخاري الكبير عن مؤلِّفه، ثم سيُدخِل البخاريُّ في الروايات اللاحقة للتاريخ بعضًا مما سمعه من السرّاج، فصار بهذا تلميذًا وشيخًا للبخاري في الكتاب نفسه!

والسرّاج روى عن البخاري تاريخيه الكبير والصغير، دلَّنا على ذلك ما رُوي عنه مِن نقولٍ مطابقةٍ لكلا الكتابين. فمنها قول أبي أحمد الحاكم: أخبرنا أبو العباس الثقفي قال: حدثني محمد يعني ابن إسماعيل: «حدثنا عبد الله بن يوسف: حدثنا أبو حنين بن عبد الله بن حنين أخو إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن ابنة أخيه، عن خالها يقال له ابن الشاعر: أن حنينًا جده كان غلامًا للنبي ﷺ، وكان حنين يخدم فوهبه بعد لعمه العباس فأعتقه»[1]. وهذا ذكره البخاري في ‹التاريخ الكبير› في ترجمة حنين مولى العباس[2].

وقال أيضًا: أخبرنا أبو العباس الثقفي: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري: «حدثني عبد الرحمن بن شيبة، عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم قال: قال موسى بن عقبة: ما نعلم أربعة في الإسلام أدركوا هم وأبناؤهم

(١) كنى الحاكم (٣/ ٩٥).

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٤٧٨).

النبي ﷺ إلا هؤلاء الأربعة: أبو قحافة، وابنه أبو بكر، وابن ابنه عبد الرحمن بن أبي بكر، وأبو عتيق بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة. قال ابن شيبة: واسم أبي عتيق محمد»[١]. وكذا رواه أبو نعيم الأصبهاني، عن أبي حامد بن جبلة، عن السرّاج[٢]. وهذا ذكره البخاري في ترجمة محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر[٣].

وأمّا نقول ‹التاريخ الصغير›، فمنها ما رواه أبو أحمد الحاكم قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي قال: حدثني محمد بن إسماعيل: «حدثنا عبد الجبار بن سعيد بن سليمان بن نوفل قال: مات نوفل بن مساحق أحد بني مالك بن حسل ثم أحد بني عامر بن لؤي أبو سعد زمن عبد الملك»[٤]. وهذا ذكره البخاري في ‹التاريخ الصغير›[٥].

وقال أيضًا: أخبرنا أبو العباس الثقفي: حدثنا محمد يعني ابن إسماعيل: «حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا أبو عوانة، عن مغيرة، عن أبي حنيفة رجل من رهط زياد بن كليب»[٦]. وهو في ‹التاريخ الصغير›[٧].

وقال أبو حامد بن جبلة شيخ أبي نعيم: حدثنا محمد بن إسحاق: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري: «حدثنا عبد الله بن أبي الأسود: حدثني شيخ

---

(١) كنى الحاكم (٥/ ٢٤٧).
(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٢٤).
(٣) التاريخ الكبير (١/ ٤١٩)، وهو كذلك في رواية ابن فارس (مستدرك الحاكم ٦١٣٥).
(٤) كنى الحاكم (٤/ ٩٤).
(٥) التاريخ الأوسط (٢/ ٨٧١).
(٦) كنى الحاكم (٣/ ٦٦).
(٧) التاريخ الأوسط (١/ ٦٨٥).

من ولد الجارود بن المعلى قال: قُتل الجارود بن المعلى في خلافة عمر نحو أرض فارس»[١]. وهو في (التاريخ الصغير)، وفيه: «بجور من أرض فارس»[٢].

وقد نقل لنا السرّاج بعضًا من أقوال البخاري التي سمعها منه؛ فمن ذلك ما رواه أبو حامد بن جبلة[٣] وسبط ابن خزيمة[٤]، عن السرّاج قال: «سألتُ محمد بن إسماعيل البخاري عن أصح الإسناد، فقال: مالك، عن نافع، عن ابن عمر». ورواه ابن الأخرم، عن ابن فارس قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وأصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة»[٥].

وروى ابن حبان[٦] وأبو حامد بن جبلة[٧]، عن السراج قال: «سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري وقلت له: ما تشتهي؟ قال: أشتهي أن أقدم العراق وعلي بن المديني حي فأجالسه!». وجواب البخاري يشي بافتقاده ابن المديني، ليس فقط لأنه من جملة شيوخه وإنما لمكانته عنده ولإتقانه دقائق علم علل الحديث منه، وكيف لا والبخاري في شبابه مع اعتداده بنفسه وجرأته على تصويب الشيوخ كان يقول: «ما تصاغرَت نفسي عند أحد إلا عند

(١) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٦٠١).

(٢) التاريخ الأوسط (١/ ٤١٦).

(٣) كفاية الخطيب (٢/ ٢٠٥).

(٤) جامع الخطيب (٢/ ١٢٣).

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢٢٦-٢٢٧).

(٦) المجروحين لابن حبان (١/ ٥٣).

(٧) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٢٨).

علي بن المديني، وما سمعتُ الحديث مِن فِي إنسان أشهى عندي أن أسمعه مِن فِي علي بن المديني». لكن الآن ذهب شيخه ابن المديني وذهب شيوخه الآخرون، فصار الحال على ما رواه هو نفسه عن أحمد بن حنبل قال: «إنما الناس بشيوخهم، فإذا ذهب الشيوخ فمع مَن العيشُ؟!». رواه المحاملي عن البخاري[١].

رواية البخاري عن السراج

كان السرّاج حين قدم البخاري نيسابور قد ألّف كتابًا في التاريخ، فلمّا اطّلع عليه البخاريُّ انتخب منه أشياء وطلب من السرّاج أن يقرأها عليه لتكون متصلة الإسناد عنده. روى الحاكم، عن أبي بكر محمد بن جعفر المزكي، عن السراج قال: «نَظَرَ محمدُ بن إسماعيل البخاري في كتاب التاريخ تصنيفي، وكَتَبَ منه بخطِّه أطباقًا، وقرأتها عليه»[٢]. ولم يكتفِ البخاري بذلك، بل سمع منه أيضًا أحاديث سيرويها عنه فيما بعد مصرِّحًا باسمه، وهذا مِن رواية الأكابر عن الأصاغر، وهو مِن شِيَمِ العلماء الكبار ألاّ يستنكفوا أن يرووا عن تلاميذهم ومَن هم أصغر منهم، وإنما يعزون الفضل لأهله.

روى أبو إسحاق المزكي وإسحاق بن أحمد القائني، عن السراج، عن أبي همام السكوني، عن مبشر بن إسماعيل، عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه، عن جده قال: «أسلمتُ مع رسول الله ﷺ ابن خمسين سنة»، ومات اللجلاج وهو ابن عشرين ومائة سنة، وقال: «ما ملأتُ بطني

(١) طبقات الحنابلة لابن الفراء (١/ ٢٧٤).
(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٥٩).

من طعامٍ منذ أسلمتُ مع رسول الله ﷺ، آكل حسبي وأشرب حسبي». قال السراج: «كَتَبَ عني محمدُ بن إسماعيل البخاري هذا الحديثَ وأدخله في تاريخه»[١].

وروى أبو إسحاق المزكي، عن السرّاج، عن الحسين بن أبي زيد، عن الحسن بن الحكم بن أبي عزة الدباغ، عن شعبة، عن أبي عصام، عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا شرب تنفس ثلاث مرات، وقال: هو أهنأ وأمرأ وأبرأ». قال المزكي: سمعت أبا العباس السراج يقول: «كَتَبَ عني هذا الحديثَ: محمدُ بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأحمد بن أبي سهل الإسفراييني»[٢].

وقد روى علي بن الحسن بن خالد المروزي، عن محمد بن إسماعيل البخاري، عن محمد بن إسحاق السراج، عن إبراهيم بن إسحاق، عن محمد بن أبان، عن جرير بن حازم، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل». قال أبو سعد الماليني: «سمع مني أحمد بن منصور الحافظ هذا الحديث واستغربه، وقال: للبخاري عن السراج أحاديث، ولكن هذا غريب»[٣]. وهذا الحديث سيحدِّث به البخاريُّ بمرو بعد خروجه من نيسابور.

وقد وقفتُ على أربعة وعشرين موضعًا في ‹التاريخ الكبير› -بحسب الروايات التي وصلت إلينا- يروي فيها البخاري عن السرّاج: فذكره في

(١) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٤٢٤)؛ تاريخ بغداد (١/ ٢٦٤).
(٢) جامع الخطيب (٢/ ١٢٤).
(٣) تاريخ بغداد (١/ ٢٦٤).

أغلب المواضع بكنيته «أبو العباس»[١]، وبـ«ابن إسحاق» في موضعين[٢]، وبـ«محمد بن إسحاق» في موضع[٣]، وبلقبه «السرّاج» في موضع[٤]. وأغلب المواضع وردت في النسخة المنقولة عن رواية أبي ذر -وهي من رواية ابن سهل البصري- معزوّةً إلى غير روايته. وهذا قد يفسِّر لنا سبب وجود مثل هذه النصوص في رواية ابن سهل مع أنها متأخرة زمنيًّا عن الإبرازة البصرية، إذ يشبه أن تكون أُدخِلَت فيها وعليها علامة أنها مِن روايةٍ أخرى، فلمّا تداولها النُّسّاخ لم ينقلوا العلامات فأُدرِجَت هذه النصوص في متن الرواية.

ولنأخذ بعض الأمثلة. قال البخاري في ترجمة أيوب بن سويد: «قال لي محمد بن إسحاق: سمعت عبد الله بن أيوب: غرق أيوب بن سويد في البحر سنة ثلاث وتسعين»[٥]. كذا في رواية ابن سهل ومسبِّح وكذلك في رواية ابن فارس[٦]، وليس في رواية ابن الفضل. وقد قال البخاري في ‹التاريخ الصغير› في رواية الجنيدي: «قال عبد الله بن أيوب: غرق في البحر»[٧]، وليس هو في رواية الخفاف ولا زنجويه.

ويؤخذ من هذا النص أمورٌ هامةٌ من الناحية التاريخية؛ أحدها: لقاء البخاري بالسرّاج قبل سماع ابن فارس للتاريخ الكبير منه، لأن ثبوت نقل السرّاج في

(١) التاريخ الكبير (٢/ ١٨٠؛ ٨/ ٤٧٠؛ ٩/ ٢٨٠، ٣١٨، ومواضع أخرى).
(٢) السابق (٤/ ٢٧٥؛ ١٠/ ٥٧).
(٣) السابق (٢/ ١٨٠).
(٤) السابق (٩/ ٣٣١).
(٥) السابق (٢/ ١٨٠).
(٦) تهذيب الكمال (٣/ ٤٧٧).
(٧) ضعفاء ابن عدي (٢/ ٢٢١).

رواية ابن فارس يدلّ على أن رواية ابن فارس متأخرة أي ليست من أوائل ما حدَّث البخاري بنيسابور. وثانيها: أن رواية الجنيدي للتاريخ الصغير متأخرة عن روايتي الخفاف وزنجويه. وثالثها: أن ثبوت هذا النقل عند الجنيدي وإن كان معلَّقًا يفيد أن لقاء البخاري بالسرّاج سابقٌ أيضًا على رواية الجنيدي. ورابعها: أن إدخال البخاري هذا النقل في رواية الجنيدي وخلوَّ روايتي الخفاف وزنجويه منه قد يفيد أن رواية السرّاج للتاريخ الصغير متأخرة عن هاتين الروايتين. وخامسها: مآخذنا التاريخية على رواية ابن سهل الحالية.

وقال البخاري في ترجمة وهيب بن الورد المكي، وذلك في رواية مسبِّح فقط: «قال ابن إسحاق: حدثنا عبيد الله بن محمد[1] بن يزيد: حدثنا أبي: سمعت وهيبًا: "يأتيني الناس يقولون: يا أبا أمية". قال ابن إسحاق: حدثنا قتيبة: حدثنا الخنيسي[2] يعني محمدًا: مات وهيب سنة ثلاث وخمسين»[3]. وهذا يرويه إبراهيم بن عبد الله المعدل الأصبهاني، عن محمد بن إسحاق السراج قال: «حدثنا عبيد الله بن محمد بن يزيد بن خنيس: حدثنا أبي، عن وهيب بن الورد قال: لا يزال الرجل يأتيني فيقول: يا أبا أمية»[4]. وقتيبة من شيوخ البخاري، ومع ذلك نزل هنا درجةً وروى عنه بواسطة. ويترجَّح بناءً على طبيعة هذا النص أنه مما نقله البخاري من تاريخ السرّاج.

(١) في الأصل: «عمر» وهو تحريف.
(٢) في الأصل: «الحبشي» وهو تحريف.
(٣) التاريخ الكبير (١٠/ ٥٧).
(٤) الحلية لأبي نعيم (٨/ ١٥٥).

وقال البخاري في آخر ترجمة زياد بن خيثمة: «قال ابن إسحاق: حدثني أبو سيار: سمعت أبا همام بن شجاع: سمع أباه: مات زياد قبل الأعمش بسنتين»[(١)]. كذا في رواية ابن سهل، وليس في رواية مسبِّح، ولم تصلنا باقي الروايات الأخرى في هذا الموضع. وأبو همام هذا هو الوليد بن شجاع البغدادي من شيوخ البخاري خارج الصحيح وروى عنه في التاريخ الكبير[(٢)]، فنزل البخاري هنا درجتين! وأبو همام من شيوخ السراج أيضًا[(٣)]. ويشبه أن يكون «أبو سيار» صوابه: «ابن سيار»، والمقصود هو أحمد بن سيار المروزي الحافظ المشهور وهو من أقران البخاري وصاحب (تاريخ مرو)، وهو ممن يروون عن الوليد بن شجاع[(٤)]. وطبيعة هذا النص ترجِّح كذلك أنه مما نقله البخاري من تاريخ السرّاج.

رواية القباني عن البخاري

وممن لازم البخاريَّ أيضًا أبو علي الحسين بن محمد بن زياد القباني العبدي النيسابوري[(٥)]، ولد سنة بضع عشرة ومائتين، فعلى هذا يكون أصغر من البخاري بحوالي عشرين سنة وأصغر من مسلم بحوالي عشر سنين، ويكون

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢٧٥).
(٢) التاريخ الكبير (١/ ٣٣٩).
(٣) على سبيل المثال: مسند السراج (١٠٠، ١٠١، ١٤٤، ٢٧٩، ومواضع أخرى).
(٤) مستخرج الطوسي (٢٤٠، ٢/ ١٠٧).
(٥) انظر ترجمته في: إكمال ابن ماكولا (٧/ ١٠٥)؛ أنساب السمعاني (١٠/ ٣١٩)؛ تقييد ابن نقطة (ص٢٤٩)؛ تهذيب الكمال (٦/ ٤٧٦)؛ نبلاء الذهبي (١٣/ ٥٠٠)؛ إكمال مغلطاي (التراجم الساقطة ص١٦٩)؛ تهذيب التهذيب (٢/ ٣٦٩).

حين قدم البخاري نيسابور في منتصف الثلاثينات من عمره. وضعه الحاكم في الطبقة الخامسة من علماء نيسابور، وهي التي تلي طبقة البخاري ومسلم[١]. وهو ضمن المجموعة التي ظلَّت محيطةً بالبخاري بعد أن ألَّبَ الذهليُّ عليه.

والنقول التي رُويت عنه تدلّ على أنه سمع من البخاري تواريخه؛ فمنها قوله: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: «مات محمود بن خداش في شعبان سنة خمسين ومائتين»[٢]. وهذا ذكره البخاري في ‹التايخ الصغير›[٣]، وتحديد الشهر إنما وقع في رواية زنجويه لا الخفاف، فعُلم أن رواية القباني متأخرة.

وقال أيضًا: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: «يوسف بن السفر أبو الفيض كاتب الأوزاعي، منكر الحديث»[٤]. وهو في ‹الكبير› و‹الصغير›[٥].

وقال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «الحسن بن دينار وهو ابن واصل أبو سعيد السليطي، تركه يحيى وابن مهدي وابن المبارك ووكيع»[٦]. وهو في ‹الكبير› و‹الصغير›[٧].

وقال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: «الحسن بن عِمارة أبو محمد مولى

---

(١) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٤٦).
(٢) تاريخ بغداد (١٥/ ١٠٧).
(٣) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٦٨).
(٤) خلافيات البيهقي (١/ ١١٤).
(٥) التاريخ الكبير (١٠/ ٤٥٣)؛ التاريخ الأوسط (٤/ ٧٣٥).
(٦) خلافيات البيهقي (١/ ٢٨١).
(٧) التاريخ الكبير (٣/ ١٦١)؛ التاريخ الأوسط (٣/ ٥٩٣).

بجيلة. حدثني عبد الله بن محمد قال: قيل لابن عيينة: أكان الحسن يحفظ؟ قال: كان له فضل، وغيرُه أحفظُ منه»[١]. وهو في «الكبير» و«الصغير»[٢].

وقال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «داود بن محبر أبو سليمان، قال أحمد: شبه لا شيء، لا يدري ما الحديث»[٣]. وهو في «الكبير» و«الصغير»[٤].

وقال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «محمد بن القاسم أبو إبراهيم الأسدي، كذَّبه أحمد بن حنبل»[٥]. وهو في «الكبير» و«الصغير»[٦].

وروى وفاة محمد بن أبان البلخي عن البخاري قال: «مات سنة خمس وأربعين ومائتين»[٧]. وهذا مذكور في «الصغير»[٨].

وقال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: «مات أبو موسى الأنصاري الكوفي سنة أربع وأربعين ومائتين»[٩]. وهذا مذكور في «الصغير»[١٠].

وقال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «توفي نصر بن باب سنة ثلاث وتسعين ومائة»[١١]. وهذا غير موجود في الكتابين.

---

(١) خلافيات البيهقي (١/ ٣٨٠).
(٢) التاريخ الكبير (٣/ ١٨١)؛ التاريخ الأوسط (٣/ ٥٣٥).
(٣) خلافيات البيهقي (١/ ٣٩٩).
(٤) التاريخ الكبير (٤/ ١١٠)؛ التاريخ الأوسط (٤/ ٩١٩).
(٥) خلافيات البيهقي (٢/ ٥٤).
(٦) التاريخ الكبير (١/ ٥٦٨)؛ التاريخ الأوسط (٤/ ٩٢٤).
(٧) تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٠٠).
(٨) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٥١).
(٩) تاريخ دمشق (٨/ ٢٩٠).
(١٠) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٩).
(١١) تاريخ بغداد (١٥/ ٣٨٠).

ويلاحظ أن هذه النقول التي يرويها القباني والسرّاج لا يلزم منها أن يكونا رويا للناس تواريخ البخاري كما فعل تلاميذه الآخرون، فهذان الحافظان ومَن على شاكلتهما كانوا من أصحاب التصانيف فقد ألَّفوا تواريخ هم أيضًا، فنقلوا في كُتبهم نصوصًا من كُتب البخاري، أي أنهم سمعوا هذه الكتب لأنفسهم ولم يكن همَّهم أن يحدِّثوا بها عن المؤلِّف كما يفعل الرواة. وهذا يعني أن أبا أحمد الحاكم والبيهقي وغيرهما حين ينقلون عن السرّاج والقباني وغيرهما أقوالًا للبخاري لا يلزم من ذلك أنهم ينقلون من كتابٍ للبخاري، كما هو الحال عند نقلهم عن الخفاف وزنجويه وابن فارس وهؤلاء، وإنما ينقلون من الكتب التي ألَّفها السرّاج والقباني وضمَّناها هذه الاقتباسات، وهذا أمرٌ جديرٌ بأن يُنتبه إليه.

رواية البخاري عن القباني

رحل القباني إلى العراق أكثر من مرة كما يظهر، فقد سمع من أبي بكر بن أبي شيبة وسريج بن يونس ومنصور بن أبي مزاحم، وهؤلاء ماتوا سنة (٢٣٥هـ)، أي أن القباني دخل العراق قبل هذه السنة. وفي سنة (٢٣٩هـ) خرج إلى الحج، فقد قال فيما رواه عنه أبو الفضل المزكي: «توفي الحسن بن عيسى بن ماسرجس النيسابوري أبو علي سنة تسع وثلاثين ومائتين منصرفنا من الحج»[١]. ولا شك أن مَن دخل العراق خلال العشرين سنة التي كان البخاري فيها بخراسان قد سمع كثيرًا مما لم يسمعه البخاري، سواء من شيوخه الذين

---

(١) السابق (٨/ ٣٣٥).

كانوا لا يزالون أحياء -والقباني شاركه في عددٍ منهم- أو مِن غيرِهم. ولذلك لم يتردَّد البخاريُّ في الاستفادة من مروياته بل وإدخالها في كتبه.

وأول مَن صرَّح بذلك هو القباني نفسه؛ فقد روى أبو الحسن محمد بن أحمد بن زكريا الأديب(١) قال: حدثنا أبو علي الحسين بن محمد بن زياد القباني قال: حدثنا سريج بن يونس قال: حدثنا هارون بن مسلم العجلي قال: حدثنا أبان بن يزيد العطار، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة قال: «دخل عليَّ أبي وأنا أغتسل يوم الجمعة، فقال لي: غسلك من جنابة أو للجمعة؟ قال: قلت: من جنابة. قال: أعد غسلًا آخر، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَن اغتسل يومَ الجمعة، كان في طهارةٍ إلى الجمعة الأخرى»». قال القباني: «كَتَبَ عني هذا محمدُ بن إسماعيل البخاري»(٢).

وذكر هذا أبو عبد الله الحاكم في ترجمة القباني فقال: «حدَّث عنه محمد بن إسماعيل البخاري شيخُه»(٣). ثم روى عن محمد بن صالح بن هانئ قال: سمعت الحسين بن محمد بن زياد، وحدثنا بحديث عن سريج بن يونس فقال: «هذا الحديث كتبه عني محمد بن إسماعيل البخاري وحدَّث به، ورأيته في كتاب بعض الطلبة قد سمعه من البخاري عني»(٤). وهذا الحديث معروفٌ

---

(١) هذا الراوي ذكره الحاكم في شيوخه في تاريخ نيسابور كما في تلخيص الخليفة النيسابوري (ص٩٨)، وقال فيما نقله عنه الذهبي: «كان من أفاضل شيوخنا وأكثرهم صحبة» (تاريخ الإسلام ٨/ ٨٣).

(٢) معرفة البيهقي (٢١٠٥، ٢/ ١٣٢). وذكره أيضًا في غير هذا الكتاب دون قول القباني.

(٣) نبلاء الذهبي (١٣/ ٥٠٠).

(٤) تاريخ الإسلام (٦/ ٧٤٥).

في نيسابور من رواية القباني، فقد رواه عنه: علي بن حمشاذ[١]، ومحمد بن صالح بن هانئ، وابن زكريا الأديب[٢]، وجميعهم من شيوخ الحاكم.

والأمر ليس مقصورًا على هذا الحديث، وإنما روى عنه البخاري في صحيحه كذلك. فقد قال في كتاب الطب: «حدثني الحسين: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا مروان بن شجاع: حدثنا سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ قال: «الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار. وأنهى أمتي عن الكي»، رفع الحديث»[٣]. هكذا ذكره البخاري مهملاً غير منسوب: «الحسين».

والحاكم يرى أنه الحسين بن يحيى بن جعفر البيكندي البخاري[٤]، لكن خالفه الكلاباذي فقال: «الحسين هذا هو عندي ابن محمد بن زياد القباني النيسابوري، وعنده مسند أحمد بن منيع. وبلغني أنه كان يلزم البخاري ويهوى هواه لَمّا وقع له بنيسابور ما وقع»[٥]. وهو ما ذهب إليه الحبال[٦] وابن خلفون[٧]، ورجَّحه الذهبي فقال: «كان أبو علي القباني قد سمع مسند أحمد بن منيع منه، وكان ملازمًا للبخاري في إقامته بنيسابور، فهذا يرجِّح أنه

---

(١) مستدرك الحاكم (١٠٥٨).
(٢) كلاهما في السنن الكبرى للبيهقي (١٤٢٤)، ومرَّت رواية ابن زكريا في كتاب المعرفة.
(٣) صحيح البخاري (٥٦٨٠).
(٤) المدخل إلى الصحيح (٢/ ٢١٩؛ ٤/ ٢٢٣).
(٥) رجال البخاري للكلاباذي (١/ ١٧٥).
(٦) التراجم الساقطة من إكمال مغلطاي (ص١٧٢).
(٧) معلم ابن خلفون (ص١٤٤).

هو»[١]. وقال في موضع آخر: «روى عنه البخاري في صحيحه إن شاء الله»[٢]. وجزم به في موضع آخر، فساق حديثنا هذا بإسناده إلى ابن ماجه، ثم قال: «أخرجه البخاري نازلًا عن الحسين عن أحمد بن منيع، فوقع لنا بدلًا عاليًا. والحسين هو ابن محمد القباني تلميذ البخاري وراوية مسند أحمد بن منيع عنه»[٣]. وقال الخطيب في ترجمة القباني في السابق واللاحق: «حدث عنه محمد بن إسماعيل البخاري ودعلج بن أحمد السجستاني، وبين وفاتيهما خمس وتسعون سنة»[٤].

ولم يكتفِ ابن خلفون بتقرير رواية البخاري عن القباني في ‹الصحيح›، وإنما زاد فقال: «روى عنه البخاري في كتاب التاريخ»[٥]. وقد وقفتُ على ستة مواضع في ‹التاريخ الكبير› روى فيها البخاري عن القباني بالطريقة نفسها التي سلكها في صحيحه، فقد ذكره في جميعها مهملًا غير منسوب.

من هذه المواضع قوله في ترجمة قُرَين: «وقال حسين: حدثنا أحمد بن منيع: حدثنا أبو أحمد الزبيري: حدثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب: أخبرني قرين بن عمر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: دخلنا على جابر بن عبد الله فقال، وإنما كان له رداء يصلي فيه: «كنا نصلي مع رسول الله ﷺ»»[٦].

---

(١) نبلاء الذهبي (١٣/ ٥٠١).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ١٨٣).

(٣) نبلاء الذهبي (١٥/ ٤٦٦).

(٤) السابق واللاحق للخطيب (٥٧، ص١٨٩).

(٥) معلم ابن خلفون (ص١٤٥).

(٦) التاريخ الكبير (٨/ ٣٨٢). وأصلحتُ النص من رواية ابن فارس.

هكذا وقع هذا النص في روايتي ابن فارس ومسبِّح ولم يقع في رواية ابن سهل، بيد أن الاسم جاء في رواية ابن فارس هكذا: «وقال حسن»[(١)]. ويظهر أن رواية مسبِّح هي الصواب لتطابقها مع الإسناد الذي ساقه البخاري في ‹الصحيح›، وأن حسينًا الذي يروي في كلا الموضعين عن أحمد بن منيع هو الشخص نفسه. والقباني معروفٌ في نيسابور بروايته لمسند أحمد بن منيع، وهذا الحديث موجودٌ بالفعل في مسنده[(٢)].

وهذا يؤكد قول ابن خلفون آنفًا إن البخاري روى عن القباني في تاريخه. وقد قارنتُ كثيرًا من النصوص التي ينقلها ابن خلفون من ‹التاريخ الكبير›، فوجدتُ أن نسخته إمّا أنها من رواية ابن فارس وإمّا من رواية ابن الفضل. فإن كانت الأولى، فيكون الاسم في الموضع المذكور قد وقع في رواية المغاربة على الصواب: «وقال حسين». وإن كانت الثانية، فيكون في اتفاق روايتي ابن الفضل ومسبِّح ما يدل على خطأ رواية ابن فارس.

ويؤخذ من هذا النص أن لقاء البخاري بالقباني سابقٌ على سماع ابن فارس للتاريخ الكبير، لأن وجود هذا النص في رواية ابن فارس يدلّ على أنها متأخرة زمنيًّا عن ذلك. وفي هذا دليلٌ على أن البخاري في أثناء إقامته بنيسابور كان يحدِّث بتواريخه أكثر من مرة، وفي كل مرة كان يضيف ويعدِّل.

---

(١) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ١٨٩٤) وهو يروي التاريخ من طريق ابن فارس. وهذا النص ثابت في النسخة الباريسية للتاريخ الكبير (س) وهي من رواية ابن فارس، ووقع فيها: «حسن» كما عند الدارقطني.

(٢) إتحاف الخيرة المهرة (٢/ ١١٧).

ومن المواضع التي روى فيها البخاري عن القباني في «التاريخ الكبير» ما ذكره في ترجمة جابر الجعفي قال: «حدثني حسين قال: حدثنا محمد بن أبان»[١]. ومحمد بن أبان البلخي من شيوخ البخاري[٢]، وهنا روى عنه بواسطة. والقباني ممن يروون عن محمد بن أبان[٣].

وقال في ترجمة الوليد بن بكير في رواية مسبِّح: «حسين: حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان»[٤]. والقباني ممن يروون عن عبد الله بن عمر بن أبان وهو مشكدانة[٥].

وقال في ترجمة مسيب بن دارم في رواية مسبِّح: «حسين: حدثنا عمرو بن زرارة»[٦]. وعمرو بن زرارة من شيوخ البخاري النيسابوريين، وهنا روى عنه بواسطة، والقباني ممن يروون عن عمرو[٧].

مِن هذا يتبيَّن أن البخاري انتفع بهذين التلميذين النيسابوريين كما انتفعا به، حتى إنه سارع إلى الرواية عنهما وإثبات ذلك في كتبه وهو لم يزل بعدُ في نيسابور، ولم يكن قد خرج منها بعد.

وهذا يدفعنا إلى تأمُّل مدى حرص البخاري على الاستزادة من العلم حتى وهو في هذه السِنّ، فضلًا عن تلك المنزلة الرفيعة التي جعلت مَن حولَه يعاملونه

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٧٢٥).
(٢) صحيح البخاري (٥٨٧، ٦٩٦).
(٣) تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٩٨).
(٤) التاريخ الكبير (٩/ ٥٨٨).
(٥) كنى ابن منده (ص٣٦٤).
(٦) التاريخ الكبير (٩/ ٢٤٦).
(٧) تهذيب الكمال (٢٢/ ٣١).

معاملةً تليق بأستاذ الأساتذة على حَدّ وصْف مسلم. لكنه مع ذلك لم يكن ليغترّ بهذا فيصير حائلًا بينه وبين مواصلة التعلُّم والبحث عن المعرفة، وهذا ملمحٌ بارزٌ في شخصية البخاري يدلُّ أيضًا على حُسْن معشره وتواضعه لأهل العلم، مما يفسِّر لك عبارات الثناء التي قالها قائلوها في حقِّه على اختلاف الأمكنة والأزمنة.



الفصل الثامن عشر
روايات النيسابوريين لكتب البخاري

ظَلَّ البخاريُّ طوال وجوده بنيسابور يحدِّث على الدوام كما قال الحاكم، وأكثر ما أفاد به البخاريُّ طلبةَ العلم هي كُتبه التي قضى في تأليفها سنوات وأحضرها معه من العراق، حتى إنه أحيانًا كان يحدِّث بالكتاب الواحد أكثر من مرة. وقد سبق الكلام على روايات الخفاف وزنجويه للتاريخ الصغير، والسراج والقباني لكلا التاريخين. وهناك كتب أخرى حدَّث بها البخاري بنيسابور، على أن أكثر كتبه شهرةً آنذاك هو تاريخه الكبير، وأشهر مَن روى عنه هذا التاريخ من النيسابوريين هو ابن فارس.

رواية ابن فارس للتاريخ الكبير

كانت أول إقامة للبخاري بنيسابور في دار البخاريين كما مَرَّ، وقد تنقل في أكثر من مكان منذ ذلك الحين، ومن هذه الأماكن دار ابن فارس فقد طلب من البخاري أن يقيم عنده ليسمع منه كتبه. وهو أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس الدلال النيسابوري[1]، ذكره الحاكم في الطبقة الخامسة من علماء نيسابور[2].

---

(١) انظر ترجمته في: كنى الحاكم (١/ ٢١٤)؛ إرشاد الخليلي (٣/ ٨٥٨)؛ أنساب السمعاني (٥/ ٤٣١)؛ تاريخ الإسلام (٧/ ٢٥٦).

(٢) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٥٥).

قال السمعاني: «كانت له ثروة ظاهرة وتجارة واسعة فذهبَتْ، فاشتغل بالدلالة بعد أن كان أقام ببغداد على التجارة سنين. وقد كان أنفق على العلم الأموال الكثيرة. سمع بخراسان: محمد بن رافع، ومحمد بن علي بن الحسن بن شقيق، والحسين بن عيسى البسطامي. وكان التمس مِن محمد بن إسماعيل البخاري نزول داره، فنزل عنده مدة، وقرأ عليه كتاب التاريخ مِن أوله إلى باب فضيل. وسمع بالعراق أبا سعيد الأشج وعمر بن شبة وغيرهم، روى عنه أبو بكر بن علي الحافظ فمَن بعده مِن شيوخنا. ومات سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة بنيسابور»[1].

وقال الخطيب البغدادي: «قد كان أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس النيسابوري سمع من محمد بن إسماعيل البخاري كتاب التاريخ الكبير، غير أجزاء يسيرة مِن آخره فإنه لم يسمعها وأجازها البخاري له»[2]. وعلى هذه الرواية كان اعتماد النيسابوريين أبي أحمد الحاكم وغيره، وهي التي كان ينقل منها الدارقطني والخطيب وغيرهما.

وأمّا تاريخ سماع ابن فارس من البخاري فقطعًا بعد منتصف سنة (٢٥١هـ)، وآية ذلك أن وفاة الكوسج مذكورة في روايته، وهو توفي في جمادى الأولى. روى ابن فارس، عن البخاري قال: «مات إسحاق بن منصور الكوسج سنة إحدى وخمسين ومائتين»[3]. وهذه الرواية من الناحية التاريخية متأخرة عن رواية ابن سهل البصري المؤرخة سنة (٢٤٦هـ) كما مَرّ، فوجود هذه الوفيات

---

(١) أنساب السمعاني (٥/ ٤٣١). ويشبه أن يكون أصل النقل من تاريخ الحاكم.

(٢) كفاية الخطيب (٢/ ١٣١).

(٣) تاريخ بغداد (٧/ ٣٨٧).

فيها أمر لا غبار عليه، بخلاف رواية ابن سهل التي يستحيل أن يحدِّث فيها البخاري بالوفيات اللاحقة لا سيما بعد خروجه من العراق.

وهذه الرواية مفقودة الآن، بيد أن هناك نسخة ناقصة وصلتنا منها يترجَّح أنها من رواية ابن فارس لاعتبارات داخلية وخارجية[(١)]. وهناك نصوص اشتملت عليها بمثابة فوائد حديثية أخذها ابن فارس عن البخاري ودوَّنها في روايته. منها ما نقله ابن يربوع الإشبيلي في كتابه (لسان البيان لما في كتاب أبي نصر من الإغفال والنقصان) وهو يستدرك فيه على كتاب الكلاباذي في رجال البخاري، فقد قال في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق: «بيَّن مسلمٌ جرحَه في صدر كتابه. وأمّا البخاري فلم ينبِّه مِن أمرِه على شيء، فدلَّ أنه عنده على الاحتمال؛ لأنه قد قال في التاريخ: «كل مَن لم أبيِّن فيه جرحه، فهو على الاحتمال. وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل»»[(٢)].

ومع أن ابن يربوع لم يذكر لنا في أيّ رواية للتاريخ قال البخاري هذا، إلا أن مغلطاي أفادنا بأصل هذا النقل؛ فقد قال في شرحه لسنن ابن ماجه عند ذكر حريش بن خرّيت: «قد قال فيه البخاري: «فيه نظر». وهو إذا قال هذا اللفظ يريد أنه لا يحتمل، هكذا أَخبر عن اصطلاحه فيما ذكره الدلال عنه»[(٣)]. والدلال هو

---

(١) هي نسخة باريس (س)، وتبدأ من باب قبيصة إلى قرب نهاية الكتاب. انظر: مقدمة تحقيق طبعة الناشر المتميز (١/ ١٣٠).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٢٦٥).

(٣) شرح مغلطاي لابن ماجه (١/ ٢٦٤). وقد أبدل أبو العينين كلمة: «الدلال» فجعلها: «الدولابي»، وقال في الهامش: «في الأصول: «الدلال». وقد أثبتُّ ما ظهر لي أنه الصواب». وما في الأصل هو الصواب.

لقب ابن فارس. وتطابُق ما نقله مغلطاي مع ما نقله ابن يربوع من «التاريخ» يدلّ على ثبوت هذا النص عن البخاري.

وقد تكلم الدكتور حاتم العوني في نقل ابن يربوع هذا، ونفى أن يكون من «التاريخ الكبير» أو «التاريخ الأوسط» لعدم وجوده فيما بين أيدينا من نُسَخ الكتابين، واعتمد أيضًا على أن المزي لم ينقله مباشرة من كتاب البخاري[1].

وقد تناول الدكتور خالد الدريس نقل ابن يربوع ورجَّح أنه من «التاريخ الكبير»، فقال: «يقوى الظن بأن ما نقله ابن يربوع من كلام البخاري يكون وَجَدَه في روايةٍ من روايات التاريخ الكبير أو في نسخةٍ من نسخه»[2]. ونقلُ مغلطاي أبان عن الرواية المقصودة.

هذا و«التاريخ الكبير» قد وقعت لمغلطاي أكثرُ مِن نسخةٍ منه، على رأسها ثلاث نسخ تمثل ثلاث روايات؛ إحداها: بخط أبي ذر، والثانية: بخط ابن الأبار، والثالثة: بخط ابن تامتيت[3]. فأمّا ابن تامتيت، فسيأتي الكلام على روايته. وأمّا أبو ذر (ت ٤٣٤هـ)، فمعلومٌ أنه يروي «التاريخ» عن ابن عبدان، عن ابن سهل، عن البخاري.

وأمّا ابن الأبار (ت ٦٥٨هـ) فأخبر عن نفسه أنه يرويه عن أبي الخطاب القاضي، عن ابن بشكوال، عن ابن مغيث، عن الجياني وابن عتاب. ويرويه أيضًا عن ابن أبي جمرة، عن أبيه. ثلاثتهم -الجياني وابن عتاب وأبو جمرة- عن ابن عبد البر، عن خلف بن قاسم، عن أبي الحسن علي بن محمد الطوسي، عن

(١) إضاءات بحثية للعوني (ص٤٨٠).
(٢) الحديث الحسن للدريس (١/ ٤١١).
(٣) انظر: إكمال مغلطاي (٥/ ٣٦٠؛ ٧/ ٥٠؛ ومواضع أخرى).

ابن فارس، عن البخاري[١]. وعند مغلطاي أيضًا نسخة عتيقة بخط أبي الحسن الطوسي نفسه (ت ٣٦٢هـ)[٢]، ويظهر أنها غير تامة لأنه لم يرجع إليها في جميع المواضع. فهذه هي رواية الدلال التي أحال عليها مغلطاي.

وقد رأيتَ في الفصل السابق أن رواية ابن فارس تشتمل على نصوصٍ رواها البخاري عن السراج والقباني، مما يعني أن رواية ابن فارس متأخرة عن روايات هذين الحافظين. وإذا كانت رواية ابن فارس اشتملت على ذِكْر وفاة الكوسج وهو توفي بنيسابور في جمادى الأولى سنة (٢٥١هـ)، فهل اشتملت على وفياتٍ أخرى بعد هذا التاريخ فنعرف متى انتهت؟ الذي يظهر لي مِن تتبُّع نقول العلماء من رواية ابن فارس أنها سابقةٌ على وفاة سعيد بن مروان البغدادي النيسابوري في شعبان سنة (٢٥٢هـ)؛ فالخطيب البغدادي -وهو معتادٌ على النقل من هذه الرواية- حين أراد أن يذكر تاريخَ وفاةِ سعيد، نقله من عند الحاكم النيسابوري مرسلًا[٣]. وقد ذَكَرَ البخاريُّ وفاةَ سعيدٍ في تاريخه الكبير لكن في روايةٍ بخاريةٍ متأخرةٍ سيأتي ذكرها، فلا جرم أن الخطيب لم يجدها في رواية ابن فارس. من هنا يمكننا القول إن سماع ابن فارس من البخاري يقع بعد وفاة الكوسج وقبل وفاة سعيد بن مروان.

---

(١) معجم أصحاب الصدفي لابن الأبار (ص٢٢٨). وإسناد الجياني ذكره في تقييده (٢/ ٧٢١). وإسناد ابن عبد البر ذكره في استيعابه (١/ ٢٢)، ومن طريقه ابن خير في فهرسته (ص٢٥٧). ورواية خلف بن قاسم هذه يرويها عنه أيضًا ابن الفرضي (تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٢٧).

(٢) إكمال مغلطاي (٧/ ١٤٨، ٣٤٢؛ ٨/ ٣٤٣؛ ومواضع أخرى).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٩).

وقد كان أبو أحمد الحاكم مِن أوائل مَن فرَّقوا بين كتابَي البخاري في التاريخ: فأطلق على الكتاب المرتب على الأسماء اسم «التاريخ الكبير»، والكتاب المرتب على السنين اسم «التاريخ الصغير»، وسنذكر قوله بعد قليل. وقد سبقه إلى التسمية الأولى العقيلي كما سيأتي عند الكلام على رواية عبد الرحمن بن الفضل الفسوي.

وأريد أن أنبِّه إلى إشكال في رواية «التاريخ الكبير» عند ابن حجر، وهو أنه في معجمه المفهرس[١] ومجمعه المؤسس[٢] ساق إسناده إلى البخاري هكذا: أبو المعالي الحلاوي، عن زينب بنت الكمال، عن عجيبة بن محمد، عن عبد الحق بن عبد الخالق، عن أبي الغنائم، عن الغندجاني، عن أبي بكر محمد بن سهل الشيرازي، عن أبي عبد الله محمد بن سليمان بن فارس، عن البخاري.

ولولا أن ابن حجر كرره في هذين الموضعين لأمكن أن يكون الغلط من النساخ، وذلك أن هذا الإسناد مشوَّش ولا يجيء. فأولًا: الغندجاني لا يروي عن ابن سهل، بل عن أحمد بن عبدان عن ابن سهل. وثانيًا: صاحب هذه الكنية وهذه النسبة -أبو بكر الشيرازي- هو ابن عبدان. وثالثًا: ابن سهل كنيته أبو الحسن، ونسبته بصري وفسوي. ورابعًا: كنية ابن فارس أبو أحمد. وخامسًا: ابن سهل يروي التاريخ عن البخاري مباشرةً، ووجود ابن فارس في هذا الإسناد لا معنى له.

---

(١) المعجم المفهرس (ص١٦٦).

(٢) المجمع المؤسس (٢/ ٥٥).

وقد أثبت ابنُ حجر صواب هذا الإسناد في آخر كتاب «التغليق» عند ذِكْرِه أسانيده إلى الكتب التي اعتمد عليها: فساقه إلى أبي الغنائم، عن الغندجاني، عن أبي بكر أحمد بن عبدان، عن أبي الحسن محمد بن سهل الفسوي، عن البخاري[١]. وهذا هو الصواب، وبهذا نعلم أن تاريخ البخاري الكبير عند ابن حجر هو من رواية ابن سهل لا ابن فارس.

رواية ابن فارس للتاريخ الصغير

قال أبو أحمد الحاكم: «أخبرنا محمد بن سليمان: حدثنا محمد يعني ابن إسماعيل قال: «عبد الحكيم بن منصور الواسطي أبو سهيل الخزاعي، يتكلمون فيه». هكذا أخبرناه محمد بن سليمان في موضع من كتاب «التاريخ الصغير». وأخبرنا به في موضع آخر من «الصغير» على ما أخرجته في باب أبي سفيان، فكناه بأبي سفيان. ونحو ما أخرجته في رواية أبي سفيان أخبرناه في «التاريخ الكبير» في باب: عبد الحكيم. فالله أعلم أشتبه على محمد بن سليمان؟ أو عليَّ؟ أو هكذا قاله محمد بن إسماعيل رضوان الله عليه؟»[٢].

هذا نصٌّ صريحٌ في أن ابن فارس روى عن البخاري كلا التاريخين، لا تاريخه الكبير فحسب. كما أن هاتين التسميتين يظهر أنهما قديمتان، والغرض منهما التفرقة بين الكتابين من باب التيسير على طلبة العلم، لا سيما إذا كان راويهما واحدًا. وقد سبق ورأيتَ أن ابن سهل البصري روى هو أيضًا «التاريخ الصغير»، وصرَّح حمزة السهمي بهذه التسمية وهو ينقل منه[٣].

---

(١) تغليق التعليق (٥/ ٤٥٨)، وذكره كذلك في موضع داخل الكتاب (٤/ ١٠٣).

(٢) كنى الحاكم (٤/ ١٧٩).

(٣) تاريخ جرجان (ص٤٨٨).

وأمّا البخاري نفسه فلم يستعمل هذه التسميات، وإنما سمّى الأول ‹التاريخ› والثاني ‹المختصر›، وأحال في أحدهما على الآخر. فقال في ‹التاريخ الصغير› في رواية الخفاف بعد سوقه حديث محمد بن الزبير عن فيل مولى زياد بن سمية: «لم أُخرِج عن محمد بن الزبير حديثًا، أخرجتُ هذا المعنى في التاريخ»[١]. وهذا الحديث مذكور في ‹التاريخ الكبير› في ترجمة فيل. وقال في ‹التاريخ الكبير› في ترجمة عرس بن عميرة: «قد بيَّنّاه في كتاب المختصر»[٢]. وليس هو موجودًا في روايتي الخفاف وزنجويه.

وقد احتفظ لنا أبو أحمد الحاكم ببعض النصوص من رواية ابن فارس، فمنها قوله: «أخبرنا محمد بن سليمان في التاريخ الصغير: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: «عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التيمي المكي الأحول قاضي عهد ابن الزبير، ويقال أبو بكر، وله أخ يقال له أبو بكر أيضًا»»[٣]. وهذا موجود في ‹التاريخ الصغير› عند الخفاف وزنجويه[٤].

وقال أيضًا: «أخبرنا محمد بن سليمان بن فارس في التاريخ الصغير: حدثنا محمد، يعني ابن إسماعيل البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا حماد، يعني ابن سلمة: أخبرنا علي بن زيد، عن الحسن، عن الضحاك بن قيس: كتب إليَّ قيس بن الهيثم حين مات يزيد بن معاوية بحديث النبي ﷺ: «بين يدي الساعة فتن»»[٥]. وليس هذا موجودًا في الروايتين.

---

(١) التاريخ الأوسط (١/ ٦٩٥).

(٢) التاريخ الكبير (٨/ ١٧١).

(٣) كنى الحاكم (١/ ٤٢٢).

(٤) التاريخ الأوسط (٣/ ١٧٣).

(٥) كنى الحاكم (١/ ٣١٠).

ومن المواضع التي نقلها أبو أحمد وهي موجودة في هاتين الروايتين قوله: «أخبرنا محمد بن سليمان: حدثنا محمد قال: سمعت سليمان بن حرب يضعِّف محمد بن فضاء الجهضمي البصري المعبر، ويقول: «كان يبيع الشراب». كنيته أبو بحر، أخو خالد بن فضاء الجهضمي الأزدي البصري»[١]. وهو هكذا في «التاريخ الصغير»[٢].

وقال أيضًا: «أخبرنا محمد بن سليمان: حدثنا محمد بن إسماعيل: حدثنا علي بن نصر قال: قال أبي: مات نوح بن قيس بن رباح سنة ثلاث أو أربع وثمانين وهو أبو روح »[٣]. وهذا في «الصغير»[٤].

وقال أيضًا: «أخبرنا محمد بن سليمان: حدثنا محمد -يعني ابن إسماعيل- قال: قال عبد الرحمن بن مهدي: وذكر عنده حديث علي بن ربيعة، الذي رواه يحيى القطان، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن علي بن ربيعة قال: «كنتُ ردفَ عليٍّ، فلمّا أن ركب قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا﴾ [الزخرف: ١٣]». قال عبد الرحمن: قال شعبة: قلت لأبي إسحاق: ممن سمعته؟ قال: من يونس بن خباب. قال: فأتيتُ يونس بن خباب فقلت: ممن سمعته؟ قال: من رجلٍ أراه عن علي بن ربيعة»[٥]. وهو في «الصغير»[٦].

---

(١) السابق (٢/ ٣٥).
(٢) التاريخ الأوسط (٣/ ٥٩٠).
(٣) كنى الحاكم (٣/ ٢٣٣).
(٤) التاريخ الأوسط (٤/ ٧٥٩).
(٥) كنى الحاكم (٢/ ١٧٧).
(٦) التاريخ الأوسط (٣/ ١٩٠).

وقال: «أخبرنا محمد بن سليمان: حدثنا محمد -يعني ابن إسماعيل- قال: كنية معروف بن بشير أبو أسماء، سمع منه قرة بن خالد»[١]. وهكذا هو في رواية زنجويه وليس في رواية الخفاف[٢].

رواية ابن فارس لكتاب الصحابة

إلى جانب التاريخين الكبير والصغير، روى ابن فارس أيضًا عن البخاري كتاب ‹الوحدان من الصحابة›، وكان قد حدَّث به البخاري ببغداد من قبل. قال ابن حجر في ذكر مصنفات البخاري: «وأسامي الصحابة، ذكره أبو القاسم بن منده وأنه يرويه من طريق ابن فارس عنه»[٣]. وعلى هذا يكون ابن فارس قد روى عن البخاري ثلاثة كتب.

رواية الزهيري للتاريخ الصغير

من طلبة العلم الذين كانوا ملازمين للبخاري بنيسابور أبو الحسن محمد بن أحمد بن زهير بن طهمان الزهيري القيسي الطوسي، ذكره الحاكم في الطبقة السادسة من علماء نيسابور بفارق طبقتين بعد البخاري ومسلم[٤]. وذكر الذهبي أنه مات سنة (٣١٧هـ) وقد نيف على الثمانين[٥]، وهذا يعني أنه مولود في عشر الثلاثين ومائتين ولنقل حوالي سنة (٢٣٥هـ). فيكون بهذا أصغر من

(١) كنى الحاكم (١/ ٢٥٤).
(٢) التاريخ الأوسط (٣/ ١٠٥).
(٣) مقدمة الفتح (ص٤٩٢).
(٤) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٧٢).
(٥) نبلاء الذهبي (١٤/ ٤٩٤).

البخاري بحوالي أربعين سنة، ويكون له من العمر خمس عشرة سنة تقريبًا حين قدم البخاري نيسابور. وهو من تلاميذ مسلم، وروى عنه كتاب «تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة»[١]. وللزهيري هذا دورٌ في سماع البخاري من أحد مشايخ نيسابور الكبار وهو اللبقي كما سيأتي.

وقد روى الزهيري عن البخاري تاريخه الصغير كما يظهر من النقول التي رُويت عنه؛ فقد قال مغلطاي في ترجمة الحسن بن عطية: «إن البخاري إنما ذكره في تاريخه الأوسط فقال: «مات الحسن بن عطية في سنة إحدى عشرة ومائتين أو نحوها، ومات عبد الرحمن بن هانئ أبو نعيم النخعي الكوفي قريبًا منه». وقال القراب في تاريخه: حدثنا أحمد بن إسماعيل: أخبرنا الزهيري: حدثنا البخاري: «مات الحسن بن عطية» فذكره لم يغادر حرفًا»[٢]. وهذا موجود في روايتي الخفاف وزنجويه[٣].

وقال في ترجمة المفضل بن فضالة: «البخاري لم يذكر الشهر الذي مات فيه، وابن بكير هو الذي ذكر الشهر. بيان ذلك قول القراب: أخبرنا محمد بن أحمد بن زهير: حدثنا البخاري قال: «يقال مات المفضل بن فضالة سنة إحدى وثمانين، وقال ابن بكير: في شوال». وكذا هو في تاريخ محمد بن إسماعيل لا يغادر حرفًا»[٤]. وهذا موجود في روايتي الخفاف وزنجويه دون قوله: «وقال

(١) انظر: موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/ ٢٩٥)؛ فهرسة ابن خير (ص٢٦٦).
(٢) إكمال مغلطاي (٨/ ٢٤٥).
(٣) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٤٢).
(٤) إكمال مغلطاي (١١/ ٣٣٨).

ابن بكير»[١]، وسنتكلم عن الرواية التي ينقل منها مغلطاي عند الكلام على عبد الرحمن بن الفضل الفسوي.

وقال مغلطاي في ترجمة أبي أويس المدني والد إسماعيل: «قد ذكره في سنة تسعٍ محمدُ بن إسماعيل البخاري شيخ المحدثين في تاريخه الأوسط، وذلك أنه ذكر مَن توفي في سنة سبع، ثم مَن توفي في سنة ثمان، ثم هو قَرَنَه بنافع بن عمر الجمحي. وكذا ذكره عنه القراب قال: حدثنا أحمد بن إسماعيل: أخبرنا محمد بن أحمد بن زهير: حدثنا البخاري وقال: «قال أبو[٢] عبد الله بن أبي أويس: مات أبي سنة تسع وستين»»[٣]. وهذا موجود في روايتي الخفاف وزنجويه[٤].

وروى ابن الجوزي، من طريق القراب قال: «أخبرنا أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال: حدثنا محمد بن أحمد بن زهير قال: حدثنا البخاري قال: «ضُرِبَ أحمد بن حنبل وكنتُ بالبصرة فجاء الخبر، فقال أبو الوليد: لو كان هذا في بني إسرائيل، لكان أُحدوثة»»[٥]. وكذا وقع في رواية الخفاف[٦]، وابن فارس[٧]، والجنيدي[٨].

---

(١) التاريخ الأوسط (٤/ ٧٤٣).

(٢) «أبو» ساقطة في المطبوع، وهذه كنية إسماعيل بن أبي أويس.

(٣) إكمال مغلطاي (٨/ ١٧).

(٤) التاريخ الأوسط (٤/ ٦٥٢).

(٥) مناقب أحمد لابن الجوزي (ص٩١).

(٦) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٤٥).

(٧) تاريخ دمشق (٥/ ٣١٤).

(٨) ضعفاء ابن عدي (١/ ٢٩٦).

وقال أبو أحمد الحاكم: أخبرنا محمد بن أحمد بن زهير ومحمد بن سليمان بن فارس قالا: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري: «حدثني الأويسي: حدثني ابن أبي الزناد، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عباد، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ جالسًا في ظلٍّ فارعٍ، فجاءه رجلٌ من بني بياضة، إلخ»[1]. وهذا موجود في كلا التاريخين[2]، والأشبه أن يكون أبو أحمد نقله من ‹الصغير› لاقتران رواية ابن فارس برواية الزهيري.

روايات أخرى للتاريخ الصغير

ممن رووا ‹التاريخ الصغير› أيضًا عن البخاري بنيسابور: الجنيدي، وابن شاذان، وزكريا البزاز. فأمّا الجنيدي فهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الجنيد الجنيدي النيسابوري، ذكره الحاكم في الطبقة الخامسة من علماء نيسابور[3]. وهذه الرواية هي التي ينقل منها ابن عدي في كتاب ‹الكامل›، وقد مَرَّ عليك ذكرها آنفًا. ونصوص هذه الرواية مطابقة لنصوص ‹التاريخ الصغير›، من هنا عرفنا أنها من هذا الكتاب وإن لم يصرِّح بذلك ابن عدي.

قال الجنيدي: حدثنا البخاري: «حدثني عيسى بن الجنيد: سمعت أبا نعيم يقول: سمعت النعمان يقول: ألا تعجبون مِن يعقوب يقول عليَّ ما لا أقول!»[4]. وقد ساقه أيضًا حمزة السهمي، عن ابن عبدان، عن ابن سهل، عن البخاري،

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٨٠٤٦).
(٢) التاريخ الكبير (١/ ٢٨٦)؛ التاريخ الأوسط (٣/ ١٨٤).
(٣) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٥٦).
(٤) ضعفاء ابن عدي (١٠/ ٤١٠).

وقال: «قاله في الصغير»[١]. وهكذا هو في رواية زنجويه[٢]، وليس في ‹التاريخ الكبير›.

وهذه الرواية مرتبة على السنين، يدلّ على ذلك ما نقله ابن عدي في غير موضع، منها قوله: «حدثنا الجنيدي: حدثنا البخاري قال: مات فيها -يعني سنة ثمان وعشرين ومائتين- يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني كوفي، كان أحمد وعليٌّ يتكلمان فيه»[٣]. وهكذا هو في روايتي الخفاف وزنجويه[٤].

وأمّا ابن شاذان فهو أبو سعيد محمد بن شاذان بن إسماعيل الأصم الجُنْدَفَرْجي النيسابوري[٥]، وهذه الرواية ينقل منها الدارقطني بواسطة أبي بكر النقاش، ونُقوله دالّةٌ على ذلك. فمنها قول الدارقطني: «حدثنا أبو بكر النقاش محمد بن الحسن: حدثنا محمد بن شاذان بن إسماعيل النيسابوري: حدثنا البخاري: فيمن قُتل من أصحاب النبي ﷺ في خلافة أبي بكر الصديق: أبو حنة بن غزية بن عمرو»[٦]. وهذا موجود في روايتي الخفاف وزنجويه[٧].

وروى بالإسناد عن البخاري قال: «اسم أبي شيخ: حيوان بن خالد نَسَبَهُ عليٌّ، يروي عن أخيه حمان»[٨]. وهذا موجود في روايتي الخفاف وزنجويه[٩].

(١) تاريخ جرجان (ص٤٨٨).
(٢) التاريخ الأوسط (٤/ ٧٥٠).
(٣) ضعفاء ابن عدي (١٠/ ٦١٧).
(٤) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠١٣).
(٥) انظر ترجمته في: أنساب السمعاني (٣/ ٣٤٧)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ٨٠٦).
(٦) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٥٨٣).
(٧) التاريخ الأوسط (١/ ٣٥٤)، وفيه: «ابن عمر».
(٨) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٧٥٣).
(٩) التاريخ الأوسط (٢/ ٧٥١)، وفيه: «خيوان».

وروى بالإسناد عن البخاري قال: «حدثنا عبد الله بن محمد: حدثنا وهب بن جرير: حدثنا أبي، عن محمد بن الزبير الحنظلي، عن فيل مولى زياد قال: قتل حجر بن الأدبر وملك زياد العراق خمس سنين ثم مات سنة ثلاث وخمسين»(١). وهذا موجود في روايتي الخفاف وزنجويه(٢).

وروى ‹التاريخ الصغير› عن البخاري أيضًا أبو يحيى زكريا بن يحيى بن الحارث البزاز المزكي النيسابوري شيخ الحنفية(٣)، وقد ألَّف تاريخًا روى فيه عن البخاري. قال أبو القاسم بن منده: «قد ذكر أبو يحيى زكريا بن يحيى بن الحارث البزاز في تاريخه، عن البخاري فيما بين الأربعين إلى الخمسين ومائة: محمد بن السائب الكلبي أبو النضر. وأبان بن أبي عياش وقال: هو أبان بن فيروز أبو إسماعيل البصري، كان شعبة سيئ الرأي فيه. وترك أبا النضر الكلبيَّ يحيى بنُ سعيد وابنُ مهدي، يعني محمد بن السائب»(٤). وهذا موجود في روايتي الخفاف وزنجويه(٥).

وبهذا يتبين لنا أن البخاري حدَّث بتاريخه الصغير غير مرة بنيسابور، ورواه عنه غيرُ واحدٍ من أهلها، وهم تسعة بحسب ما وقفنا عليه: الخفاف، وزنجويه، والسراج، والقباني، وابن فارس، والزهيري، والجنيدي، وابن شاذان، وزكريا البزاز.

---

(١) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ١٨٥١).

(٢) التاريخ الأوسط (١/ ٦٩٥).

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام (٦/ ٩٤٤)؛ الوافي بالوفيات (١٤/ ١٣٦).

(٤) المستخرج من كتب الناس لأبي القاسم بن منده (٣/ ٣٤٤).

(٥) التاريخ الأوسط (٣/ ٣٩٨، ٤٠١).

رواية الراوساني لكتاب الضعفاء

هذه رواية منسيّة لضعفاء البخاري، وصاحبها هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن شاذ بن قتيبة النحوي الراوساني النيسابوري، ولم أقف على مَن ترجم له إلا السمعاني[١]، وله ذِكْرٌ في بعض الأسانيد[٢]. وهذه الرواية وقعت للبيهقي ومنه عرفناها، وهو يرويها عن أبي سهل أحمد بن محمد بن إبراهيم بن مهران المزكي، عن أبي الحسين محمد بن أحمد بن حامد العطار، عن الراوساني. وهذا إسناد مسلسلٌ بالنيسابوريين. وقد نقل البيهقي منه في أكثر مِن كتابٍ مِن كُتبه، لكن أكثر النقول كانت في خلافياته، وصرَّح باسم كتاب البخاري فقال: ‹أسامي الضعفاء›[٣].

هذا وقد ذكر لنا أبو إسماعيل الهروي قولًا للبخاري رواه عنه الراوساني يخصّ سلاسل الأسانيد الصحيحة، فقال في كتابه «ذم الكلام وأهله»: «وقال الراوساني: قال محمد بن إسماعيل البخاري: «أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ» ديباج خسرواني»[٤]. وهذا مشابهٌ لما رواه ابن فارس آنفًا: «أصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة». فيظهر مِن هذه النقول -عن السرّاج وابن فارس والراوساني- أن البخاري تكلم عن أصح الأسانيد في مجلسٍ من مجالسه، ورواه هؤلاء عنه.

---

(١) أنساب السمعاني (٦/ ٥٠). وقد وقع شيء من الخلل في اسمه عنده، واعتمدتُ ما ورد في أسانيد ابن عساكر المذكورة في التعليق التالي.

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٤/ ١١؛ ٤٢/ ١٦٣، ١٦٥، ٢٠٨).

(٣) خلافيات البيهقي (١/ ٩٢، ١١٨، ١٥٢).

(٤) ذم الكلام لأبي إسماعيل الهروي (١/ ٣١).

رواية ابن الشرقي لكتاب العلل

ومن هذه الكتب أيضًا كتاب ‹العلل›، ويظهر أنه فُقِدَ قديمًا لأننا لم نقف له على ذِكْرٍ عند مَن ترجم للبخاري خلا ابن حجر. وهذا الكتاب يرويه عن البخاري: أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسن بن الشرقي النيسابوري أخو أبي حامد(١)، ولد سنة (٢٣٦هـ) أي أنه حين قدم البخاري نيسابور كان ابن أربع عشرة سنة. ورواه عنه أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون النيسابوري.

وقد ذكر ابن حجر هذا الكتاب وغيرَه بعد أن فرغ من ذِكْرِ الكتب التي وصفها بأنها موجودة في عصره ووقعت لهم بالسماع أو بالإجازة، فيُفهم مِن هذا أن الكتب التي ذكرها بعد ذلك -ومن جملتها كتاب ‹العلل›- ليست موجودة في عصره. قال ابن حجر: «وكتاب ‹العلل› ذكره أبو القاسم بن منده أيضًا، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حمدون، عن أبي محمد عبد الله بن الشرقي، عنه»(٢). على أنه ذكر هذا الكتاب في معجمه المفهرس فقال: «كتاب ‹العلل› لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. قرأته على مريم بنت الأذرعي بسندها[لـا] إليه وأجازتني سائره»، وساق إسناده إلى أبي القاسم بن أبي عبد الله بن منده، عن أبي سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون، عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن الحسن بن الشرقي، عن البخاري(٣).

---

(١) انظر ترجمته في: إرشاد الخليلي (٣/ ٨٣٨)؛ أنساب السمعاني (٨/ ٨٥)؛ نبلاء الذهبي (١٥/ ٤٠).

(٢) مقدمة الفتح (ص٤٩٢)؛ النكت على صحيح البخاري (١/ ٩٩).

(٣) المعجم المفهرس (ص١٥٨).

رواية ابن دلويه لكتاب بر الوالدين

إلى جانب كُتبه الرجالية، حدَّث البخاري بنيسابور بكتابٍ لا يُعرف إلا من رواية النيسابوريين، وهو كتاب ‹برّ الوالدين›. وهذا الكتاب يرويه عن البخاري: أبو بكر محمد بن أحمد بن دَلّويه الدقاق النيسابوري[١]، وعنه أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز المهلَّبي الصيدلاني النيسابوري[٢]. ولم يُكتب لهذا الكتاب أن يخرج إلى النور مطبوعًا إلا منذ عدة سنوات، وكان قبل ذلك مجرد عنوان من عناوين الكتب التي يذكرونها في ترجمة البخاري. قال ابن حجر في تعداد تصانيفه: «و‹بر الوالدين› يرويه عنه محمد بن دلّويه الوراق»[٣].

سؤالات أبي يعقوب الأنصاري للبخاري

هذا كتابٌ منسيٌّ يشتمل على سؤالات عن رواة الأحاديث وجَّهها للبخاري أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عمار من نسل سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري. وقد ترجم الحاكم لهذا الرجل وقال: «مِن أَوْجَهِ مشايخ نيسابور في الثروة والعدالة والورع والقبول والإتقان في الرواية، وأكثرهم طلبًا للحديث بالفهم والمعرفة. سمع بنيسابور: محمد بن رافع، وإسحاق بن منصور، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم. وبالعراق: عمر بن شبة النميري، والحسن بن محمد بن الصباح، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي، وأحمد بن

---

(١) انظر ترجمته في: إرشاد الخليلي (٣/ ٨٣٤)؛ أنساب السمعاني (٥/ ٣٧٠)؛ تاريخ الإسلام (٧/ ٥٧٨).

(٢) انظر ترجمته في: أنساب السمعاني (٨/ ٣٦٠)؛ المنتخب من سياق تاريخ نيسابور (ص٢٠٧)؛ نبلاء الذهبي (١٧/ ٢٦٤).

(٣) مقدمة الفتح (ص٤٩٢)؛ التغليق (٥/ ٤٣٦).

سنان القطان. وبالحجاز: بحر بن نصر الخولاني. وبالري: أبا زرعة، ومحمد بن مسلم بن وارة. روى عنه: أبو إسحاق إبراهيم بن عبدوس، ومحمد بن شريك الإسفراييني، وأبو أحمد إسماعيل بن يحيى بن زكريا بن حرب. ومات في جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وثلاثمائة بنيسابور»[١].

وهذا الكتاب لا نعرف عنه إلا ما نقله أبو عبد الله الحاكم وجادةً، مما يعني أن انعدام سماعه أَثَّرَ في تداوله بين طلبة العلم. قال الحاكم: «قرأتُ بخط أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عمار الأنصاري قال: سألتُ محمد بن إسماعيل البخاري، فقال: الأحوص بن حكيم، قال ابن عيينة: يُكتب حديثه»[٢]. وقال أيضًا: «قرأتُ بخط أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عمار الأنصاري قال: سألتُ محمد بن إسماعيل البخاري، فقال: إسحاق بن يحيى بن طلحة يهم في الشيء بعد الشيء، إلا أنه صدوق»[٣]. وقال أيضًا: «قرأتُ بخط أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عمار الأنصاري قال: سألتُ محمد بن إسماعيل البخاري، فقال: مقاتل بن حيان صدوق»[٤]. وهذه هي النقول الوحيدة التي وقفتُ عليها لهذا الكتاب.



---

(١) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٤١)؛ أنساب السمعاني (٥/ ١٢٠-١٢١) ولم يصرِّح بالنقل عن الحاكم وإن كانت الإحالة مفهومة ضمنًا. وانظر: تاريخ الإسلام (٧/ ٣١٩).

(٢) تاريخ دمشق (٧/ ٣٥٧).

(٣) السابق (٨/ ٣٠١).

(٤) السابق (٦٠/ ١٠٧).

الفصل التاسع عشر
ما رواه البخاري عن النيسابوريين

ذكرنا آنفًا أن البخاري روى عن السراج والقباني كما رويا عنه، لكن هناك غيرهما مِن النيسابوريين مَن سمع منهم البخاري في هذه الإقامة الأخيرة وروى عنهم في كتبه: كمحمد بن إبراهيم البوشنجي، وابني النضر بن عبد الوهاب، وعلي بن سلمة اللبقي، وآخرين. وبعض هذه المرويات أدخلها البخاري في صحيحه.

روايته عن اللبقي

هذا الراوي من شيوخ نيسابور الكبار، وهو أبو الحسن علي بن سلمة بن عقبة اللَبَقِيّ(١)، توفي في آخر جمادى الأولى سنة (٢٥٢هـ). وضعه الحاكم في الطبقة الرابعة من علماء نيسابور مع البخاري ومسلم(٢)، وقال: «عاش عليٌّ حتى شاخ وهرم، وتفرَّد عن جماعةٍ بنيسابور»(٣). ولم يذكره الذهبي في طبقاته، وحقُّه أن يكون في الثامنة وهي طبقة ابن المديني وأحمد وفيها يحيى بن يحيى

---

(١) انظر ترجمته في: ثقات ابن حبان (٨/ ٤٧٤)؛ كنى الحاكم (٢/ ٣٣٣)؛ تاريخ ابن الجوزي (١٢/ ٥٩)؛ معلم ابن خلفون (ص٤٧٢)؛ مرآة الزمان (١٥/ ٣٠٣)؛ تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٥١)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٢٦)؛ إكمال مغلطاي (٩/ ٣٢٧)؛ طبقات الشافعيين لابن كثير (١/ ١٥٠)؛ تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٧).

(٢) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٢٧).

(٣) إكمال مغلطاي (٩/ ٣٢٧).

النيسابوري. وهو أسنُّ من الذهلي لأنه سمع من ابن عيينة وغيره من الشيوخ الذين لم يلحقهم الذهلي، وذَكَرَه ابنُ كثير فيمن سمعوا من الشافعي(١). وقد روى الجارودي قصةً تفيد في تقرير هذا المعنى.

قال أبو بكر محمد بن النضر الجارودي: «بلغني أن محمد بن يحيى كان يكتب في مجلس يحيى بن يحيى، فنظر عليُّ بن سلمة اللبقي إلى حُسْنِ خطِّه وتقييدِه، فقال: «يا بنيّ، ألا أنصحك؟ إن أبا زكريا يحدثك عن سفيان بن عيينة وهو حي، وعن وكيع وهو حي بالكوفة، وعن يحيى بن سعيد وجماعة أحياء بالبصرة، وعن عبد الرحمن بن مهدي وهو حي بأصبهان، فاخرج في طلب العلم ولا تضيع أيامك». فعمل فيه قوله، فخرج إلى أصبهان فسمع من عبد الرحمن بن مهدي والحسين بن حفص. ثم دخل البصرة وقد مات يحيى، فكتب عن أبي داود وأقرانه، وأكثر بها المقام حتى مات سفيان بن عيينة»(٢).

متى سمع البخاري من اللبقي؟ الجواب عند أبي الحسن محمد بن أحمد بن زهير الزهيري الطوسي، وقد مَرَّ عليك أنه ممن رووا عن البخاري تاريخه الصغير. قال الحاكم: سمعت أبا الوليد الفقيه يقول: «سمعت أبا الحسن الزهيري يقول: حضرتُ محمدَ بن إسماعيل وسأله محمد بن حمزة عن علي بن سلمة اللبقي، فقال: «ثقة». قال ابن زهير: أنا حملتُ أصولَ عليٍّ بن سلمة إلى محمد بن إسماعيل فانتخب منها، وأنا ذهبتُ معه حتى سمعنا منه»(٣).

(١) طبقات الشافعيين لابن كثير (١/ ١٥٠).
(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٢٧٦).
(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٥٣).

وهذا النص الثمين يؤخذ منه أمور؛ أحدها: أن الزهيري هو الذي حَمَلَ إلى البخاري أصولَ اللبقي فانتخب من أحاديثه. وثانيها: أن سماع البخاري من اللبقي كان بصحبة الزهيري. وثالثها: أن ذلك السماع كان بنيسابور حيث يقيم اللبقي. ورابعها: أنه بما أن الزهيري كان له من العمر خمس عشرة سنة تقريبًا عندما دخل البخاري نيسابور، فسماع البخاري من اللبقي بنيسابور بصحبة الزهيري لا يُتصوَّر وقوعه إلا زمن إقامة البخاري بنيسابور سنة (٢٥٠هـ) فما بعدها. واللبقي يشارك يحيى بن يحيى في عدد من شيوخه، فكأن البخاري لم يحتجْ إلى حديث اللبقي قديمًا استغناءً بحديثِ غيرِه مِن أهل طبقته. فلمّا اطّلع في هذه القدمة الأخيرة على أصول اللبقي، انتخب منها ما ليس عنده، وأكثرُ ذلك موقوفات وتواريخ.

ويضاف إلى ما صرَّح به الزهيري ما رواه الخفاف في روايته للتاريخ الصغير، فقد روى عن البخاري قال: «سمعت علي بن سلمة يقول: سمعت يحيى بن سليم: وقف رجلٌ على عباد بن كثير فشتمه، فقال عباد: مرحبًا بتحفة الرحمن»[1]. ووجود هذا النص في رواية الخفاف التي انتهت في شعبان سنة (٢٥٠هـ) يدلُّ على أن سماع البخاري من اللبقي كان مِن أوائل ما سمع بنيسابور عقب دخولها في هذه السنة، وأنه سابقٌ على رواية الخفاف.

وروى البخاري أيضًا عنه في تاريخه الكبير؛ فمن ذلك قوله في ترجمة مروان بن معاوية: «قال علي بن سلمة: مات قبل التروية بيومٍ سنة ثلاث وتسعين ومائة فجأة»[2]. كذا في رواية ابن سهل ومسبِّح، وليس عند ابن فارس قوله:

---

(١) التاريخ الأوسط (٣/ ٥١١).

(٢) التاريخ الكبير (٩/ ١٧٤).

«قال علي بن سلمة»، ولم تصلنا رواية ابن الفضل في هذا الموضع. وقال في ترجمة إبراهيم بن أبي بكر الأخنسي: «وقال لي علي بن سلمة: حدثنا يحيى بن سليم قال: حدثني إسماعيل بن أمية، عن إبراهيم بن أبي بكر بن أمية الأخنسي، عن كعب قوله»[١]. كذا في رواية ابن سهل ومسبِّح، ووقع في رواية ابن الفضل: «وقال عليّ»، ولم تصلنا رواية ابن فارس في هذا الموضع.

وقال في ترجمة حسين بن الوليد النيسابوري: «قال لي علي بن سلمة: سمعت حسينًا أبا عبد الله، عن شيخٍ ذَكَرَه: كان نافع مولى ابن عمر مِن سبي نيسابور»[٢]. كذا في رواية ابن سهل، ووقع في رواية مسبِّح: «قال عليّ» غير منسوب. وقال في ترجمة زيد بن حسن بن علي الهاشمي: «حدثني علي بن سلمة قال: حدثنا معن، عن عبد الله بن عمرو بن خداش: هلك زيد بن حسن بالبطحاء»[٣]. كذا في رواية ابن سهل، ووقع في رواية مسبِّح: «عليّ» غير منسوب. وقال في ترجمة عنبسة بن عمار: «قال علي بن سلمة، عن مروان: هو الدوسي». كذا في رواية مسبِّح، وليست في رواية ابن سهل[٤]. ولم تصلنا رواية ابن فارس ولا ابن الفضل في تلك المواضع.

وقد ذكر البخاري ترجمةً ليس فيها إلا اسمٌ مهملٌ غير منسوب هكذا: «همام»[٥]. ولم تقع هذه الترجمة في رواية ابن فارس ولا مسبِّح، وإنما وقعت

---

(١) السابق (١/ ٦٧٥).
(٢) السابق (٣/ ٣٢٥).
(٣) السابق (٦/ ٢٧٥).
(٤) السابق (٨/ ٧٢).
(٥) السابق (١٠/ ١٦٥).

في رواية ابن سهل. على أنها جاءت هكذا في رواية الغندجاني عن ابن عبدان، ليس فيها غير الاسم. وأمّا رواية أبي ذر عن ابن عبدان، فجاء فيها ما نصُّه: «حدثنا أبو العباس: حدثنا علي بن سلمة: حدثنا مروان بن معاوية: حدثنا عبد الرحمن بن سويد بن أبي العطارد، عن رجلٍ يقال له همام، عن كعب، إلخ». وأبو العباس هو السراج.

وأمّا في الجامع الصحيح، فهناك خمسة أحاديث قال فيها البخاري: «حدثنا عليٌّ» هكذا غير منسوب: حديثان عنه عن مالك بن سعير[1]، وحديثان عنه عن شبابة[2]، وحديث عنه عن وهب بن جرير[3]. وجاء هذا الراوي منسوبًا في بعض هذه المواضع في بعض الروايات هكذا: «علي بن سلمة». قال أبو مسعود الدمشقي في أطرافه: إن عليًّا الذي يروي عن مالك بن سعير في الموضعين هو ابن سلمة اللبقي[4]. وقال الكلاباذي في ترجمة علي غير منسوب: «يقال إنه ابن سلمة اللبقي نيسابوري. حدث عن شبابة: حديث عائشة: «إن لي جارين»، وعن مالك بن سعير بن الخمس في تفسير المائدة. روى عنه البخاري»[5]. وتفصيل ذلك في غير هذا الموضع.

روايته عن ابني النضر

من الأماكن التي أقام فيها البخاري بنيسابور دار بني النضر بن عبد الوهاب، وقد استفاد من أحمد ومحمد ابني النضر وسيروي عنهما في الجامع الصحيح.

---

(١) صحيح البخاري (٤٦١٣، ٦٣٢٧).

(٢) صحيح البخاري (٢٢٥٩، ٤٨٤١).

(٣) صحيح البخاري (٥٨٣٧).

(٤) تقييد الجياني (٣/ ١٠٠٢).

(٥) رجال الكلاباذي (٨٢٤، ٢/ ٥٣٠).

قال الحاكم في مدخله: «قد بلغني أن محمد بن إسماعيل كان يُكثر الكَوْن بنيسابور عند ابني النضر بن عبد الوهاب محمد وأحمد»[١]. وقال في تاريخه في ترجمة أبي الفضل أحمد: «هو أحد أركان الحديث، كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا ورد نيسابور ينزل عند الأخوين محمد وأحمد ابني النضر بن عبد الوهاب. وقد روى عنهما في الجامع الصحيح، وإسنادهما وسماعهما معًا وهما سيان»[٢].

وقد وضعه الحاكم في الطبقة الخامسة من علماء نيسابور، وهي التي تلي طبقة البخاري ومسلم[٣]. وقال الذهبي: «روى عن أحمد البخاريُّ وهو أكبر منه.. توفي في حدود التسعين ومائتين»[٤]. وفي موضع آخر: «طال عمره وبقي إلى سنة بضع وثمانين ومائتين»[٥]. ووضعه الذهبي في الطبقة العاشرة بعد طبقة البخاري[٦]. وقال ابن حجر فيه وفي أخيه محمد: «هما من طبقة مسلم وغيرِه من تلامذة البخاري، وإن شاركوه في بعض شيوخه»[٧].

وهذا هو الحديث الذي رواه البخاري عنهما؛ قال في صحيحه (٤٦٤٨): حدثني أحمد: حدثنا عبيد الله بن معاذ: حدثنا أبي: حدثنا شعبة، عن عبد الحميد هو ابن كرديد صاحب الزيادي: سمع أنس بن مالك ﷺ: «قال

(١) المدخل إلى الصحيح (٤/ ٢١٩).
(٢) تهذيب الكمال (١/ ٥١٦)؛ نبلاء الذهبي (١٣/ ٥٦٤).
(٣) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٤٤).
(٤) تذكرة الذهبي (٢/ ١٦٢).
(٥) نبلاء الذهبي (١٣/ ٥٦٥).
(٦) تذكرة الذهبي (٢/ ١٦١).
(٧) فتح الباري (٨/ ٣٠٨).

أبو جهل: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]. فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآية [الأنفال: ٣٣-٣٤]».

ثم قال (٤٦٤٩): حدثنا محمد بن النضر: حدثنا عبيد الله بن معاذ: حدثنا أبي: حدثنا شعبة، عن عبد الحميد صاحب الزيادي: سمع أنس بن مالك قال: «قال أبو جهل: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]. فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآية [الأنفال: ٣٣-٣٤]».

وهذا الحديث رواه ابن الأخرم النيسابوري، عن أحمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري، عن عبيد الله بن معاذ(١). ومن طريق ابن الأخرم استخرجه الحداد(٢). واستخرجه الإسماعيلي، عن الحسن بن سفيان النسائي، عن عبيد الله بن معاذ(٣). ورواه بعلوٍّ مسلمُ بن الحجاج(٤) وأبو حاتم الرازي(٥) عن عبيد الله بن معاذ، وأبو زرعة الرازي(٦) عن المثنى بن معاذ، كلاهما عن أبيهما، به. وهو أحد الأحاديث التي علا فيها مسلم على البخاري.

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي (٣/ ٧٥)؛ التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٤٥٧)؛ تاريخ دمشق (١٤/ ٥٤)؛ أخبار قزوين للرافعي (١/ ٣٢٨).
(٢) جامع الصحيحين للحداد (٢٧٥٤).
(٣) إثارة الفوائد للعلائي (٣١٧).
(٤) صحيح مسلم (٢٧٩٦).
(٥) تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٨٩).
(٦) السابق (٥/ ١٦٩١).

قال الحاكم في الرواية الأولى عن «أحمد» غير منسوب: «وهذا عندي أحمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري، فقد بلغني أن محمد بن إسماعيل كان يُكثر الكَوْن بنيسابور عند ابني النضر بن عبد الوهاب محمد وأحمد. وقد رَوَى عن محمد بن النضر عن عبيد الله بن معاذ في المغازي»[١]. وهو قول أبي أحمد الحاكم أيضًا[٢]. وقد وافق الحاكمين في قولهما: الكلاباذيُّ[٣]، وابن طاهر[٤]، وابن خلفون[٥]، وابن عساكر[٦]. وكذا قال الواحدي عقب إخراج متابعة ابن الأخرم الآنفة: «رواه البخاري عن أحمد بن النضر، ورواه مسلم عن عبيد الله بن معاذ».

وأمّا الرواية الثانية عن محمد بن النضر، فلم يهتدِ ابن عدي إلى هذا الراوي فقال: «محمد بن النضر، يشبه أن يكون من أهل الحجاز»[٧]. وقال ابن منده في أسامي مشايخ البخاري: «مجهول، حدَّث عنه، عن عبيد الله بن معاذ»[٨]. وأمَّا الدارقطني فعنده أن محمدًا هذا هو محمد بن النضر بن مساور المروزي[٩].

وقال أبو أحمد الحاكم إنه هو محمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري،

---

(١) مدخل الحاكم (٤/ ٢١٩).
(٢) نقله عنه الكلاباذي (١/ ٤٨).
(٣) الموضع السابق نفسه.
(٤) الجمع بين رجال الصحيحين لابن طاهر (١/ ١٣).
(٥) معلم ابن خلفون (ص٧٨).
(٦) نبل ابن عساكر (ص٦٢).
(٧) شيوخ البخاري لابن عدي (ص٢٠١).
(٨) مشايخ البخاري لابن منده (ص٧٣).
(٩) رجال الصحيحين للدارقطني (١/ ٣٣٨).

أخو أحمد[١]. وكذا قال أبو عبد الله الحاكم، فذكره في رجال الشيخين[٢]، وقال في مشايخ البخاري المهملين في ترجمة أخيه أحمد: «وقد رَوَى عن محمد بن النضر عن عبيد الله بن معاذ»[٣]. وقال في ترجمته: «وقد حدَّث عنهما جميعًا في الجامع»[٤].

ووافقهما الكلاباذي فقال: «قال لي أبو أحمد الحافظ وأبو عبد الله بن البيع: إن هذا ابن عبد الوهاب النيسابوري أخو أحمد، عن عبيد الله بن معاذ العنبري، روى عنه البخاري في تفسير سورة الأنفال». وكذلك قال أبو مسعود الدمشقي[٥]، وابن طاهر[٦]، وابن عساكر[٧]، وابن خلفون[٨] وصاحب الزهرة[٩]. وقال المزي عن هذا الحديث في أطرافه: «البخاري في التفسير عن أحمد هو ابن النضر أخو محمد وهما من نيسابور، وعن محمد بن النضر، كلاهما عن عبيد الله بن معاذ»[١٠].

---

(١) رجال البخاري للكلاباذي (٢/ ٦٨٣).
(٢) المدخل إلى الصحيح (٣/ ٢٤٦).
(٣) السابق (٤/ ٢١٩).
(٤) السابق (٣/ ٢٤٦؛ ٤/ ٢٣٤).
(٥) تقييد الجياني (٣/ ١٠١٢) ومعلم ابن خلفون (٢١٥، ص٢٤٥).
(٦) الجمع بين رجال الصحيحين (٢/ ٤٦٤).
(٧) نبل ابن عساكر (ص٢٧٥).
(٨) معلم ابن خلفون (ص٢٤٥).
(٩) إكمال مغلطاي (١٠/ ٣٧٦).
(١٠) تحفة المزي (٩٧٩، ١/ ٢٦٥).

روايته عن البوشنجي

ممن روى البخاري عنهم بنيسابور أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي، وهو مولود سنة (٢٠٤هـ)[١]، أي أنه مِن أتراب مسلم ويصغر البخاري بعشر سنين. قال الحاكم: «سمع بمصر وبالحجاز وبالكوفة وبالبصرة وببغداد وبالشام»[٢]. وقال أبو أحمد الحاكم: «سكن نيسابور ومات بها»[٣]، وقال الخليلي: «عُمِّر حتى أدركه الأحداث»[٤]، ومات سنة (٢٩١هـ) في مطلعها. وضعه الحاكم في الطبقة الرابعة من علماء نيسابور مع البخاري ومسلم[٥]، ووضعه الذهبي في العاشرة التي تلي طبقة البخاري[٦] وهي طبقة مسلم[٧].

قال الحاكم في تاريخ نيسابور: «سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ -يعني ابن الأخرم- يقول: روى أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري عن البوشنجي حديثًا في الجامع»[٨]. وهذا هو الحديث المقصود؛ قال البخاري في تفسير سورة البقرة (٤٥٤٥): حدثنا محمد: حدثنا النفيلي:

---

(١) نبلاء الذهبي (١٣/ ٥٨١).

(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ٣١٠).

(٣) كنى الحاكم (٥/ ١٧٣).

(٤) إرشاد الخليلي (٣/ ٨٢٥).

(٥) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٣٠).

(٦) تذكرة الذهبي (٢/ ١٦٨).

(٧) المعين في طبقات المحدثين (ص١٠٥).

(٨) الجمع بين رجال الصحيحين (٢/ ٤٥٥)؛ تهذيب التهذيب (٩/ ١٠) واللفظ له.

حدثنا مسكين، عن شعبة، عن خالد الحذاء، عن مروان الأصفر، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وهو ابن عمر: «أنها قد نُسِخَت ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٤]».

وهذا الحديث رواه أبو بكر بن أبي نصر، عن محمد بن إبراهيم البوشنجي، عن النفيلي[١]. واستخرجه أبو نعيم، من طريق محمد بن إدريس أبي حاتم الرازي، عن النفيلي[٢]. ومع أن الحاكم ذكر في مدخله أن محمدًا الذي روى عنه البخاري في عدة مواضع منها هذا الموضع هو محمد بن يحيى الذهلي[٣]، إلا أن الكلاباذي روى عنه أن المذكور في سورة البقرة هو البوشنجي.

قال الكلاباذي في ترجمة مسكين بن بكير: «قال لي أبو عبد الله بن البيع الحافظ: إن محمدًا هذا هو ابن إبراهيم البوشنجي، وهذا الحديث مما أملاه بنيسابور البوشنجي»[٤]. ومع ذلك فقد مال الكلاباذي في ترجمة النفيلي إلى أن محمدًا هذا هو الذهلي[٥].

وقال الذهبي: «إن لم يكن البوشنجي، فهو محمد بن يحيى. والأغلب أنه البوشنجي، لأن الحديث بعينه قد رواه الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي نصر: حدثنا البوشنجي: حدثنا النفيلي»[٦]، وساق الحديث. وقال ابن حجر: «كلام

---

(١) الجمع بين رجال الصحيحين (٢/ ٤٥٦).
(٢) فتح الباري (٨/ ٢٠٦).
(٣) المدخل إلى الصحيح (٤/ ٢٣٧).
(٤) رجال الكلاباذي (٢/ ٧٤١).
(٥) السابق (١/ ٤٢٥).
(٦) نبلاء الذهبي (١٣/ ٥٨٧).

أبي نعيم يقتضي أنه محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، فإنه أخرجه من طريقه ثم قال: أخرجه البخاري، عن محمد، عن النفيلي»[١].

وقد روى عنه البخاري أيضًا خارج الصحيح، فقد قال في تاريخه الكبير في ترجمة عبد الواحد الثقفي: «قال محمد: حدثنا النفيلي: حدثنا مسكين بن بكير: حدثنا شعبة، عن عبد الواحد الثقفي، عن أبي المجيب، عن أبي هريرة: أن أبا ذر ﷺ نظر إلى أبي هريرة ﷺ وعليه سيفٌ محلًّى بفضة، فقال أبو ذر: سمعت النبي ﷺ يقول: «ما من أحدٍ يدع صفراء أو بيضاء إلا كوي به». فطرحه»[٢]. كذا في رواية ابن سهل ومسبِّح، ولم تصلنا رواية ابن فارس وابن الفضل في هذا الموضع.

وهذا الحديث معروف برواية البوشنجي؛ فقد أخرجه البيهقي، عن الحاكم، عن إبراهيم بن مجيب، عن البوشنجي إملاءً (ح) وعن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن أحمد بن سعيد البزاز، عن البوشنجي قال: حدثنا النفيلي: حدثنا مسكين بن بكير: حدثنا شعبة، عن عبد الواحد الثقفي، عن أبي المجيب، عن أبي هريرة ﷺ: «أن أبا ذر ﷺ نظر إلى أبي هريرة وعليه سيفٌ محلًّى بفضة، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من أحدٍ يدع صفراء أو بيضاء إلا كوي به يوم القيامة». قال: فطرحه»[٣].

وهذا الإسناد مطابقٌ لإسناد البخاري في صحيحه وتاريخه: محمد، عن النفيلي، عن مسكين، عن شعبة. وثبوت كلا الحديثين عن البوشنجي يدلّ دلالةً

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٠٦).
(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٦٦).
(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٧٥٨٢).

قويةً على أن محمدًا الذي روى عنه البخاري هذه الأحاديث هو البوشنجي. وهناك مواضع أخرى في التاريخ الكبير روى فيها البخاري عن النفيلي بواسطة محمد غير منسوب(١)، مما يدلّ على أنه هو الراوي نفسه.

روايته عن أحمد بن عاصم

أخرج البخاري في باب رفع الأمانة من كتاب الرقاق حديث حذيفة (٦٤٩٧): «حدثنا رسول الله ﷺ حديثين، رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر. حدثنا: «أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم علموا من القرآن، ثم علموا من السنة». وحدثنا عن رفعها قال: «ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل أثر الوكت»» الحديث.

وقد وقعت زيادةٌ في آخر الباب في رواية أبي ذر عليها علامة المستملي هذا نصُّها: «قال الفربري: قال أبو جعفر: حدَّثتُ أبا عبد الله، فقال: سمعتُ أحمد بن عاصم يقول: سمعتُ أبا عبيد: قال الأصمعي وأبو عمرو وغيرهما: «جذر قلوب الرجال» الجذر: الأصل من كل شيء. والوكت: أثر الشيء اليسير منه»(٢).

كذا ثبتت هذه الزيادة في متن الرواية في فرع الصدفي (٢٣١ظ) وهي من رواية الباجي عن أبي ذر. وكذا وقعت الزيادة في رواية أبي مكتوم عن أبيه (نسخة فاتح ٤/ ٧٦ظ) إلا أنها كُتبت في الحاشية، وكُتب عقبها بنفس الخط: «وقع في آخر الباب، وكأنه حاشيةٌ مرويّةٌ وليس مِن الجامع». وهذه الزيادة

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٥٦؛ ١٠/ ٣١٥).

(٢) في اليونينية: «سمعت أبا أحمد بن عاصم». وزيادة «أبا» وهمٌ، والصواب من غيرها.

ثابتة أيضًا في نسخة الصغاني فرع الوسطاني (٤/ ١٢٢ظ)، وهي مكتوبة في الحاشية لا المتن وعليها علامة الفربري.

وأحمد بن عاصم هذا حَمَلَه المزي على أنه أبو محمد أحمد بن عاصم البلخي الذي روى عنه البخاري في كتاب الأدب (٢٤٠، ٢٦١، ٥٧٩)، وذكر في شيوخه أبا عبيد القاسم بن سلام، ثم قال: «روى عنه البخاري في آخر باب رفع الأمانة من كتاب الرقائق»[(١)].

وذكر الدكتور بشار في تعليقه على هذه الترجمة أن المزي أضاف بأخرةٍ اسمَ أبي عبيد القاسم بن سلام والإحالةَ إلى الصحيح. وقد تبع المزيَّ في ذلك ابنُ حجر في تهذيبه[(٢)] وتقريبه[(٣)] ومقدمة الفتح[(٤)] وفي شرحه للحديث[(٥)]، وخلط بين هذا الرجل وبين أحمد بن عاصم الزاهد الأنطاكي ثم تراجع في التهذيب في ذيل الترجمة.

والذي عندي أن أحمد بن عاصم هذا ليس هو البلخي الذي روى عنه البخاري في كتاب الأدب، فإن البلخي هذا من أقران أبي عبيد ومن تلاميذ الأصمعي، وقد مات بعد أبي عبيد بثلاث سنين سنة (٢٢٧هـ). ويشبه أن يكون الراوي المقصود هو أحمد بن عاصم النيسابوري وكان له اختصاصٌ بأبي عبيد القاسم بن سلام، فقد ترجم له الحاكم في تاريخ نيسابور فقال: «أحمد بن

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ٣٦٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٤٦).

(٣) تقريب ابن حجر (ص٨١).

(٤) مقدمة الفتح (ص٣٨٦).

(٥) فتح الباري (١١/ ٣٣٤).

عاصم أبو بكر صاحب أبي عبيد نيسابوري»[١]. وذكره الحاكم أيضًا في ترجمة محمد بن عبد الوهاب النيسابوري فقال: «قال أحمد بن عاصم: قال لي يحيى بن يحيى: مَن تَعْلَمُ هٰهنا يقوِّم هذا الكتابَ - يعني كتاب أبي عبيد؟ قلت: ما أعلم أحدًا محضه محض محمد بن عبد الوهاب»[٢]. وروى أبو حامد بن الشرقي، عن أحمد بن سلمة قال: سمعتُ أحمد بن عاصم يقول: سمعتُ أبا عبيد القاسم بن سلام يقول: «انتهى العلم إلى أربعة، إلخ»[٣].

وهذا النص الذي نقله الفربري عن أبي جعفر الورّاق هو في الأصل منقولٌ مِن كتاب «غريب الحديث» لأبي عبيد[٤]، وهذا يعني أن البخاري هنا يروي بإسناده من الكتاب، فكأنه لم يأخذه عن مؤلِّفه قديمًا إذ أبو عبيد من شيوخه الذين سمع منهم وهو شاب، فقد قال في تعداد شيوخه: «وببغداد: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبا معمر، وأبا خيثمة، وأبا عبيد القاسم بن سلام»[٥].

هذا والصواب في هذه الزيادة التي نقلها أبو ذر عن المستملي، ونقلها الصغاني من النسخة التي عليها خط الفربري، أنها ليست من أصل الجامع الصحيح وإنما هي فائدة التقطها الفربري من ورّاق البخاري وكتبها على حاشية نسخته. وبالتالي لا يُعتدّ بهذا النقل في شيءٍ يخصّ رجال الصحيح لأنه مقحَمٌ في الكتاب.

---

(١) تلخيص تاريخ نيسابور (ص١٩).

(٢) إكمال مغلطاي (١٠/ ٢٦١).

(٣) مناقب أحمد لابن الجوزي (ص١٥٠).

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ١١٨).

(٥) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٩).

روايته عن ابن خزيمة

هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي الذي لُقِّبَ فيما بعد بإمام الأئمة[(١)]، وضعه الحاكم في الطبقة الخامسة من علماء نيسابور[(٢)]. ولد سنة (٢٢٣هـ)، أي أنه كان ابن سبع وعشرين سنة حين قدم البخاري نيسابور. وقد سمع من البخاري[(٣)] ومسلم وروى عنهما، وسمعا منه هما أيضًا ورويا عنه. قال الحاكم في ترجمته: «روى عنه جماعة من مشايخه الذين اختلف إليهم وأخذ العلم عنهم، منهم محمد بن إسماعيل البخاري»[(٤)].

وهذا هو الحديث الذي رواه البخاري عن ابن خزيمة: قال الحاكم: أخبرني محمد بن أحمد بن واصل الجعفي ببيكند: حدثني أبي: حدثنا محمد بن إسماعيل: حدثني محمد: حدثنا أحمد بن سنان: حدثني مهدي والد عبد الرحمن بن مهدي قال: «كان عبد الرحمن يكون عند سفيان عشرة أيام أو أكثر لا يجيء إلى البيت. فإذا جاءنا ساعة، جاء رسول سفيان، فيذهب ويتركنا». قال الحاكم: «محمد هو ابن إسحاق بن خزيمة بلا شك، فقد حدثنا

---

(١) انظر ترجمته في: ثقات ابن حبان (٩/ ١٥٦)؛ كنى الحاكم (١/ ٤٠٦)؛ تاريخ جرجان (ص٤٥٦)؛ إرشاد الخليلي (٣/ ٨٣١)؛ طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ص١٠٥)؛ تاريخ ابن الجوزي (١٣/ ٢٣٣)؛ تقييد ابن نقطة (ص٣٦)؛ نبلاء الذهبي (١٤/ ٣٦٥).

(٢) تلخيص تاريخ نيسابور (ص٥١).

(٣) انظر: ثقات ابن حبان (٥/ ١١٧)؛ الأسماء والصفات للبيهقي (٥٦٤)؛ مدخل البيهقي (٥٨٩، ١/ ٢٧٥).

(٤) تقييد ابن نقطة (ص٣٧).

أبو أحمد الدارمي: حدثنا ابن خزيمة بالحكاية»[١]. وهذه آخر روايات التاريخ الكبير كما سيأتي.

روايته عن المهاجري

هو أبو محمد الحسين بن الحسن بن مهاجر المهاجري السلمي النيسابوري، قال ابن عساكر: «كتب عنه محمد بن إسماعيل البخاري وهو أكبر منه»[٢]. وقال السمعاني: «ذكر المهاجري قال: سألني محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث أبي بن كعب في تلقين الإمام، فحملتُ إليه الأصل فكتبه»[٣].

هل أخذ البخاري حديثًا عن مسلم؟

أخرج البخاري في صحيحه حديثًا واحدًا معلَّقًا عن أبي كامل الجحدري، فقيل إنه أخذه عن مسلم؛ قال في كتاب الحج (١٥٧٢): وقال أبو كامل فضيل بن حسين البصري: حدثنا أبو معشر: حدثنا عثمان بن غياث، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أنه سئل عن متعة الحج»، الحديث.

وهذا الحديث لا يُعرف بخراسان إلا من رواية مسلم بن الحجاج النيسابوري، ولا بالعراق إلا من رواية أحمد بن سنان الواسطي. رواه ابن أبي حاتم، عن مسلم، عن أبي كامل[٤]. واستخرجه الإسماعيلي[٥]........................

---

(١) نبلاء الذهبي (١٤/ ٣٦٨).

(٢) تاريخ دمشق (١٤/ ٥٦).

(٣) أنساب السمعاني (١٢/ ٤٩٠).

(٤) جمع الحميدي (٢/ ١١٢).

(٥) سنن البيهقي (٨٨٩٠)؛ إكمال مغلطاي (٩/ ١٧٩)؛ شرح البخاري لابن الملقن (١١/ ٢٦٦)؛ تغليق التعليق (٣/ ٦٢).

وأبو نعيم[١] من طريق أحمد بن سنان، عن أبي كامل، عن أبي معشر، عن عثمان بن سعد، عن عكرمة، عن ابن عباس. واستخرجه الحداد، من طريق الإسماعيلي[٢].

وأقدم مَن تنبَّه إلى هذا أبو مسعود الدمشقي، فقال في أطرافه: «هذا حديث عزيز، لم أره إلا عند مسلم بن الحجاج، ولم يخرجه مسلم في صحيحه من أجل عكرمة. وعندي أن البخاري أخذه عن مسلم»[٣]. وقال المجد بن الأثير: «يشبه أن يكون البخاري إنما علق هذا الحديث حيث كان قد أخذه عن مسلم، فيما قاله أبو مسعود والحميدي»[٤]. وقال النووي: «يحتمل ما قاله أبو مسعود، ويحتمل أن البخاري أخذه من أبي كامل بلا واسطة»[٥]. وبمثل ما قال النووي قال ابن الملقن[٦].

وقال الضياء المقدسي: «هذا خطأ من أبي مسعود، فإن الحديث رواه أيضًا عن [...] عن أحمد بن سنان، عن أبي كامل. وأحمد بن سنان من شيوخ البخاري»[٧]. وقال ابن حجر بعدما نقل قول أبي مسعود: «كذا قال. وتُعُقِّب

(١) إكمال مغلطاي (٩/ ١٨٠)؛ شرح البخاري لابن الملقن (١١/ ٢٦٦)؛ تغليق التعليق (٣/ ٦٣).
(٢) جامع الصحيحين للحداد (١٢٩٤).
(٣) جمع الحميدي (٢/ ١١٢).
(٤) جامع الأصول لابن الأثير (٣/ ١٢١).
(٥) المجموع شرح المهذب للنووي (٧/ ١٦٨).
(٦) شرح البخاري لابن الملقن (١١/ ٢٦٦).
(٧) مختارة الضياء (١١/ ٦٠). وما بين المعقوفتين اسمٌ لم يتبيَّنه محقق الكتاب كما نبَّه في الهامش. وأغلب ظني أن كلمة «عن» قبل المعقوفتين خطأ، ويشبه أن يكون مقتضى الكلام: رواه الإسماعيلي، عن قاسم المطرز، عن أحمد بن سنان.

باحتمال أن يكون البخاري أخذه عن أحمد بن سنان، فإنه أحد مشايخه. ويحتمل أيضًا أن يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فإنه أدركه، وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه، ولم نجد له ذكرًا في كتابه غير هذا الموضع»(١).

يتبيَّن من كلام هؤلاء العلماء أن لدينا هنا ثلاثة آراء: إمّا أن يكون البخاري أخذ الحديث عن مسلم، وإمّا عن أحمد بن سنان، وإمّا عن أبي كامل نفسه. فأمّا الاحتمال الثالث: فليس أبو كامل من شيوخ البخاري، ولم يحدِّث عنه بشيء، وإنما ذكر له تعاليق في بعض روايات التاريخ الكبير. ومن ثم فليس هذا داخلًا فيما يعلِّقه البخاري عن شيوخه.

وأمّا الاحتمال الثاني: فإسناد أحمد بن سنان مختلفٌ عن الإسناد الذي ساقه البخاري؛ فشيخ أبي معشر عند أحمد بن سنان هو عثمان بن سعد، كذا رواه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما. في حين أن المذكور عند البخاري هو عثمان بن غياث. وقد نبَّه صاحبا المستخرج على هذا الاختلاف في الإسناد، وصوَّبا رواية البخاري. فدلَّ هذا على أن البخاري لم يأخذ الحديث عن أحمد بن سنان.

وأمّا الاحتمال الأول: فإن أبا كامل مِن أشهر شيوخ مسلم، وقد أكثرَ مِن الرواية عنه في صحيحه. وهذا الحديث حدَّث به مسلم خارج الصحيح لأن عكرمة ليس على شرطه، وهكذا قال أبو مسعود. وقد وقف على رواية مسلم أيضًا البرقاني وأشار إليها، واستخرج الحديث عن الإسماعيلي من رواية أحمد بن سنان.

---

(١) فتح الباري (٣/ ٤٣٤).

فهذا الحديث العزيز مما استفاده البخاري بنيسابور من مسلم بن الحجاج، فأدخله في صحيحه وعلَّقه عن شيخ مسلم. والبخاري روى في صحيحه عمَّن هو أصغر من مسلم وهو تلميذه القباني كما رأيتَ، فليس بمستغربٍ أن يستفيد من أبي الحسين.



الفصل العشرون
محنة البخاري في مسألة اللفظ

من مؤلفات البخاري التي وصلتنا كتاب (خَلْق أفعال العباد)، وسببُ تأليفه هو المحنة التي تعرَّض لها بنيسابور، وقد ضمَّنه آراءه الصريحة في عدة مسائل عَقَدية حتى لا يُساء فَهْم كلامه أو يُجتزأ أو يحرَّف. وهذه المحنة مِن أصعب ما مَرَّ به البخاري في حياته نظرًا للافتراءات التي أُلصقت به والتشويه المتعمَّد الذي مارسه خصومه لِصَرْفِ الناسِ عنه. وقبل أن نعرض تفاصيل هذه المحنة نذكر طبيعة هذه المسألة وخلفياتها في الأوساط العلمية.

اللفظية وخلق القرآن عند المحدثين

كي نفهم الملابسات التي أحاطت بفتنة الذهلي مع البخاري بنيسابور، علينا أن ندرك الأثر العميق الذي تركته هذه المسألة عند المحدِّثين، لا سيما وأنها تجاوزت نطاق الخلافات القولية إلى التصفية الجسدية على أيدي الخصوم في بلاط الخلافة! وكانت محنة أحمد بن حنبل منعطفًا هامًّا في التأريخ لهذه المسألة التي كان لها ضحاياها عبر العصور. على أن غرضنا هنا ليس مناقشة المسألة نقاشًا عَقَديًّا إذ ليس هذا مقامها، وإنما هو غرض تاريخي موجز يتمثل في معرفة انعكاسات هذه المحنة على المحدِّثين والطعون التي وُجِّهَت إلى بعضهم بسببها.

فبدايةً نقول: إن أهل الحديث مذهبهم أن القرآن كلام الله غير مخلوق، مخالفين بذلك قول المعتزلة والموافقين لهم. وبسبب ذلك وقعت المحنة الشهيرة سنة (٢١٨هـ) في آخر عهد المأمون، واستمرت حتى جاء المتوكل ورفعها سنة (٢٣٣هـ). وقد انقسم فيها المحدِّثون أنفسهم أربع فئات: فئة رفضت أن تجيب في المحنة بل ثبتت على قولها بأن القرآن غير مخلوق، وأشهرهم أحمد بن حنبل. وفئة أجابت مكرهةً إلى القول بأنه مخلوق، كابن معين وابن المديني وغيرهما. وفئة توقفت وسكتت عن الخوض في المسألة، فسُمُّوا الواقفة. وفئة فرَّقت فقالت: إن القرآن غير مخلوق وأمّا اللفظ به فمخلوق، فسُمُّوا اللفظية.

وهذه الثلاث الفئات نالها التجريح مِن كبار المحدِّثين وعلى رأسهم أحمد بن حنبل، وجعلهم أحمد جميعًا جهمية. قال صالح بن أحمد: سمعت أبي يقول: «افترقت الجهمية على ثلاث فرق؛ فرقة قالوا: القرآن مخلوق. وفرقة قالوا: كلام الله، وتسكت. وفرقة قالوا: لفظنا بالقرآن مخلوق»[١]. وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا عبد الله يقول: «الجهمية على ثلاثة ضروب؛ فرقة قالوا: القرآن مخلوق. وفرقة قالوا: كلام الله، وتقف. وفرقة قالوا: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة. فهم عندي في المقالة واحد»[٢]. وقال أحمد بن محمد بن الليث: «سئل أحمد بن حنبل -وأنا حاضر- عن الواقفة، فقال: الواقفة والجهمية واللفظية عندنا سواء»[٣].

---

(١) سيرة أحمد لصالح ابنه (ص٧٢).

(٢) السنة للخلال (٥/ ١٢٥).

(٣) مناقب أحمد لابن الجوزي (ص٢١١).

وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي رحمه الله قلت: إن قومًا يقولون: لفظنا بالقرآن مخلوق، فقال: «هم جهمية، وهم أشرُّ مِمَّن يقف! هذا قول جهم».. سمعت أبي رحمه الله وسئل عن اللفظية، فقال: «هم جهمية، وهو قول جهم»، ثم قال: «لا تجالسوهم».. سمعت أبي يقول: «مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، هذا كلام سوء رديء، وهو كلام الجهمية». قلت له: إن الكرابيسي يقول هذا. فقال: «كذب -هتكه الله- الخبيث!» وقال: «قد خلف هذا بشرًا المريسي». وكان أبي رحمه الله يكره أن يتكلَّم في اللفظ بشيء، أو يقال مخلوق أو غير مخلوق»»[1].

وقال أبو داود السجستاني صاحب السنن: «كتبتُ رقعةً وأرسلتُ به إلى أبي عبد الله، وهو يومئذٍ متوارٍ، فأخرج إليَّ جوابه مكتوبًا فيه. قلت: رجلٌ يقول: «التلاوة مخلوقة، وألفاظنا بالقرآن مخلوقة، والقرآن ليس بمخلوق»، ما ترى في مجانبته؟ وهل يسمّى مبتدعًا؟ وعلى ما يكون عَقْد القلب في التلاوة والألفاظ؟ وكيف الجواب فيه؟ قال: «هذا يجانَب، وهو فوق المبتدع، وما أراه إلا جهميًّا، وهذا كلام الجهمية»»[2].

وقال أحمد بن إبراهيم: «سألتُ أحمد بن حنبل قلت: هؤلاء الذين يقولون: إن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة؟ فقال: «هذا شرٌّ مِن قول الجهمية. مَن زعم هذا فقد زعم أن جبريل جاء بمخلوق، وأن النبي ﷺ تكلَّم بمخلوق»»[3]. هذا هو موقف أحمد، وإليه المرجع عند المحدِّثين في هذه المسألة سواء بالعراق أو خارجها.

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٦٤-١٦٦).

(٢) مسائل أحمد رواية أبي داود (ص٣٥٦).

(٣) السابق (ص٣٦٣).

وأمّا الوضع في نيسابور نفسها، فروى لنا أبو سليمان داود بن الحسين البيهقي، عن محمود بن غيلان قال: سمعت يحيى بن يحيى يقول: «مَن قال: القرآن مخلوق، فهو كافر بالله العظيم، وعصى ربه، وبانت منه امرأته»(١).

وقال أبو داود السجستاني: «سمعت إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه يقول: «مَن قال: لا أقول: القرآن مخلوق ولا غير مخلوق، فهو جهمي». سمعت إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه ذكر اللفظية، فبدَّعهم»(٢).

وروى أبو بكر الخلال، عن الحسين بن عبد الله قال: «سألت المروذي عن قصة داود الأصبهاني وما أنكر عليه أبو عبد الله(٣)، فقال: كان داود خرج إلى خراسان إلى ابن راهويه، فتكلَّم بكلامٍ شهد عليه أبو نصر بن عبد المجيد وآخر، شهدا عليه أنه قال: القرآن محدث. فقال لي أبو عبد الله: مَن داود بن علي؟ لا فرَّج الله عنه! قلت: هذا من غلمان أبي ثور. قال: جاءني كتاب محمد بن يحيى النيسابوري: أن داود الأصبهاني قال ببلدنا: إن القرآن محدث. قال المروذي: حدثني محمد بن إبراهيم النيسابوري: أن إسحاق بن راهويه لـمّا سمع كلام داود في بيته، وثب على داود وضربه وأنكر عليه». قال الخلال: سمعت أحمد بن محمد بن صدقة: سمعت محمد بن الحسين بن صبيح: سمعت داود الأصبهاني يقول: «القرآن محدث، ولفظي بالقرآن مخلوق»(٤).

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٥٥٩).
(٢) مسائل أحمد رواية أبي داود (ص٣٦٢).
(٣) يعني أحمد بن حنبل.
(٤) نبلاء الذهبي (١٣/ ١٠٣).

وروى أبو العباس بن حمدان، عن محمد بن نعيم المديني النيسابوري قال: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته وحيث تصرف، ولا نرى الكلام فيما أحدثوا فتكلموا في الأصوات والأقلام والحبر والورق، وما أحدثوا من المتليّ والمتلى والمقرئ، فكل هذا عندنا بدعة. ومَن زَعَمَ أن القرآن محدث، فهو عندنا جهمي لا يشك فيه ولا يمترى»(١).

في هذه الأجواء يمكننا أن نفهم خطورة أن يُتهم أحدٌ مِن العلماء بشيءٍ مِن هذه الأقوال المستشنعة عند أهل الحديث، لا سيما إذا كان مَن يتزعم هذا الاتهام إمامٌ كالذهلي له مكانته المؤثرة ليس في نيسابور فحسب وإنما في سائر خراسان وما وراء النهر والعراق كذلك. مِن هنا كانت الفتنة التي أحدثها بعد إقامة البخاري بنيسابور ليست حدثًا عابرًا، فإمامٌ كالبخاري لا يُسمع لأي طعنٍ فيه إلا إذا كان صادرًا عمّن هو مثله أو فوقه.

امتحان البخاري عقب دخوله نيسابور

لقد أتاح وجودُ البخاري في العراق زمن المحنة وتعذيب أحمد بن حنبل بأمر المعتصم العباسي، أتاح له أن يكون شاهدًا على موقف أهل الحديث وعلمائهم من مسألة خلق القرآن والنقاشاتِ الكلامية التي انبثقت منها واضطرَّت المحدِّثين إلى الخوض فيها لمجابهة المَدّ المعتزلي. ويظهر أن

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٢٨٩)، وقال عقبها: «كذا قال: «المتليّ والمتلى»، ومراده: المتليّ والتلاوة». قلت: اسم المفعول مِن فِعل التلاوة هو: «مَتْلُوّ»، بالواو لا بالياء.

مذهب الكرابيسي واللفظية في المسألة كان قد وَجَدَ بعضَ المائلين إليه في صفوف طلبة العلم، إذ اعتبره القائلون به حلاً وسطًا يقوم على التفريق بين المتلوّ (وهو القرآن) والتلاوة (وهي الفعل)؛ فوافقوا أهل الحديث في كون القرآن غير مخلوق، ثم عَزَوا الـخَلْقَ إلى فِعْل التلاوة نفسه. وهو المذهب الذي نُسب البخاري إليه.

ويحكي لنا مسلم بن الحجاج، فيما رواه عنه حاتم بن أحمد الكندي، الظروفَ التي أحاطت بامتحان البخاري بعد دخوله نيسابور بأيام قليلة، وقد ذكرنا شطر كلامه الأول فيما مضى، وهٰهو بتمامه. قال مسلم: «لـمّا قدم محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، ما رأيتُ واليًا ولا عالـمًا فَعَلَ به أهلُ نيسابور ما فعلوا بمحمد بن إسماعيل! استقبلوه من مرحلتين وثلاث مراحل. وقال محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه: «مَن أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غدًا فليستقبله، فإني أستقبله». فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء أهل نيسابور، فدخل البلد فنزل دار البخاريين.

فقال لنا محمد بن يحيى: «لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن فيه وقع بيننا وبينه، ثم شَمَتَ بِنا كُلُّ حروري وكل رافضي وكل جهمي وكل مرجئ بخراسان». فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل، حتى امتلأ الدار والسطوح. فلمّا كان يوم الثاني أو الثالث، قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: «أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا». فوقع بين الناس اختلاف؛ فقال بعضهم: قال: لفظي بالقرآن مخلوق! وقال بعضهم: لم

يقل! فوقع بينهم اختلاف، حتى تواثب بعضهم إلى بعض. فاجتمع أهل الدار، فأخرجوا الناس من الدار»(١).

مَن الذي لفت أنظار طلبة العلم إلى هذه المسألة؟ إنه الذهلي نفسه، فأيُّ معنى لإحيائه إياها وتحذيرهم من سؤال البخاري عنها؟ فالبخاري معروفٌ منذ صغره للجميع بما وراء النهر وخراسان والعراق والحجاز والشام ومصر بأنه مِن أهل الحديث قلبًا وقالبًا، ولم يتلبَّس بشيء من الكلام، وشهد له شيوخه بالعلم والفقه اتباعًا للأثر لا الرأي. وستقف في ردود الذهلي فيما بعد على حقيقة الأسباب التي دفعته إلى ذلك.

ويبدو أن النظر إلى موقف الذهلي من زاوية شخصية كان موجودًا عند البعض آنذاك، فالقصة التي حكاها مسلم قد وصلت ابنَ عدي من أكثر من مصدر، فقال: «ذكر لي جماعةٌ من المشايخ: أن محمد بن إسماعيل البخاري لـمّا ورد نيسابور واجتمع الناس وعقد به المجلس، حَسَدَه مَن كان في ذلك الوقت مِن مشايخ نيسابور لـمّا رأوا إقبال الناس إليه واجتماعهم عليه. فقيل: يا أصحاب الحديث، إن محمد بن إسماعيل يقول: «اللفظ بالقرآن مخلوق»، فامتحِنوه في المجلس. فلمّا حضر الناس مجلس البخاري، قام إليه رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه. فقال الرجل: يا أبا عبد الله! وأعاد عليه القول، فأعرض عنه البخاري فلم يجبه. ثم قال في الثالثة، فالتفت إليه محمد بن إسماعيل فقال:

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٢).

«القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة». فشغب الرجل وشغب الناس وتفرقوا عنه، وقعد البخاري في منزله»(١).

وكما هو واضح من تفاصيل هذه الواقعة، كان هناك دافعٌ وراء هذا السؤال في هذه المسألة المشؤومة وهو تصيُّد الألفاظ للبخاري وإحراجه على مشهدٍ من الناس. وترتَّب على ذلك أن السائل ومَن وافقه ألصقوا بالبخاري هذه التهمة أنه على مذهب اللفظية، وتواثَبَ الناسُ وشغبوا ما بين مهاجم ومدافع، حتى فسد المجلس وجاء أصحاب الدار وأخرجوا الناس منها. وصار كلامُ البخاري في ذلك المجلس ذريعةً لمن أشاعوا أنه قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»، وهي الإشاعة التي ظلّوا يرددونها بنيسابور منذ ذلك الحين.

وقد علَّق ابن قتيبة في معرض مناقشته موقف الناس من هذه المسألة فقال عن امتحان الشيوخ: «ربما وَرَدَ الشيخُ المصرَ فقعد للحديث، وهو مِن الأدب غفلٌ، ومن التمييز ليس له من معاني العلم إلا تقادُم سِنِّه، وأنه قد سمع ابن عيينة وأبا معاوية ويزيد بن هارون وأشباههم. فيبدأونه قبل الكتاب بالمحنة، فالويل له إن تلعثم أو تمكَّث أو سعل أو تنحنح قبل أن يعطيهم ما يريدون، فيحمله الخوف مِن قدحهم فيه وإسقاطهم له على أن يعطيهم الرضا، فيتكلَّم بغير علمٍ ويقول بغير فهمٍ، فيتباعد من الله في المجلس الذي أَمُلَ أن يتقرَّب منه فيه. وإن كان ممن يعقد على مخالفتهم، سام نفسه إظهار ما يحبُّون ليكتبوا عنه. وإن رأوا حدثًا مسترشدًا أو كهلًا متعلمًا سألوه، فإن قال لهم: «أنا أطلب حقيقة هذا

(١) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٥٦).

الأمر وأسأل عنه، ولم يصحَّ لي شيء بعد»، وإنما صدقهم عن نفسه واعتذر بعذره، الله يعلم صدقه، وهم يعلمون أنه لم يكلّفه إذا لم يعلم إلا أن يسأل ويبحث ليعلم، كذَّبوه وآذوه وقالوا: خبيث فاهجروه ولا تقاعدوه!»[١].

التفاف طلبة العلم حول البخاري

كان لذلك الاستقبال الحافل الذي استُقبل به البخاري والازدحام الشديد الذين شهدته دار البخاريين لحضور مجلسه، كان لكل ذلك تأثير سلبي على مجالس العلماء الآخرين وبخاصة الذهلي إذ فوجئ بأن كثيرًا من جلسائه آثروا البخاري عليه! والذي لاحظ هذه الملاحظة وصرَّح بها أحد تلاميذه وهو أبو علي الحسن بن محمد بن جابر الشعيري المعروف بحسن الوكيل[٢]، فقد روى الحاكم، عن محمد بن حامد البزاز، عن الوكيل قال: «سمعت محمد بن يحيى يقول لـمّا ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور قال: «اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه». فذهب الناس إليه وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجالس محمد بن يحيى. فحسده بعد ذلك وتكلَّم فيه»[٣].

كان حسن الوكيل في السنة التي دخل البخاري فيها نيسابور ابن سبع عشرة سنة، فإنه مولود سنة (٢٣٣هـ). وكان هو همزة الوصل بين الذهلي

---

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة (ص٦٢).

(٢) انظر ترجمته في: أنساب السمعاني (١٣/ ٣٥٨). وقد وضعه الحاكم في الطبقة السادسة من علماء نيسابور (التلخيص، ص٦٥).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٢)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٩١)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٣).

والبخاري، فقد قال السمعاني: «كان حسن الوكيل يسفر بين محمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن إسماعيل البخاري من جهة أبي عمرو الخفاف.. وكان يقول الوكيل: كنتُ أتردَّد بين محمد بن يحيى ومحمد بن إسماعيل أيامًا، فما رأيتُ أورع من محمد بن إسماعيل»[(١)]. ولك أن تدرك أن حسن الوكيل وهو نيسابوري وشيخه الذهلي نيسابوري قد أنصف البخاريَّ على شيخه، وما كان له أن يقول ذلك لولا ما رآه بنفسه مِن أخلاق البخاري.

كانت أخبار الجلسة المذكورة قد وصلت الذهلي ونقلوا له كلام البخاري، فتكلَّم فيه ولكنه مع ذلك لم يحرِّج على تلاميذه مجالسة البخاري آنذاك، لا سيما في الفترة الأولى من إقامته بنيسابور. ويظهر من كلام الوكيل أن الذهلي أبقى الباب مفتوحًا بينه وبين البخاري وبقي التواصل بينهما قائمًا مدة من الوقت.

أمّا البخاري فقد ظلّ طوال إقامته بنيسابور مع كل هذه الاتهامات لا يبادل خصومَه الطعون والافتراءات، بل يكتفى بأن يدفع عن نفسه ما رُمي به ويصرِّح بقوله في المسألة.

روى الحاكم، عن محمد بن صالح بن هانئ، عن محمد بن علي المشيخاني قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق، عليه أدركنا علماء الحجاز أهل مكة والمدينة وأهل الكوفة والبصرة وأهل الشام ومصر وعلماء أهل خراسان»[(٢)]. وهو ما أثبته في تاريخيه من قبل، فقد روى فيهما عن أبي مروان الحكم بن محمد الطبري، عن سفيان بن عيينة

---

(١) أنساب السمعاني (١٣/ ٣٥٩).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٥٦١، ٦١٥).

قال: «أدركتُ مشيختنا منذ سبعين سنة -منهم عمرو بن دينار- يقولون: القرآن كلام الله وليس بمخلوق»[١]. وهذا الأثر هو أول ما سيفتتح به كتابه في خلق أفعال العباد[٢].

وكان نتيجة هذا الشغب أن الزحام قَلَّ في مجلس البخاري ولم يعُد عدد الحاضرين كما كان أول مرة، لكن البخاري لم يكن يكترث للناس حضروا مجالسه أو لم يحضروا. وقد حاول بعضهم أن يُقنع البخاري بتغيير موقفه حتى يستميل هؤلاء الناس إليه مرة أخرى ويكفُّوا عنه ألسنتهم، وبالطبع لم يتراجع عن موقفه قيد أنملة.

روى الإسماعيلي، عن عبد الله بن محمد بن سيار الفرهياني، عن أبي عبد الرحمن محمد بن خُشنام الخزاعي قال: «سئل محمد بن إسماعيل بنيسابور عن اللفظ فقال: حدثني عبيد الله بن سعيد يعني أبا قدامة، عن يحيى بن سعيد قال: «أعمال العباد كلها مخلوقة». فمرقوا عليه. فقالوا له بعد ذلك: ترجع عن هذا القول حتى يعودوا إليك؟ قال: «لا أفعل، إلا أن تجيئوا بحجة فيما تقولون أقوى مِن حجتي». وأعجبني من محمد بن إسماعيل ثباته»[٣]. ورواه ابن عدي، عن الإسماعيلي فقال: عن الفرهياني، عن عمرو بن منصور النيسابوري، عن البخاري[٤]. وعمرو بن منصور نسائي[٥].

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٢٤٣)؛ التاريخ الأوسط (٤/ ٩٥١).
(٢) خلق أفعال العباد (ص٥٠٧).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٢).
(٤) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٥٧).
(٥) انظر: تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٥٠)؛ نبلاء الذهبي (١٣/ ٣٨٢).

وروى ابن بشكوال بإسناده، عن أبي بكر أحمد بن إبراهيم المعروف بابن الحداد البغدادي المصري، عن أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري وهو من تلاميذ البخاري قال: حدثنا بكر بن أسباط -وكان من أهل السنة- قال: «قرأتُ على محمد بن إسماعيل البخاري سورةً مِن القرآن، فقلتُ له: هذا المسموع الذي وَقَعَ في أذنك من قراءتي أيشٍ هو؟ قال: «كلام الله غير مخلوق»»[١].

وروى الحاكم، عن أبي الوليد حسان بن محمد الفقيه، عن محمد بن نعيم المديني النيسابوري قال: «سألتُ محمد بن إسماعيل -لمّا وقع في شأنه ما وقع- عن الإيمان، فقال: قول وعمل، ويزيد وينقص. والقرآن كلام الله غير مخلوق. وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي. على هذا حييت، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله»[٢].

وقد ظلَّت مجالس البخاري قائمة، وإن انتقلت بعد ذلك إلى مسجد حفص كما ذكرنا من قبل، وظلَّ أهلُ الحديث مع ذلك يُقبِلون على علم البخاري ويسمعون منه مصنفاته، واستمرَّ هذا الوضع سنتين كاملتين لم ينقطع البخاري عن الجلوس ولم ينقطعوا عن الحضور، حتى شهدت نيسابور حدثًا هامًّا عجَّل برحيل البخاري عنها.



---

(١) فوائد ابن بشكوال (١/ ٤٠٢).

(٢) هداية الساري (ص١٧١)؛ تهذيب التهذيب (٩/ ٥٣)؛ مقدمة الفتح (ص٤٩١)؛ التغليق (٥/ ٤٣٤).

الفصل الحادي والعشرون
فتنة الذهلي ومغادرة نيسابور

تأليب الذهلي على البخاري

في النصف من شعبان سنة (٢٥٢هـ) توفي أحد علماء نيسابور وهو أبو عثمان سعيد بن مروان البغدادي الأصل[١]، فكان هذا حدثًا فارقًا في علاقة الذهلي بالبخاري. فقد حضر كلاهما الجنازة وصلى الذهلي عليها ودارت بينه وبين البخاري مباحثة، وما إن رجع الذهلي حتى أطلق لسانه فيه وشدَّد النكير على حضور مجالسه.

روى الحاكم وغيره، عن الحسن بن أحمد بن شيبان، عن أبي حامد الأعمشي قال: «رأيتُ محمد بن إسماعيل البخاري في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى وعلل الحديث، ويمرُّ فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم كأنه يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ [الإخلاص: ١]! فما أتى على هذا شهرٌ حتى قال محمد بن يحيى: «ألا مَن يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد: أنه تكلم في اللفظ ونهيناه فلم ينتهِ. فلا تقربوه، ومَن يقربه فلا يقربنا». فأقام محمد بن إسماعيل هٰهنا مدةً وخرج إلى بخارى»[٢].

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٩).
(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٣)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣٢، ٤٥٥).

وهذا النص يؤخذ منه أمور؛ أحدها: أن أبا حامد الأعمشي كان شاهدًا على هذا الحدث، والأعمشي هو نفسه الذي روى قصة مسلم مع البخاري. وثانيها: أن الذهلي كان يسأل البخاري في صميم علم الحديث لا علم الكلام! مع أن هذا اللقاء المباشر يقتضي من الذهلي أن يستفصل من البخاري عن حقيقة قوله في مسألة اللفظ إبراءً للذمة. وثالثها: أن البخاري كان ذهنه حاضرًا سريع الجواب في كل ما سأل عنه الذهلي ولا يأخذ أي وقت في التفكير.

ورابعها: أن الجنازة ليس مقامُها مقامَ أسئلة علمية، فالظرف غير مواتٍ لطلبة العلم أن يَسألوا ويدوِّنوا. ولذلك يحتمل أن تكون أسئلة الذهلي على سبيل الامتحان، إذ ما كان لشيخ المحدِّثين بنيسابور على مرأى ومسمع من حشود المشيِّعين أن يسأل شخصًا يراه مبتدعًا هذه الأسئلة من باب التعلُّم!

وخامسها: أن تحذير الذهلي الصريح من البخاري كان بعد وفاة سعيد بن مروان بشهرٍ واحدٍ أي في شهر رمضان من السنة نفسها (٢٥٢هـ). وسادسها: أن الذهلي منذ ذلك الحين مَنَعَ كلَّ مَن يحضر مجلس البخاري مِن أن يحضر مجلسه. وسابعها: أنه ذكر سببًا لذلك أن البغداديين كتبوا إليه أن البخاري لـمّا كان عندهم تكلَّم بكلام اللفظية وأصرَّ عليه.

وثامنها: يُفهم من كلام الأعمشي أن المبرِّرات التي ساقها الذهلي ليست هي السبب المباشر وإنما أجوبة البخاري يوم الجنازة وسرعة ردوده قد تكون أثارت حفيظة الذهلي وربما أحرجته. وتاسعها: أن البخاري لم يلبث بعدها إلا قليلًا ثم غادر نيسابور.

وهذا الذي قاله الذهلي لتلاميذه نقله لنا غيرُ واحد؛ فقد روى الحاكم، عن ابن الأخرم، عن ابن علي المخلدي قال: سمعت محمد بن يحيى يقول: «قد أظهر هذا البخاريُّ قولَ اللفظية، واللفظية عندي شرٌّ من الجهمية»[١]. وروى أبو عبد الله بن منده، عن ابن الأخرم، عن أحمد بن سلمة قال: «سئل محمد بن إسماعيل عن القرآن، فقال: «كلام الله». فقالوا: كيفما تصرف؟ فقال: «والقرآن يتصرف بالألسنة؟» فأُخبر محمد بن يحيى، فقال: «مَن ذهب إلى مجلسه فلا يدخل مجلسي». وأخرج جماعة من مجلسه. فخرج محمد بن إسماعيل إلى بخارى»[٢].

وروى الخطيب، عن ابن حسنويه، عن أبي سعيد بن حمدون، عن أبي حامد بن الشرقي قال: سمعت محمد بن يحيى يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق، مِن جميع جهاته وحيث يتصرف. فمَن لزم هذا، استغنى عن اللفظ وعمّا سواه من الكلام في القرآن.. ومَن وقف فقال: «لا أقول مخلوق أو غير مخلوق»، فقد ضاهى الكفر. ومَن زعم أن لفظي بالقرآن مخلوق، فهذا مبتدعٌ لا يجالَس ولا يكلَّم. ومَن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا مَن كان على مثل مذهبه»[٣].

وروى الحاكم، عن محمد بن يوسف المؤذن الدقاق، عن أبي حامد بن الشرقي قال: «حضرتُ مجلس محمد بن يحيى الذهلي، فقال: «ألا مَن قال:

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٦١٧).
(٢) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٩٠)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٩).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٤).

لفظي بالقرآن مخلوق، فلا يحضر مجلسنا». فقام مسلم بن الحجاج من المجلس»[١]. وأبو حامد بن الشرقي شاهدٌ على هذه الواقعة، وفيها التصريح بأن مسلمًا أخذ جانب البخاري على زعم المقولة المنسوبة إليه. وهذا لا يلزم منه أن يكون مسلمٌ معتقدًا بقول اللفظية، وإنما أراد الانتصار للبخاري وتشجيعَ غيره على الانتصار له.

وروى الحاكم، عن ابن الأخرم قال: «لـمّا استوطن محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه. فلمّا وقع بين محمد بن يحيى والبخاري ما وقع في مسألة اللفظ ونادى عليه ومنع الناس من الاختلاف إليه حتى هُجر وخرج من نيسابور في تلك المحنة، قطعه أكثر الناس غير مسلم فإنه لم يتخلف عن زيارته. فأنهي إلى محمد بن يحيى أن مسلم بن الحجاج على مذهبه قديمًا وحديثًا، وأنه عوتب على ذلك بالعراق والحجاز ولم يرجع عنه. فلمّا كان يوم مجلس محمد بن يحيى، قال في آخر مجلسه: «ألا مَن قال باللفظ فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا». فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه. وجمع كل ما كان كتب منه، وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى. فاستحكمت بذلك الوحشة، وتخلف عنه وعن زيارته»[٢].

ورواه أحمد بن منصور الشيرازي، عن ابن الأخرم قال: سمعتُ أصحابنا يقولون: «لـمّا قدم محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، استقبله أربعة آلاف

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٥٩١، ٢/ ٢٠)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٦٠).

(٢) تاريخ بغداد (١٥/ ١٢٥).

رجل ركبان على الخيل، سوى مَن ركب بغلًا أو حمارًا، وسوى الرجالة. فحضر الكل مجلسه، إلى أن أظهر ما أظهر من قوله. فبلغ ذلك محمد بن يحيى الذهلي، فقال محمد بن يحيى الذهلي: «مَن حضر مجلسي فلا يحضر مجلس هذا، فإنه قد أظهر خلاف السنة». فجُفي، فلم يقربه أحد إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة. فلمّا كان في اليوم الثاني، حضرا عند محمد بن يحيى، فقال محمد بن يحيى: «أحظر على مَن قال: لفظي بالقرآن، أن يقرب مجلسي». فقام مسلم بن الحجاج فخرج، وتبعه أحمد بن سلمة. فقال محمد بن يحيى: «لا يساكنّي هذا الرجل في البلد». فخشي البخاري أن يلحقه منه مكروه، فخرج»[(١)].

وروى الحاكم، عن طاهر بن محمد الوراق، عن أبي العباس محمد بن شاذل بن علي الهاشمي[(٢)] قال: «لـمّا وقع بين محمد بن يحيى والبخاري، دخلتُ على البخاري فقلت: يا أبا عبد الله، أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيى؟ كل مَن يَختلف إليك يُطرد! فقال: «كم يعتري محمد بن يحيى الحسد في العلم! والعلم رزق الله يعطيه مَن يشاء». فقلت: هذه المسألة التي تحكى عنك؟ قال: «يا بني، هذه مسألة مشؤومة، رأيتُ أحمد بن حنبل وما ناله في هذه المسألة، وجعلتُ على نفسي ألا أتكلم فيها»[(٣)].

وعلَّق الذهبي قائلًا: «المسألة هي أن اللفظ مخلوق، سئل عنها البخاري فوقف فيها. فلمّا وقف واحتجّ بأن أفعالنا مخلوقة واستدلّ لذلك، فَهِمَ منه

---

(١) تقييد الجياني (١/ ٤١).

(٢) له ذِكْر في الأسانيد، وهو من شيوخ أبي أحمد الحاكم وابن حبان وغيرهما.

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٦).

الذهليُّ أنه يوجِّه مسألة اللفظ، فتكلَّم فيه وأخذه بلازمِ قولِه هو وغيره»[(١)]. وهذا تحليلٌ حَسَنٌ من الذهبي. مع ملاحظة أنّ كون أفعال العباد مخلوقة هو صريح مذهب أحمد، قاله في مسألتنا هذه وفي غيرها رَدًّا على المعتزلة.

فقد روى الحاكم، عن الأصم، عن الصغاني، عن فُوران صاحب أحمد[(٢)] قال: «سألته، فقال: القرآن كيف تصرف في أقواله وأفعاله فغير مخلوق، فأمّا أفعالنا فمخلوقة»[(٣)]. وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى أحمد، وهو عينه قول البخاري. وقال حنبل بن إسحاق: «سألتُ أبا عبد الله قلت: أفاعيل العباد مخلوقة؟ قال: نعم، مقدَّرة عليهم بالشقاء والسعادة»[(٤)]. وإنما امتنع البخاري عن ذِكْر عبارة «اللفظ» لأنها ليست في الكتاب ولا في السنة، بل احتكم إلى قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]، وهذا يوضِّح منهجية البخاري في الاستدلال بما ورد به الشرع لا بالعبارات المخترعة عند المتكلمين[(٥)].

---

(١) السابق (١٢/ ٤٥٧). قال البيهقي: «ولمحمد بن يحيى مع محمد بن إسماعيل البخاري رحمهما الله تعالى في ذلك قصة طويلة، فإن البخاري كان يفرِّق بين التلاوة والمتلوّ، ومحمد بن يحيى كان ينكر التفصيل، ومسلم بن الحجاج رحمه الله كان يوافق البخاري في التفصيل» (الأسماء والصفات ٥٩١، ٢/ ٢١). وقال العز بن الأثير في تاريخه في أحداث سنة (٢٥٨هـ): «وفيها توفي محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري، وله مع البخاري حادثةٌ ظَلَمَه بها حسدًا له» (٦/ ٣٠٧).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١١/ ٢٧٦)؛ طبقات الحنابلة لابن الفراء (١/ ١٩٥)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٠٩).

(٣) نبلاء الذهبي (١١/ ٢٩١).

(٤) السنة للخلال (٣/ ٥٣٦).

(٥) نقل اللالكائي من عند ابن أبي حاتم قولاً لأبي زرعة الرازي يوافق ما عليه البخاري، فقال: «قال عبد الرحمن: سئل أبو زرعة عن أفعال العباد فقال: «مخلوقة». فقيل له: لفظُنا=

وروى غنجار، عن خلف الخيام، عن أبي عمرو أحمد بن نصر الخفاف النيسابوري قال: «كنا يومًا عند أبي إسحاق القرشي ومعنا محمد بن نصر المروزي، فجرى ذكر محمد بن إسماعيل. فقال محمد بن نصر: سمعته يقول: «مَن زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذاب، فإنى لم أقله». فقلت له: يا أبا عبد الله، فقد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه! فقال: «ليس إلا ما أقول وأحكي لك عنه».

قال أبو عمرو الخفاف: فأتيتُ محمد بن إسماعيل، فناظرته في شيءٍ من الحديث حتى طابت نفسه. فقلت له: يا أبا عبد الله، هٰهنا رجلٌ يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة! فقال لي: «يا أبا عمرو، احفظ ما أقول: مَن زَعَمَ مِن أهل نيسابور وقومس والري وهمذان وحلوان وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والبصرة أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذاب، فإني لم أقل هذه المقالة. إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة»»[1].

وقد أثار موقفُ الذهلي الشديد فضولَ ابنه يحيى، فسأل أباه وقال: «قلتُ لأبي: يا أبتِ، ما لك ولهذا الرجل -يعني محمد بن إسماعيل- [وأنت] لست من رجاله في العلم؟ قال: «رأيته بمكة يتبع شمخصة، وشمخصة كوفي قدري»». فبلغ ذلك محمد بن إسماعيل، فقال: «دخلتُ مكة ولم أعرف بها

= بالقرآن مِن أفعالنا. قال: «لا يقال هذا»» (شرح أصول الاعتقاد، ٢/ ٣٩٠). ويشبه أن يكون نَقَلَه من كتاب ابن أبي حاتم في اعتقاد الرازيين الذي نقل منه من قبل (١/ ١٩٧).

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٢/ ٣٩٦)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٤)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٧).

أحدًا من المحدثين، وكان شمخصة هذا قد عرف المحدثين، فكنت أتبعه ليقربني من المحدثين، فأي عيب في هذا؟!»[١].

فانظر إلى السبب الذي ذكره الذهلي لابنه، إذ أحال إلى واقعةٍ مَرَّ عليها أكثر من أربعين سنة. وانظر إلى ما رواه عنه الأعمشي بعد وفاة سعيد بن مروان أن البغداديين كتبوا إليه أن البخاري تكلَّم في اللفظ ونهَوه فلم ينتهِ، فأحال إلى كتابٍ وَرَدَه عن واقعةٍ لو وقعت لكان ذلك قبل سنتين من الآن. وإذا كان البخاري صرَّح لابن شاذل بأن السبب الحقيقي لكل هذا هو الحسد، والبخاري طرفٌ في الخصومة، فإن حسن الوكيل تلميذ الذهلي ليس طرفًا فيها ومع ذلك أرجعَ هو أيضًا ما صنعه الذهلي إلى الحسد. وقد روى علي بن عاصم، عن شعبة قال: «احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض، فلَهُم أشدُّ غيرةً مِن التيوس!»[٢].

مناصرة مسلم للبخاري

كانت علاقة مسلم بالذهلي أشبه بالمدّ والجزر، فبعد أن يقع ما يعكِّر صفو علاقتهما وتحدُث الوحشة بينهما، يعود مسلم فيتّصل بالذهلي، وهكذا حينًا وحينًا. وأقدمُ وحشةٍ بينهما هي التي أخبر عنها مكي بن عبدان أنها وقعت زمن قدوم داود الظاهري نيسابور ونزوله عند ابن راهويه. وحضور مسلم مجالس

(١) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٥٨).
(٢) كفاية الخطيب (١/ ٢٨٠).

الذهلي كما يظهر في قصته مع البخاري يدلّ على أن مسلمًا لم يستمرّ في مقاطعة الذهلي قديمًا بل عاد ووصل حبله به حتى حدثت هذه الأمور الأخيرة.

قال الحاكم بعد أن روى قصة داود الظاهري: «هكذا علَّقتُ هذه الحكاية قديمًا عن طاهر، والله أعلم، فإن مسلم بن الحجاج قد كان يختلف بعد حديث هذه الوقعة بينه وبين حيكان إلى أبيه. وإنما انقطع عنه من أجل قصة البخاري، وكان الحافظ أبو عبد الله بن الأخرم أعرف بذلك من غيره، وقد أخبر عن الوحشة الأخيرة. وأخبر مكي بن عبدان عن الوحشة القديمة»[(١)].

ومما يؤكد أن كلتا القصتين لا تُعارِض إحداهما الأخرى، وأن القطيعة لم تكن تامّة بين مسلم وشيخه، أنه دخل عليه بعد ذلك ولم يهجره وكان سبب الزيارة هو عيادة ابنه يحيى. فقد قال مكي بن عبدان: «دخلتُ مع مسلم بن الحجاج على محمد بن يحيى ومعه شيءٌ ينظر فيه، فوضعه وأجلس مسلمًا. فقال مسلم: بلغني أن أبا زكريا اشتكى وأردتُ عيادته، فبدأتُ بزيارتك»[(٢)]. ومكي مولود سنة (٢٤٢هـ)[(٣)]، أي أنه كان ابن ثماني سنين عند قدوم البخاري نيسابور، وابن عشر عند وفاة سعيد بن مروان، ولا يُحفظ عنه شيء يرويه عن البخاري، فدلّ على أن هذه الزيارة بعد هذا التاريخ.

وعلاقة مسلم بالبخاري منذ اللحظة الأولى علاقة قوية، وهكذا استمرت طوال هاتين السنتين. وقد رأيتَ ما رواه يعقوب الأخرم أن مسلمًا كان بين

(١) تاريخ دمشق (٥٨/ ٩٣)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٥٧٢). وقد أصلحتُ نص ابن عساكر من عند الذهبي، فليراجَع.

(٢) إكمال مغلطاي (١٠/ ٣٨٧).

(٣) تاريخ بغداد (١٥/ ١٤٩).

يدي البخاري كأنه صبي، وما رواه الأعمشي أنه قبَّل رأس البخاري ووصفه بأنه «أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله»، وقال له في الرواية الأخرى: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك».

وهٰهو أبو حامد بن الشرقي يروي أن مسلمًا واجَهَ الذهليَّ على الملأ وترك مجلسه مناصرةً للبخاري، ويروي ابن الأخرم عن أصحابه أن أحمد بن سلمة هو أيضًا قام وتبع مسلمًا. فهذه الحقيقة جليةٌ من مجموع هذه النقول، ولذلك قال الخطيب: «لـمّا وَرَدَ البخاري نيسابور في آخر أمره، لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه.. وكان مسلم أيضًا يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي بسببه»(١).

الأيام الأخيرة بنيسابور

بعد أن وصلت الأمور إلى هذا الحدّ، لم يجد البخاري بُدًّا من مغادرة نيسابور والعودة إلى وطنه، فقد أصبحت إقامته الآن غير مرغوب فيها بعد أن انفضَّ الناس من حوله اتباعًا لكلام الذهلي. وإذا كان الأعمشي حدَّد التوقيت الذي حرَّض فيه الذهلي على البخاري علانيةً بعد وفاة سعيد بن مروان بشهر، أي في رمضان سنة (٢٥٢هـ)، فإن المدة التي قضاها البخاري بعد ذلك ليست بكبيرة.

فباستعراض النقول التي ذكرناها، نجد ما يفيد أن البخاري لم يلبث بعدها إلا قليلًا وترك نيسابور. قال الأعمشي عقب كلام الذهلي: «فأقام محمد بن

---

(١) السابق (١٥/ ١٢٥).

إسماعيل هٰهنا مدةً وخرج إلى بخارى». وقال أحمد بن سلمة: إن الذهلي «أخرج جماعة من مجلسه، فخرج محمد بن إسماعيل إلى بخارى». وروى ابن الأخرم، عن أصحابه قالوا: «قال محمد بن يحيى: «لا يساكنّي هذا الرجل في البلد». فخشي البخاري أن يلحقه منه مكروه، فخرج».

وعلى هذا يكون رحيل البخاري عن نيسابور في أواخر سنة (٢٥٢هـ) أو أوائل سنة (٢٥٣هـ)، أي أنه قضى بنيسابور سنتين وبضعة أشهر. والبخاري سيحدِّث بصحيحه في فربر سنة (٢٥٣هـ)، كما ذكرنا من قبل وكما سيأتي، وبهذا يتبيَّن عدم دقة ما ذكره الحاكم حين قال: «فأقام بها خمس سنين يحدِّث على الدوام»(١). وكأنه استنبط هذه المدة استنادًا إلى خروجه من بخارى ووفاته سنة (٢٥٦هـ).

ويروي لنا أحمد بن سلمة قصة مغادرة البخاري نيسابور، فإنه هو الذي لازمه في أيامه الأخيرة وهو الذي شيَّعه وحده. روى الحاكم، عن محمد بن صالح بن هانئ قال: سمعت أحمد بن سلمة يقول: «دخلتُ على البخاري فقلت: يا أبا عبد الله، هذا رجلٌ مقبولٌ بخراسان، خصوصًا في هذه المدينة، وقد لَجَّ في هذا الحديث حتى لا يقدر أحدٌ منا أن يكلِّمه فيه، فما ترى؟ فقبض على لحيته، ثم قال: «﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]. اللهم إنك تعلم أني لم أُرِد المقامَ بنيسابور أشرًا ولا بطرًا ولا طلبًا للرياسة، وإنما أَبَتْ عليَّ نفسي في الرجوع إلى وطني لغلبة المخالفين. وقد قصدني هذا الرجل حسدًا لما آتاني الله لا غير». ثم قال لي: «يا أحمد، إني خارجٌ

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٤).

غدًا لتتخلَّصوا من حديثه لأجلي!» فأخبرتُ جماعة أصحابنا، فوالله ما شيَّعه غيري! كنتُ معه حين خرج من البلد، وأقام على باب البلد ثلاثة أيام لإصلاح أمره»»(١).

قبل سنتين تخرج الألوف المؤلَّفة إلى أطراف المدينة تستقبل البخاري، والآن لا يجد مَن يشيِّعه إلا أحمد بن سلمة فقط! هل يعني هذا أن البخاري صار عند طلبة العلم النيسابوريين مجروحًا لقول الذهلي فيه؟ الظاهر أن التهديد الذي مارسه الذهلي على كل مَن يتعامل مع البخاري جعل الناسَ يؤثرون السلامة وينأون عنه توقيرًا للذهلي وحتى لا ينالهم التجريح هم أيضًا. وقد رأيتَ كيف امتنع أحمد بن حنبل عن مقابلة داود الظاهري بسبب كلام الذهلي فيه. فإذا كان هذا حال أحمد وليس هو في بلده، فكيف بأهل نيسابور!

موقف العلماء بعد رحيل البخاري

لقد كانت للذهلي بالفعل سطوةٌ على أهل العلم وطلبته، بحيث إذا تكلَّم في إنسانٍ وجرحه نزلوا على قوله فيه. فلا عجب أن نجده لا يكتفي بإخراج البخاري من بلده، بل يكتب إلى البلاد الأخرى يحذِّرهم منه ويُصِرُّ على إسقاطه. فكتب إلى أهل الري أن البخاري على مذهب اللفظية، فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمته كما مَرّ: «سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق»(٢). والبخاري كما رأيتَ كَذَّبَ مَن نَسَبَ إليه ذلك. وبعد عودة البخاري إلى بخارى، سيكتب الذهلي إلى أميرها يؤلِّبه عليه.

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٩).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٩١).

وإذا كان هذا هو موقف أبي حاتم وأبي زرعة، فإن موقف عبيد العجل مختلف تمامًا عنهما، وهو بغدادي وبحسب ما كُتب إلى الذهلي فالبخاري قيل إنه أظهر القول باللفظ ببغداد عندهم، فقول عبيد العجل بمثابة شهادة في المسألة.

روى غنجار، عن عبد الله بن موسى بن الحسين البغدادي، عن عبد المؤمن بن خلف النسفي قال: سمعت الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجل يقول: «ما رأيتُ مثل محمد بن إسماعيل، ومسلمٌ الحافظ لم يكن يبلغ محمد بن إسماعيل. ورأيت أبا زرعة وأبا حاتم يستمعون إلى محمد بن إسماعيل أي شيء يقول، يجلسون بجنبه». فذكرتُ له قصة محمد بن يحيى، فقال: «ماله ولمحمد بن إسماعيل! كان محمد بن إسماعيل أمةً من الأمم، وكان أعلم من محمد بن يحيى بكذا وكذا، وكان محمد بن إسماعيل ديِّنًا فاضلًا يحسن كل شيء»[1].

وهذا موسى بن هارون الحافظ البغدادي يقول فيما رواه غنجار، عن ابن أبي حامد الباهلي، عن حاتم بن محمد بن حازم البخاري، عنه: «عندي لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن ينصِّبوا مثل محمد بن إسماعيل آخر، ما قدروا عليه»[2]. وموسى ممن سمعوا من البخاري في قدمته الأخيرة، فأين ما اتُّهِم به ببغداد؟

وروى أبو بكر الجوزقي وغير واحد، عن أبي العباس الدغولي السرخسي،

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥١).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٢)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٤).

عن عبد المجيد بن إبراهيم البوشنجي قال(١): كُتب إلي محمد بن إسماعيل البخاري من العراق:

المسلمون بخيرٍ ما بَقِيتَ لهم
وليس بَعْدَكَ خيرٌ حين تُفتقَدُ

ورواه الحاكم، عن يحيى بن عمرو بن صالح، عن الدغولي: «كَتَبَ أهلُ بغداد إلى محمد بن إسماعيل» فذكره(٢).

وأمّا مِن النيسابوريين الذين عايشوا هذه الفتنة، فهذا ابن خزيمة لم تنخدش مكانة البخاري عنده، بل شهد في حقِّه بما يجعله فوق الذهلي وسائر الشيوخ. فقد روى الحاكم، عن أبي الطيب محمد بن أحمد الكرابيسي قال: سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: «ما رأيتُ تحت أديم هذه السماء أحفظ لحديث رسول الله ﷺ ولا أعرف به من محمد بن إسماعيل البخاري»(٣). قال ابن طاهر المقدسي: «وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقيه الأئمة والمشايخ شرقًا وغربًا»(٤).

وروى غنجار، عن خلف الخيام قال: سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر الخفاف يقول: «محمد بن إسماعيل أعلم بالحديث من إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وغيره بعشرين درجة. ومَن قال في محمد بن إسماعيل شيئًا،

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٠).
(٢) علوم الحديث للحاكم (ص٧٤)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٣)؛ تقييد ابن نقطة (ص٣٣).
(٣) علوم الحديث للحاكم (ص٧٤)؛ مدخل البيهقي (٧٧٩، ١/ ٣٦٨) واللفظ له؛ تاريخ بغداد (٣/ ٣٤٨)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٦٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٣١).
(٤) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٧٠).

فمني عليه ألف لعنة!». وسمعت أبا عمرو الخفاف يقول: «لو دخل محمد بن إسماعيل البخاري من هذا الباب، لـمُلئتُ منه رعبًا» يعني لا أقدر أن أحدِّث بين يديه. وقال: سمعت أبا عمرو الخفاف يقول: «حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري التقي النقي العالم الذي لم أرَ مثله»[1].

وروى ابن بشكوال بإسناده، عن المحاملي قال: سمعت أبا عمرو الخفاف يقول: «ما أرى كان منذ مائة سنةٍ رجلٌ أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري، لا علي بن المديني ولا يحيى بن معين. حُجّةٌ مِن حجج الله تعالى على أهل الأرض، ميزانٌ مِن موازين الله في الأرض. لقد لقيتُ أكثر من خمسمائة عالم، فما رأيتُ مثله»[2]. فانظر إلى تعظيمِ الخفافِ للبخاري وصلابته في الدفاع عنه.

وروى الحاكم، عن أبي عبد الله بن أبي يعقوب المؤذن، عن أبي حامد بن الشرقي قال: «إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة رجال: محمد بن يحيى، ومحمد بن إسماعيل، وعبد الله بن عبد الرحمن، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب»[3]. فحَفِظَ للبخاري إمامته ولم يعتدّ بتشويش الذهلي، بل قدَّمه مع الذهلي على غيرهما من أئمة خراسان.

وهذا ابن الأخرم، وهو كان صغيرًا آنذاك فأخبره أصحابه بهذه الأمور، يقدِّم البخاريَّ على مسلمٍ مع أنه بلديُّه، مما يدلّ على أن مكانة البخاري بنيسابور

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٩)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٨).

(٢) فوائد ابن بشكوال (١/ ٤٠٠).

(٣) تاريخ دمشق (٢٩/ ٣١٧).

-وإن تأثرت بما فعله الذهلي- بقيت لها جلالتها عند أهل العلم. قال الحاكم: «سئل أبو عبد الله -يعني ابن الأخرم- عن حديث، فقال: «إن البخاري لم يخرجه». فقال له السائل: قد خرجه مسلم! فقال أبو عبد الله: «إن البخاري كان أعلم من مسلم ومنك ومني»»[١].

ومن السخافات التي حكاها مسلمة بن القاسم في كتاب الصلة أنه قال في ترجمة البخاري: «وكان يقول بخلق القرآن، فأَنكر ذلك عليه علماءُ خراسان، فهرب ومات وهو مستخفٍ»[٢]. قال ابن حجر بعد أن نقل هذا وغيره من الحكايات المرسلة: «إنما أوردتُ كلام مسلمة هذا لأبيِّن فساده، فمِن ذلك إطلاقه بأن البخاري كان يقول بخلق القرآن! وهو شيء لم يسبقه إليه أحد، وقد قدَّمنا ما يدلّ على بطلان ذلك»[٣].

ومن مجموع هذه الحكايات التي ساقها مسلمة في ترجمة البخاري -ومنها قصته مع علل ابن المديني- يتبيَّن أن معرفته بسيرة البخاري ضعيفة، وأنه اعتمد على مصادر ليس لها حظ من الموثوقية. ويمكن أن نلتمس له العذر في ذلك، فهو قد توفي بالأندلس سنة (٣٥٣هـ) أي قبل أن تظهر معظم كتب التاريخ التي ترجمت للبخاري وجمعت أخباره.



(١) تهذيب التهذيب (٩/ ٥٢).
(٢) السابق (٩/ ٥٤).
(٣) السابق (٩/ ٥٥).

الفصل الثاني والعشرون
دخول البخاري بخارى
ورواية الفربري للصحيح

دخوله مرو

خرج البخاري من نيسابور قاصدًا بخارى، واتضح مما قاله لأحمد بن سلمة أنه لم يكن يريد الرجوع إليها لأن المخالفين هناك لهم اليد الطولى. انطلق البخاري في طريقه ودخل مرو، فخرج أهلُ العلم بها لاستقباله وعلى رأسهم أحمد بن سيار الحافظ المروزي (١٩٨-٢٦٨هـ) وهو من أقران البخاري، وكان قد وصلتهم الأخبار عن محنته بنيسابور.

روى أحمد بن منصور الشيرازي، عن القاسم بن القاسم، عن إبراهيم ورّاق أحمد بن سيار قال: «لـمّا قدم البخاري مرو، استقبله أحمد بن سيار فيمن استقبله. فقال له أحمد بن سيار: يا أبا عبد الله، نحن لا نخالفك فيما تقول، ولكن العامة لا تحتمل ذا منك. فقال: «إني أخشى النار، أُسأل عن شيءٍ أَعْلَمُه حقًّا أن أقول غيرَه». فانصرف عنه أحمد بن سيار»[١].

وأحمد بن سيار له رحلات واسعة شرقًا وغربًا، وهو مصنِّف تاريخ مرو. وقد ترجم للبخاري في كتابه هذا، وهي أقدمُ ترجمةٍ له مِن معاصريه، فقال:

---

(١) تقييد الجياني (١/ ٤٢).

«محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو عبد الله، طلب العلم وجالس الناس ورحل في الحديث ومهر فيه وأبصر، وكان حسن المعرفة حسن الحفظ، وكان يتفقه»(١).

وسمع طلبة العلم المروزيون من البخاري في الفترة التي قضاها عندهم، وكان من جملة ما حدَّث به هناك حديثٌ كان سمعه من السراج بنيسابور. رواه علي بن الحسن بن خالد المروزي، عن محمد بن إسماعيل البخاري، عن محمد بن إسحاق السراج، عن إبراهيم بن إسحاق، عن محمد بن أبان، عن جرير بن حازم، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل»(٢).

دخوله آمل

بعد خروج البخاري من مرو، دخل آمُل على شاطئ جيحون وهي قبالة فربر أول مدن بخارى على الشاطئ الآخر، والمسافة من مرو إلى آمل ست مراحل(٣). وجلس إليه طلبة العلم بالمدينة، وكان يورِّق بين يديه أبو عبد الرحمن عبد الله بن حماد بن أيوب بن الطفيل وقيل: موسى الآملي(٤)، وهو مِن أقران

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٤).

(٢) السابق (١/ ٢٦٤).

(٣) مسالك الإصطخري (ص٢٨٢).

(٤) انظر ترجمته في: ثقات ابن حبان (٨/ ٣٦٩)؛ رجال الكلاباذي (ص٤٣٧)؛ تاريخ بغداد (١١/ ١٠٨)؛ تقييد الجياني (١/ ٩٤)؛ أنساب السمعاني (١/ ٨٣)؛ تاريخ دمشق (٢٧/ ٤١٢)؛ معلم ابن خلفون (ص٣٧٦)؛ تهذيب الكمال (١٤/ ٤٢٩)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٦١١)؛ تهذيب التهذيب (٥/ ١٩٠).

البخاري أو أصغر منه وشاركه في كثيرٍ مِن شيوخه بالعراق والشام ومصر[١]، وروى هو والبخاري عن بعضهما البعض. روى البخاري في موضعين مِن صحيحه عن عبد الله غير منسوب[٢]، فقال الكلاباذي وأبو عبد الله الحاكم وغيرهما: إنه الآملي.

قال الجياني: «قال أبو زيد المروزي: عبد الله بن حماد شاجردته، يعني غلامه. وقال أبو محمد الأصيلي: هو تلميذ البخاري، كان يورِّق للناس بين يديه»[٣]. وقوله: «شاجردته» كأن صوابه: «شاجردُه» بلا تاء، وهي كلمة فارسية أصلها «شاگِرْد» بالكاف الفارسية وتعني: التلميذ الذي يتعلم في مدرسة أو يتعلم حرفة[٤]. وهذه الكلمة وردت قديمًا في شعر الأعشى بالجيم[٥]، ورواها أبو عبيدة بالقاف، وعلَّق عليها البكري بقوله: «وهو المتعلم»[٦]. وقال فضلك الرازي للربيع بن سليمان لـمّا سأله عن بلده: إنه «مِن شاجردي أبي زرعة»[٧].

والبخاري اجتاز بآمُل غير مرة في رحلاته إلى خراسان والعراق ذهابًا وإيابًا،

---

(١) فتح الباري (٧/ ١٧٠؛ ٨/ ٣٠٣).

(٢) صحيح البخاري (٣٨٥٧، ٤٦٤٠). والإسناد في كلا الموضعين نازل لأن البخاري أدخل واسطة بينه وبين شيوخه.

(٣) تقييد الجياني (٣/ ٩٩٦).

(٤) قاموس الفارسية لعبد النعيم (ص٤٠٥). وكذا ذكرها الزبيدي في تاج العروس (شجرد، ٨/ ٢٤٨).

(٥) وقعت في تحقيق محمد حسين لديوان الأعشى (ص٢٢١) بالحاء.

(٦) سمط اللآلي للبكري (١/ ٦٢٠)، وعلَّق الميمني في الهامش بذِكْر أصلها الفارسي.

(٧) الكامل لابن عدي (١/ ٣٢١)؛ تاريخ بغداد (١٢/ ٣٩)، وعند الخطيب بالكاف.

ويمكن أن يكون عبد الله بن حماد كان يورِّق بين يديه في إحدى هذه المرات، وإنما آثرتُ وضع هذا اللقاء في هذه المرة الأخيرة لأنها آخر عهد البخاري بآمُل إذ سيبقى فيما وراء النهر إلى أن يتوفاه الله تعالى.

وكان عبد الله بن حماد معظِّمًا للبخاري، حتى إن غنجار روى عن خلف الخيام وغيره، عن أبي جعفر محمد بن يوسف بن الصديق الكرميني الورّاق قال: سمعت عبد الله بن حماد الآملي يقول: «وددتُ أني شعرة في صدر محمد بن إسماعيل»[١].

استقباله ببخارى

وصل الخبر إلى بخارى أن محمد بن إسماعيل متوجِّهٌ إليها عازمًا على الاستقرار في وطنه، وكان قد فارقه قبل حوالي عشر سنين. وكما حَدَث بنيسابور حَدَث ببخارى، فقد أقيمت التجهيزات لذلك وخرج الناس حشودًا لاستقباله من الأعيان والعلماء والعامة. ويصف لنا أحمد بن منصور الشيرازي هذا الاستقبال، فيقول: سمعت بعض أصحابنا يقول: «لـمّا قدم بخارى، نُصبت له القباب على فرسخ من البلد، واستقبله عامة أهل البلد، حتى لم يَبْقَ مذكورٌ إلا وقد استقبله، ونُثر عليه الدنانير والدراهم والسكر الكثير»[٢].

وروى غنجار بإسناده، عن أبي معشر حمدويه بن الخطاب البخاري قال: «لـمّا قدم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل من العراق قدمته الأخيرة وتلقّاه مَن

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٩)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٩). وانظر ترجمة محمد بن يوسف الكرميني في: إكمال ابن ماكولا (٥/ ١٧٧)؛ تاريخ الإسلام (٧/ ٣٠٠).

(٢) تقييد الجياني (١/ ٤٢).

تلقّاه مِن الناس وازدحموا عليه وبالغوا في برِّه، فقيل له في ذلك، وفيما كان من كرامة الناس وبرِّهم له، فقال: فكيف لو رأيتم يوم دخولنا البصرة!»[١].

هذا الاستقبال المشهود قد يكون فيه تعويض معنوي عن خروج البخاري محبطًا من نيسابور بعد أن ناله من الذهلي ومناصريه ما ناله، ولكن الأمور للأسف ستسير هنا في بخارى على وفق ما سارت عليه بنيسابور، وستصبح هذه الحفاوة الشعبية شيئًا من الماضي بعد أن تنقلب الأمور ويضطر البخاري إلى ترك وطنه من جديد!

رواية الفربري للجامع الصحيح

وَرَدَ عنوانُ هذا الكتاب بأكثر من صيغة سواء في نقول العلماء أو في المخطوطات التي وصلتنا، منها ما جاء مختصرًا ومنها ما جاء تامًّا. وأمّا البخاري نفسه فكان يذكره اختصارًا باسم «الجامع»[٢] و«الصحيح»[٣]، وقال الفربري راوي الكتاب فيما رواه عنه الكشاني: «الجامع الصحيح»[٤]. وسنذكر التسميات التي ذكرها أهم العلماء مرتبةً بحسب وفياتهم قدر الإمكان:

قال الترمذي[٥] (ت ٢٧٩هـ) وأبو بكر الإسماعيلي[٦] (ت ٣٧١هـ):

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٩).

(٢) ضعفاء ابن عدي (١/ ٣١٧)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٧)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٣).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٧).

(٤) تقييد ابن نقطة (ص٢٩٢).

(٥) سنن الترمذي (١٧م)؛ علل الترمذي الكبير (١١، ص٢٨).

(٦) الأربعون لعلي بن المفضل (ص٤٠١).

«الجامع». وقال ابن عدي[١] (ت ٣٦٥هـ) وأبو أحمد الحاكم[٢] (ت ٣٧٨هـ) والخطابي[٣] (ت ٣٨٨هـ): «الجامع الصحيح». وقال الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في رجال الصحيحين: «الجامع للسنن الصحاح»[٤]، وفي جزء علل البخاري: «السنن الصحاح»[٥]، وفي العلل[٦] والمؤتلف[٧]: «الصحيح». وقال الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ): «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه»[٨]. وقال أبو عبد الله الحاكم[٩] (ت ٤٠٥هـ) وغنجار البخاري[١٠] (ت ٤١٢هـ) والمهلب بن أبي صفرة[١١] (ت ٤٣٥هـ): «الجامع الصحيح». وقال الخليلي (ت ٤٤٦هـ): «الجامع»[١٢]. وقال البيهقي[١٣] (ت ٤٥٨هـ) والخطيب

---

(١) شيوخ البخاري لابن عدي (ص٤٧).

(٢) كنى الحاكم (٢/ ٢٥٦).

(٣) شرح البخاري للخطابي (١/ ١٠١؛ ٤/ ٢٣٥٨)؛ شرح أبي داود للخطابي (٢/ ١٠؛ ٤/ ٣٢٩).

(٤) رجال الصحيحين للدارقطني (١/ ٤٧).

(٥) علل أحاديث في صحيح البخاري للدارقطني (ص٣٩).

(٦) علل الدارقطني («١»، ١/ ٤؛ «٢٥٢٤»، ٦/ ١٣٤).

(٧) مؤتلف الدارقطني (٤/ ١٨٩٦).

(٨) رجال الكلاباذي (ص٢٣).

(٩) مستدرك الحاكم (١٤٣، ٢٩٧، ومواضع أخر)؛ مدخل الحاكم (٢/ ٧)؛ علوم الحاكم (ص٩٤، ١٠٦، ٢٥٨).

(١٠) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٣).

(١١) مختصر المهلب (١/ ١٥٨).

(١٢) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٥٩).

(١٣) السنن الكبرى للبيهقي (٥٤٦٧)؛ السنن الصغرى (٣)؛ الأسماء والصفات (٨٣٤)؛ الخلافيات (٤/ ٢٢٨).

البغدادي[١] (ت ٤٦٣هـ) وابن عبد البر[٢] (ت ٤٦٣هـ) وابن ماكولا[٣] (ت ٤٧٥هـ) والحميدي[٤] (ت ٤٨٨هـ): «الجامع الصحيح».

وقال الجياني (ت ٤٩٨هـ): «الجامع المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه»[٥]، وفي مواضع أخرى: «الجامع الصحيح»[٦]. وقال ابن عطية (ت ٥٤٢هـ): «الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه»[٧]. وقال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): «الجامع المسند الصحيح المختصر من آثار رسول الله»[٨]. وقال أبو سعد السمعاني[٩] (ت ٥٦٢هـ) وابن عساكر[١٠] (ت ٥٧١هـ): «الجامع الصحيح». وقال ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ): «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه»[١١].

وأمّا في أهم النسخ الخطية التي وصلتنا: فجاء على غلاف نسخة منغانا المحفوظة في برمنغهام وهي من رواية أبي زيد المروزي (القرن الرابع): «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه». وجاء على غلاف

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٢).
(٢) الأجوبة المستوعبة لابن عبد البر (ص٦٨).
(٣) إكمال ابن ماكولا (٣/ ٣٨٥؛ ٧/ ٦٥؛ ومواضع أخر).
(٤) جمع الحميدي (٣/ ٥٥٤).
(٥) تقييد الجياني (١/ ٥٩).
(٦) السابق (١/ ٤، ١١١، ١٧٩؛ ومواضع أخر).
(٧) فهرس ابن عطية (ص٦٤).
(٨) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ٤٤).
(٩) أنساب السمعاني (١/ ٢٦٠؛ ٣/ ١٠١؛ ومواضع أخر).
(١٠) تاريخ دمشق (١٧/ ١٨٨).
(١١) فهرسة ابن خير (ص١٣١).

نسخة مراد ملا وهي من رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة (القرن السادس): «الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله». وجاء على غلاف فرع النويري من اليونينية (القرن الثامن): «الجامع الصحيح المختصر المسند من أمور رسول الله وسننه وأيامه».

أمّا رواية الفربري فهي أقدم رواية مؤرخة لصحيح البخاري، وراويها هو محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر بن إبراهيم أبو عبد الله الفربري[(١)]، ولد بفربر سنة (٢٣١هـ) أي أنه كان ابن اثنتين وعشرين سنة حين سمع الصحيح من البخاري. هذا وجماهير العلماء مطبقون على أن أول سماع للفربري كان سنة (٢٤٨هـ)، وذلك استنادًا إلى ما ذكره أبو نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) وما هو مثبتٌ في أسانيد بعض روايات الصحيح. لكن هذا التاريخ غير صحيح بالمرة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك والآن مقام التفصيل.

قال الكلاباذي: «وكان سماعُه محمدَ بن إسماعيل مرتين: مرة بفربر سنة (٢٤٨)، ومرة ببخارى في سنة (٢٥٢)»[(٢)]. ووقع هذان التاريخان أيضًا في سند رواية كريمة، عن الكشميهني، عن الفربري. وكذا في سند رواية أبي الوقت، عن الداودي، عن الحموي، عن الفربري. ووجوده موصولًا بالسند في هذه الروايات يجعله في الظاهر على لسان الفربري نفسه: «أخبرنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي

---

(١) انظر ترجمته في: أنساب السمعاني (١٠/ ١٧٠)؛ تقييد ابن نقطة (ص١٢٥)؛ وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٠)؛ نبلاء الذهبي (١٥/ ١٠).

(٢) رجال البخاري للكلاباذي (ص٢٤).

مولاهم البخاري بصحيحه مرتين: مرة بفربر سنة ثمان وأربعين، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين».

وهذا القول لا يصحّ لا من حيث الرواية، ولا من حيث التاريخ، ولا من حيث الأمارات الداخلية في الكتاب. فأمّا الرواية، فقد روى غيرُ واحدٍ من تلاميذ الفربري تاريخَ سماعِه الكتاب من البخاري خلاف قول الكلاباذي، وهم:

١- أبو زيد المروزي، فقد قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري بفربر في ذي القعدة سنة ثماني عشرة وثلاثمائة قال: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري رحمه الله سنة ثلاث وخمسين ومائتين»[1].

٢- وأبو علي بن السكن، فقد قال: حدثنا محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري بفربر من ناحية بخارى قال: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري سنة (٢٥٣)»[2].

٣- وأبو أحمد الجرجاني، فقد قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري قال: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ثلاث وخمسين ومائتين»[3].

٤- وأبو علي الكشاني، فقد قال: سمعت محمد بن يوسف بن مطر يقول:

---

(١) تقييد الجياني (١/ ٥٩).

(٢) فهرست ابن خير (ص١٣٢).

(٣) الخلعيات (٩١١، ص٣٥٤).

«سمعتُ الجامع الصحيح من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين»[١].

فهؤلاء أربعة نفرٍ سمعوا من الفربري أنه سمع الكتاب من مؤلِّفه سنة (٢٥٣هـ)، وزاد الكشاني بأن سماع الكتاب استمر بعد ذلك إلى سنة (٢٥٥هـ). ورواية هؤلاء مقدَّمةٌ على قول الكلاباذي لو كان متصلًا، فكيف وهو مرسلٌ لا مستند له! وهذا التاريخ أي سنة (٢٥٣هـ) هو الذي أثبته ابن عساكر في روايته بعد أن ساق أسانيده إلى الفربري[٢]، ووقع أيضًا في رواية عبد الجليل عن أبي ذر[٣].

وأمّا ما وقع في رواية كريمة عن أبي الهيثم الكمشيهني، فقد كشف أبو ذر أن هذا التاريخ ليس من إسناد الرواية فقال: «سمعت أبا الهيثم محمد بن المكي يقول: سمعت الكلاباذي أبا نصر البخاري يقول: كان سماع محمد بن يوسف الفربري لهذا الكتاب من محمد بن إسماعيل البخاري مرتين: مرة بفربر في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة ببخارى في سنة اثنتين وخمسين ومائتين»[٤]. وهذا نصٌّ عزيزٌ أبان لنا عن أن الكشميهني إنما أخذ هذا الكلام من الكلاباذي لا من الفربري، فهو مُدْرَجٌ في رواية كريمة، وعاد التاريخ إلى الكلاباذي.

وأمّا ما وقع في رواية أبي الوقت، فإن ابن هبيرة في روايته عن أبي الوقت فَصَلَ التاريخ وساقَهُ في آخر إسناده هكذا: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن

---

(١) تقييد ابن نقطة (ص٢٩٢).

(٢) صحيح البخاري نسخة برنستون رقم ١٩٠٤ (٢ظ).

(٣) نسخة أيا صوفيا رقم ٨٠٠ (١ظ)؛ نسخة نور عثمانية رقم ٦٨٩ (٢ظ).

(٤) تقييد الجياني (١/ ٦٤).

يوسف بن مطر الفربري قراءةً عليه وأنا أسمع بفربر سنة ست عشرة وثلاثمائة قال: «حدثنا[1] الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري ﷺ»، فذكر الكتاب. وسماع الفربري لهذا الكتاب من البخاري مرتين: مرةً بفربر في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرةً ببخاري في سنة اثنتين وخمسين ومائتين»[2]. فقوله: «فذكر الكتاب» أفادنا أن أصل إسناد الحموي ليس فيه تاريخ السماع، وقوله عقبه: «وسماع الفربري لهذا الكتاب من البخاري مرتين، إلخ» أفادنا أن التاريخ مُدْرَجٌ في رواية أبي الوقت.

هذا من ناحية الرواية. وأمّا من الناحية التاريخية، فقد مَرَّ أن سنة (٢٤٨هـ) التي قال الكلاباذي: إن الفربري سمع فيها الصحيح بفربر، إنما كان البخاري فيها ببغداد في رحلته الأخيرة ولم يكن قد عاد إلى وطنه بعد. فما ذكره الكلاباذي عن تاريخ سماع الفربري من البخاري لا يستقيم تاريخيًّا مع الوقائع والتواريخ، بل الصحيح هو ما رواه تلاميذ الفربري عنه أنه سمع من البخاري بفربر سنة (٢٥٣هـ).

وإنك إذا تأمّلتَ ما أثبته البخاري في صحيحه، لوجدتَ فيه من الأمارات الداخلية ما يؤكد أن رواية الفربري -وهي أول رواية للكتاب- كانت بعد خروج البخاري من نيسابور. ففي الكتاب أحاديث سمعها البخاري بنيسابور في إقامته الأخيرة، كما أنه عَمّى الذهليَّ في الأحاديث التي يرويها عنه ولم يذكر اسمه على الوجه.

---

(١) «حدثنا»: سقطت في المطبوع.

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة (١/ ٤٤).

فأمّا الأحاديث النيسابورية الأخيرة: فقد روى البخاري عن أحمد ومحمد ابني النضر بن عبد الوهاب النيسابوري حديثًا عن عبيد الله بن معاذ (٤٦٤٨، ٤٦٤٩)، وهو حديثٌ معروفٌ في نيسابور عنهما وعن مسلم بن الحجاج سمعوه من عبيد الله، ولم يكن البخاري قد سمعه من شيخه عبيد الله فنزل فيه. وروى أيضًا عن تلميذه أبي علي الحسين بن محمد بن زياد القباني حديثًا عن أحمد بن منيع في كتاب الطب (٥٦٨٠)، والقباني معروفٌ في نيسابور بروايته مسند أحمد بن منيع.

وروى البخاري عن محمد بن إبراهيم البوشنجي حديثًا في التفسير عن مسكين عن شعبة (٤٥٤٥)، كما روى عنه حديثًا آخر بنفس الإسناد في التاريخ الكبير، وكلا الحديثين معروفان في نيسابور عن البوشنجي ومرويّان عنه. وكذلك روى عن أبي الحسن علي بن سلمة اللبقي حديثين عن مالك بن سعير (٤٦١٣، ٦٣٢٧) وحديثين عن شبابة (٢٢٥٩، ٤٨٤١)، والبخاري إنما سمع منه بنيسابور بعد أن اصطحبه إليه تلميذه أبو الحسن الزهيري. وقد ذكرنا هذه الروايات وفصَّلنا القولَ فيها من قبل، وهي وإن كانت بعضُ أفرادِها قابلةً للأخذ والردّ، إلا أنها -على أقلِّ تقديرٍ- تدلّ بمجموعها على المراد.

وأمّا تعميته الذهلي في أسانيد الأحاديث التي رواها عنه، فإن البخاري مع كل ما أصابه في محنته بنيسابور لم يَترك الرواية عن الذهلي ولم يُسقِط حديثه. بل بلغ به إنصافُه أنْ أَدْخَلَ أحاديثه في صحيحه محتجًّا بها مع أنه خصمه، فرحم الله محمد بن إسماعيل ما أورعه وأتقاه! وقد رأيتَ كيف كان موقف مسلم من الذهلي مع أنه لم يَطعن فيه كما طعن في البخاري. ويبقى هؤلاء

الأئمة وأمثالهم أولًا وأخيرًا بشرًا يجري عليهم ما يجري على البشر من دواخل النفوس، والله يغفر لنا ولهم.

وليس أفصح مِن البخاري نفسه مَن يحدِّثنا عن كلام العلماء بعضهم في بعض، فقد قال في كتاب القراءة خلف الإمام: «والذي يُذْكَر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يتبين.. ولو صَحَّ عن مالك تناوُلُه من ابن إسحاق، فلربما تكلَّم الإنسانُ فيرمي صاحبَه بشيءٍ واحدٍ ولا يتهمه في الأمور كلها. وقال إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح: «نهاني مالك عن شيخين من قريش»، وقد أكثر عنهما في الموطأ، وهما ممن يحتجّ بهما. ولم يَنْجُ كثيرٌ مِن الناس مِن كلامِ بعضِ الناس فيهم؛ نحو ما يُذكر عن إبراهيم مِن كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتناوُل بعضهم في العِرْض والنَفْس. ولم يَلتفت أهلُ العلم في هذا النحو إلا ببيانٍ وحُجّةٍ، ولم تَسقط عدالتهم إلا ببرهانٍ ثابتٍ وحُجّةٍ، والكلامُ في هذا كثير»[1].

وهذه الفتنة ظَلَّ لها أثرُها عند البخاري، ولذلك لم يَنسب الذهليَّ في أي موضعٍ من صحيحه بنسبه المشهور به: «محمد بن يحيى الذهلي»[2]. بل تارةً يقول: «محمد» غير منسوب، وتارةً: «محمد بن عبد الله» ينسبه إلى جده، وتارةً: «محمد بن خالد» ينسبه إلى جد أبيه[3]. وقد تتبَّع الحاكم أبو عبد الله

(١) نسخة فاتح رقم ١١٣١ (٢٦ظ-٢٧و)، وقد أصلحتُ بعض التصحيفات. وانظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٤١٧) فقد أصلح معظمها، ونسخة فاتح مسموعة على المزي كما في طبقة السماع (٥٢ظ). وقد ساقه الذهبي على الصواب في النبلاء (٧/ ٤٠).

(٢) رجال الكلاباذي (ص٦٨٧).

(٣) مدخل الحاكم (٤/ ٢٣٧)؛ تقييد الجياني (٣/ ١٠٣٨).

هذه المواضع التي روى فيها البخاري عن الذهلي، فأجاد في الشيء الكثير منها، وبعض هذه المواضع قابلٌ للأخذ والردّ.

وقد وصف الذهبيُّ صنيعَ البخاري هذا بأنه تدليس، فقال في ترجمة الذهلي في تعداد الرواة عنه: «ومحمد بن إسماعيل البخاري، ويدلِّسه كثيرًا؛ لا يقول: «محمد بن يحيى»، بل يقول: «محمد» فقط، أو «محمد بن خالد»، أو «محمد بن عبد الله» ينسبه إلى الجدّ. ويُعَمّي اسمَه لمكانِ الواقع بينهما، غفر الله لهما»(١). وواضحٌ أن مقصود الذهبي بهذا الاصطلاح ليس تدليس الإسناد -أي إسقاط الشيوخ الضعفاء والمتروكين كما يفعل المدلِّسون- وإنما أبان الذهبيُّ عن مقصوده من هذا الاصطلاح بقوله بعدها: «يُعَمّي اسمَه لمكانِ الواقع بينهما» أي: لا تحمله نفسه على أن يجيء باسمه على الوجه، فالأدق أن تسمّى تعمية. وإنما أطلق الذهبي هذا الوصف لأن هذا بحسب الظاهر صورته صورة تدليس الشيوخ، لكن الحامل عليه ليس منه في شيء.

قال ابن المنير: «ومِن تمام رسوخ البخاري في الورع أنه كان يَحلف بعد هذه المحنة أنّ الحامد والذامّ عنده مِن الناس سواء. يريد أنه لا يَكره ذامَّه طبعًا، ويجوز أن يكرهه شرعًا، فيقوم بالحقّ لا بالحظّ. ويحقِّق ذلك مِن حالِه أنه لم يَمْحُ اسمَ الذهلي مِن جامعه، بل أثبت روايته عنه. غير أنه لم يوجد في كتابه إلا على أحد وجهين: إمّا أن يقول: «حدثنا محمد» ويقتصر، وإمّا أن يقول: «حدثنا محمد بن خالد» فينسبه إلى جدّ أبيه. فإن قلتَ: فما له أجمله واتَّقى أن يذكره بنسبه المشهور؟ قلتُ: لعلّه لـمّا اقتضى التحقيقُ عنده أن يُبقي روايته

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٢٧٥).

عنده خشية أن يكتم علمًا رزقه الله على يديه، وعَذَرَه في قَدْحِه فيه بالتأويل والتعويل على تحسين الظن، خشي على الناس أن يقعوا فيه بأنه قد عدَّل مَن جرَّحه، وذلك يوهم أنه صدَّقه على نفسه فيَجُرَّ ذلك إلى البخاري وهنًا. فأَخفى اسمَه وغطّى رسمَه وما كَتَمَ عِلْمَه، فجمع بين المصلحتين. والله أعلم بمراده مِن ذلك»[١].

مِن كلّ هذا يتأكّد أن الإبرازة الأولى للجامع الصحيح كانت بعد فتنة الذهلي وخروج البخاري من نيسابور، وبما أنّ تأليب الذهلي على البخاري كان في أواخر سنة (٢٥٢هـ) كما مَرّ، فإن سنة (٢٥٣هـ) التي قال الفربري إنه سمع فيها الصحيح بفربر متفقة تمامًا مع تسلسل الأحداث. وأمّا سنة (٢٤٨هـ) التي ذكرها الكلاباذي، فلا تتفق مع هذه المعطيات في شيء، فالبخاري وقتها لم يكن قد أقام بنيسابور إقامته الأخيرة، ولا سمع من هؤلاء النيسابوريين هذه الأحاديث الموجودة في صحيحه، ولا أصابه من الذهلي ما أصابه.

وأمّا قول الفربري: «سمعتُ الجامع الصحيح من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين: في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين»، فيحتمل معنيين؛ أحدهما: أن مجالس سماع الكتاب استغرقت ثلاث سنين، أي أن الفربري بدأ سماعه سنة (٢٥٣هـ) وفرغ من سماعه سنة (٢٥٥هـ). والآخر: أن الفربري سمع الكتاب ثلاث مرات، أي في كل سنةٍ مرةً. والمعنى الثاني له وجاهته، ويكون هذا أشبه بقول الربيع بن سليمان: «قرأتُ كتاب الرسالة المصرية على الشافعي نيفًا وثلاثين مرة، فما

---

(١) المتواري على أبواب البخاري لابن المنير (ص٤٨).

من مرة إلا كان يصححه»[١]. وهذا الفهم بأن الفربري سمع الكتاب أكثر من مرة قد يشهد لقول الكلاباذي بأن له أصلًا، وإن كانت التواريخ التي بَلَغَته -أو استنبطها- لا تصحّ.

هذا وقد روى الخطيب، عن القاضي أبي بكر الحيري، عن إبراهيم بن أحمد الفقيه البلخي، عن أبي العباس أحمد بن عبد الله الصفار البلخي قال: «سمعت أبا إسحاق المستملي يروي، عن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول: «سَمع كتابَ الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحدٌ يروي عنه غيري»»[٢].

قال الذهبي في النبلاء: «ويروى -ولم يصح- أن الفربري قال: «سمع الصحيحَ مِن البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أحد يرويه غيري». قلت: قد رواه بعد الفربري أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي النسفي، وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة»[٣]. وقوله: «يروى ولم يصح» يعني به عدم ثبوت الرواية من جهة الإسناد، دلَّنا على ذلك ما رواه عنه ابن ناصر الدين الدمشقي عقب هذه الرواية قال: «قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي فيما أنبأنا عنه: «الصفار لا يُدرى مَن هو»»[٤].

ومما رواه الفربري عن البخاري في قصة تأليف هذا الكتاب ما رواه الخطيب، عن علي بن محمد بن جعفر العطار الأصبهاني، عن الكشميهني،

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٦).
(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٨).
(٣) نبلاء الذهبي (١٥/ ١٢).
(٤) تحفة الأخباري (ص١٨٨).

عن الفربري قال: «قال لي محمد بن إسماعيل البخاري: ما وضعتُ في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلتُ قبل ذلك وصلّيتُ ركعتين»(١).

احتفاظ الفربري بأصل الصحيح

للفربري ميزةٌ في رواية صحيح البخاري إلى جانب الأسبقية الزمنية، وهي أنه احتفظ بأصل الكتاب عنده. قال أبو الوليد الباجي: أخبرنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي الحافظ رحمه الله: حدثنا أبو إسحاق المستملي إبراهيم بن أحمد قال: «انتسختُ كتابَ البخاري مِن أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري. فرأيته لم يتمّ بعدُ، وقد بقيَت عليه مواضعُ مُبْيَضَّة كثيرة؛ منها تراجم لم يُثبِت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها»(٢). والمستملي هو أول مَن رحل إلى الفربري وسمع منه الصحيح سنة (٣١٤هـ)(٣).

ويؤخذ من قوله هنا أمور؛ أحدها: أن نص رواية المستملي منقولٌ من النسخة الأصلية للبخاري. وثانيها: أن هذا الأصل كان محفوظًا عند الفربري بفربر. وثالثها: أن المستملي وجد فيه فراغات كثيرة متروكة. ورابعها: أنه وجد فيه تراجم لأبواب ليس تحتها أحاديث. وخامسها: أنه وجد فيه أحاديث ليس فوقها تراجم أي غير مبوَّبة. وسادسها: أن النتيجة التي خلص إليها المستملي من فحصه لهذا الأصل أن البخاري لم يتمّ الكتاب.

وما يعنينا هنا هو تحديد التفاصيل الموضوعية التي نقلها المستملي وهو

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٧).

(٢) التعديل والتجريح للباجي (١/ ٣١٠).

(٣) تقييد الجياني (١/ ٦٤)؛ فهرسة ابن خير (ص١٣٢).

يصف لنا هذه النسخة، ولا يلزم من ذلك أن نقرّ له بهذا الاستنتاج الشخصي الذي بناه على هذه الملاحظات. وهنا يبرز سؤال: هل هذا الأصل كان بخط البخاري نفسه؟ أم بخط ورّاقه أبي جعفر بن أبي حاتم؟ وهل هذا الأصل بمثابة مسوَّدة الكتاب؟ أم هو المبيَّضة؟ وهل كان للفربري نسخة خاصة به بخطِّه؟ أم كان يحدِّث من هذا الأصل المذكور؟

هناك مواضع في الكتاب يظهر فيها أن الفربري ينقل من أبي جعفر الورّاق، وهذه النقول بمثابة فوائد زائدة على رواية الكتاب.

من أمثلة ذلك ما وقع في كتاب المظالم عقب حديث ابن عمر مرفوعًا (٢٤٥٤): «مَن أَخَذَ مِن الأرض شيئًا بغير حقه»، ففي رواية أبي ذر ما نصُّه: «قال أبو جعفر بن أبي حاتم: قال أبو عبد الله: هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك، إنما أملى عليهم بالبصرة»، وأضاف المستملي قبلها: «قال الفربري»[1]. وهذه العبارة مثبتة في نسخة الصغاني المنقولة من نسخةٍ تعود إلى زمن البخاري وعليها خط الفربري أي قبل سنة (٢٥٦هـ)، ففيها: «قال البخاري: هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك، إنما أملى عليهم بالبصرة»[2].

وفي كتاب المظالم أيضًا عقب حديث أبي هريرة مرفوعًا (٢٤٧٥): «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، وقع في رواية المستملي عند أبي ذر ما نصُّه: «قال الفربري: وجدتُ بخطٍّ [أبي] جعفر: قال أبو عبد الله: «تفسيره:

(١) نسخة برلين (٥٩ظ)؛ نسخة مراد ملا (٨٥و)؛ نسخة فاتح (٢/ ٣٨ظ).

(٢) نسخة داماد (٢/ ٥٦و).

أن يُنزع منه»، يريد الإيمان»[١]. وثبتت هذه العبارة عند الصغاني هكذا: «قال ابن عباس: يُنزع منه نور الإيمان»[٢]، وظاهرٌ أنَّ رَسْمَ بعض الكلمات قد تحرَّف في نسخته؛ فإن «ابن عباس» صوابه: «أبو عبد الله»، و«نور» صوابه: «يريد».

وفي كتاب الأطعمة عقب حديث جابر (٥٤٤٣): «كان بالمدينة يهودي.. فخلا عامًا»، وقع في رواية المستملي عند أبي ذر ما نصُّه: «قال محمد بن يوسف: قال أبو جعفر: قال محمد بن إسماعيل: «(فخلا) ليس عندي مقيَّد»، ثم قال: «(فخلا) ليس فيه شك»»[٣]. ولم تقع هذه العبارة عند الصغاني.

وفي كتاب الرقاق عقب حديث حذيفة مرفوعًا (٦٤٩٧): «أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال»، وقع في رواية المستملي عند أبي ذر ما نصُّه: «قال الفربري: قال أبو جعفر: حدَّثتُ أبا عبد الله، فقال: سمعتُ أحمد بن عاصم يقول: سمعتُ أبا عبيد: قال الأصمعي وأبو عمرو وغيرهما: «جذر قلوب الرجال» الجذر: الأصل من كل شيء. والوكت: أثر الشيء اليسير منه»[٤]. وهذه العبارة ثابتة في نسخة الصغاني على الحاشية ونصُّها: «قال محمد بن يوسف: قال أبو جعفر الوراق: حدثني أبو عبد الله قال: سمعت أحمد بن عاصم يقول، إلخ»[٥].



(١) نسخة برلين (٦٣ظ)؛ نسخة مراد ملا (٨٦و)؛ نسخة فاتح (٢/ ٤١و).

(٢) نسخة داماد (٢/ ٦٠و).

(٣) نسخة مراد ملا (١٩٨ظ)؛ نسخة فاتح (٣/ ١٦٠ظ).

(٤) نسخة مراد ملا (٢٣١ظ)؛ نسخة فاتح (٤/ ٧٦ظ).

(٥) نسخة داماد (٤/ ١٢٢ظ).

الفصل الثالث والعشرون
كتب البخاري ببخارى-١

رواية ابن الفضل للتاريخين

هو أبو محمد عبد الرحمن بن الفضل بن عبد الله بن محمد الفسوي الفارسي، من أهل فسا بإقليم فارس. لا يُعرَف إلا بروايته عن البخاري تاريخيه الكبير والصغير، ولم نقف له على ترجمة. وفسا بعيدة عن مسار رحلات البخاري، وهذا يعني أن ابن الفضل رَحَلَ إلى البخاري قاصدًا السماع منه. وفي فترةٍ لاحقةٍ استوطن مكة وحدَّث بها كما يؤخذ مِن أسانيدِ الرواةِ عنه، ومات بعد سنة (٣٠٨هـ).

روى عنه: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن محمد بن عطية المعروف بابن الحداد البغدادي المصري[١]، وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي البصري نزيل مكة[٢]، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي المعروف بابن المقرئ الأصبهاني سمع منه بالمسجد الحرام[٣]، وأبو بكر محمد بن أحمد بن موسى الأنماطي سمع منه بمكة[٤]، وأبو جعفر

---

(١) أوهام الحاكم لعبد الغني (ص٨٩)؛ تقييد الجياني (٢/ ٤٣٠). انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٥/ ٢٨).

(٢) الانتقاء لابن عبد البر (ص١٩٢).

(٣) معجم ابن المقرئ (١٠٤٥). وتحرَّفت نسبته فيه إلى: «القصري»، والصواب: «الفسوي».

(٤) هو راوي نسخة ابن تاشفين (غ) من التاريخ الكبير. انظر: (١/ ١٣٦).

محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي[١]، ومحمد بن محمد بن معروف النيسابوري[٢]، وأبو الحسن محمد بن نافع بن إسحاق الخزاعي المكي[٣].

وقد تحرَّف اسمُ أبيه في نسخة كتاب عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري في رَدِّه على الحاكم، فقد قال في معرض كلامه على سالم مولى شداد: «محمد بن إسماعيل البخاري ذكره في تاريخه الذي رواه شيخنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن عطية، عن عبد الرحمن بن (إسماعيل) الفارسي، عنه»[٤]. دلَّنا على الصواب ما ذكره الجياني في تقييده قال: «حدثنا أبو عمر النمري: حدثنا خلف بن قاسم: حدثنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن أحمد قال: حدثنا عبد الرحمن بن الفضل الفسوي قال: سمعت البخاري يقول، إلخ»[٥].

وقد وصلتنا قطعةٌ من روايته للتاريخ الكبير يرويها عنه أبو بكر الأنماطي وقد سمع منه بمكة سنة (٣٠٨هـ)، وهي تبدأ من أول الكتاب وتنتهي عند باب جبير، وقد اعتُمدت في طبعة الناشر المتميز. ونَصَّ العقيليُّ على رواية ابن الفضل هذه في غير موضعٍ، وسمّى التاريخ الذي يرويه عنه: «الكتاب الكبير»، كما رجع إليها الخطيبُ البغدادي وهو يناقش أوهام البخاري في تاريخه[٦].

---

(١) ضعفاء العقيلي (١/ ٢٢٤، ٢٥٨، ومواضع أخرى كثيرة).

(٢) تاريخ ابن الفرضي (١/ ٤٣٦-٤٣٧). وقد يكون هو نفسه محمد بن محمد بن معروف الصيدلاني نزيل مكة الذي ذكره ابن الفرضي في ترجمة هاشم بن يحيى البطليوسي (٢/ ٨٨٩).

(٣) فهرسة ابن خير (ص٢٥٦).

(٤) أوهام الحاكم لعبد الغني (ص٨٩).

(٥) تقييد الجياني (٢/ ٤٣٠).

(٦) انظر: موضح الأوهام للخطيب (١/ ١٠٢، ومواضع أخرى).

والذي دلَّنا على أن رواية ابن الفضل متأخرة زمنيًّا عن رواية ابن فارس النيسابوري أنها اشتملت على تاريخ وفاة محمد بن بشار بندار البصري، ففيها قول البخاري: «مات في رجب سنة ثنتين وخمسين ومائتين»[١]. فأفادنا هذا أن ابن الفضل سمع من البخاري جزمًا بعد أن أَثْبَتَ في تاريخه الكبير تاريخَ وفاةِ بندار. وهذه الوفاة كانت قبل شهرٍ مِن وفاة سعيد بن مروان البغدادي بنيسابور في شعبان، والذهلي أَلَّبَ على البخاري في رمضان، ثم غادر البخاري بعدها نيسابور.

وترجمة بندار تقع في بداية الكتاب في باب الباء من المحمدين، لأن البخاري قَدَّمَ في ترتيب الأسماء مَن اسمُه محمدٌ لِشَرَفِ النبي ﷺ، ثم جاء ترتيبُ الباقين على حروف المعجم. فمَن يسمع ‹التاريخ الكبير› مِن البخاري، يجد هذه الترجمة في الأوراق الأولى من الكتاب. وهذا من المواضع التي يُستدلّ بها على وجود إقحامات في رواية ابن سهل لأنها مؤرخة بسنة (٢٤٦هـ) بالبصرة أي قبل وفاة بندار بست سنين، فكيف يذكرها ابن سهل أصلًا! وقد مَرَّ عليك أن البخاري حين غادر البصرة وأقام ببغداد سنة (٢٤٨هـ) حدَّث هناك بتاريخه الكبير، ونقلَ لنا ابنُ صاعد البغدادي ترجمةً من المحمدين، وصالح جزرة البغداديُّ ترجمةً مِن باب إبراهيم، وكلتاهما تقع في أول الكتاب. وهذا يدلُّ على أن البخاري لم يترك البصرة إلا وقد فرغ من رواية الكتاب هناك، ثم جاء بغداد وابتدأ رواية الكتاب من أَوَّلِه.

ويلاحظ أن ابن سهل البصري فيما بعد سيترك البصرة ويقيم بفسا، وهناك

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ٢٧٦).

سيسمع منه ابنُ عبدان تاريخَ البخاري. وابن الفضل من أهل فسا وروايته متأخرة عن رواية ابن سهل، فهل اطَّلَع عليها ابنُ سهل أو ابنُ عبدان؟ ما أميل إليه هو أن الإصلاحات التي أُدخِلَت على رواية ابن سهل حقيقٌ بها ابن عبدان لأنه حافظ بصير، فأراد ألا يُخلي نسخته مما وقف عليه في روايات الكتاب الأخرى، وطريقةُ الحفاظ في هذا هو تمييز العبارات بوضع علامات أو ألوان مع كتابة تعليقات في الحواشي أحيانًا لبيان اختلاف الرواية. وأظن أن مَن انتسخوا أصل ابن عبدان لم يراعوا هذه العلامات وأدرجوا الجميع في متن رواية ابن سهل، فمِن هنا أُتِيَت. والله وأعلم.

وقد روى ابن الفضل أيضًا عن البخاري تاريخه الصغير، وهي الرواية التي ينقل منها مغلطاي، والنسخة التي وقعت له مسموعة على ابن الفضل نفسه. قال مغلطاي: «التاريخ الأوسط نسختي التي كُتبت عن أبي محمد عبد الرحمن بن الفضل الفارسي سنة ثلاث وتسعين ومائتين عن البخاري»[1]، وقال أيضًا: «هي نسخة كُتبت عن أبي محمد عبد الرحمن بن الفضل الفارسي بمكة سنة ثلاث وتسعين ومائتين وقرئت عليه عن البخاري»[2]. وهي بحقٍّ «نسخة قديمة جدًّا» كما وصفها في موضع آخر[3].

والنقول التي وقفتُ عليها ويرويها العلماء عن ابن الفضل موجودة في ‹التاريخ الكبير› سوى نقلٍ واحدٍ موجودٍ في ‹الصغير›؛ وهو ما رواه

---

(١) إكمال مغلطاي (٤/ ٢٦٥).

(٢) السابق (٥/ ٢١٩).

(٣) السابق (٥/ ٣٦١).

ابن الفرضي في تاريخه قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن يحيى قال: حدثنا محمد بن محمد بن معروف النيسابوري قال: حدثنا عبد الرحمن بن الفضل الفارسي قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: «حدثنا يحيى بن بكير، عن الليث قال: وفي سنة اثنتين وعشرين ومائة قُتل عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس»[١].

والنص عند الخفاف وزنجويه هكذا: «قال يحيى بن بكير، عن الليث قال: في سنة ثنتين وعشرين ومائة فتق زيد بن علي الهاشمي فقتل، وفيها قتل عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس»[٢].

رواية مُسَبِّح للتاريخ الكبير

هو أبو جعفر مُسَبِّح بن سعيد الورّاق البخاري، لم نقف له على ترجمة وإنما له ذِكْرٌ في أثناء تراجم الرواة. ويؤخذ من الشيوخ الذين روى عنهم أنه لم يرحل في طلب العلم كما رحل غيره، فكل شيوخه بخاريون باستثناء الدارمي[٣] فإنه سمرقندي. فقد روى عن: إبراهيم بن محمد بن سلام البيكندي[٤]، وحميد بن النضر البيكندي[٥]، وحنش بن حرب البيكندي[٦]، وعجيف بن آدم بن سيار الطواويسي[٧].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (١/ ٤٣٦-٤٣٧).
(٢) التاريخ الأوسط (٣/ ٢٤٨).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٩).
(٤) إكمال ابن ماكولا (٤/ ٤٠٩).
(٥) إكمال ابن ماكولا (٧/ ٢٧٠).
(٦) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٢).
(٧) إكمال ابن ماكولا (٤/ ٤٣٤).

وأمّا روايته للتاريخ الكبير، فقد وقف عليها من العلماء ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) ووصفها بقوله: «كتاب تاريخ البخاري وهي نسخة عتيقة عارَضَ بها مسبِّح بن سعيد الورّاق وكتب خطّه بالمعارضة بها في صفر من سنة ثمانين ومائتين»(١). وأحال عليها في مواضع أخرى(٢).

واطّلع على هذه النسخةِ أيضًا صاحبُه أبو عبد الله الحميدي الأندلسي (ت ٤٨٨هـ)، فقال في ترجمة معاوية بن صالح الحمصي: «أردنا أن نعلم وقتَ حَجِّه، فوجدنا في تاريخ البخاري مِن رواية مسبِّح بن سعيد الورّاق في نسخةٍ ذَكَرَ فيها مسبِّحٌ بخطِّه أنه عارضها وصحَّحها في صفر سنة ثمانين ومائتين: أنه حَجَّ سنة ثمان وستين ومائة.. ولم أجد هذه الزيادة التي زادها البخاري في رواية مسبِّح عنه مِن تاريخِ حَجِّه في شيءٍ من النسخ التي رُويت عنه، لا من رواية ابن فارس ولا من رواية غيره فيما وقع إليَّ.. فإن أبا عبد الله البخاري قال في رواية مسبِّح عنه: معاوية بن صالح بن عثمان.. قال البخاري: سمع عمه معدان بن عثمان»(٣).

وهذه الرواية كان يُعتقد أنها في عداد المفقودات، حتى تبيَّن لي أن نسخة أحمد الثالث (برقم ٢٩٦٩/ ١) المنسوخة ببخارى هي من رواية مسبِّح(٤). ومع

(١) إكمال ابن ماكولا (٢/ ٤٢٥). والنصّ المطبوع محرّف: «عارض به سلم بن سعيد الوراق»، وجاء على الصواب في نسخة المتحف البريطاني رقم ٤٥٨٥ (١٤١ظ).
(٢) تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا (ص٧٤، ١٠٩، ١١٤، ومواضع أخرى).
(٣) جذوة المقتبس للحميدي (٢/ ٥٤٢).
(٤) وذلك خلافًا للشيخين محمد صالح الدباسي ومحمود النحال وفريقه، فقد مالوا في تحقيقهم إلى أنها من رواية ابن فارس (١/ ٥٣). مع أن مَن يقارن بين هذه النسخة (ث) =

أن هذه النسخة تمتاز بأنها النسخة التامّة الوحيدة للكتاب، بيد أنها أسوأ النُسَخ على الإطلاق من حيث إقامة النص، فقد ارتكب ناسخُها أشكالًا وألوانًا من أخطاء النَسْخ تجعل الاعتماد عليها بمفردها أمرًا متعذِّرًا لا سيما في النصوص التي تفرَّدَت بها هذه الرواية وليست هي بالقليلة.

والمفتاح الذي كشف هوية هذه النسخة هو النص الذي اقتبسه الحميدي في ترجمة معاوية بن صالح؛ فقد قال: إن البخاري ذكر في رواية مسبِّح أن معاوية حَجَّ سنة (١٦٨هـ)، وأنه سمع عَمَّه معدان بن عثمان وبهذا يكون نَسَبُه: معاوية بن صالح بن عثمان. وأكَّد الحميديُّ على تفرُّد رواية مسبِّح بهذا النص فقال: «ولم أجد هذه الزيادة التي زادها البخاري في رواية مسبِّح عنه مِن تاريخِ حَجِّه في شيءٍ من النسخ التي رُويت عنه، لا من رواية ابن فارس ولا من رواية غيره فيما وقع إليَّ». وهذا النص موجود في نسخة أحمد الثالث في آخر الترجمة (٣٢٠و) هكذا: «يقال روى معاوية عن عَمِّه معدان بن عثمان، وحَجَّ سنة ثمان وستين ومائة»[1]. وهذا نَصٌّ كاشِفٌ بالرغم مما يعتري هذه النسخة من تصحيف وتحريف وسقط.

وهذه الرواية متأخرة قطعًا عن رواية ابن فارس النيسابوري إذ إنها رواية بخارية، وقد حدَّث بها البخاري بعد رجوعه إلى وطنه من رحلته العراقية الأخيرة وبعد خروجه من نيسابور لا قبل ذلك، فقد اشتملت على تاريخ وفاة

= ونسخة باريس (س) التي هي من رواية ابن فارس، يكتشف اختلاف الروايتين. هذا وقد تفضَّل الشيخ الدباسي وأتاح لي الاطلاع على هذه النسخة، فجزاه الله خيرًا.

(١) انظر: التاريخ الكبير (٩/ ١١٠)، وهذه الترجمة موجودة في نسخة باريس، وهي خالية من هذه الزيادة كما قال الحميدي في حَقِّ رواية ابن فارس.

بندار البصري مثلها مثل رواية ابن الفضل ففيها قال البخاري: «مات في رجب سنة ثنتين وخمسين ومائتين»[١]. وهذا يدلّ على أنها مسموعة بعد هذا التاريخ.

رواية مسبِّح لكتاب الضعفاء

هذه الرواية ذكرها ابن خير الإشبيلي في فهرسته، وهو يرويها من طريق خلف بن القاسم، عن ابن فطر البروجردي، عن مسبِّح، عن البخاري[٢]. وقد وصلتنا قطعة من هذه الرواية من طريق أحمد بن الحسين بن جعفر العطار عن فطر البروجردي، وهي تقع ضمن مجموع محفوظ بدار الكتب المصرية في الخزانة التيمورية (رقم ٢٩٥ حديث)، ولم تخرج إلى عالم المطبوعات إلا قبيل سنوات ضمن نشرة مركز إحسان.

ويتبيَّن مِن إسناد هذه النسخة أن البخاري سَمع منه هذا الكتابَ غيرُ واحدٍ من طلبة العلم ببخارى، يدلّ على ذلك قول مسبِّح في أول الكتاب: «قرأتُ على أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري بعضَ هذا الكتاب، وقرئ عليه بعضُه وأنا أسمع»[٣]. وهذه الرواية مرتبة على نسق ‹التاريخ الكبير›، فهي تبدأ بالمحمدين ثم باقي الأسماء على حروف المعجم.

رواية جعفر بن نذير للتاريخ الصغير

انتهت رواية زنجويه النيسابوري كما رأيتَ في جمادى سنة (٢٥١هـ)، ولقد أُلحِقَت بروايته نصوصٌ مِن روايةٍ أخرى فيها وفيات لاحقة. وكُتب قبل هذه

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ٢٧٦).
(٢) فهرسة ابن خير (ص٢٥٩).
(٣) ضعفاء البخاري (قسم النص المحقق، ص٤٥٣).

النصوص عبارة: «وجدتُ في نسخةٍ ليست مِن نفسِ سماعي»، وتبدأ بثلاث وفيات في سنة (٢٥١هـ) هي: محمد بن سهل بن عسكر البخاري البغدادي، ويوسف بن واضح البصري، وأزهر بن جميل البصري. ثم باب: مَن مات في سنة ثنتين وخمسين ومائتين، وتحته تسع وفيات. وبعدها ما يلي:

«مَن مات في ثلاث وخمسين ومائتين. مات هلال بن بشر البصري سنة ثلاث وخمسين ومائتين. مَن مات في سنة خمس وخمسين ومائتين. **قال أبو جعفر**: مات أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي في سنة خمس وخمسين ومائتين في شهر ذي الحجة ليلة عرفة وهو ليلة الجمعة، ودُفن يوم عرفة، ومات بسمرقند في مدينتها. مَن مات في سنة ست وخمسين ومائتين. مات أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في سنة ست وخمسين ومائتين ليلة الفطر مساء يوم الجمعة عند صلاة العشاء، ودُفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، ومات بسمرقند في قرية يقال: لها خرتنك، ودُفن بها رحمة الله عليه ورضوانه»[(١)].

ويؤخذ من هذا النص أمور؛ أحدها: أن هذه الرواية تنتهي عند سنة (٢٥٣هـ) لأن آخرَ وفاةٍ جاءت مِن كلام المؤلِّف هي وفاة هلال بن بشر. وثانيها: أن كل ما ورد بعد ذلك ليس من كلام البخاري بل كلام أبي جعفر المذكور. وثالثها: أنّ ذِكْرَ وفاة الدارمي والبخاري على نفس نسق الوفيات هو إضافة متأخرة إمّا كتبها أبو جعفر نفسه في آخر النسخة أو نَقَلَها عنه راوي النسخة.

---

(١) التاريخ الأوسط (٤/ ١٠٧٣-١٠٧٨).

وكما حدَّث البخاري بتاريخه الصغير في نيسابور عقب دخوله إياها سنة (٢٥٠هـ) كما في نهاية رواية الخفاف، يظهر هنا أنه حدَّث بتاريخه الصغير ببخارى سنة (٢٥٣هـ) وهو ما يتوافق مع سماع الفربري للجامع الصحيح في نفس السنة، الأمر الذي يدلُّ على أن البخاري في هذه السنة كان قد رجع بالفعل إلى وطنه.

مَن هو أبو جعفر إذًا؟ هناك شخصان بخاريان من تلاميذ البخاري يحملان هذه الكنية: أبو جعفر مسبِّح بن سعيد، وأبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورّاق البخاري. وكَوْنُ مسبِّح يروي التاريخ الصغير عن البخاري هو أمرٌ ليس بمستبعد، فقد رأينا أن هناك مَن سمع مِن البخاري كلا التاريخين ورواهما عنه: كابن سهل البصري، وابن فارس النيسابوري، وابن الفضل الفسوي. على أن الأرجح أن أبا جعفر المذكور هو ورّاق البخاري، دلَّنا على ذلك أن هذا النص مثبت في كتابه (شمائل البخاري) الذي رواه عنه الفربري. فقد روى المستغفري، عن الكُشاني، عن الفربري قال: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق محمد بن إسماعيل يقول: «توفي أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بسمرقند، بقرية يقال لها: خرتنك، ودفن بعد الظهر من يوم الفطر»[1].

وقد بحثتُ عمَّن روى مِن البخاريين تاريخ البخاري الصغير، فوجدتُ أبا سعد الإدريسي صاحب (تاريخ سمرقند) يرويه عن أحمد بن محمد بن

(١) دلائل النبوة للمستغفري (٢/ ٧٨٩).

محفوظ الأرفودي الكرميني البخاري، عن أبي محمد جعفر بن نذير بن يوسف الأديب الكرميني البخاري، عن المؤلف. قال الإدريسي: «أبو أحمد الأرفودي، كان رَحَلَ إلى أبي حفص البجيري بخشوفغن سنة عشر وثلاثمائة، وكان شيخًا فاضلًا. سمعنا منه كتاب ‹التاريخ الأوسط› لمحمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا به عن جعفر بن نذير الكرميني، عنه»(١).

وقد رُوي عن غنجار صاحب ‹تاريخ بخارى› حديثٌ عن الأرفودي عن جعفر بن نذير، فيمكن أن يكون ‹التاريخ الصغير› عند غنجار أيضًا من هذه الرواية. قال غنجار: حدثنا أحمد بن محمد بن محفوظ الكرميني: حدثنا جعفر بن نذير بن يوسف أبو محمد الأديب الكرميني: حدثنا أحمد بن الضوء بن المنذر: حدثنا مزاحم بن سعيد: حدثنا جناب بن إبراهيم، عن أبي لهيعة، عن أبي قبيل، عن عبد الله بن عمرو قال: «صُوِّرت الدنيا على خمسة أجزاء، إلخ»(٢).

مِن هنا يترجَّح عندي أن الرواية الملحقة برواية زنجويه هي روايةٌ بخاريةٌ بحُكم التسلسل التاريخي ولوجود كلام أبي جعفر الورّاق، ويشبه أن يكون صاحب هذه الرواية هو جعفر بن نذير الكرميني لوجود النصّ على روايته عن البخاري. وهذا مِن شأنه أن يحلّ لنا إشكالًا يتعلّق بالنصوص التي نقلها أبو نصر الكلاباذي -وهو بخاري- من ‹التاريخ الصغير› ولا توجد في روايات النيسابوريين.

---

(١) أنساب السمعاني (١/ ١٧٠).

(٢) تاريخ دمشق (١/ ١٩٠).

وقبل أن أعرض طرفًا من هذه النصوص، من المفيد أن نذكر بعض النصوص التي نقلها الكلاباذي وهي موجودة في الرواية النيسابورية عند الخفاف وزنجويه أو أحدهما.

فمن ذلك قوله: «رأيتُ محمد بن إسماعيل حدَّث في ‹التاريخ الصغير› له فقال: حدثنا أحمد -ولم ينسبه- قال: حدثنا محمد بن عمرو أبو غسان زنيج قال: حدثنا حكام بن سلم بحديث: «توفي النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وستين سنة»»[١]. وقال في ترجمة رافع بن خديج: «مات قبل ابن عمر في زمن معاوية، قاله البخاري في ‹الصغير› في باب مَن مات بعد الخمسين إلى الستين»[٢].

وقال في ترجمة رفيع أبي العالية: «قال أبو خلدة خالد بن دينار: «مات يوم الإثنين في شوال سنة ثلاث وتسعين»، قاله البخاري في تاريخه ‹الكبير› و‹الصغير› قال: «قال أحمد، عن أبي قطن: حدثنا أبو خلدة» بهذا»[٣].

وقال في ترجمة عاصم بن سليمان الأحول: «قال البخاري: «قال يحيى بن سعيد القطان: مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة».. وقال البخاري مرة في ‹الصغير›: «قيل: مات سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين»»[٤].

وقال في ترجمة يونس بن عبيد: «قال البخاري في ‹التاريخ›: «قال محمد بن المثنى: حدثنا قريش بن أنس قال: مات يونس سنة تسع وثلاثين ومائة». وقال

---

(١) رجال الكلاباذي (ص٤٨). انظر: التاريخ الأوسط (١/ ٣٤٥).
(٢) السابق (ص٢٥١). انظر: التاريخ الأوسط (١/ ٦٨٥).
(٣) السابق (ص٢٥٣). انظر: التاريخ الأوسط (٣/ ٣٠).
(٤) السابق (ص٥٦٠). انظر: التاريخ الأوسط (٣/ ٤٤٤).

في ‹الصغير›: «حدثنا عبد الله بن أبي الأسود قال: حدثنا سعيد بن عامر قال: مات سنة تسع وثلاثين ومائة»»[١].

وأمّا النصوص التي نقلها الكلاباذي من هذه الرواية وليست عند النيسابوريين، فمنها قوله في ترجمة إسماعيل بن مجالد: «قال البخاري في ‹الصغير›: «إسماعيل صدوق»»[٢]. وقال في ترجمة سمرة بن جندب: «قال في ‹التاريخ الصغير›: «مات آخر سنة تسع وخمسين، ويقال سنة ستين»»[٣].

وقال في ترجمة عويمر بن زيد: «مات قبل عثمان بن عفان بدمشق بسنة كأنها سنة أربع وثلاثين، هكذا ذكره البخاري في ‹الصغير›»[٤]. وقال في ترجمة منصور بن سلمة: «قال البخاري: «مات بطرسوس سنة سبع أو تسع ومائتين»، هكذا قال في ‹التاريخ الصغير›. ثم قال بعد أسطر: «مات أبو سلمة الخزاعي سنة عشر ومائتين». ثم قال: «أخشى ألا يكون محفوظًا، والأول أشبه؛ دخلنا بغداد سنة عشر ومائتين، وهذا لم يُذكر»»[٥]. فأمّا العبارتان الأوليان فموجودتان[٦]، وأمّا العبارة الأخيرة فغير موجودة.

ومثل ذلك قوله في ترجمة معلى بن منصور: «قال البخاري: «مات ببغداد في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة ومائتين، ودخلنا عليه سنة عشر ومائتين»،

---

(١) السابق (ص٨١٧). انظر: التاريخ الأوسط (٣/ ٣٩٤).
(٢) السابق (ص٧١).
(٣) السابق (ص٣٤٢).
(٤) السابق (ص٥٩٣).
(٥) السابق (ص٧١٠).
(٦) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٢٩، ٩٣٢).

هكذا قال في «التاريخ الصغير»»[١]. فأمّا العبارة الأولى فموجودة[٢]، وأمّا العبارة الأخيرة فغير موجودة.

رواية ابن الجليل لكتاب الأدب

هذا كتابٌ خصَّصه البخاريُّ للأحاديث والآثار الواردة في الآداب والأخلاق، وأَفْرَدَه عن الجامع الصحيح إذ شَرْطُه في الصحيح أضيق. وراوي الكتاب عن البخاري هو أبو الخير أحمد بن محمد بن الجليل بن خالد بن حريث العبقسي البزّاز الكرميني البخاري. ترجم له ابن ماكولا وضبط اسمَ جدِّه «الجليل» بالجيم[٣]، وكذلك الذهبي[٤]، ومِن قبلهما المستغفري[٥]. والعبقسي المنسوب إلى عبد قيس، وقد يقال له العبدي أيضًا[٦].

وجاءت نسبة هذا الراوي في إسناد الكتاب «الكِرْماني» بالألف[٧]، والنسبة المشهورة عند البخاريين هي «الكَرْميني» أي المنسوب إلى مدينة كَرْمينية ببخارى[٨]، وأمّا «الكِرْماني» فنسبة إلى كِرْمان وهو إقليم يقع إلى الشرق من

(١) رجال الكلاباذي (ص٧٢٤).
(٢) التاريخ الأوسط (٤/ ٩٥١).
(٣) إكمال ابن ماكولا (٣/ ١٧٩).
(٤) تاريخ الإسلام (٧/ ٤٥٦).
(٥) تاريخ بغداد (٦/ ١١٣)، وهو مع ذلك مصحَّف فيه بالخاء.
(٦) أنساب السمعاني (٩/ ٢٠٧). وقد تصحَّفت إلى «النسفي» في المطبوع من كتاب السمعاني عند سوقه إسناد كتاب الأدب في ترجمة النيازكي تلميذ أبي الخير (١٣/ ٢٢٩).
(٧) الأدب المفرد (١).
(٨) أنساب السمعاني (١١/ ٨٨).

إقليم فارس ولا علاقة له بما وراء النهر. قال ابن طاهر المقدسي عن كرمينية: «والنسبة المشهورة عند أهل بخارى لمن كان من أهل هذه القرية: الكرميني»[١].

روى عن: أبي بكر أحمد بن الضوء البكري الكرميني[٢]، وأبي حكيم شداد بن سعيد بن الحجاج الشَّرْغي البخاري[٣]، وأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن شبويه الخزاعي المروزي[٤]، وعجيف بن آدم الطواويسي[٥]، وأبي جعفر محمد بن بكر الجاورساني نزيل بخارى[٦]. وكتاب الأدب يرويه عنه أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسن النيازكي البخاري.

وهذا الكتاب سرعان ما انتشر بما وراء النهر ووصل سمرقند واطّلع عليه الدارمي. قال أبو جعفر ورّاق البخاري: حدثني إسحاق ورّاق عبد الله بن عبد الرحمن قال: «سألني عبد الله عن كتاب ‹الأدب› من تصنيف محمد بن إسماعيل فقال: «احمله لأنظر فيه». فأخذ الكتاب مني، وحبسه ثلاثة أشهر. فلمّا أخذته منه قلت: هل رأيتَ فيه حشوًا أو حديثًا ضعيفًا؟ فقال: «ابن إسماعيل لا يقرأ على الناس إلا الحديث الصحيح، وهل يُنكَر على محمد؟!»»[٧].



(١) المؤتلف والمختلف لابن طاهر (ص١٢٠).
(٢) إكمال ابن ماكولا (٥/ ٢٢٨)؛ أنساب السمعاني (١١/ ٨٨).
(٣) إكمال ابن ماكولا (٣/ ١٧٩). انظر ترجمته في: تلخيص المتشابه للخطيب (١/ ٤٧٠)؛ أنساب السمعاني (٨/ ٧٨).
(٤) إكمال ابن ماكولا (٣/ ١٧٩).
(٥) الموضع السابق نفسه.
(٦) تاريخ بغداد (٢/ ٤٤٧).
(٧) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٧).

الفصل الرابع والعشرون
كتب البخاري ببخارى-٢

رواية ابن واصل للتاريخ الكبير

ليس مسبِّح بن سعيد هو البخاري الوحيد الذي روى ‹التاريخ الكبير› عن البخاري، فقد رواه عنه أيضًا محمد بن واصل البيكندي، وروايته وقعت إلى أبي عبد الله الحاكم النيسابوري وكان يرويها عن أحمد ابنه. وهو أبو أحمد محمد بن واصل بن إبراهيم بن نجاح النجاحي السُّلَمي المطَّوِّعي البيكندي، قال السمعاني: «تلميذ محمد بن إسماعيل البخاري ورفيقه. روى عن: علي بن حجر السعدي، وعلي بن خشرم، وإسحاق بن منصور الكوسج المروزيين»[(١)].

والذي دلَّنا على هذه الرواية قول البيهقي في الشُّعَب عقب حديث أبي فاطمة الضمري: «ذكره البخاريُّ في ‹التاريخ› في ترجمة مسلم بن عقيل مولى الزرقيين أبو عقيل قال: «قال لي ابن أبي أويس: حدثني أخي، عن حماد بن أبي حميد، عن مسلم بن عقيل مولى الزرقيين قال: دخلتُ على عبد الله بن

---

(١) أنساب السمعاني (١٣/ ٣٠). وقد ذكر السمعاني ذلك في ترجمة أبي محمد أحمد بن محمد بن واصل، وهذا لا يستقيم زمنيًّا لأن تلميذ البخاري هو محمد بن واصل لا ابنه أحمد. ولذلك أرجِّح أن يكون هناك خلل في العبارة ويكون صواب الترجمة: «أبو أحمد محمد بن واصل بن إبراهيم، إلخ»، وبهذا يستقيم السياق. ويقوِّي ذلك أن كنية أحمد هي أبو الحسن لا أبو محمد، انظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي (١٢/ ٣٨٦) وسيأتي إسناده.

إياس بن أبي فاطمة الضمري فقال: يا أبا عقيل، حدثني أبي، عن جدِّي قال: كنت مع رسول الله ﷺ»، فذكر معناه. وهو فيما أجاز أبو عبد الله روايته، عن أحمد بن محمد بن واصل البيكندي، عن أبيه، عن البخاري»[١]. والنص موجود في ‹التاريخ الكبير›[٢].

وقال في المعرفة عقب حديث عائشة في القَطْع: «قد أنبأني بالحديث أبو عبد الله الحافظ إجازةً: أن أبا الحسن أحمد بن واصل البيكندي أخبرهم: حدثنا أبي: حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: قال لنا أبو صالح: حدثني يحيى بن أيوب، عن جعفر بن ربيعة، عن ابن جارية وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبد الملك بن مغيرة وكثير بن حبيش»، وساق عدة روايات للحديث ثم قال: «هكذا وجدنا هذا الحديث في تاريخ البخاري في ترجمة كثير بن حبيش»[٣]. والنص موجود بأكمله في ‹التاريخ الكبير›[٤].

فعرفنا مِن البيهقي أن الحاكم يروي بهذا الإسناد تاريخ البخاري الكبير، وأنه أخذه عنه إجازةً لا سماعًا، فكأنه لهذا لم يعتمد البيهقي في مؤلفاته على هذه الرواية وإنما اعتمد على رواية ابن فارس النيسابوري. والنصوص التي ساقها الحاكم بهذا الإسناد في معظمها موافقة لروايات ‹التاريخ الكبير› التي وصلتنا، بيد أن بعضها غير موجود فيما بين أيدينا من روايات.

قال الحاكم في المستدرك: أخبرني أحمد بن محمد بن واصل المطوعي

---

(١) شعب البيهقي (١٢/ ٢٧٨).
(٢) التاريخ الكبير (٨/ ٥٠٢).
(٣) معرفة السنن والآثار (١٢/ ٣٨٦).
(٤) التاريخ الكبير (٨/ ٣٩٦-٣٩٧).

ببيكند: حدثني أبي: حدثنا محمد بن إسماعيل: حدثني أحمد بن حنبل: حدثنا إسحاق بن منصور السلولي: سمع محمد بن سليمان السعيدي[١] يحدث، عن هارون بن سعد، عن عمران بن ظبيان، عن أبي تحيى: سمع عليًّا يحلف: «لأنزل الله تعالى اسم أبي بكر ﷺ من السماء صديقًا»[٢]. وهذا النص موجود في ‹التاريخ الكبير›[٣].

وبعض النصوص التي نقلها الحاكم من رواية ابن واصل هذه تتشابه مع ما في رواية مسبِّح، ولا عجب فكلتاهما بخارية وفيهما نقَّح البخاريُّ كتابَه بعد خروجه من نيسابور. قال الحاكم بعد إيراده حديث عياض بن هلال وقول بعض الرواة إنه هلال بن عياض: «قد حَكَمَ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل في ‹التاريخ› أنه: «عياض بن هلال الأنصاري. سمع أبا سعيد، سمع منه يحيى بن أبي كثير. قاله هشام ومعمر وعلي بن المبارك وحرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير»[٤]. وهذا مطابقٌ لصياغة رواية مسبِّح، وأمّا رواية ابن سهل فمختصرة[٥].

وقال الحاكم في تاريخه: أخبرني أحمد بن محمد بن واصل الجعفي ببيكند: حدثني أبي: حدثنا محمد بن إسماعيل: حدثني محمد: حدثنا أحمد بن سنان:

---

(١) كذا في الأصل، وهو تصحيف في نسخ الكتاب المتأخرة. وصوابه: «العيذي» كما عند البخاري، وإنما اشتبه على الناسخ فظنّ وجود سين قبل العين.

(٢) مستدرك الحاكم (٤٤٥٩).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٣٦٥).

(٤) مستدرك الحاكم (٥٦٩).

(٥) التاريخ الكبير (٨/ ٤٢).

حدثني مهدي والد عبد الرحمن بن مهدي قال: «كان عبد الرحمن يكون عند سفيان عشرة أيام أو أكثر لا يجيء إلى البيت. فإذا جاءنا ساعة، جاء رسول سفيان، فيذهب ويتركنا». قال الحاكم: «محمد هو ابن إسحاق بن خزيمة بلا شك، فقد حدثنا أبو أحمد الدارمي: حدثنا ابن خزيمة بالحكاية»[1]. وأحمد بن سنان الواسطي من شيوخ البخاري، وقد نزل البخاري هنا درجة وروى عنه بواسطة. وكون محمد المذكور هو ابن خزيمة النيسابوري يعضده أن ابن واصل سمع ‹التاريخ الكبير› من البخاري قطعًا بعد خروجه من نيسابور ورجوعه إلى بخارى.

وهذه الرواية من شأنها أن تحلّ إشكالين طالما بحثتُ لهما عن حلّ: وهما تحديد رواية ‹التاريخ الكبير› التي ينقل منها الكلاباذي، والرواية الثالثة التي ينقل منها مغلطاي بخط ابن تامتيت. وكان مفتاح الحلّ في نصٍّ اشترك في نقله الكلاباذي والحاكم ومغلطاي، وهو ذِكْر البخاري لوفاة سعيد بن مروان البغدادي.

قال الكلاباذي في ترجمة سعيد: «قال البخاري: «مات بنيسابور يوم الإثنين للنصف من شعبان سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وصلى عليه محمد بن يحيى الذهلي»»[2]. وقال الحاكم في ‹تاريخ نيسابور›: «سعيد بن مروان الرهاوي. روى عنه أكثر شيوخنا: أبو عمرو المستملي، وإبراهيم بن عمار، وغيرهما. وقد روى عنه محمد بن إسماعيل في ‹الجامع الصحيح›، وقال في ‹التاريخ›:

---

(١) نبلاء الذهبي (١٤/ ٣٦٨).

(٢) رجال الكلاباذي (ص٨٧٢).

«حدثنا أبو عثمان سعيد بن مروان البغدادي، ومات بنيسابور يوم الإثنين للنصف من شعبان سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وصلى عليه محمد بن يحيى». قال الحاكم: ولا أشكّ أن البخاري شهد جنازته، فإنه كان في هذه السنة بنيسابور»(١).

وظاهرٌ مِن هذا النص أن الحاكم اعتمد في نقل وفاة سعيد بن مروان على البخاري، أي أن قوله: «ومات، إلخ» داخلٌ في كلام البخاري لا يزال. وهذا مطابقٌ للنص الذي نقله الكلاباذي من كتاب البخاري، فدلّنا هذا على أنهما ينقلان من نفس الرواية لكتاب ‹التاريخ الكبير›. وبعد انتهاء النقل، عقَّب الحاكمُ بإمكان شهود البخاري للجنازة بحُكم إقامته بنيسابور في ذلك الوقت، وهذا يدلّ على أن الحاكم لم يبلغه ما رواه الأعمشي عمّا دار بين البخاري والذهلي في هذه الجنازة.

وحين أراد الخطيب البغدادي الترجمة لسعيد بن مروان، لم يجد مَن ترجم له إلا الحاكم، وهذا يدلّ على أن وفاة سعيد بن مروان غير مذكورة في رواية ابن فارس النيسابوري وهي الرواية التي يعتمد عليها الخطيب. والخطيب مع ذلك لم ينقل الترجمة مباشرةً من تاريخ نيسابور، وإنما نقل كلام الحاكم من كتاب اللالكائي فقال: «ذَكَرَ لنا هبةُ الله بن الحسن الطبري عن الحاكم»، ثم قال: «قال الحاكم: ومات يوم الإثنين للنصف من شعبان سنة اثنتين وخمسين ومئتين، وصلى عليه محمد بن يحيى»(٢). فظنّ أنّ ذِكْرَ تاريخ الوفاة مِن إنشاء الحاكم فنسبه إليه، وكذا فعل المزي في تهذيبه(٣).

---

(١) إكمال مغلطاي (٥/ ٣٤٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٠/ ١٢٩-١٣٠).

(٣) تهذيب الكمال (١١/ ٥٧).

وأمّا مغلطاي فتعقَّبَ المزيَّ في نقله هذا، فأتى بكلام الحاكم من ‹تاريخ نيسابور› بتمامه ثم قال: «فهذا يبين لك أن الحاكم لم يذكر وفاته -التي نقلها المزي عن كتاب الخطيب عنه- إلا مِن عند البخاري.. وكما ذكره عنه الحاكم ألفيتُه في تاريخه، ونقله عنه الكلاباذي والباجي وغيرهما»(١). وقول مغلطاي: «وكما ذكره عنه الحاكم ألفيتُه في تاريخه، ونقله عنه الكلاباذي» يدلّ على تطابُق رواية ‹التاريخ الكبير› التي ينقل منها الحاكم والكلاباذي كلاهما، وكذلك تطابُق هذه الرواية مع إحدى الروايات التي ينقل منها مغلطاي نفسه.

وهناك موضع آخر وافق فيه مغلطاي الكلاباذي، فقد قال الكلاباذي في ترجمة أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد المنجوفي: «قال البخاري في باب علي بن سويد بن منجوف: «قال أحمد بن علي بن عبد الله بن علي بن سويد بن منجوف»»(٢). ولـمّا وَصَفَ المزيُّ عليَّ بن سويد في ترجمته بأنه «جد أحمد بن عبد الله بن علي المنجوفي»(٣)، رَدَّ عليه مغلطاي بقوله: «كذا ذكره المزي، والصواب الذي ذكره البخاري: أحمد بن علي بن عبد الله بن علي بن سويد»(٤). وهذا ذكره البخاري في ‹التاريخ الكبير› في ترجمة علي بن سويد، لكن جاء الاسم هكذا في رواية مسبِّح: «أحمد بن علي بن عبد الله بن

---

(١) إكمال مغلطاي (٥/ ٣٤٨). والباجي يتبع الكلاباذي في نقوله وهو أحد مصادره التي نصّ عليها في مقدمة كتابه، وأمّا هو فالرواية الوحيدة لتاريخ البخاري التي ذَكَرَ اعتمادَه عليها هي رواية زنجويه. انظر: التعديل والتجريح للباجي (١/ ٢٧٥-٢٧٦).

(٢) رجال الكلاباذي (ص٣٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٥٩).

(٤) إكمال مغلطاي (٩/ ٣٣٠).

علي بن سويد بن منجوف»[١]. واتفاق رواية الكلاباذي مع رواية مسبِّح مع ما نقله مغلطاي يؤكد أن الرواية الثالثة التي ينقل منها مغلطاي هي رواية بخارية مطابقة لرواية الكلاباذي.

وهناك موضع آخر وافق فيه مغلطاي الحاكم، فقد قال الحاكم في المدخل في ترجمة سهيل بن أبي صالح: «قال البخاري: سمعتُ عليًّا يقول: كان سهيل بن أبي صالح مات له أخ فوجد عليه، فنسي كثيرًا من الحديث»[٢]. وهذا ذكره مغلطاي وعزاه إلى ‹التاريخ الكبير› فقال: «وفي تاريخ البخاري: «كان سهيل مات له أخ فوجد عليه، فنسي كثيرًا من الحديث»»[٣]. فمِن هذه النقول يتبيَّن لنا أن الرواية الثالثة عند مغلطاي هي نفسها رواية ابن واصل البيكندي عند الحاكم، وهي نفسها الرواية البخارية التي ينقل منها الكلاباذي.

ومغلطاي كما ذكرنا عنده ثلاث روايات للتاريخ الكبير: إحداها هي رواية ابن سهل البصري، ووقعت له منها نسخة بخطِّ أبي ذر الهروي، وهو يروي الكتاب عن ابن عبدان عن ابن سهل. والرواية الثانية هي رواية ابن فارس النيسابوري، ووقعت له منها نسخة بخط ابن الأبار، وهو يروي الكتاب من طريق خلف بن القاسم عن أبي الحسن الطوسي عن ابن فارس، ونسخة أخرى عتيقة بخط أبي الحسن الطوسي نفسه وإن كانت ناقصة كما يظهر.

وأمّا الرواية الثالثة فهي بخط ابن تامتيت، وهو أبو العباس أحمد بن

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٣٤٧).

(٢) مدخل الحاكم (٤/ ١٠٩).

(٣) إكمال مغلطاي (٦/ ١٥٠).

محمد بن حسن بن علي بن تامّتيت اللواتي الفاسي المغربي نزيل القاهرة[١]، وضبط ابن أيبك الصفدي اسم جدِّه الأعلى بهذه الثلاث التاءات، وقد توفي سنة (٦٥٧هـ) بمصر. والذي وقع في كتاب مغلطاي هو «تاميت» بإسقاط التاء الثانية. وكون نسخة ابن تامتيت من رواية ابن واصل البيكندي يفسِّر لك كثيرًا من اختلافات النصوص التي ينقلها مغلطاي من ‹التاريخ الكبير› ولا نجدها فيما بين أيدينا من روايات[٢].

رواية ابن واصل للجامع الصحيح

هل روى ابن واصل عن البخاري كتابًا واحدًا فقط؟ الجواب فيما رواه الحاكم في تاريخه قال: «سمعت أحمد بن محمد بن واصل البيكندي: سمعت أبي يقول: «مَنَّ الله علينا بخروج أبي عبد الله ومقامه عندنا حتى سمعنا منه هذه الكتب، وإلا مَن كان يصل إليه!» وبمقامه في هذه النواحي -فربر وبيكند- بقيت هذه الآثار فيها، وتخرَّج الناس به»[٣]. ويشبه أن تكون العبارة الأخيرة من كلام الحاكم نفسه. وقد أفادنا هذا النقل أن ابن واصل البيكندي يروي هو أيضًا كُتُبَ البخاري فإنه قال: «سمعنا منه هذه الكتب»، وهذا يؤكد لنا ثبوت روايته لأكثر مِن كتابٍ عنه وليس فقط ‹التاريخ الكبير›.

وقوله: «خروج أبي عبد الله ومقامه عندنا» يبعد حَمْلُه على الخروج الأخير من بخارى على يد الأمير خالد بن أحمد الذهلي قبيل وفاته، فإن قوله بعدها:

---

(١) انظر ترجمته في: تكملة ابن الأبار (١/ ١١٣)؛ تاريخ الإسلام (١٤/ ٨٥٨)؛ الوافي بالوفيات للصفدي (٧/ ٢٥١).

(٢) انظر على سبيل المثال: إكمال مغلطاي (٥/ ٢٦٢؛ ٦/ ٤٧، ١٨٠؛ ٨/ ٦٦، ٣٤٢).

(٣) إكمال مغلطاي (٦/ ١٥٠).

«وإلا مَن كان يصل إليه!» يدل على أنه قبل مقامه عندهم لم يكن أحدٌ منهم يستطيع الوصول إليه، وهذا لا ينطبق على بخارى إذ إن أهل بيكند وفربر هم من جملة البخاريين ولا يفصلهم عن مدينة بخارى إلا مسيرة يوم أو يومين. والأشبه أن يكون المقصود هو خروج البخاري من نيسابور، فإنه لولا فتنة الذهلي لبقي البخاري مقيمًا هناك ولما سمع منه أهل بخارى هذه الكتب، وبهذا يستقيم المعنى الذي أراده ابن واصل البيكندي.

والذي دلَّنا على أن ابن واصل يروي ‹الجامع الصحيح› عن البخاري: ما رواه البيهقي، عن الحاكم قال: أخبرني أحمد بن محمد بن واصل: حدثني أبي: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: قال أبو كامل: حدثنا أبو معشر، عن عثمان بن غياث، عن عكرمة، عن ابن عباس: «أنه سئل عن متعة الحاج» الحديث. قال البيهقي عقبه: «أخرجه البخاري في ‹الصحيح› هكذا»[1]. وهو الحديث الوحيد لأبي كامل الجحدري في صحيح البخاري (١٥٧٢) وقد ذكره عنه تعليقًا، وأبو كامل من شيوخ مسلم لا البخاري.

رواية البجيري للجامع الصحيح

هو أبو حفص عمر بن محمد بن بجير بن خازم بن راشد البجيري الهَمْداني الخشوفغني السُغدي السمرقندي[2]، ولد سنة (٢٢٣هـ) أي أنه أصغر من البخاري بتسع وعشرين سنة. رحل وسمع كثيرًا من الشيوخ بما وراء النهر

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٨٨٨٩).

(٢) انظر ترجمته في: إرشاد الخليلي (٣/ ٩٧٧)؛ إكمال ابن ماكولا (١/ ١٩٥)؛ أنساب السمعاني (٢/ ٩٦)؛ تاريخ دمشق (٤٥/ ٣١٧)؛ تقييد ابن نقطة (ص٣٩٤)؛ نبلاء الذهبي (١٤/ ٤٠٢).

وخراسان والعراق والشام ومصر والحجاز، وجمع ما لم يجمعه غيره. وقد روى الحاكم، عن ابن رميح قال: سمعت عمر بن محمد بن بجير يقول: «خرجتُ في جنازة أحمد بن صالح بمصر»(١). وأحمد بن صالح مات في ذي القعدة سنة (٢٤٨هـ)(٢). وروى الإدريسي، عن ابن النعمان الكبوذنجكثي، عن أبيه، عن البجيري قال: «رحلتُ إلى محمد بن بشار ثلاث مِرار»(٣). وبندار توفي سنة (٢٥٢هـ).

وقد سمع البجيري من البخاري، وروى ابن حبان عنه أحاديث يرويها عن البخاري خارج ‹الصحيح›(٤). وأمّا ‹الصحيح› فقال الإدريسي في تاريخه: أخبرنا سليمان بن داود الهروي: سمعت عبد الله بن محمد بن هاشم يقول: قال عمر بن محمد بن بجير البجيري: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «صنَّفتُ كتابي ‹الجامع› في المسجد الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثًا حتى استخرتُ الله تعالى وصلَّيتُ ركعتين وتيقَّنتُ صِحَّته»(٥). وسيصنع البجيري مستخرجًا على هذا الكتاب فيما بعد.

وقد قال البخاري في كتاب الوصايا (٢٧٨٠): وقال لي علي بن عبد الله: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا ابن أبي زائدة، عن محمد بن أبي القاسم، عن عبد الملك بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس ﷺ قال: «خرج رجلٌ

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (٩٧٢٤).
(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٢٩٠) وغيره.
(٣) تقييد ابن نقطة (ص٣٩٥).
(٤) صحيح ابن حبان (٧٥٠، ٣٧٥٢).
(٥) مقدمة الفتح (ص٤٨٩).

مِن بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء» الحديث. قال المزي: «قال عمر بن محمد بن بجير، عن البخاري: «لا أعرف محمد بن أبي القاسم كما أشتهي». قيل له: رواه غير محمد بن أبي القاسم؟ قال: «لا. وكان علي بن عبد الله يستحسن هذا الحديث - حديث محمد بن أبي القاسم. وروى عنه أبو أسامة، إلا أنه غير مشهور»»[(١)].

وقال ابن حجر: «روى النسفي، عن البخاري قال: «لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي -وفي نسخة الصغاني: كما أشتهي- وقد روى عنه أيضًا أبو أسامة، وكان علي بن عبد الله -يعني ابن المديني- استحسنه». وزاد في نسخة الصغاني: أن الفربري قال: «قلتُ للبخاري: رواه غير محمد بن أبي القاسم؟ قال: لا. وقد روى عنه أبو أسامة أيضًا، لكنه ليس بمشهور». وروى عمر البجيري -بالموحدة والجيم مصغَّرًا- عن البخاري نحو هذا، وزاد: «قيل له: رواه -يعني هذا الحديث- غير محمد بن أبي القاسم؟ فقال: لا، وهو غير مشهور»»[(٢)].

وموضع الشاهد هنا هو قول البجيري فيما رواه عن البخاري: «قيل له: رواه غير محمد بن أبي القاسم؟»، ويتبيَّن من نسخة الصغاني أن السائل هو الفربري فقد قال: «قلتُ للبخاري: رواه غير محمد بن أبي القاسم؟». ومع أن كلام البخاري عقب الحديث أثبته الفربري والبجيري وإبراهيم بن معقل النسفي، إلا أن هذا السؤال تحديدًا لم يقع إلا عند الفربري والبجيري، وهو ما يمكن

---

(١) تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٠٦). ويشبه أن يكون المزي نقله من مستخرج البجيري.

(٢) فتح الباري (٥/ ٤١٠).

الاستدلال به على أن البجيري سمع «الصحيح» ببخارى في نفس مجالس الفربري.

رواية مهيب بن سليم للمبسوط وغيره

هو أبو حسان مهيب بن سليم بن مجاهد بن بَعِيش الخُذِيمَنْكني الكرميني البخاري، ولد في السنة التي مات فيها يحيى بن معين وهي سنة (٢٣٣هـ)[١]. فهو بهذا أصغر من البخاري بتسع وثلاثين سنة، وكان ابن ثلاث وعشرين سنة حين مات البخاري. وأبوه هو أبو عمر سليم بن مجاهد من تلاميذ محمد بن سلام البيكندي وهو أسنّ مِن البخاري[٢] وسمع منه وتوفي قبله سنة (٢٥٥هـ)[٣].

وقد ذكر الخليلي (ت ٤٤٦هـ) مهيب بن سليم في جملة الرواة الذين رووا «الجامع الصحيح» عن البخاري فقال: «والذين رووا عنه «الجامع»: إبراهيم بن معقل، ومهيب بن سليم، ومنصور بن محمد، ومحمد بن يوسف الفربري وهو آخر مَن روى عنه «الجامع»»[٤]. وهذا الكلام يُفهَم منه أن مهيبًا أقدم وفاةً من الفربري. ولعلّ في وجود أصل البخاري عند الفربري مع تأخُّر وفاته ما جعل روايته هي الأشهر لهذا الكتاب.

ولئن كان مهيب قد شارك غيره في سماع «الجامع الصحيح»، فإنه قد اختصَّه

---

(١) تهذيب الكمال (٣١/ ٥٦٦)؛ نبلاء الذهبي (١١/ ٩١).

(٢) انظر قصته مع البخاري في الفصل الثالث وقول محمد بن سلام له: «لو جئتَ قبلُ، لرأيتَ صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث».

(٣) انظر ترجمته في: إكمال ابن ماكولا (٧/ ٣٣١)؛ أنساب السمعاني (٥/ ٦٤-٦٥)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ٩٥).

(٤) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٥٩).

البخاري بكتبٍ لم يحدِّث بها أحدًا سواه، فقد قال الخليلي في ترجمته: «أبو حسان مهيب بن سليم بخاريٌّ ثقةٌ متفقٌ عليه، مكثرٌ عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه ‹المبسوط› وكتبًا أخرى لم يروها غيره»[١]. وهذه الكتب الآن مفقودة، ويظهر مِن كلام الخليلي أنه وقف عليها وكانت لم تزل معروفةً في عصره.

فأمّا كتاب ‹المبسوط›، فنقل لنا ابن حجر ما قاله فيه ابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) فقال: «قال أبو الفضل بن طاهر الحافظ: كان البخاري عَمِلَ قَبْلَ كتاب ‹الصحيح› كتابًا يقال له ‹المبسوط›، وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب. ثم نظر إلى أصح الحديث على ما يرسمه فأخرجه بجميع طرقه»[٢]. فاستفدنا من ذلك أمرين؛ أحدهما: أن هذا الكتاب أودع فيه البخاري جميع مروياته بحسب الأبواب التي تندرج تحتها. والثاني: أنه استخلص منه ما صَحَّ على شرطه في هذه الأبواب ثم جمعه في كتابه ‹الجامع الصحيح›، ومِن هنا نفهم دلالة قوله في عنوان صحيحه: ‹المختصر›.

وليس ابن طاهر ولا الخليلي قَبْلَه أقدم مَن ذَكَرَ هذا الكتاب، فإن أول مَن ذكره فيما وقفتُ عليه هو أبو الفضل أحمد بن علي السليماني البيكندي البخاري (ت ٤٠٤هـ)، وقد صنَّف تاريخًا وقع للذهبي وكان ينقل منه. فقال في ترجمة أبي يحيى عبد الصمد بن حسان المروزي: «قال السليماني: روى عنه البخاري في ‹المبسوط›»[٣]. وقال في ترجمة يحيى بن محمد بن معاوية

(١) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٧٣).

(٢) تغليق ابن حجر (٥/ ٤٢٠).

(٣) تاريخ الإسلام (٥/ ١١٠).

اللؤلؤي المروزي نزيل بخارى: «قال السليماني: روى عنه البخاري في ‹المبسوط›»[١]. وهذا يؤكد طبيعة الكتاب كما ذكرها ابن طاهر مِن أنه يَضُمّ مروّيات البخاري ما صَحّ منها وما لم يصحّ.

قال مهيب بن سليم: «رأيتُ محمد بن إسماعيل كلّما جاء في كتابه: «حدثنا يحيى قال: حدثنا النضر بن شميل»، يقول: اضرب عليه! ولم يُرِدْ أن يُسمعني. وهو يحيى بن محمد بن معاوية اللؤلؤي المروزي سكن بخارى، وكان يروي عن النضر بن شميل أربعة آلاف حديث»[٢].

وقد نقل لنا المستغفري (ت ٤٣٢هـ) جملة أحاديث رواها مهيب عن البخاري، منها قوله: أخبرنا أبو علي إسماعيل بن محمد الحاجبي: أخبرنا مهيب بن سليم: حدثنا محمد بن إسماعيل: حدثنا أحمد بن يونس: حدثنا ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرًا بشبر وذراعًا بذراع». [فقيل: يا رسول الله] كفارس والروم؟ قال: «ومَن الناس إلا أولئك!».

أخبرنا إسماعيل: أخبرنا مهيب: حدثنا محمد: حدثنا سعيد بن أبي مريم: أخبرنا محمد أبو غسان قال: حدثني زيد، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: «لتتبعُنّ سَنَنَ مَن قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، حتى لو سلكوا جُحْر ضَبٍّ لسلكتموه». قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال النبي ﷺ: «فمَن!».

---

(١) السابق (٦/ ٢٣٠).

(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٥٢٨).

أخبرنا إسماعيل: أخبرنا مهيب: حدثنا محمد: حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ قال: «لتتبعُنّ سنن من قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لاتبعتموه». قيل: يا رسول الله، مَن؟ اليهود والنصارى؟ قال: «فمَن الناس إلا اليهود والنصارى!»[١]. اهـ

فأمّا الروايتان الأوليان فأخرجهما البخاري في صحيحه (٧٣١٩، ٣٤٥٦)، وأمّا الرواية الثالثة فليست من شرطه في الصحيح. وإخراج المستغفري هذا الحديث بهذه الثلاث الروايات على هذا النسق يُستدلّ به على أنه نقلها من كتاب واحد هو ‹المبسوط›، وهو ما يؤكد ما ذكره ابن طاهر من أن البخاري يأتي بالروايات في هذا الكتاب في موضع واحد ثم ينتقي منها ما كان على شرطه فيخرجه بعد ذلك في ‹الصحيح›.

وهناك عدة مواضع أخرى ساق فيها المستغفري أحاديث للبخاري بهذا الإسناد في كتابيه ‹دلائل النبوة›[٢] و ‹فضائل القرآن›[٣]، فعرفنا من هذه النقول أن ‹المبسوط› رواه عن مهيبٍ أبو علي إسماعيل بن محمد الحاجبي الكُشاني، مما يدل على أن الكتاب كان لا يزال متداولًا في القرن الخامس الهجري.

كتب أخرى

هناك كتب أخرى ورد ذكرها عند ورّاق البخاري وغيره لا نجد لها ذكرًا عند المتأخرين إلا نقلًا عن هؤلاء القدماء، مما يدل على أنها لم تلبث إلا قليلًا حتى

---

(١) دلائل النبوة للمستغفري (١٣٧، ١٣٨، ١٣٩).

(٢) السابق (٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٨، ٦٣٧).

(٣) فضائل القرآن للمستغفري (٩٨، ٦٧٤).

فُقِدَت. فأمّا ما ذكره ورّاق البخاري فكتاب «التفسير» و «الهبة» و «الاعتصام»، وهذه الثلاثة جاء ذكرها عَرَضًا في أثناء الأخبار التي رواها الورّاق عن حياة شيخه. وكتاب آخر هو كتاب «الأشربة» ذكره الدارقطني ونقل منه.

قال أبو جعفر: «ورأيته استلقى على قفاه يومًا ونحن بفربر في تصنيفه كتاب «التفسير»، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث. فقلت له: يا أبا عبد الله، سمعتك تقول يومًا: إني ما أتيتُ شيئًا بغير علمٍ قطّ منذ عقلتُ، فأيّ علمٍ في هذا الاستلقاء؟ فقال: «أتعبنا أنفسنا في هذا اليوم، وهذا ثغر من الثغور خشيتُ أن يحدث حدثٌ من أمر العدو، فأحببتُ أن أستريح وآخذ أهبة ذلك، فإن غافصنا العدو كان بنا حراك»»[(١)].

وقال أيضًا: «قرأ علينا أبو عبد الله كتاب «الهبة»، فقال: «ليس في هبة وكيع إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسة أو نحوه. وفي كتابي هذا خمسمائة حديث أو أكثر»»[(٢)].

وقال أيضًا: «وسمعته يقول: «صنفتُ كتاب «الاعتصام» في ليلة»»[(٣)]. ولعلّه هو الذي أحال عليه البخاري في صحيحه (٧٢٧١) بقوله: «يُنظر في أصل كتاب «الاعتصام»» إن كان هو صاحب هذه العبارة لا الفربري.

وقال الدارقطني: «محمد بن غرير بن الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد. روى عنه البخاري في «الأشربة»»[(٤)].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧١)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٤).
(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٠).
(٣) السابق (١٢/ ٤١٢).
(٤) مؤتلف الدارقطني (٤/ ١٧٥٠).

وقال أيضًا: «كَيْسة ساكن الياء خفيفة، ذكره البخاري في كتاب (الأشربة) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا عبد السلام بن سليمان قال: حدثتني كيسة بنت أبي كثير، عن أمها: سمعت عائشة، في المرأة تطيب بالخمر وتستشفي به، قالت: «لا طيَّب الله مَن تطيَّب بها، ولا شفى مَن استشفى بها»»[1].

وأَخْلِقْ بهذه الكتب أن تكون على غرار كتاب (الأدب) و(بر الوالدين) مما رأى البخاري ألاّ يقتصر فيها على ما أخرجه في صحيحه على شرطه، فكأنه أفرد كل كتابٍ من هذه الكتب لما في ذلك من النفع لطلبة العلم، لا سيما مع اشتمالها على الموقوفات من أقوال الصحابة والتابعين وهو ما يخلو منه جامعه الصحيح. وربما تكون هذه الكتب في الأصل مستلَّة من كتابه (المبسوط) إذ المادّة واحدة، والله أعلم.



(١) السابق (٤/ ١٩٧٣-١٩٧٤).

الفصل الخامس والعشرون
ما كتبه في الرد على مخالفيه

لقد عاد البخاري إلى بخارى وهو يعلم غلبة المذهب الحنفي عليها وتصدُّرَه للمشهد الفقهي فيها، فقد قال قبل مغادرته نيسابور فيما رواه عنه أحمد بن سلمة: «اللهم إنك تعلم أني لم أُرِد المقامَ بنيسابور أشرًا ولا بطرًا ولا طلبًا للرياسة، وإنما أَبَتْ عليَّ نفسي في الرجوع إلى وطني لغلبة المخالفين»[١]. وقد صَدَقَ حَدْسُه، فالخلافات بين أهل الرأي وأهل الحديث لم تَدَعْه سالـمًا في وطنه، وحَمَلَه ذلك على تأليف أكثر من كتاب يناقش فيه مخالفيه بصلابة، الأمر الذي مِن شأنه أن يؤرِّج نار العداوة بينه وبينهم في وطنه.

كتابا رفع اليدين في الصلاة والقراءة خلف الإمام

هذان الكتابان رواهما عن البخاري أبو إسحاق محمود بن إسحاق بن محمود بن منصور القوّاس الخزاعي البخاري[٢]، وهما مطبوعان في أيدي الناس. في هذين الكتابين نتعرّف على البخاري الفقيه الـمُناظِر المنافح عن السُنن؛ إذ لم يقتصر فيهما على إيراد الأحاديث والآثار الواردة في هاتين المسألتين الفقهيتين، وإنما ناقش المخالفين في أدلتهم وسلك معهم مسلك الحِجَاج والإلزام بأسلوبٍ قريبٍ من أسلوب الشافعي.

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر ترجمته في: إرشاد الخليلي (٣/ ٩٦٨)؛ تاريخ الإسلام (٤/ ٦٦٥).

افتتح البخاري كتاب ‹رفع اليدين في الصلاة› بهذه العبارات القوية: «الردُّ على مَن أنكر رفع الأيدي في الصلاة عند الركوع وإذا رفع رأسه من الركوع، وأَبْهَمَ على العجم في ذلك تكلُّفًا لما لا يعنيه فيما ثبت عن رسول الله ﷺ مِن فِعْلِه وقولِه، ومِن فِعْلِ أصحابه وروايتهم كذلك ثم فِعْلِ التابعين، واقتداء السلف بهم في صحة الأخبار بعض الثقة عن الثقة مِن الخلف العدول رحمهم الله تعالى، وأَنْجَزَ لهم ما وَعَدَهم على ضغينةِ صَدْرِه وحرجةِ قلبِه نفارًا عن سنن رسول الله ﷺ، مستحقًّا لما يحمله استكبارًا وعداوةً لأهلها لِشَوْبِ البدعةِ لحمَه وعظامَه ومخَّه، وأُنْسَتِه باحتفالِ العجم حوله اغترارًا»[١].

وقال في صفة هؤلاء إنهم يقلِّدون أئمتهم ويردُّون الأحاديث الصحيحة: «يقولون إذا ثبت الشيء عن النبي ﷺ: «إن رؤساءنا لم يأخذوا بهذا، وليس هذا بمأخوذ»، فما يزيدون الحديثَ إلا تعلُّلًا برأيهم. ولقد قال وكيع: «مَن طَلَبَ الحديثَ كما جاء، فهو صاحبُ سُنّةٍ. ومَن طَلَبَ الحديثَ ليقوِّي هواه، فهو صاحبُ بدعةٍ». يعني أن الإنسان ينبغي أن يُلقي رأيه لحديث النبي ﷺ حيث ثبت الحديث، ولا يعتلّ بعللٍ لا تصحّ ليقوِّي هواه.. ولقد قال ابن المبارك: «كنتُ أصلّي إلى جنب النعمان بن ثابت، فرفعتُ يدي، فقال: ما خشيتَ أن تطير؟ فقلتُ: إن لم أَطِرْ في الأولى، لم أَطِرْ في الثانية!» قال وكيع: «رحمة الله على ابن المبارك، كان حاضر الجواب!» فتحيَّر الآخَرُ، وهذا أَشْبَهُ مِن الذين يتمادون في غيِّهم إذا لم يبصروا»[٢].

---

(١) رفع اليدين (ص١٧).

(٢) السابق (ص١٠٥).

فصرَّح البخاريُّ باسم أبي حنيفة وأنه هو وأتباع مذهبه المعنيُّون بكلامه هذا، بيد أنه جعل سكوتَ أبي حنيفة وتحيُّرَه مِن رَدِّ ابنِ المبارك أفضلَ حالًا مِن مكابرةِ علماءِ عَصْرِه الذين لم يفعلوا كإمامهم. ثم قارَن بين هؤلاء وبين كبار أئمة الكوفة الذين اتسع صدرُهم للخلاف ولم يطعنوا في مخالفيهم، فقال: «مَن زَعَمَ أن رَفْعَ الأيدي بدعةٌ، فقد طعن في أصحاب النبي ﷺ والسلفِ ومَن بَعْدَهم وأهلِ الحجاز وأهل المدينة وأهل مكة وعِدّةٍ مِن أهل العراق وأهل الشام وأهل اليمن وعلماءِ أهل خراسان منهم ابن المبارك حتى شيوخنا.. إلا أهل الرأي منهم.. وكان الثوري ووكيع وبعض الكوفيين لا يرفعون أيديهم، وقد رووا في ذلك أحاديث كثيرة ولم يعنِّفوا على مَن رَفَعَ يديه»(١).

وقال البخاري في كتاب ‹القراءة خلف الإمام›: «تواتَرَ الخبرُ عن النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بأمّ القرآن». وقال بعض الناس: يجزئه آية آية في الركعتين الأوليين بالفارسية ولا يقرأ في الأخريين.. وقال بعضهم: إن لم يقرأ في الأربع جازت صلاته.. فإن احتجّ وقال.. قيل له.. واحتجّ بعض هؤلاء فقال: لا يقرأ خلف الإمام لقول الله ﷻ: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. فقيل: فيُـثْني على اللهِ والإمامُ يقرأ؟ قال: نعم. قيل له: فلم جعلتَ عليه الثناءَ؟ والثناءُ عندك تطوعٌ تتمّ الصلاة بغيره، والقراءةُ في الأصل واجبٌ. أَسْقَطْتَ الواجبَ بحال الإمام لقول الله تعالى: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وأَمَرْتَه ألا يستمع عند الثناء ولم تُسقط عنه الثناء، وجعلتَ الفريضة أهون حالًا من التطوع!»(٢).

---

(١) السابق (ص١٢٧).

(٢) نسخة فاتح (٥و-٦ظ).

والبخاري يستعمل عبارة: «وقال بعض الناس» للإشارة إلى مخالفيه لا سيما فقهاء الحنفية، ومن أمثلة ذلك قوله في صحيحه (قبيل حديث ١٤٩٩): «وقال بعض الناس: «المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية، لأنه يقال: أركز المعدن إذا خرج منه شيء». قيل له: قد يقال لمن وُهب له شيءٌ أو ربح ربحًا كثيرًا أو كَثُرَ ثمرُه: أركزت. ثم ناقض وقال: «لا بأس أن يكتمه فلا يؤدي الخمس»».

قال ابن حجر في شرحه: «قال ابن التين: «المراد ببعض الناس: أبو حنيفة». قلت: وهذا أول موضعٍ ذَكَرَه فيه البخاري بهذه الصيغة، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك»[١].

وأَقْدَمُ مَن وجدتُه انتبه إلى أن البخاري يعني أبا حنيفة هو ابن بطّال الأندلسي المالكي (ت ٤٤٩هـ)، فقد قال في شرحه وقد أنصف الرجلين: «ذهب أبو حنيفة والثوري والأوزاعي إلى أن المعدن كالركاز.. واحتجّ أبو حنيفة بقول العرب: أركز الرجل إذا أصاب ركازًا.. وما أَلْزَمَه البخاريُّ أبا حنيفة مِن قوله: «قد يقال لمن وُهب له الشيء أو ربح ربحًا كثيرًا أو كثر ثمره: أركزت» فهي حجة قاطعة.. وأمّا قول البخاري عن أبى حنيفة: «ثم ناقض..» فهو تعسُّفٌ منه، وليس بمناقضة.. فتأوَّلَ عليه البخاريُّ غيرَ ما أراده»[٢].

كان لردود البخاري على الحنفية والتفاف طلبة الحديث حوله أثره البالغ في إيغار صدور مخالفيه، الأمر الذي دفعهم إلى السعي في إخراجه من البلد بأي طريقة ممكنة. وستنجح هذه المساعي في آخر المطاف لكن ليس لمجرد

(١) فتح الباري (٣/ ٣٦٤).

(٢) شرح ابن بطال (٣/ ٥٥٥-٥٥٦).

وجود خلاف فقهي في هذه المسألة أو تلك، فهذا شيء موجود في كثير من الأمصار ولا يستدعي هذا مِن الأمير أن يطرد البخاري لأجله، فقصاراه أن تنعقد له مناظرات وسجالات علمية، لا سيما وأمير بخارى هو نفسه من طلبة العلم الـمُبَجِّلين لأهله. وإنما تذرَّع الأميرُ لإخراج البخاري من بلده برسالة الذهلي التي بعث بها إليه، وتكلَّم شيخُ الحنفية في عقيدة البخاري وطعن فيه فكان مِن السهل حينئذ إخراجه والتخلص من وجوده بينهم.

روى الحاكم، عن خلف الخيام، عن سهل بن شاذويه البخاري قال: «كان محمد بن إسماعيل يسكن سكة الدهقان، وكان جماعةٌ يَختلفون إليه يُظهرون شعارَ أهل الحديث، مِن إفراد الإقامة ورفع الأيدي في الصلاة وغير ذلك. فقال حريث بن أبي الورقاء وغيره: «هذا رجلٌ مُشْغِبٌ، وهو يُفسد علينا هذه المدينة، وقد أخرجه محمد بن يحيى من نيسابور وهو إمام أهل الحديث». فاحتجُّوا عليه بابن يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد، فأُخرج. وكان محمد بن إسماعيل ورعًا يتجنب السلطان ولا يدخل عليهم»(١).

كتاب خلق أفعال العباد

بعد خروج البخاري من نيسابور، كتب محمد بن يحيى الذهلي إلى الولاة والعلماء بخراسان وما وراء النهر يحذِّرهم من البخاري وينسبه إلى عقيدة اللفظية، ووصلت رسالته إلى بخارى واطلع عليها الأمير خالد بن أحمد الذهلي ومشايخ البلد. فانبرى شيخ الحنفية آنذاك أبو عبد الله محمد بن أبي حفص

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٦٥).

الكبير -وهو من رفقاء البخاري القدماء- وألَّف كتابًا صغيرًا في الردّ على مَن قال بهذا القول، فكان هذا بمثابة تثبيت للطعن على البخاري في عقيدته.

وأبو عبد الله بن أبي حفص قال فيه أبو الفضل السليماني: «له كتاب ‹الأهواء والاختلاف›. وكان ثقةً تقيًّا ورعًا زاهدًا، يكفِّر مَن قال بخلق القرآن، ويُثبت أحاديث الرؤية، ويحرِّم المسكر»[١]. ووصفه الذهبي بقوله: «صاحب سُنّةٍ واتّباعٍ.. وكان أبوه مِن كبار تلامذة محمد بن الحسن انتهت إليه رئاسة الأصحاب ببخارى، وإلى ابنه أبي عبد الله هذا، وتفقَّه عليه أئمة»[٢]. وكتاب ‹الأهواء والاختلاف› ذكره أبو سعد السمعاني وسمّاه ‹كتاب الرد على أهل الأهواء›[٣]، وذَكر له مِن مؤلفاته أيضًا ‹كتاب الإيمان›[٤]، وكأنهما واحد.

وكان أبو عثمان الصابوني النيسابوري (ت ٤٤٩هـ) ينقل مِن كتاب ابن أبي حفص، فقال في أحد المواضع في سياق الكلام على المجيء والنزول: «قرأتُ لأبي عبد الله بن أبي حفص البخاري، وكان شيخَ بخارى في عصره بلا مدافعة، وأبو حفص هذا كان مِن كبار أصحاب محمد بن الحسن الشيباني» فذكر أثرًا، ثم قال بعدها: «قال أبو عبد الله بن أبي حفص البخاري أيضًا في كتابه، إلخ»[٥].

---

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٩٠-٣٩١).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٦١٨).

(٣) أنساب السمعاني (١٠/ ١٠٦)؛ المنتخب من شيوخ السمعاني (١/ ٣٤٤). وكذا ذكر اسمه عبد القادر القرشي في طبقات الحنفية (١/ ٣٥؛ ٢/ ٢٥٧).

(٤) أنساب السمعاني (١٢/ ١١).

(٥) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني (ص٢٣٢-٢٣٥).

وأمّا الكتاب الذي رَدَّ فيه ابن أبي حفص على اللفظية، فوقع لأبي عبد الله بن منده ونقل منه. قال الذهبي في ترجمة ابن أبي حفص: «قال ابن منده: نسخةُ كتابِ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حفص فقيهِ أهل خراسان وما وراء النهر في الرد على اللفظية: «الحمد لله الذي حمد نفسه وأمر بالحمد عباده»، ثم سرد الكتاب في ورقتين»[١].

ويظهر أن هذا الكتاب لم يركِّز في الأساس على قضية خلق القرآن وإنما على اللفظ به، هل هو مخلوق أم غير مخلوق؟ ومع أننا لا نعرف ماذا كتب ابن أبي حفص في هذا الكتاب -فهو مفقود وكتاب ابن منده الناقل عنه مفقود أيضًا- فالعنوان قد يرجِّح أن مذهب ابن أبي حفص هو أن اللفظ بالقرآن غير مخلوق ولا فرق بين التلاوة والمتلوّ، وهو قول جماعة من العلماء في عصر أحمد بن حنبل وإن كان أَنْكَرَ هو عليهم.

ونظرًا لما تعرَّض له البخاري بنيسابور وببخارى مِن اتهامٍ بلا بيِّنة، وقد حاول مَرّاتٍ وكَرّاتٍ نَفْيَ هذه التهمةِ وتفصيلَ مذهبِه الصريحِ في المسألة لكن بلا جدوى فقد راج على الناس علمائهم وعوامّهم أن البخاري يقول: لفظي بالقرآن مخلوق - نظرًا لكل هذا لم يجد البخاري بُدًّا مِن تأليفِ كتابٍ يذكر فيه بالتفصيل والبرهان مذهبه من قضية خلق القرآن وتأصيل قضية خلق أفعال العباد والمساحة التي تتداخل فيها كلتا القضيتين، فيكون في هذا رَدٌّ على المخالفين وانتصارٌ للمأثور عن الأئمة السالفين. ومن هنا أخرج البخاري كتابه (خلق أفعال العباد) سنة (٢٥٦هـ) قبيل وفاته، ورواه عنه محمد بن يوسف الفربري ويوسف بن ريحان البخاري.

---

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٩٠)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٦١٧-٦١٨).

فأمّا رواية يوسف بن ريحان فلا يُعرف عنها إلا ما ذكره ابن حجر في معرض ذِكْرِه مؤلفاتِ البخاري بقوله: «و‹خلق أفعال العباد› يرويه عنه: يوسف بن ريحان بن عبد الصمد، والفربري أيضًا»(١). وأمّا الفربري فيروي الكتابَ عنه: المستملي، والكُشاني - وقد وصلتنا رواياتهما، وهما مِن رواة ‹الصحيح› أيضًا -، وأبو بكر محمد بن أبي الهيثم المطوعي البخاري(٢). قال الفربري في إسناد الكتاب: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ست وخمسين ومائتين»(٣).

وفي ثنايا الكتاب نجد البخاري يذكر محاورةً بينه وبين أحد مخالفيه ممن لا يفرِّقون بين التلاوة والمتلوّ وفيها تحرير لمحلّ النزاع، يقول البخاري: «القرآن كلامُ الربِّ جَلَّ ذِكْرُه، والقراءة فِعْلُ العبد. ولا يَخفى معرفةُ هذا القَدْرِ إلاّ على مَن أعمى الله قلبه ولم يوفِّقه ولم يَهْدِهِ سبيل الرشاد. وليس لأحدٍ أن يشرع في أمر الله ﷻ بغير علم، كما زعم بعضهم أن القرآنَ بألفاظِنا وألفاظَنا به شيءٌ واحدٌ، والتلاوةَ هي المتلوّ، والقراءةَ هي المقروء! فقيل له: إن التلاوة فِعْلُ التالي وعَمَلُ القارئ. فرَجَعَ وقال: ظننتُهما مَصْدَرَين! فقيل له: هلّا أمسكتَ كما أمسك كثيرٌ مِن أصحابك! ولو بعثتَ إلى مَن كَتَبَ عنك فاسترددتَ ما أثبت وضَرَبْتَ عليه؟ فزعم أن: كيف يمكن هذا وقد قلتُ ومضى؟ فقيل له: كيف جاز لك أن تقول في الله ﷻ شيئًا لا تقوم به شرحًا وبيانًا إذ لم تميِّز بين التلاوة والمتلوّ؟ فسكتَ إذ لم يكن عنده جواب»(٤).

---

(١) مقدمة الفتح (ص٤٩٢)؛ التغليق (٥/ ٤٣٦).
(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٦، ٥٧٠)؛ الاعتقاد للبيهقي (ص١٠٩-١١٠).
(٣) خلق أفعال العباد للبخاري (ص٥٠٥).
(٤) خلق أفعال العباد (ص٧٨١-٧٨٢).

ويؤخذ من هذا النص أمور؛ أحدها: أن مذهب البخاري هو التفريق بين التلاوة والمتلوّ، أي: بين فِعْل العبد المخلوق وكلام الله غير المخلوق. وثانيها: أن صاحبه هذا لا يميِّز بينهما بل مذهبه أن اللفظ بالقرآن شأنه شأن كلام الله غير مخلوق. وثالثها: أن صاحبه له كلام مكتوب في هذه المسألة تناقله الناس عنه. ورابعها: أنه انقطع حين تبيَّن له ضعف حُجّته. ويشبه عندي أن يكون الرجل المقصود هو ابن أبي حفص، والمكتوب عنه هو رَدّه على اللفظية، كما أن سَعْيَهُ في طرد البخاري استنادًا إلى ما كتبه الذهلي إليهم يفيد أنه على مذهب الذهلي في المسألة.

يقول البيهقي: «لمحمد بن يحيى مع محمد بن إسماعيل البخاري رحمهما الله تعالى في ذلك قصة طويلة، فإن البخاري كان يفرِّق بين التلاوة والمتلوّ، ومحمد بن يحيى كان ينكر التفصيل، ومسلم بن الحجاج رحمه الله كان يوافق البخاري في التفصيل. ثم تكلَّم محمدُ بن أسلم الطوسي في ذلك بعبارة رديئة، فقال فيما بلغني عنه: «الصوتُ مِن المصوِّتِ كلامُ الله». وأخذه عنه فيما بلغني محمد بن إسحاق بن خزيمة ﷺ. وعندي أن مقصودَ مَن قال ذلك منهم نَفْيُ الخلق عن المتلوّ مِن القرآن، إلا أنه لم يُحسن العبارة عمّا كان في ضميره مِن ذلك، فتكلَّم بما هو خطأ في العبارة»[1].

وإذا كان موقف هؤلاء الخصوم في ردِّهم على المذهب الذي نسبوا البخاريَّ إليه يستمدّ قوّته مِن أقوالِ شيوخِ المحنة وعلى رأسهم أحمد بن حنبل، فإن البخاري يدرأ عن نفسه مخالفةَ مذهبِ شيخِه ويُلقي باللائمة على مَن لم يفهم

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢٠، عقب ٥٩١).

حقيقة مذهب أحمد. يقول البخاري: «فأمّا ما احتجّ به الفريقان لمذهب أحمد ويدّعيه كلٌّ لنفسه، فليس بثابتٍ كثيرٌ مِن أخبارهم، وربما لم يفهموا دِقّة مذهبه. بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله غير مخلوق وما سواه فهو مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنّبوا أهل الكلام والخوضَ والتنازعَ إلا فيما جاء فيه العلم وبيَّنه رسولُ الله ﷺ»(١).

ويظهر مِن تأخُّر تأليف البخاري هذا الكتاب إلى قبيل وفاته أنه أراد أن يزيل أي لبسٍ عند الناس تجاه مذهبه في هذه المسألة وتأصيلاتها وتفريعاتها حتى لا يُنسَب إليه ما لم يقله، وكأنه أدرك أن الآراء المحفوظة في الكتب أوقع مِن الأقوال التي يرويها التلاميذ عن شيوخهم بحسب ما فهموه عنهم لا سيما في مثل هذه المسائل الدقيقة.



(١) خلق أفعال العباد (ص٦٢٧-٦٢٨).

الفصل السادس والعشرون
مع طلبة العلم ببخارى

منذ أن رجع البخاري إلى وطنه سنة (٢٥٣هـ) ويظهر أن إقامته كانت موزَّعة بين مدينة بخارى ومدينة فربر، يدلّ على ذلك أنه حدَّث بصحيحه بفربر في هذه السنة والسنتين اللتين تلتا، ثم حدَّث بها أيضًا في سنة (٢٥٦هـ) بكتاب ‹خلق أفعال العباد›. وكان البخاري ينزل فربر قبل رحلته العراقية الأخيرة وبها بدأ تصنيف ‹الصحيح›، وكان يلازمه فيها ورّاقه. فيبعد أن تكون هذه الأربع السنوات انقضت بالكامل في فربر وحدها وأن البخاري لم يدخل مدينة بخارى نفسها إلا في السنة التي مات فيها! فالأقرب هو أنه كان يتنقل بين أكثر من مكان في وطنه.

أمّا في مدينة بخارى فيخبرنا سهل بن شاذويه بوضع البخاري فيها وعلاقته بطلبة العلم، فقد روى الحاكم، عن خلف الخيام، عن سهل قال: «كان محمد بن إسماعيل يسكن سكة الدهقان، وكان جماعة يختلفون إليه يُظهرون شعارَ أهلِ الحديث مِن إفراد الإقامة ورفعِ الأيدي في الصلاة وغير ذلك»[(١)]. وروى غنجار، عن أبي عمرو المقرئ، عن بكر بن منير، في قصة والي بخارى مع البخاري كما سيأتي، أن البخاري قال له: «احضُرني في مسجدي أو في داري»[(٢)].

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٦٥).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٦).

ومن المدن البخارية التي نزل بها البخاري بيكند إذ هي واقعة على الطريق بين بخارى وفربر، فذهابه وإيابه يستلزم دخولها، وكان أهل العلم وطلبته في بيكند لا يتخلّفون عن حضور مجالسه. روى غنجار، عن أبي عمرو المقرئ، عن محمد بن يعقوب بن يوسف البيكندي، عن علي بن الحسين بن عاصم البيكندي قال: «قدم علينا محمد بن إسماعيل، فاجتمعنا عنده ولم يكن يتخلّف عنه من المشايخ أحد. فتذاكرنا عنده، فقال رجلٌ من أصحابنا أراه حامد بن حفص: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: «كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي». فقال محمد بن إسماعيل: «أوَ تعجب مِن هذا؟ لعلّ في هذا الزمان مَن ينظر إلى مائتي ألف حديثٍ من كتابه!» وإنما عنى به نفسه»[١].

وهذا العدد الضخم ورد أيضًا فيما رواه ورّاق البخاري، فقد قال: سمعت أبا عبد الله يقول: «ما نمتُ البارحة حتى عددتُ كم أدخلتُ مصنفاتي من الحديث، فإذا نحو مائتي ألف حديث مسندة»[٢]. هذه الذاكرة القوية جعلت ورّاقه يسأله عن حفظه كل ما أخرجه في جامعه الصحيح، فقال: «قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: تحفظ جميع ما أدخلتَ في المصنَّف؟ قال: «لا يخفى عليَّ جميع ما فيه»»[٣]. وقال: سمعت أبا عبد الله يقول: «تفكرتُ أصحاب أنس، فحضرني في ساعة ثلاثمائة»[٤].

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٦).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٢)؛ التغليق (٥/ ٤١٨).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٨)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٣)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٠)؛ التغليق (٥/ ٤١٨).

(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١١).

وقال أيضًا: «بلغني أن أبا عبد الله شرب البلاذر للحفظ، فقلت له: هل مِن دواءٍ يشربه الرجل للحفظ؟ فقال: «لا أعلم». ثم أقبل عليّ وقال: «لا أعلم شيئًا أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر، وذلك أني كنت بنيسابور مقيمًا، فكان يَرِدُ إليَّ من بخارى كُتُبٌ، وكنّ قرابات لي يقرئن سلامهنّ في الكتب. فكنتُ أكتب إلى بخارى وأردتُ أن أقرئهنّ سلامي، فذهب عليَّ أساميهنّ حين كتبتُ كتابي ولم أقرئهنّ سلامي! وما أقلّ ما يذهب عني في العلم»»[١].

كان انشغال البخاري بالعلم متفرغًا له وللعبادة، ولا وقت ولا ذهن لديه للخوض في أمور الدنيا أو الانشغال بالناس. يخلد إلى النوم وعقله لا يزال يعمل، فينهض ويرقد غير مرة ليدوِّن ما يسنح به الخاطر.

روى ابن جميع الصيداوي، عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن آدم، عن محمد بن يوسف العدوي البخاري قال: «كنتُ عند محمد بن إسماعيل البخاري بمنزله ذات ليلة، فأحصيتُ عليه أنه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلِّقها في ليلةٍ ثماني عشرة مرة»[٢].

وهذا ما حدث تمامًا مع ورّاق البخاري، فقد حكى مِن قبلُ قال: «كان أبو عبد الله إذا كنتُ معه في سفر، يجمعنا بيتٌ واحدٌ إلا في القيظ أحيانًا. فكنت أراه يقوم في ليلةٍ واحدةٍ خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة، في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري نارًا بيده ويسرج، ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها، ثم يضع رأسه. وكان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بواحدة،

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٨)؛ التغليق (٥/ ٤١٨).

(٢) معجم شيوخ ابن جميع الصيداوي (ص١٧٩)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٠).

وكان لا يوقظني في كل ما يقوم. فقلت له: إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقظني! قال: أنت شاب، فلا أحب أن أفسد عليك نومك»[١].

وروى الحاكم، عن محمد بن خالد المطّوعي، عن مسبِّح بن سعيد قال: «كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان أول ليلة من شهر رمضان، يجتمع إليه أصحابه فيصلي بهم فيقرأ في كل ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أن يختم القرآن. وكذلك يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن، فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال. وكان يختم بالنهار كل يوم ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة، ويقول: عند كل ختمةٍ دعوةٌ مستجابة»[٢].

وقال ورّاق البخاري: «دُعي محمد بن إسماعيل إلى بستانِ بعضِ أصحابه. فلمّا حضرت صلاة الظهر صلى بالقوم، ثم قام للتطوع فأطال القيام. فلمّا فرغ من صلاته، رفع ذيل قميصه فقال لبعضِ مَن معه: «انظر هل ترى تحت قميصي شيئًا؟» فإذا زنبور قد أَبَرَه[٣] في ستة عشر أو سبعة عشر موضعًا وقد تورَّم مِن ذلك جسده، وكان آثار الزنبور في جسده ظاهرة. فقال له بعضهم: كيف لم تخرج من الصلاة في أول ما أبرك؟ فقال: «كنتُ في سورةٍ فأحببتُ أن أتمها»»[٤].

وهذه القصة رواها غنجار، عن أبي عمرو أحمد بن محمد بن عمر المقرئ، عن بكر بن منير قال: «كان محمد بن إسماعيل يصلي ذات يوم، فلسعه

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧١).
(٢) شعب الإيمان للبيهقي (٢٠٥٨)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٩).
(٣) أي: لَدَغَه. انظر: الصحاح (٢/ ٥٧٤، أبر).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣١)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٩-٨٠)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٢).

الزنبور سبع عشرة مرة. فلمّا قضى صلاته، قال: «انظروا أيش هذا الذي آذاني في صلاتي». فنظروا فإذا الزنبور قد ورَّمه في سبعة عشر موضعًا، ولم يقطع صلاته»[١].

وفي ذي الحجة من سنة (٢٥٥هـ) توفي صديقه أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، فلمّا جاء البخاريَّ نَعْيُه لم يستطع حَبْسَ دموعه وهو بين جلسائه. روى غنجار، عن خلف الخيام، عن إسحاق بن أحمد بن خلف قال: «كنا عند محمد بن إسماعيل، فوَرَدَ عليه كتابٌ فيه نَعْيُ عبدِ الله بن عبد الرحمن. فنكَّس رأسه ثم رفع واسترجع، وجعل تسيل دموعه على خديه، ثم أنشأ يقول:

إن تَبْقَ تُفْجَعْ بالأحبّة كلِّهم
وفَناءُ نفسِك - لا أبا لك - أَفْجَعُ

وما سمعناه يُنشد شعرًا، إلا ما يجيء في الحديث»[٢].

وقول إسحاق: «وما سمعناه يُنشد شعرًا» يدلّ على أن ما نُسب إلى البخاري مِن أشعار -على ندرتها- إنما كان يتمثّل به مِن شعرِ غيرِه في هذا الموقف أو ذاك. قال الحاكم في تاريخه: «ومِن شعر البخاري: قرأتُ بخط أبي عمرو المستملي: وأنشد البخاري:

اغتنم فى الفراغ فضل ركوعٍ
فعسى أن يكون موتك بغتة

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣١)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٩).

(٢) تاريخ دمشق (٢٩/ ٣١٨)؛ تقييد ابن نقطة (ص٣٠٩).

كم صحيحٍ رأيت من غير سقمٍ
ذهبت نفسُه الصحيحة فلتة

قال: وأنشد البخاري:

خالِق الناسَ بخُلْقٍ واسعٍ
لا تكن كلبًا على الناس تهرّ

قال: وأنشد أبو عبد الله:

مثل البهائم لا ترى آجالها
حتى تساق إلى المجازر تنحرُ

قال: وأنشد البخاري:

إن تَبْقَ تُفْجَعْ بالأحبّة كلِّهم
وفَناءُ نفسِك -لا أبا لك- أَفْجَعُ»[1].

وهذه الأشعار مما سمعها أبو عمرو المستملي من البخاري عندهم بنيسابور، ومنها هذا البيت الأخير الذي أنشده أيضًا ببخارى لـمّا بلغه موت الدارمي. فأمّا البيتان الأولان فهُما مما أنشده أحمد بن أيوب كما رواه ابن أبي الدنيا عنه[2]، والبيت الذي يليهما فمما أنشده عبد الله بن المبارك كما رواه الأصمعي عنه[3].

لم يكن البخاري مجرد شيخٍ أو عالمٍ في نظر رفقائه وتلاميذه، وإنما كان

---

(١) طبقات السبكي (٢/ ٢٣٥)؛ مقدمة الفتح (ص٤٨١)؛ التغليق (٥/ ٤٠٠).
(٢) اقتضاء العلم العمل للخطيب (ص١٠٣).
(٣) تاريخ دمشق (٣٢/ ٤٦٩).

فوق هذا مثالًا للزهد والأخلاق النبيلة والوفاء طيلة حياته. قال ورّاقه: «كان قليل الأكل جدًّا، كثير الإحسان إلى الطلبة، مُفْرِط الكرم»[١].

وروى ابن عساكر بإسناده، عن أبي الحسن يوسف بن القاضي أبي ذر محمد بن محمد بن يوسف البخاري قال: «مَرِضَ محمدُ بن إسماعيل البخاري، فعُرِض ماؤه على الأطباء فقالوا: إن هذا الماء ماءُ بعضِ أساقفةِ النصارى فإنهم لا يأتدمون. فصدقهم محمد بن إسماعيل وقال: «لم آتَدِمْ منذ أربعين سنة». فسألوا عن علاجه، فقالوا: علاجه الإدام. فامتنع عن ذلك، حتى ألَحَّ عليه المشايخُ ببخارى أهل العلم، إلى أن أجابهم أن يأكل بقية عمره في كل يومٍ سكرةً واحدةً مع رغيف»[٢]. القصة مرسلة، وأبو الحسن معروف[٣].

وقال الورّاق: «سمعت سليم بن مجاهد يقول: «ما بقي أحدٌ يعلِّم الناسَ الحديثَ حسبةً غير محمد بن إسماعيل». ورأيت سليم بن مجاهد يسأل أبا عبد الله أن يحدِّثه كل يومٍ بثلاثة أحاديث، ويبيِّن له معانيها وتفاسيرها وعللها. فأجابه إلى ذلك قدر مقامه، وكان أقام في تلك الدفعة جمعة. وسمعت سليمًا يقول: «ما رأيتُ بعيني منذ ستين سنة أفقه ولا أورع ولا أزهد في الدنيا

---

(١) التغليق (٥/ ٣٩٨).

(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٠)؛ التغليق (٥/ ٣٩٨).

(٣) ذكره الحاكم في ترجمة أبيه القاضي أبي ذر البخاري فقال: «وأَعْقَبَ الولدَ الشيخَ الزاهد العالم السياح العابد أبا الحسن بن أبي ذر، كان يتعبد إما بمكة أو بطرسوس وإما في جبالنا بنيسابور، ما كان يسكن بخارى تجنبًا للدخول على السلطان» (تاريخ ابن العديم، ١٠/ ٤٣٩٧).

من محمد بن إسماعيل»»[١]. وقال: سمعت سليم بن مجاهد يقول: «لو أن وكيعًا وابن عيينة وابن المبارك كانوا في الأحياء، لاحتاجوا إلى محمد بن إسماعيل»[٢].

وروى غنجار، عن أبي عمرو المقرئ، عن بكر بن منير قال: «سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: «منذ ولدتُ ما اشتريتُ مِن أحدٍ بدرهمٍ شيئًا قطّ، ولا بِعْتُ مِن أحدٍ بدرهمٍ شيئًا». فسألوه عن شراء الحبر والكواغد، فقال: «كنتُ آمرُ إنسانًا يشتري لي»».

وقال بكر: «كان حُمِلَ إلى محمد بن إسماعيل بضاعةٌ أنفذها إليه ابنه أحمد أبو حفص، فاجتمع بعض التجار إليه بالعشية فطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم. فقال لهم: «انصرفوا الليلة». فجاءه مِن الغد تجارٌ آخرون فطلبوا منه تلك البضاعة بربح عشرة آلاف درهم، فردَّهم وقال: «إني نويتُ البارحة أن أدفع إليهم بما طلبوا»، يعني الذين طلبوا أول مرة. ودفع إليهم بربح خمسة آلاف درهم، وقال: «لا أحب أن أنقض نيتي»»[٣].

وقول بكر: «فسألوه عن شراء الحبر والكواغد» السائل هو ورّاق البخاري، فقد حكى هذه القصة فقال: «سمعت أبا عبد الله يقول: «ما تولّيتُ شراء شيءٍ ولا بيعه قط». فقلت له: كيف وقد أحل الله البيع؟ قال: «لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط، فخشيتُ إن تولّيتُ أن أستوي بغيري». قلت: فمَن كان

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٩).

(٢) السابق (١٢/ ٤٢٩).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٠)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨٠-٨١)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٧).

يتولّى أمرك في أسفارك ومبايعتك؟ قال: «كنتُ أُكفى ذلك»[١]. وقصة البضاعة حكاها أيضًا الورّاق، فقد قال الذهبي: «وقد ذكر معناها محمد بن أبي حاتم»[٢]، ثم ساقها من رواية بكر في تاريخ غنجار.

وقوله: «أنفذها إليه ابنه أحمد أبو حفص» كذا نقله ابن عساكر والذهبي من تاريخ غنجار، وأما الخطيب البغدادي فيظهر أنه لم يتبيّنه فقال في روايته: «أنفذها إليه فلان» وكذا نقلوها عنه[٣]. وهذا هو الموضع الوحيد الذي عرفنا منه أن البخاري له ابنٌ ذَكَرٌ اسمه أحمد وكنيته أبو حفص، وهذا يدلّ على أن زمان هذه القصة يقع في هذه السنين الأخيرة من حياة البخاري بحيث يكون لابنه من العمر ما يؤهله للعمل بالتجارة. فإن قلنا إنه تزوج بعد رجوعه من رحلته العراقية الأولى سنة (٢٢٥هـ) على التقريب، فيكون ابنه الآن في آخر العشرينات أو بداية الثلاثينات، وهو أمر منطقي بخلاف ما لو أرجعنا القصة إلى ما قبل الرحلة العراقية الثانية.

لقد كان البخاري شخصًا مأمون الجانب صاحب حِلْم وأناة، وقد رأيتَ كيف أنه مع كل ما جرى له من خصومه بنيسابور وبخارى لم يقع في أعراضهم ولا أطلق لسانه فيهم، بل إنه حين كان يتكلّم في رواة الحديث يحتاط في ألفاظه. والسر في ذلك فيما روى غنجار، عن أبي عمرو المقرئ، عن بكر بن منير قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٦).
(٢) السابق (١٢/ ٤٤٧).
(٣) المنتظم لابن الجوزي (١٢/ ١١٨)؛ مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي (١٥/ ٣٧٧).

أني اغتبتُ أحدًا»[١]. وقال ورّاقه: «قال له بعض أصحابه: يقولون إنك تناولتَ فلانًا. قال: «سبحان الله! ما ذكرتُ أحدًا بسوء إلا أن أقول ساهيًا، وما يخرج اسم فلان من صحيفتي يوم القيامة!»»[٢].

وقال الورّاق: «سمعته يقول: «لا يكون لي خصم في الآخرة». فقلت: إن بعض الناس ينقمون عليك في كتاب ‹التاريخ› ويقولون: فيه اغتياب الناس. فقال: «إنما روينا ذلك روايةً لم نَقُلْه مِن عند أنفسنا؛ قال النبي ﷺ: بئس مولى العشيرة» - يعني حديث عائشة[٣]. وسمعته يقول: «ما اغتبتُ أحدًا قط منذ علمتُ أن الغيبة تضرّ أهلها»»[٤]. وهذه المقولة الأخيرة يرويها البخاري عن أبي عاصم النبيل[٥].

وحَضَرَه ورّاقُه وهو يعتذر إلى مستمليه أبي معشر حمدويه بن الخطاب لأنه خشي أن يكون قد بدرت منه سخرية في حقِّه ذات يوم! قال الورّاق: «وسمعته يقول لأبي معشر الضرير: «اجعلني في حِلّ يا أبا معشر». فقال: من أي شيء؟ قال: «رَوَيْتُ يومًا حديثًا، فنظرتُ إليك وقد أُعْجِبْتَ به وأنت تحرِّك رأسك

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٨١).
(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٤)؛ التغليق (٥/ ٣٩٦).
(٣) صحيح البخاري (٦٠٣٢، ومواضع أخرى)؛ صحيح مسلم (٢٦٧٤).
(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤١)؛ التغليق (٥/ ٣٩٧).
(٥) التاريخ الكبير (٥/ ٥٨٨)؛ ورواها بواسطة موسى بن إسماعيل في التاريخ الأوسط (٤/ ٩٤١) وبر الوالدين (٤٩). وكأنه شكّ في سماعها مباشرةً من أبي عاصم فأخذ بالأحوط ونزل في الإسناد، وهي محذوفة في رواية مسبّح للتاريخ الكبير. وهذا الاختلاف من البخاري نفسه لا كما ظن ابن عساكر أنه وهمٌ مِن راوي كتاب بر الوالدين (تاريخ دمشق، ٢٤/ ٣٦٣).

ويدك، فتبسمتُ من ذلك». قال: أنت في حلٍّ -رحمك الله- يا أبا عبد الله»[(١)].

هكذا كان يتعامل مع الجميع، حتى قال فيه عبد المجيد بن إبراهيم: «ما رأيتُ مثل محمد بن إسماعيل، كان يسوِّي بين القوي والضعيف»[(٢)].

وقال الورّاق: «أتى رجلٌ أبا عبد الله البخاري فقال: يا أبا عبد الله، إن فلانًا يكفِّرك! فقال: قال النبي ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء به أحدهما»[(٣)]. وكان كثيرٌ من أصحابه يقولون له: إن بعض الناس يقع فيك! فيقول: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، ويتلو أيضًا: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]. فقال له عبد المجيد بن إبراهيم: كيف لا تدعو الله على هؤلاء الذين يظلمونك ويتناولونك ويبهتونك؟ فقال: قال النبي ﷺ: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»[(٤)]، وقال ﷺ: «مَن دعا على ظالمه، فقد انتصر»[(٥)].

وسمعته يقول: «لم يكن يتعرّض لنا قطّ أحدٌ من أفناء الناس إلا رُمي بقارعةٍ ولم يسلم. وكلما حدَّث الجهالُ أنفسَهم أن يمكروا بنا، رأيتُ مِن ليلتي في المنام نارًا توقد ثم تطفأ من غير أن يُنتفع بها. فأتأول قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]». وكان هجيراه من الليل إذا أتيته في آخر

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٥).

(٢) السابق (١٢/ ٤٤٩).

(٣) صحيح البخاري (٦١٠٣، ٦١٠٤)؛ صحيح مسلم (٥٢، ٥٣).

(٤) صحيح البخاري (٢٣٦٧، ومواضع أخرى)؛ صحيح مسلم (١٨٩٣).

(٥) هو حديث أبي حمزة ميمون الأعور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، مرفوعًا. أخرجه ابن أبي شيبة (مصنفه، ٢٩٥٧٦) والترمذي (سننه، ٣٥٥٢) وغيرهما، وضعّفه البخاري للترمذي كما في علله الكبير (٦٨١).

مقدمه من العراق: ﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ الآية [آل عمران: ١٦٠]»[١].

وروى السليماني، عن أحمد بن محمد القارئ، عن مهيب بن حسان قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «الحامد والذامّ عندي سواء»[٢]. وهذا يؤكد على أن خصومة البخاري مع أهل الرأي لم تكن خصومة شخصية، وإنما كان ينعى عليهم تعظيمهم آراء العلماء وأقيستهم دون أن يُحْكِموا السنن والآثار روايةً ودرايةً، وهو ما لم يكن عليه الرعيل الأول من أتباع النبي ﷺ.

وقد روى الحاكم، عن محمد بن يوسف بن ريحان، عن أبيه قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يتذاكرون كتاب الله ﷻ وسُنّة نبيِّه ﷺ، ليس بينهم رأيٌ ولا قياس»[٣].

وروى الحاكم أيضًا، عن محمد بن يوسف بن ريحان، عن أبيه قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: «أفضل المسلمين رجلٌ أحيا سُنّةً مِن سُنن الرسول ﷺ قد أُميتت. فاصبروا يا أصحاب السنن -رحمكم الله- فإنكم أقلّ الناس»[٤]. وقال ورّاقه: «سمعته يقول: «لا أعلم شيئًا يُحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة». فقلت له: يمكن معرفة ذلك كله؟ قال: «نعم»»[٥].

---

(١) السابق (١٢/ ٤٦٠-٤٦٢).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٢).

(٣) أباطيل الجورقاني (١١٠).

(٤) الجامع للخطيب (٩٠).

(٥) التغليق (٥/ ٤١٩).

وقد كان البخاري في مصنفاته ربما صرَّح بسماعه من شيخه في الإسناد وربما علَّقه، وله في ذلك مسالك لا سيما في صحيحه، ولا علاقة لهذا بالتدليس المعروف عند المحدِّثين. ويظهر أن بعضهم أراد أن يوقف البخاري على الإخبار بسماع أحد الأحاديث كما كان النقاد يفعلون مع المدلسين، فانظر بم أجابه. قال ورّاقه: «سئل محمد بن إسماعيل عن خبرِ حديثٍ، فقال: «يا أبا فلان، تراني أدلِّس؟! تركتُ أنا عشرة آلاف حديثٍ لرجلٍ لي فيه نظر، وتركتُ مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر»»(١).

وروى غنجار، عن أبي عمرو المقرئ، عن مهيب بن سليم، عن جعفر بن محمد القطان إمام الجامع بكرمينية قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «كتبتُ عن ألف شيخٍ وأكثر، عن كل واحدٍ منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديثٌ إلا وأذكر إسناده»(٢). وهذا يدلنا على أن هذه الجمهرة من الأحاديث والروايات التي هي حصيلة رحلات البخاري العلمية كَتَبَها بنفسه إسنادًا إسنادًا، فحين يعلِّق بعض الأسانيد أو يحذفها فلا يعني هذا أن هذه الروايات ليست من مسموعاته.

وهذا العدد الهائل من الشيوخ الذين لقيهم البخاري وسمع منهم وارتضى الرواية عنهم كانوا على شرطه في الاعتقاد، فقد روى غنجار، عن خلف الخيام، عن الحسين بن الحسن بن الوضاح ومكي بن خلف بن عفان البخاريين قالا: سمعنا محمد بن إسماعيل يقول: «كتبتُ عن ألف نفرٍ من العلماء وزيادة،

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٦)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٧).

(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٧).

ولم أكتب إلا عمَّن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عمَّن يقول: الإيمان قول»(١).

ورواه غنجار مطوَّلًا، عن أبي الحسين محمد بن عمران بن موسى الجرجاني، عن أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن البخاري قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «لقيتُ أكثر من ألف رجلٍ من أهل العلم: أهل الحجاز ومكة والمدينة، والكوفة والبصرة وواسط وبغداد، والشام، ومصر. لقيتهم كرّات، قرنًا بعد قرنٍ ثم قرنًا بعد قرنٍ، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة»، فذكر تعداد شيوخه وبلدانهم، ثم قال:

«فما رأيتُ واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء: أن الدين قول وعمل.. وأن القرآن كلام الله غير مخلوق.. وأن الخير والشر بقدر.. ولم يكونوا يكفِّرون أحدًا من أهل القبلة بالذنب.. وما رأيتُ فيهم أحدًا يتناول أصحاب محمد ﷺ.. وكانوا ينهون عن البدع ما لم يكن عليه النبي ﷺ وأصحابه.. ويحثُّون على ما كان عليه النبي ﷺ وأتباعه.. وأن لا ينازع الأمر أهله.. وأن لا يرى السيف على أمة محمد ﷺ»(٢).

وقوله: «منذ أكثر من ست وأربعين سنة» دلنا على أن البخاري قال هذا في سنة (٢٥٦هـ) التي توفي فيها، فإنك إذا حسبت هذه المدة ابتداءً من سنة (٢١٠هـ) وهي تاريخ رحلته الأولى التي لقي فيها هؤلاء الشيوخ لانتهيت إلى

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨)؛ تحفة الأخباري (ص١٨٥).

(٢) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٣-١٩٧)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨-٦٠).

هذا التاريخ (٢١٠+٤٦=٢٥٦هـ). وقوله: «أكثر من» يشير إلى سماعه من شيوخ بلده قبل هذه الرحلة.

كان البخاري في هذه السنة ابن اثنتين وستين سنة، ويصفه لنا أحد صغار البخاريين الذين أدركوه، فيقول الحسن بن الحسين البزاز فيما رواه ابن عدي عنه: «رأيتُ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة شيخًا نحيف الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير»[(١)]. ووصفته امرأة أخيه بالشيخ أيضًا، فقال ورّاقه: «سمعت أبا عبد الله يقول: «ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالةٍ إذا دعا لم يُستجب له». فقالت له امرأة أخيه بحضرتي: فهل تبيَّنتَ ذلك أيها الشيخ من نفسك أو جرَّبت؟ قال: «نعم، دعوتُ ربي ﷻ مرتين، فاستجاب لي. فلن أحبّ أن أدعو بعد ذلك، فلعلّه ينقص من حسناتي أو يعجّل لي في الدنيا!» ثم قال: «ما حاجة المسلم إلى الكذب والبخل؟!»»[(٢)].

وهذه أسماء البخاريين الذين وقفتُ عليهم ممن سمعوا من البخاري:

إبراهيم بن محمد بن سلام البيكندي وهو من أقرانه[(٣)]، أبو حامد أحمد بن خنب بن أحمد بن راجيان[(٤)]، أبو الخير أحمد بن محمد بن الجليل البزاز الكرميني راوي الأدب، إسحاق بن أحمد بن خلف الأزدي[(٥)]، أبو سعيد

---

(١) ضعفاء ابن عدي (١/ ٣١٨)؛ شيوخ البخاري (ص٤٩).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٨).

(٣) تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٦)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٥).

(٤) إكمال ابن ماكولا (٢/ ١٥٧).

(٥) تاريخ بغداد (٢/ ٢٥، ٣٣٧، ومواضع أخرى).

بكر بن منير بن خليد بن عسكر[١]، أبو محمد جعفر بن نذير الكرميني[٢]، جعفر بن محمد القطان إمام الجامع الكرميني[٣]، الحسن بن الحسين البزاز[٤]، الحسين بن الحسن بن الوضاح[٥]، أبو جعفر حم بن عمر التونكثي[٦]، أبو معشر حمدويه بن الخطاب الضرير مستمليه[٧]، أبو عمر سليم بن مجاهد بن بعيش الكرميني[٨]، سهل بن شاذويه[٩]، أبو الليث شاكر بن حمدويه الوركي[١٠]، أبو عمرو عامر بن المثنى الكرميني[١١]، عبد الرحمن بن رساين[١٢]، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الشخاخي نزل الشاش[١٣]، عبد الرحمن بن محمد بن سابق[١٤]، عبد الله بن منصور الخَرْعانْكَثي[١٥]، أبو الفضل عبيد الله بن واصل بن عبد الشكور الزيني مستملي البخاري وروى

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩، ومواضع أخرى).
(٢) أنساب السمعاني (١/ ١٧٠).
(٣) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٩)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٧).
(٤) ضعفاء ابن عدي (١/ ٣١٨)؛ شيوخ البخاري (ص٤٩).
(٥) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨)؛ تحفة الأخباري لابن ناصر الدين (ص١٨٥).
(٦) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٣)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٦).
(٧) الموضع السابق نفسه.
(٨) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٩).
(٩) السابق (١٢/ ٤٦٥).
(١٠) إكمال ابن ماكولا (٢/ ٥٥٦).
(١١) تاريخ الإسلام (٦/ ٧٦٠).
(١٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٣)؛ الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٨٥، ح١٥٦٢).
(١٣) أنساب السمعاني (٨/ ٦٩).
(١٤) السابق (١/ ٤١٣).
(١٥) السابق (١٢/ ١٦٦-١٦٧).

عنه البخاري أيضًا[١]، علي بن الحسين بن عاصم البيكندي[٢]، أبو جعفر محمد بن أبي حاتم ورّاقه، أبو بكر محمد بن حريث الأنصاري ولقبه حم[٣]، أبو منصور محمد بن الحسن بن محمد بن قديد السعدي المنقري[٤]، أبو بكر محمد بن زكريا بن يحيى الديناري الورّاق[٥]، أبو عبد الله محمد بن عبدك الجديدي[٦]، أبو النضر محمد بن محمد بن الأبرد[٧]، أبو أحمد محمد بن واصل النجاحي البيكندي[٨]، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن الحكم العدوي[٩]، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري راوي الصحيح، أبو إسحاق محمود بن إسحاق القوّاس الخزاعي راوي رفع اليدين والقراءة، أبو جعفر مسبِّح بن سعيد الورّاق راوي التاريخ والضعفاء، أبو عمر المستنير بن عتيق وهو الذي أوصى له بكتبه[١٠]، مكي بن خلف بن عفان[١١]، أبو حسان مهيب بن سليم بن مجاهد الكرميني، يوسف بن ريحان بن عبد الصمد[١٢].

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٣)؛ إكمال ابن ماكولا (٤/ ٢٢)؛ تهذيب الكمال (٢٧/ ٦٤).
(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٥)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٦).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٣)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٦).
(٤) إكمال ابن ماكولا (٧/ ٨٠).
(٥) السابق (٧/ ٢٥٣).
(٦) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٧٤)؛ أنساب السمعاني (٣/ ٢٢٠).
(٧) إكمال ابن ماكولا (٧/ ٢٦٨).
(٨) مستدرك الحاكم (٤٤٥٩).
(٩) معجم شيوخ ابن جميع (ص١٧٩)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٩).
(١٠) توضيح المشتبه لابن ناصر (٨/ ٢٨٣).
(١١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨)؛ تحفة الأخباري (ص١٨٥).
(١٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٧)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٦).

الفصل السابع والعشرون
الخروج إلى نسف

مشكلة أمير بخارى مع البخاري

الروايات التي بين أيدينا التي تحكي عمّا دار بين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي ومحمد بن إسماعيل البخاري بحاجة إلى تأمل لمعرفة تسلسل الأحداث والسياق الذي وقع فيه ما وقع. وسأعرض هذه الروايات مبتدئًا بما رواه الشهود البخاريون، ثم الروايات المرسلة ممن عاصروا الأحداث وممن لم يعاصروها، وبهذا نقف على التفاصيل المتفق عليها وننظر فيما يحتاج إلى نظر.

روى الحاكم، عن خلف الخيام، عن سهل بن شاذويه البخاري قال: «كان محمد بن إسماعيل يسكن سكة الدهقان، وكان جماعة يختلفون إليه يُظهرون شعار أهل الحديث مِن إفراد الإقامة ورفع الأيدي في الصلاة وغير ذلك. فقال حريث بن أبي الورقاء وغيره: «هذا رجلٌ مِشْغَبٌ، وهو يفسد علينا هذه المدينة، وقد أخرجه محمد بن يحيى من نيسابور وهو إمام أهل الحديث». فاحتجُّوا عليه بابن يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد، فأُخرج. وكان محمد بن إسماعيل ورعًا يتجنّب السلطان ولا يدخل عليهم»[1].

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٦٥).

وروى الحاكم، عن خلف الخيام، عن أبي بكر محمد بن حريث الأنصاري البخاري قال: «كان نصرك البغدادي يفيد خالد بن أحمد الأمير ببخارى عن ستمائة محدِّث. غير أنّ محمد بن إسماعيل جلس عنه ببخارى وأظهر الاستخفاف به. فاعتلَّ عليه خالد باللفظ، فنفاه مِن بخارى، حتى مات في بعض قرى سمرقند»(١).

وروى غنجار، عن أبي عمرو المقرئ، عن بكر بن منير البخاري قال: «بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل: «أن احملْ إليَّ كتابَ ‹الجامع› و‹التاريخ› وغيرهما لأسمع منك». فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: «أنا لا أُذِلّ العلم ولا أحمله إلى أبواب الناس! فإن كانت لك إلى شيءٍ منه حاجة، فاحضُرني في مسجدي أو في داري. وإن لم يعجبك هذا، فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذرٌ عند الله يوم القيامة، لأني لا أكتم العلم لقول النبي ﷺ: مَن سئل عن علمٍ فكتمه، أُلجم بلجامٍ من نار»(٢). فكان سبب الوحشة بينهما هذا»(٣).

وروى أبو عبد الله بن منده، عن ابن الأخرم النيسابوري، عن أحمد بن سلمة النيسابوري في قصة خروج البخاري من نيسابور: «فخرج محمد بن إسماعيل إلى بخارى، وكَتَبَ محمدُ بن يحيى إلى خالد بن أحمد الأمير وشيوخِ بخارى بأمره. فَهَمَّ خالدُ، حتى أخرجه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حفص إلى

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٢٥٨).
(٢) سنن ابن ماجه (٢٦٤ وما بعده)؛ سنن أبي داود (٣٦٥٨)؛ سنن الترمذي (٢٦٤٩). وقد أعلَّه ابن الجوزي من جميع طرقه، انظر: العلل المتناهية (١/ ٨٨-٩٧).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٦).

بعض رباطات بخارى. فبقي إلى أن كَتَبَ إلى أهل سمرقند يستأذنهم بالقدوم عليهم، فامتنعوا عليه، ومات في قرية»[١]. ويشبه أن تكون تكملة القصة من إرسال ابن الأخرم.

وقال أحمد بن منصور الشيرازي: سمعت بعض أصحابنا يقول: «لـمّا قدم بخارى نصبت له القباب على فرسخ من البلد، واستقبله عامة أهل البلد، حتى لم يبق مذكور إلا وقد استقبله، ونثر عليه الدنانير والدراهم والسكر الكثير. فبقي أيامًا. فكتب بعد ذلك محمد بن يحيى إلى خالد بن أحمد -وكان أمير بخارى- فقال: «إن هذا الرجل قد أظهر خلاف السنة». فقرأ كتابه على أهل بخارى، فقالوا: لا نفارقه. فأمره الأمير بالخروج عن البلد، فخرج»[٢].

وروى الحاكم، عن محمد بن العباس الضبي، عن أبي بكر بن أبي عمرو الحافظ قال: «كان سبب مفارقة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري البلد -يعني بخارى- أن خالد بن أحمد الذهلي الأمير خليفة الطاهرية ببخارى سأل أن يحضر منزله فيقرأ ‹الجامع› و‹التاريخ› على أولاده، فامتنع أبو عبد الله عن الحضور عنده. فراسله أن يعقد مجلسًا لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع عن ذلك أيضًا وقال: «لا يسعني أن أخصّ بالسماع قومًا دون قوم». فاستعان خالد بن أحمد بحريث بن أبي الورقاء وغيره من أهل العلم ببخارى عليه، حتى تكلَّموا في مذهبه ونفاه عن البلد. فدعا عليهم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل فقال: اللهم أَرِهِم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم»[٣].

---

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٩٠)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٦١٧).

(٢) تقييد الجياني (١/ ٤٢).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٦)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٦٤-٤٦٥).

أبو بكر بن أبي عمرو المذكور هو محمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن مطر المطري النيسابوري[١]، أبوه هو الشيخ المزكي أبو عمرو المولود سنة (٢٦٥هـ) المتوفى سنة (٣٦٠هـ)[٢]. وتوفي أبو بكر بعد أبيه بعشر سنين، وروايته هذه مرسلة. ويظهر أن أبا بكر هذا نزل بخارى وأقام بها، فقد قال أبو أحمد الحاكم النيسابوري: «حدثني أبو بكر بن أبي عمرو المعدل ببخارى»[٣]. وعلى هذا قد يكون محمد بن العباس -وهو ابن أبي ذهل العُصْمي الهروي- سمع أبا بكر ببخارى أيضًا فنسبه بخاريًّا كما نقله الذهبي من 'تاريخ نيسابور' في إسناد هذا الخبر بقوله: «وقال الحاكم: سمعت محمد بن العباس الضبي يقول: سمعت أبا بكر بن أبي عمرو الحافظ البخاري يقول: كان سبب، إلخ»[٤].

والذي نتحصّل عليه من هذه الروايات: أن البخاري منذ عودته إلى وطنه وهو يؤرِّق مضاجع مخالفيه من الفقهاء، فقد التفَّ حوله طلبة العلم وظَهَرَ في البلد شعارُ أهل الحديث في الأمور التي يخالفون فيها الحنفية. وكان البخاري ينتقد هؤلاء المخالفين انتقادًا قاسيًا وصنَّف بسببهم ما صنَّفه في رفع الأيدي في الصلاة والقراءة خلف الإمام، وقد اعتبر فقهاءُ بخارى هذا بمثابة شغب وإفساد. فكان أمامهم ثلاثة مسالك لإسقاط البخاري: الطعن في فقهه، والطعن في عقيدته، والوقيعة بينه وبين الوالي. فأمّا الفقه، فماذا يصنعون برجلٍ قضى

(١) انظر ترجمته في: تلخيص تاريخ نيسابور (ص١٠٩)؛ أنساب السمعاني (١٢/ ٣١٥-٣١٦)؛ تاريخ الإسلام (٨/ ٣٢٩).

(٢) أنساب السمعاني (١٢/ ٣١٥).

(٣) كنى الحاكم (٣/ ٦٤).

(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٦٤-٤٦٥).

حياته في جَمْع السنن النبوية وتصنيفها ومعرفة ما يصحّ منها وما لا يصحّ؟ وهل فقهٌ بغير حديث! فما كان جوابهم إلا أن وصفوه بأنه مشغب مفسد.

وأمّا العقيدة، فكان الذهلي قد أرسل رسالة من نيسابور إلى والي بخارى وشيوخها متهمًا فيها البخاري بأنه على مذهب اللفظية في خلق القرآن، وهي التهمة التي نفاها البخاري عن نفسه. فاحتجّ مخالفوه بهذه الرسالة مثبتين بها جرح الذهلي له، وصنَّف في هذا محمد بن أبي حفص رئيس الحنفية كتابًا في الردّ على اللفظية. ولم يجد البخاري بُدًّا مِن تصنيف كتاب خلق أفعال العباد ليقرِّر فيه عقيدته ويدرأ عن نفسه ما رماه به خصومه.

وأمّا والي بخارى أحمد بن خالد الذهلي، فمع أنه كان مشهورًا بحب العلم والعلماء إلا أنهم أوغروا صدره على البخاري، حتى انتهى به الأمر أنْ أَمَرَ بإخراجه ونفيه من البلد. ويخبرنا محمد بن حريث أن البخاري أظهر الاستخفاف بهذا الأمير ولم يذهب إليه، فالبخاري كما قال سهل بن شاذويه كان يتجنّب الحكام ولا يدخل عليهم. ومَن يقارن بين خروج البخاري مِن نيسابور وخروجه مِن بخارى، يدرك أنه خرج مِن نيسابور دون تدخُّل من أميرها وإنما هو الذي ضاقت عليه نيسابور بما رحبت بسبب الذهلي. وأمّا خروجه من بخارى فكان بأمرٍ مِن أميرها بسبب الطريقة التي عامله بها البخاري.

وإذا كان الفربري مكث يسمع صحيح البخاري من سنة (٢٥٣هـ) إلى سنة (٢٥٥هـ) كما قال فيما رواه الكشاني عنه: «سمعتُ ‹الجامع الصحيح› من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين: في سنة ثلاث

وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين»[1]، فيكون ما وقع بين البخاري والوالي إنما وقع بعد فراغه من مجالس سماع الصحيح، إمّا في سنة (٢٥٥هـ) نفسها وإمّا التي تليها (٢٥٦هـ) وهي التي مات فيها البخاري.

ومِن استعراض هذه الروايات وما نقله العلماء في كتبهم عند حديثهم عن إخراج البخاري من بلده، لا نجد من الأحداث بعد ذلك إلا وفاة البخاري في إحدى قرى سمرقند، كذا ذكر محمد بن حريث البخاري وأحمد بن سلمة النيسابوري، وعلى هذا أطبق العلماء. بيد أن أحمد بن سلمة لم يشهد ما حدث للبخاري بعد خروجه من نيسابور وإنما رواه مرسلًا إن لم يكن الإرسال من ابن الأخرم نفسه، وكذا محمد بن حريث وإن كان بخاريًا فهو لم يصحب البخاري بعد خروجه من بلده فيعرف إلى أين اتّجه. والصحيح أن البخاري لم يتّجه مباشرةً إلى سمرقند كما قيل، وإنما خرج إلى نسف وهناك حدَّث بجامعه الصحيح.

دخول البخاري نسف

رأيتَ فيما سبق أن أبا جعفر الورّاق لم يصحب البخاريَّ في رحلته العراقية الأخيرة وإنما بقي في بلده، وكل ما سجَّله مِن أحداثٍ وأقوالٍ بخصوص هذه الرحلة إنما رواه عن البخاري بواسطة، ولو كان موجودًا بنفسه مع أستاذه لما احتاج إلى الرواية عن غيره. وبالمثل نجد أن الورّاق لم يصحب البخاريَّ كذلك عندما خرج من بخارى، فقد روى خبر وفاته نقلًا عن غالب بن جبريل السمرقندي كما سيأتي.

(١) تقييد ابن نقطة (ص٢٩٢).

وقد يؤخذ من كلام الورّاق أن آخر عهده بالبخاري كان قبل موته بشهر، والبخاري مات في آخر يوم من رمضان ليلة الفطر سنة (٢٥٦هـ)، فيكون خروجه من بخارى في آخر شعبان أو أول رمضان. قال ورّاق البخاري: «سمعته قبل موته بشهر يقول: كتبتُ عن ألفٍ وثمانين رجلًا، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[(١)].

متى دخل البخاري نسف؟ ومتى خرج منها؟ يقول المستغفري في تاريخ نسف في ترجمة البخاري: «دخل نسف سنة ست وخمسين، وحدَّث بها بجامعة الصحيح. وخرج إلى سمرقند لعشرٍ بقين من رمضان، ومات بقرية خرتنك ليلة الفطر»[(٢)]. وهذا النقل النفيس يضع بين أيدينا الترتيب الصحيح للأحداث: الخروج من بخارى، ثم دخول نسف، ثم الوفاة بقرية خرتنك، وكلها استغرقت شهرًا أو أقلّ.

والطريق من بخارى إلى نسف هكذا: من بخارى إلى قراجون مرحلة، ومنها إلى ميانكال مرحلة، ومنها إلى مايَمُرْغ مرحلة، ومنها إلى نسف مرحلة[(٣)]، فتلك أربع مراحل بأربعة أيام. فإن قلنا إن البخاري خرج تقريبًا في أول رمضان، فيكون دخوله نسف في اليوم الرابع أو الخامس من الشهر. وبما أنه خرج من نسف في اليوم العشرين من رمضان، فتكون مدة إقامته بنسف في حدود خمسة عشر يومًا.

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩٥).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤٧-١٤٨).

(٣) مسالك الإصطخري (ص٣٣٧).

هذا وقال أحمد بن منصور الشيرازي: «حكى لي بعض أصحابنا، عن إبراهيم بن معقل قال: رأيتُ محمد بن إسماعيل في اليوم الذي أُخرج فيه من بخارى، فتقدمتُ إليه فقلت: يا أبا عبد الله، كيف ترى هذا اليوم مِن ذلك اليوم الذي نُثر عليك فيه ما نُثر؟ فقال: «لا أبالي إذا سلم ديني»»[١]. وذِكْرُ إبراهيم بن معقل النسفي في هذه القصة يدلّ على أن البخاري خرج من بخارى إلى نسف لا بيكند كما في باقي القصة، وسيأتي الكلام عن ذلك في الفصل التالي.

دخل البخاري نسف وأقام في منطقة تُدعى سكّة بايان، وكان يصلّي في مسجدها مدة إقامته هناك. قال السمعاني تحت نسبة الباياني: «هذه النسبة إلى سكّةٍ بنسف يقال لها سكّة بايان، وهي محلّة معروفة نزلها الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، مضيتُ إليها قاصدًا وصلّيتُ في المسجد الذي كان يصلي فيه البخاري»[٢]. وكان أبو محمد جبرئيل بن عون الآفُراني النسفي هو رفيق البخاري وورّاقه أيام إقامته بنسف[٣].

وهذه أسماءُ مَن وقفتُ عليهم مِن النسفيين الذين سمعوا مِن البخاري: إبراهيم بن معقل، أبو الفضل جعفر بن محمد بن العباس التوبني[٤]، حاتم بن خُجَيم -واسمه جزيمة- الآفُراني[٥]، حماد بن شاكر، خلف بن شاهد[٦]،

---

(١) تقييد الجياني (١/ ٤٢-٤٣).
(٢) أنساب السمعاني (٢/ ٧٣).
(٣) السابق (١/ ٨٠).
(٤) السابق (٣/ ١٠١).
(٥) إكمال ابن ماكولا (٢/ ٥١).
(٦) تاريخ الإسلام (٧/ ١٣٢).

أبو النضر شريح بن أبي عبد الله بن إسماعيل الزاهد[١]، أبو أحمد طالب بن علي بن الحسن بن طورخان الشيركثي[٢]، طاهر بن محمد بن مخلد[٣]، طفيل بن زيد التميمي[٤]، أبو محمد عبد الله بن يحيى بن موسى القاضي الشيرزاذي السرخسي كان على قضاء نسف[٥]، غفير بن جرير[٦]، أبو معشر الفضل بن أحمد بن يعقوب بن أشرس الضرير الضبي[٧]، محمد بن جعفر بن محمد بن عصام الأنصاري[٨]، أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر الأمين[٩]، أبو العباس محمود بن عنبر بن نعيم الأزدي[١٠]، أبو يوسف المسيح بن داود النخشبي[١١]، أبو يوسف مسيح بن عصمة الشيركثي[١٢]، أبو طلحة منصور بن محمد البزدي.

وممن أدرك البخاري ورآه ولم يسمع منه: أبو بكر حم -واسمه محمد- بن السري بن عباد الجويباري[١٣].

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٩٥٢).
(٢) أنساب السمعاني (٨/ ٢٣١).
(٣) تقييد ابن نقطة (ص٣١)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٣٩٨).
(٤) أنساب السمعاني (١/ ١١٨).
(٥) السابق (٨/ ٢٢٥-٢٢٦).
(٦) تكملة الإكمال لابن نقطة (٤/ ٣٧٥).
(٧) تاريخ الإسلام (٧/ ١٢٢).
(٨) السابق (٧/ ٧٥١).
(٩) السابق (٧/ ١٣٨).
(١٠) السابق (٧/ ٢٨٧).
(١١) إكمال ابن ماكولا (٧/ ١٩٠).
(١٢) الموضع السابق نفسه.
(١٣) السابق (٢/ ٥٤١)؛ أنساب السمعاني (٣/ ٤٢٥).

الرواية النسفية للجامع الصحيح

كثيرٌ مِن هؤلاء النسفيين سمعوا «الصحيح» من البخاري، بيد أن أشهر مَن رواه عنه اثنان: إبراهيم بن معقل، وحماد بن شاكر. فأمّا إبراهيم فهو الإمام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج السانْجَني[١]، ولد سنة (٢١٠هـ)[٢] أي أنه أصغر من البخاري بست عشرة سنة، فهو بهذا من كبار تلاميذه إذ كان عمره عند دخول البخاري نسف ستًّا وأربعين سنة. سمع بما وراء النهر ورحل إلى خراسان والعراق والحجاز والشام ومصر، ولقي أحمد بن حنبل بعد أن امتنع عن رواية الحديث، وهو يشارك البخاري في عددٍ مِن شيوخه، وهو إمام نسف وقاضيها عالمٌ بالفقه والحديث وصنَّف «المسند» و«التفسير» وغيرهما. ولمكانته قال فيه السمعاني: «حدَّث بكتاب «الجامع الصحيح» لمحمد بن إسماعيل البخاري عنه، وهو أَجَلُّ[٣] مَن روى ذلك الكتاب عنه»[٤].

وقد أخبر البخاريُّ ابنَ معقل بقصة هذا الكتاب وكيفية تصنيفه؛ فروى الحاكم، عن خلف الخيام، عن ابن معقل قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: «كنتُ عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو

---

(١) انظر ترجمته في: إرشاد الخليلي (٣/ ٩٦٨)؛ أنساب السمعاني (٧/ ٣٣؛ ١٣/ ٩٣)؛ تاريخ دمشق (٧/ ٢٢٥)؛ نبلاء الذهبي (١٣/ ٤٩٣)؛ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي (١/ ٤٩).

(٢) قال السمعاني: «مات عن خمس وثمانين سنة في ذي القعدة سنة خمس وتسعين ومائتين» (الأنساب ٧/ ٣٥)، فاقتضى ذلك أن تكون ولادته في تلك السنة (٢٩٥-٨٥=٢١٠).

(٣) في المطبوع: «آخر»، وعلَّق المحقق في الهامش قائلاً: «من: م، س. وفي الأصل: «أصل»». اهـ وكلاهما تحريف، وما أثبتُّه هو الأوفق للرسم والسياق.

(٤) أنساب السمعاني (٧/ ٣٤).

جمعتم كتابًا مختصرًا لسنن النبي ﷺ! فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع هذا الكتاب»(١).

وروى غنجار، عن محمد بن عمران الجرجاني، عن الحسن بن جعفر الشاشي، عن ابن معقل قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «خرَّجتُ كتابي ‹الجامع› في بضع عشرة سنة، وجعلته فيما بيني وبين الله حُجّة»(٢). وروى ابن عدي(٣)، عن الحسن بن الحسين البزاز البخاري (ح) وروى غنجار(٤)، عن محمد بن الحسين بن علي الكاتب - كلاهما عن ابن معقل قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «ما أدخلتُ في كتاب ‹الجامع› إلا ما صحّ، وتركتُ مِن الصحاح لحال الطول».

وهذا الكتاب سمعه ابن معقل على مصنِّفه مِن أوله إلى آخر كتاب الفتن، ثم بالإجازة مِن أول كتاب الأحكام إلى آخر نسخته وهي تنتهي في أثناء كتاب التوحيد آخر كُتُب الجامع. قال أبو علي الجياني: «روينا عن أبي الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني، عن إبراهيم بن معقل: أن البخاري أجاز له آخر الديوان مِن أول كتاب الأحكام إلى آخر ما رواه النسفي من الجامع. لأن في رواية إبراهيم النسفي نقصان أوراق مِن آخر الديوان عن رواية الفربري -قد عَلَّمْتُ على الموضع في كتابي- وذلك في باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٦).
(٢) تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٣).
(٣) الكامل لابن عدي (١/ ٣١٧)؛ مشايخ البخاري لابن عدي (ص٦٢).
(٤) تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٣).

﴿يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]. روى النسفي من هذا الباب تسعة أحاديث آخرها بعض حديث عائشة في الإفك.. وروى الفربري زائدًا عليه.. إلى آخر ما رواه الفربري عن البخاري من الديوان، وهو تسع أوراق من كتابي»[(١)].

وروى هذا الكتابَ عن ابن معقل راويان: أشهرهم أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيّام الكرابيسي البخاري، وعنه انتشرت هذه الرواية، وأشهر مَن رواها عنه: أبو سليمان الخطابي البستي أول شارح لصحيح البخاري[(٢)]، وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري[(٣)]، وأبو بكر الكلاباذي البخاري صاحب بحر الفوائد[(٤)]. ورواه عن ابن معقل أيضًا: صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني[(٥)].

ولم تأخذ هذه الرواية حقها من العناية لسببين؛ أحدهما: أنها ناقصةُ الآخِر لأن ابن معقل تنتهي نسخته عند الحديث التاسع في كتاب التوحيد، وباقي أحاديث الكتاب ساقطة وهي بضع وستون حديثًا. والثاني: أن القدر المسموع

---

(١) تقييد الجياني (١/ ٦٢). وانظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ١٠)؛ فهرسة ابن خير (ص١٣٤)؛ النكت على صحيح البخاري لابن حجر (١/ ١٥٣).

(٢) أعلام الحديث للخطابي (١/ ١٠٥-١٠٦)؛ غريب الحديث للخطابي (١/ ١٦٣، ومواضع أخرى). ويلاحظ أن الخطابي لم يسمع هذه الرواية كاملةً من خلف الخيام، وإنما انتهت روايته عند أول كتاب التفسير كما صرَّح بنفسه (أعلام الحديث، ٣/ ١٧٩٥). فسماع الخطابي من هذه الرواية ينقص حوالي ثلاثة آلاف حديث، وقد استكمل هذا النقص من رواية محمد بن خالد بن الحسن عن الفربري كما صرَّح في الموضع نفسه.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١٣٥٠٨، ١٥٣٤١، ١٧٣٥٨، ومواضع أخرى).

(٤) بحر الفوائد للكلاباذي (ص٢٧٤، ٢٩٩، ٣٤٣، ومواضع أخرى).

(٥) تاريخ ابن الفرضي (١/ ١٥٤-١٥٥)؛ تقييد الجياني (١/ ٦٢؛ ٢/ ٥٦٦).

منها لابن معقل ينتهي بنهاية كتابة الفتن وما بعد ذلك فبالإجازة، والمتأخرون تناقلوا هذه الرواية كلها بالإجازة فيما بعد. ولا جرم أن الحرص على علوّ الأسانيد يكون في المسموعات لا الإجازات.

وهذه الرواية دخلت الأندلس على يد أبي القاسم أصبغ بن قاسم بن أصبغ القاضي الإستجي (ت ٣٦٣هـ)، بروايته عن صالح الأصبهاني، عن ابن معقل[١]. واندثر هذا الطريق. ثم أدخلها مُسنِدُ الأندلس المعمَّر أبو العاصي حكم بن محمد بن حكم الجذامي القرطبي (ت ٤٤٧هـ)، بروايته عن أبي الفضل أحمد بن أبي عمران الهروي، عن خلف، عن ابن معقل. وقد أخذها عنه أبو علي الجياني بالإجازة[٢]، وإليه ترجع أسانيد المتأخرين غربًا وشرقًا واندثرت سائر أسانيد ابن معقل.

وأمّا حماد فهو أبو محمد حماد بن شاكر بن سَوِيّة بن وَنُوسان الورّاق من المدينة الداخلة بنسف[٣]، وهو ثقة مأمون رحل إلى الشام والعراق وسمع أيضًا من الترمذي، وتوفي سنة (٣١١هـ). كَتَبَ صحيح البخاري بخطِّه، وكانت هذه النسخة عند تلميذه أبي يعلى عبد المؤمن بن خلف النسفي فقد قال المستغفري في (تاريخ نسف): «وجدتُ بخط أبي يعلى على ظهر كتاب الجامع الذي كان عنده بخط حماد بن شاكر» وذكر حكاية[٤].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (الموضع السابق).

(٢) تقييد الجياني (٢/ ٥٦٦).

(٣) انظر ترجمته في: إكمال ابن ماكولا (٤/ ٣٩٤)؛ أنساب السمعاني (١٣/ ٣٦٦)؛ تقييد ابن نقطة (ص٢٥٧-٢٥٨)؛ نبلاء الذهبي (١٥/ ٥)؛ الوافي بالوفيات (١٣/ ٩٤).

(٤) أنساب السمعاني (١/ ١١٨).

وروى الصحيح عن حماد بن شاكر من النسفيين: أبو عمرو بكر بن محمد بن جعفر الراهبي المؤذن[١]، وأبو يعلى عبد المؤمن بن خلف بن طفيل بن زيد التميمي[٢]، وأبو نصر أحمد بن محتاج بن روح الصيرفي حفيد حماد من ابنته[٣]. ورواه عنه من غير النسفيين: أبو سعيد أحمد بن محمد بن رميح النسوي[٤]، وأبو أحمد قاضي بخارى[٥]. وكان أصل حماد بن شاكر هو عمدة النسفيين، وهو الذي وجدوا على ظهره طبقة السماع بخط أبي الفضل جعفر بن محمد بن العباس الكبير التوبني مذكور فيها أبو طلحة منصور بن محمد البزدي وكان صغيرًا آنذاك، فصححوا سماعه من البخاري بذلك[٦].

وقد وقف الخطابي على هذه الرواية أيضًا، لكن يظهر أنها لم تقع له سماعًا ولذلك لم يَسُقْ إسنادَه إليها، فقد قال في أحد المواضع من شرحه على البخاري: «تأمّلتُ النسخ المسموعة من أبي عبد الله من طريق حماد بن شاكر وإبراهيم بن معقل والفربري، فإذا كلها متفقة، إلخ»[٧].

---

(١) دلائل النبوة للمستغفري (٤، ٩٣، ١٤٨، ومواضع أخرى)؛ إكمال ابن ماكولا (٧/ ١٥٧)؛ تقييد ابن نقطة (ص٢٢٠)؛ نبلاء الذهبي (١٥/ ٥؛ ١٦/ ٣٩٦).

(٢) أنساب السمعاني (١/ ١١٨).

(٣) تقييد ابن نقطة (ص١٨١).

(٤) أنساب السمعاني (٣/ ١٠١).

(٥) تقييد ابن نقطة (ص٢٥٨). هكذا وقع غير منسوب.

(٦) قال المستغفري في تاريخ نسف: «يضعِّفون روايته مِن جهة صغره حين سمع. ويقولون وجدوا سماعه بخط جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين، وقرأوا كلَّه مِن أصل حماد بن شاكر» (تقييد ابن نقطة، ص٤٥٢؛ نبلاء الذهبي، ١٥/ ٢٧٩). وقال السمعاني: «وجدوا سماع أبي طلحة.. بخط جعفر بن محمد الكبير على ظهر الجامع» (الأنساب، ٣/ ١٠١-١٠٢).

(٧) أعلام الحديث للخطابي (٣/ ٢٢٦٦).

ورواية حماد هذه كأختها ناقصةُ الآخِر، وهي سماعٌ مِن أول الكتاب إلى قبيل كتاب الأحكام، والباقي إجازة[١]. وقد قال الزركشي في معرض كلامه على عدد أحاديث الصحيح في رواية الفربري: «وأمّا رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمائتي حديث، ودون هذه بمائة حديث رواية إبراهيم بن معقل. نُقل ذلك مِن خط الشيخ أبي محمد عبد الملك بن الحسن بن عبد الله الصقلي»[٢]. وما نَصَّه الجياني عن رواية ابن معقل ينقض هذا الكلام.

ويتبيَّن مما سبق أن هاتين الروايتين النسفيتين تشتركان في نفس المآخذ: أنها ليست كلها سماعًا من البخاري وإنما بعضها إجازة، وأنها ناقصة الآخر ولا تشتمل على باقي أحاديث الكتاب. ولا تفسير لهذا عندي إلا أن البخاري لم يتيسَّر له البقاء في نسف مدةً تمكِّنه من إبراز الكتاب بتمامه لطلبة العلم، فلم تكن إقامته عندهم إلا أسبوعين أو تزيد قليلًا. ولعلّه في هذه الأثناء كان يتعجّل الخروج إلى سمرقند.



---

(١) النكت على صحيح البخاري لابن حجر (١/ ١٥٣).

(٢) نكت الزركشي على ابن الصلاح (١/ ١٨٩-١٩٠). وهذه العبارة نقلها العراقي على علاتها (التقييد والإيضاح، ص١٥)، فتعقبه ابن حجر وقال: إن جميع الروايات الثلاث في العدد سواء وإن ما فات حمادًا وابن معقل سماعه أخذاه إجازةً، انظر: نكت ابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٢٩٤-٢٩٥). وفي كلام ابن حجر هنا نظر. وقد أرجع ابن حجر الإحصاء المذكور لرواية الفربري إلى الحمويي وأن الناس قلّدوه فيه، انظر: النكت الوفية للبقاعي (١/ ١٣٠). وهذا الإحصاء أثبته ابن طاهر في كتابه المفقود «جواب المتعنت» بإسناده إلى الحمويي، انظر: مقدمة الفتح (ص٤٦٥).

الفصل الثامن والعشرون
وفاة البخاري

خرج البخاري من نسف متوجِّهًا إلى سمرقند أملًا في أن يجد بها وطنًا بديلًا عن وطنه الذي أُخرج منه. وقد نقل لنا المستغفري توقيت هذه الرحلة فقال: «رأيتُ بخطِّ أبي يعلى عبد المؤمن بن خلف بن طفيل يحكي في آخر جامع البخاري مكتوبًا: «خرج أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري من نسف لعشرٍ بقين[١] من شهر رمضان، ومات بخرتنك ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين»[٢]. ونسخة (الجامع) هذه هي أصل حماد بن شاكر.

والطريق من نسف إلى سمرقند كالتالي: من نسف إلى كش ثلاث مراحل[٣]، ومن كش إلى سمرقند مرحلتان[٤]، فتلك خمسة أيام. فإذا كان البخاري خرج من نسف لعشرٍ بقين من رمضان، فيكون وصوله سمرقند لخمسٍ بقين منه. على أنه لم يدخل سمرقند، وإنما ذهب إلى بعض أقاربه في قرية من قراها تُسمّى خرتنك وقد أصابه الإعياء الشديد.

وكان ممن لازموا البخاري في هذه القرية رجلٌ يُدعى عبد القدوس بن

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: «يعني». والتصويب مما نقله الذهبي من تاريخ المستغفري (تاريخ الإسلام، ٦/ ١٤٧-١٤٨).

(٢) دلائل النبوة للمستغفري (٢/ ٧٩٠).

(٣) مسالك الإصطخري (ص٣٤٣).

(٤) السابق (ص٣٣٨).

عبد الجبار، وقد حكى لابن عدي قصة وفاة البخاري كما شهدها. قال ابن عدي: سمعت عبد القدوس بن عبد الجبار السمرقندي يقول: «جاء محمد بن إسماعيل إلى خرتنك -قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها- وكان له بها أقرباء فنزل عندهم. فسمعتُه ليلةً من الليالي وقد فرغ من صلاة الليل يدعو ويقول في دعائه: «اللهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرضُ بما رحبت، فاقبضني إليك». فما تم الشهر حتى قبضه الله، وقبره بخرتنك ﷺ»[١].

وما نقله عبد القدوس من استجابة الله دعاء البخاري يجعل هذه هي المرة الثالثة التي يدعو البخاري فيها الله تعالى ويستجيب له، فقد مَرَّ عليك قوله لامرأة أخيه: «دعوتُ ربي ﷻ مرتين، فاستجاب لي. فلن أحبّ أن أدعو بعد ذلك، فلعلّه ينقص من حسناتي أو يعجّل لي في الدنيا!»[٢]. وهذه المرة أقوى من سابقاتها لأنها دعاء بالموت.

أمّا صاحب المنزل الذي استضاف البخاري فهو أبو منصور غالب بن جبريل الخرتنكي[٣]، وقد حكى تفاصيل وفاة البخاري عندهم. والذي نقل لنا روايته

(١) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٦٠-٦١).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٨)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٦٣).

(٣) قال الإدريسي في تاريخه: «غالب بن جبريل الخرتنكي السمرقندي شيخ آخر كنيته أبو منصور، نزل عليه محمد بن إسماعيل البخاري ومات عنده وتولّى أسباب دفنه، حكى ذلك عنه أبو جعفر محمد بن أبي حاتم وراق محمد بن إسماعيل. لا أعلم له حديثًا مسندًا، يقال إنه كان من أهل العلم، تُحكى عنه حكايات وفضائل لمحمد بن إسماعيل. ذُكر لي أن غالب بن جبريل هذا مات بعد البخاري بقليل، وأوصى أن يُدفن إلى جنبه» (المتفق والمفترق للخطيب، ٣/ ١٧٦٤). ونقله السمعاني مختصرًا ولم يصرِّح بالإدريسي (الأنساب، ٥/ ٧٩).

الطويلة للأحداث هو ورّاق البخاري، مما يدل على أنه لم يصحب شيخه بعد خروجه من بخارى ولم يشهد وفاته، ولذلك احتاج إلى روايتها عن غيره ممن شهدها. قال الورّاق في كتابه: «توفي أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بسمرقند بقرية يقال لها خرتنك، ودُفن بعد الظهر من يوم الفطر.

وسمعت غالب بن جبريل -وهو الذي كان نزل عليه أبو عبد الله- يقول: إنه أقام عندنا أيامًا، فمرض واشتد به المرض، حتى وجَّه رسولًا إلى مدينة سمرقند في إخراجِ مَحْمِل[١]. فلمّا وافاه، تهيأ للركوب فلبس خُفّيه وتعمَّم. فلمّا مشى قَدْرَ عشرين خطوة أو نحوها وأنا آخذٌ بعضده ورجلٌ آخر معي يقوده إلى الدابة ليركبها، قال ﷺ: «أرسِلوني فقد ضعفتُ!» فدعا بدعوات، ثم اضطجع، فقضى ﷺ.

فسال منه من العرق شيءٌ لا يوصف، فلمّا سكن منه العرق أدرجناه في ثيابه[٢]. وكان فيما قال لنا وأوصى إلينا: «أن كفِّنوني في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ ليس فيها قميصٌ ولا عمامة»، ففعلنا ذلك. فلمّا دفنّاه، فاح من تراب قبره رائحة غالية[٣] أطيب من المسك، فدام ذلك أيامًا. ثم عَلَت سواري[٤] بيضٌ في السماء مستطيلة بحذاء قبره، فجعل الناس يختلفون ويتعجبون.

---

(١) تحرفت عند الذهبي إلى: «محمد» بالدال، ووقعت عند المستغفري معرَّفة: «المحمل». وهو الهودج.

(٢) عند الذهبي: «فما سكن منه العرق إلى أن أدرجناه في ثيابه»، والعبارة عند المستغفري بلا فاء في أولها.

(٣) «غالية»: ليست عند المستغفري.

(٤) عند المستغفري: «بسواري».

فأمّا التراب فإنهم كانوا يرفعون عن القبر حتى ظَهَرَ القبر[١]، ولم نكن نقدر على حفظ القبر بالـحُرّاس، وغُلبنا على أنفسنا. فنصبنا على القبر خشبًا مشبكًا[٢]لم يكن أحدٌ يقدر على الوصول إلى القبر، فكانوا يرفعون ما حول القبر من التراب، ولم يكونوا يخلصون إلى القبر[٣]. وأمّا ريح الطيب فإنه قد دام أيامًا كثيرة، حتى تحدَّث أهلُ البلدة وتعجبوا من ذلك. وظهر عند مخالفيه أَمْرُه بعد وفاته، وخرج بعضُ مخالفيه إلى قبره وأظهروا التوبة والندامة مما كانوا شرعوا فيه من مذموم المذهب[٤]! ولم يعش أبو منصور غالب بن جبريل بعده إلا القليل حتى مات، وأوصى أن يُدفن إلى جنبه»[٥].

وممن حَضَر دَفْن البخاريِّ بخرتنك إبراهيمُ بن محمد وهو عندي ابن سلام البيكندي؛ روى غنجار، عن أبي نصر أحمد بن سهل بن حمدويه، عن أبي العباس الفضل بن بسام قال: سمعت إبراهيم بن محمد يقول: «أنا تولّيتُ دفن محمد بن إسماعيل البخاري لـمّا مات بخرتنك، فأردتُ حَمْلَه إلى سمرقند أن أدفنه بها، فلم يتركني صاحبٌ لنا من أهل سِكِجِكَث[٦]، فدفناه بها.

(١) عند المستغفري: «اللبن».
(٢) عند المستغفري: «مسندًا».
(٣) «فكانوا يرفعون، إلخ»: ليست عند المستغفري، ويظهر أنها سقطت من الناسخ لانتقال النظر.
(٤) «من مذموم المذهب»: ليست عند المستغفري.
(٥) دلائل النبوة للمستغفري (٢/ ٧٨٩-٧٩٠)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٦٦-٤٦٧)؛ تاريخ الإسلام (٦/ ١٦٣)؛ تغليق ابن حجر (٥/ ٤٤١).
(٦) قرية من قرى بخارى تبعد عنها أربعة فراسخ على طريق سمرقند. انظر: أنساب السمعاني (٧/ ١٥٥).

فلمّا أن فرغنا ورجعتُ إلى المنزل الذي كنتُ فيه، قال لي صاحب القصر: سألتُه أمس فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في القرآن؟ فقال: «القران كلام الله غير مخلوق». فقلت له: إن الناس يزعمون أنك تقول: ليس في المصحف قرآن ولا في صدور الناس. فقال: استغفر الله أن تشهد عليَّ بما لم تسمعه مني! إني أقول كما قال الله: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾ [الطور: ١-٢]، أقول: في المصاحف قرآن، وفي صدور الرجال قرآن. فمن قال غير هذا يستتاب، فإن تاب وإلا سبيله سبيل الكفر»»[(١)].

هذا وقد روى الحاكم، عن خلف الخيام قال: سمعت أبا حسان مهيب بن سليم الكرماني يقول: «مات محمد بن إسماعيل رحمه الله عندنا ليلة الفطر أول ليلةٍ من شوال سنة ست وخمسين ومائتين. وكان بلغ عمره اثنتين وستين سنة غير ثنتي عشرة ليلة، وكان مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة. وكان في بيتٍ وحده، فوجدناه لـمّا أصبحنا وهو ميت»[(٢)]. في ألفاظ هذه الرواية نكارة، فمن أين يقول مهيب إن البخاري مات عندهم!

وقد خولف خلف في روايته هذه عن مهيب؛ فروى غنجار، عن أبي عمرو المقرئ وأبي عبيد أحمد بن عروة بن أحمد بن إبراهيم قالا: سمعنا أبا حسان مهيب بن سليم بن مجاهد يقول: «توفي أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن

---

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٢/ ٣٩٥)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٥)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٦)؛ .

(٢) طبقات السبكي الكبرى (٢/ ٢٣٢). ونقله الذهبي مختصرًا (النبلاء، ١٢/ ٤٦٨؛ التاريخ، ٦/ ١٦٤).

إبراهيم ليلة السبت ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين»[١]. وهذه الرواية أصح عن مهيب.

وروى ابن عدي، عن الحسن بن الحسين البزاز البخاري قال: «توفي محمد بن إسماعيل البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت مستهل شوال سنة ست وخمسين ومائتين، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا ﷺ»[٢].

وقال أحمد بن منصور الشيرازي في خبر خروج البخاري من بخارى بلا إسناد: «فخرج إلى بيكند، فصار الناس معه حزبين: حزب معه، وحزب عليه. إلى أن كتب إليه أهل سمرقند فسألوه أن يقدم عليهم، فقدم إلى أن وصل بعض قرى سمرقند. فوقع بين أهل سمرقند فتنة من سببه: قوم يريدون إدخاله البلد، وقوم لا يريدون ذلك، إلى أن اتفقوا على أن يدخل إليهم. فاتصل به الخبر وما وقع بينهم بسببه، فخرج يريد أن يركب فلما استوى على دابته قال: «اللهم خِرْ لي» ثلاثًا، فسقط ميتًا. فاتصل بأهل سمرقند، فأتوا بأجمعهم فصلوا عليه. ويزار بها قبره إلى اليوم ﷺ»[٣].

ورواية أحمد بن منصور هذه فيها نكارة وتخالف سائر الروايات في بعض تفاصيلها، ووصفها الذهبي عقب إيرادها بقوله: «هذه حكاية شاذة منقطعة، والصحيح ما يأتي خلافها»[٤]، ثم ساق في قصة الوفاة بعض ما سقناه آنفًا.

---

(١) تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٨).

(٢) مشايخ البخاري لابن عدي (ص٦٢).

(٣) تقييد الجياني (١/ ٤٣).

(٤) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٦٤).

والذي نتحصل عليه من مجموع هذه الروايات، لا سيما ما رواه شهود الواقعة، هو أن البخاري مكث أيامًا معدودة في خرتنك، وأرسل إلى بعض معارفه في سمرقند كي يُحضر له هودج ليركبه. وكان البخاري في هذه المدة قد أصابه الإعياء الشديد، حتى آل به الحال إلى أنه لم يقدر على المشي بمفرده. وهنا انقطع رجاؤه في أي شيء في الدنيا وقد أصبح شريدًا وحيدًا تطارده اتهامات الناس، فلم يجد بُدًّا من أن يتوجَّه إلى الله سبحانه صائمًا قائمًا وهو يُحسن به الظن في قبول دعائه أن يُخرجه من ضيق الدنيا إلى سعة رحمته، فاستجاب الله دعاءه وقبض روحه.

وقد شهد الوفاةَ والدفنَ اثنان من أهل بخارى هما إبراهيم بن محمد والآخر السِّكِجِكَثي، بخلاف صاحب المنزل وبعض الحاضرين من أهل القرية. وقد يكون إبراهيم هذا هو الذي أرسل إليه البخاري في سمرقند أن يأتيه بمحمل، فلمّا توفي أراد إبراهيم أن يحمله معه إلى سمرقند ليدفنه هناك، وكان رأي صاحبه أن يُدفن حيث مات. كان ذلك في يوم الجمعة آخر أيام رمضان، ومات البخاري في تلك الليلة بعد العشاء، وانتظر الناسُ حتى صلّوا العيد من الغد ثم صلّوا عليه عقب صلاة الظهر ودفنوه على الصفة التي قالها غالب بن جبريل.

وانتشر الخبر في تلك النواحي، وتناقل الناسُ أَمْرَ الرائحة الزكية التي ظلّت تفوح أيامًا، مما اعتبروه أمارةً على صلاح البخاري وحُسن خاتمته. فتوافد الناس حينها على قبر البخاري، وممن جاءوه بعض خصومه والطاعنين فيه فأظهروا الندم على ما اقترفوه في حقِّه.

وأمّا مصائر أصحاب الفتنة ببخارى فيرويها لنا الحاكم، عن محمد بن العباس الضبي، عن أبي بكر بن أبي عمرو الحافظ قال في قصة خروج البخاري: «فاستعان خالدُ بن أحمد بحريث بن أبي الورقاء وغيره من أهل العلم ببخارى عليه، حتى تكلَّموا في مذهبه ونفاه عن البلد. فدعا عليهم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل فقال: «اللهم أَرِهِم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم». فأمّا خالد فلم يأتِ عليه إلا أقلّ من شهر حتى ورد أمر الطاهرية بأن ينادى عليه، فنودي عليه وهو على أتان وأُشخص على أكاف، ثم صار عاقبة أمره إلى ما قد اشتهر وشاع. وأما حريث بن أبي الورقاء فإنه ابتلي بأهله، فرأى فيها ما يجلّ عن الوصف. وأمّا فلان أحد القوم -وسمّاه- فإنه ابتلي بأولاده وأراه الله فيهم البلايا»[١].

وهذه القصة مرسلة كما بيّنّا مِن قبلُ، ولا يثبت عن البخاري أنه دعا على خصومه قطّ رغم إنكار تلاميذه عليه؛ فقد قال له عبد المجيد بن إبراهيم فيما رواه ورّاق البخاري: «كيف لا تدعو الله على هؤلاء الذين يظلمونك ويتناولونك ويبهتونك؟»، فما كان جوابه إلا أن قال: «قال النبي ﷺ: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»، وقال ﷺ: «مَن دعا على ظالمه، فقد انتصر»»[٢]. فرجلٌ هذا وَرَعُه يمنعه من الدعاء على خصومه، كيف يقال إنه دعا على أولادهم وأهاليهم! وقد تناقل العلماءُ رواية أبي بكر بن أبي عمرو على علاتها.

وإذا كان بعض خصوم البخاري قد أظهروا التوبة والندامة بعد موته، فإن

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٦)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٩٧).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٦٠-٤٦٢).

بعضهم ظَلّوا على موقفهم ووَرَّثوا أتباعهم القدحَ في هذا الإمام وعقيدته ومكانته العلمية، حتى وصل الحال ببعضهم أن اختلقوا الحكايات المكذوبة عليه! وإنّ مَن له أدنى معرفة بالتواريخ سيدرك مدى استخفاف هؤلاء الوضّاعين بعقولِ مَن وَضعوا لهم هذه الحكايات، إذ تراهم يعمدون إلى إمامٍ مشهورٍ ويجعلونه بطلًا للحكاية حتى لا يقال إن الطاعنين في البخاري نكرات.

فمن هذه الحكايات المفضوحة ما نقله ابن تيمية قال: «رأيتُ بخط بعض الشيوخ الذين لهم علم ودين يقول: مات البخاري بقرية خرتنك، فأرسل أحمدُ إلى أهل القرية يأمرهم أن لا يصلّوا عليه لأجل قوله في مسألة اللفظ»[1]. ومعلوم أن أحمد مات سنة (٢٤١هـ) أي: قبل وفاة البخاري بخمس عشرة سنة، فهل أرسل لهم ذلك وهو في قبره!

وحكاية أخرى ينقلها ابن خلِّكان قال: «قال صالح ابن الإمام أحمد: إن البخاري لـمّا نُسب إليه القول بالوقف في القراءة، هَجَرَه الإمامُ أحمد. ولـمّا قدم بغداد والإمام أحمد يحدِّث بجامع الرصافة، جلس البخاري في مجلسه. فلمّا رآه الإمام أحمد، سكت ونزل من مكانه. فيقال: إنه لم يسمع من الإمام أحمد إلا حديثًا واحدًا»[2].

والبخاري إنما اتُّهِم بمسألة اللفظ لا الوقف، ولم يقع ذلك إلا في نيسابور بعد أن دخلها سنة (٢٥٠هـ) أي بعد موت أحمد بسنين. وأحمد ثناؤه على البخاري معروف، حتى إنه كان يريد بقاءه عنده بالعراق؛ فقد روى الفربري،

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٢٠٨).

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان (١٥/ ١٠٥).

عن البخاري قال: «دخلتُ بغداد آخر ثمان مرات، كل ذلك أجالس أحمد بن حنبل. فقال لي في آخر ما ودَّعتُه: «يا أبا عبد الله، تترك العلم والناس وتصير إلى خراسان!» فأنا الآن أذكر قوله»[١].

ويشبه عندي أن يكون ابن خلكان قد نقل هذه الحكاية عن مصادر وسيطة، ويكون صالح بن أحمد المذكور هو صالح بن أحمد الهمذاني صاحب تاريخ الهمذانيين. وقد مَرَّت عليك الحكاية التي ذكرها صالح بن أحمد هذا حين قال: «لمّا وافى محمدُ بن إسماعيل البخاري.. إلى الري، قصد أبا زرعة.. وأبا حاتم.. فاحتجبا عنه، فعاود ولم يأذنا له بالدخول عليهما. فعاود أبا زرعة، فأبى وشدَّد في ذلك وقال: «لا أحب أن أراه ولا يراني!»»[٢]. وقد بيَّنّا سخف هذه الأخلوقة، فالبخاري إنما دخل الري قبل دخول نيسابور ووقوع فتنة الذهلي.

واختلق بعضهم سببًا آخر لإخراج البخاري من بخارى وهو أنه كان يتصدّر للفتوى وينهاه أبو حفص الكبير لأنه ليس أهلًا لها، حتى أفتى ذات يومٍ بحرمة الرضاع من لبن البهائم، فثاروا عليه وطردوه من البلد. وقد سبق الكلام في تزييف هذه القصة، وأن البخاري خرج إلى الحج زمن أبي حفص الكبير وكان غلامًا ابن ست عشرة سنة، وحين رجع كان أبو حفص قد مات. فانظر إلى الجهل بتواريخ الأئمة!

ومِن الوضّاعين مَن حفظ للبخاري قدره ولكنه أراد إظهار الحنفية بأنهم

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٣).

(٢) معلم ابن خلفون (ص٢٠٦، ٣٩٣).

أصحاب الفضل عليه، فهكذا ظهرت الحكاية التي تقول إن البخاري بدأ التعلم على محمد بن الحسن الشيباني وقرأ عليه كتاب الصلاة، فأرشده إلى تعلُّم الحديث لأنه هو الأنسب له من الفقه. قال الزرنوجي: «وكان يُحكى: أن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى كان بدأ بكتاب الصلاة على محمد بن الحسن ﷺ، فقال له: «اذهب وتعلّم علم الحديث»، لما رأى أن ذلك العلم أليق بطبعه. فطَلَبَ علم الحديث، فصار فيه مقدَّمًا على جميع أئمة الحديث»[(١)]. ومحمد بن الحسن مات بالري سنة (١٨٩هـ) أي قبل ولادة البخاري بخمس سنين!

لقد عاش البخاري حياته وسط المحابر والأقلام والأوراق، وترك تراثًا علميًّا أدرك العلماءُ قيمته الحقيقية عندما درسوه على مدى الأجيال اللاحقة، ولم يلبث جامعه الصحيح أن أصبح أهمّ مصنَّفٍ حديثي يحوي الآثار النبوية الموثوقة، وصار تاريخه الكبير عمدةً في علم الرجال لا يستغني عنه طالب علم، وصارت أخلاقه مضرب المثل في الصبر على الأذى وحفظ اللسان وحُسْن المعشر. ومع أنه مات طريدًا في أرض غريبة بعيدًا عن أصحابه، إلا أن الله أبقى ذِكْرَه في الأمة بانتفاعهم بعلمه والدعاء له، فجزاه الله خيرًا ورحمه ورفع درجاته في جنات النعيم.



(١) تعليم المتعلم للزرنوجي (ص٦٤-٦٥).

الفصل التاسع والعشرون
تراث البخاري

هذا سرد بالكتب التي أَلَّفها البخاري، مع ذكر رواتها وزمان إبرازها إن إمكن، وبيان الموجود منها والمفقود، والمتيقَّن منها وغير المتيقَّن، مرتبةً على حروف المعجم.

أولًا: المؤلفات المتيقنة:

١- الأدب

ويسمّى أيضًا: «الأدب المفرد». أبرزه البخاري ببخارى بعد خروجه من نيسابور (٢٥٣-٢٥٦هـ)، ويرويه عنه أبو الخير أحمد بن محمد بن الجليل العبقسي الكرميني البخاري. اطّلع عليه أبو محمد الدارمي بسمرقند وأثنى عليه[1].

٢- الأشربة (مفقود)

ذكره الدارقطني ونقل منه[2]. ويشبه أن يكون على غرار «الأدب المفرد» بحيث رأى البخاري أن يُفرد موضوعه بكتاب مستقل.

---

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٢٧).
(٢) مؤتلف الدارقطني (٤/ ١٧٥٠، ١٩٧٣-١٩٧٤).

٣- أصحاب النبي ﷺ (مفقود)

كذا سمّاه مؤلفه[١]. ويسمّى أيضًا: ‹أسامي الصحابة›، و‹الوحدان من الصحابة›، و‹من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة›. أبرزه البخاري ببغداد (٢٤٨-٢٥٠هـ)، ورواه عنه أبو بكر بن صدقة البغدادي وأبو بشر بن حماد الدولابي. ثم أبرزه بنيسابور (٢٥٠-٢٥٢هـ)، ورواه عنه أبو أحمد بن فارس النيسابوري. ينقل منه البغوي والطبراني وأبو نعيم وغيرهم.

٤- الاعتصام (مفقود)

قال البخاري في صحيحه (٧٢٧١): «يُنظر في أصل كتاب ‹الاعتصام›». وقال فيما رواه عنه ورّاقه: «صنَّفتُ كتاب ‹الاعتصام› في ليلة»[٢]. وسمّاه الحاكم: ‹كتاب الاعتصام بالسُّنّة›، فقد قال وهو يتكلم عن شيوخ البخاري في صحيحه: «إن أبا صالح مِن أَجِلّة مشايخه، وقد أكثر الرواية عنه في كتاب ‹الاعتصام بالسنة› وفي ‹التاريخ الكبير›، ثم لم يحتجّ بحديثه في هذا الكتاب»[٣].

ويشبه أن يكون على غرار ‹الأدب المفرد›. قال ابن حجر في شرحه: «قوله «يُنظر في أصل كتاب الاعتصام»: فيه إشارة إلى أنه صنَّف كتاب ‹الاعتصام› مفردًا وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب، كما صنع في كتاب ‹الأدب المفرد›»[٤].

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٣٩٨).

(٢) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٢).

(٣) مدخل الحاكم (٤/ ٢١١-٢١٢). وأبو صالح المذكور هو عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث، وهو من شيوخ البخاري الضعفاء. وقد استفدتُ هذه الإحالة من تعليق محقق «هداية الساري» (ص١٢٥).

(٤) فتح الباري (١٣/ ٢٤٦).

٥- اعتقاد البخاري (منقول)

رسالة في عدة أوراق رواها عنه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن البخاري، وقد سمعها سنة (٢٥٦هـ). نقلها بتمامها اللالكائي من طريق غنجار، عن أبي الحسين محمد بن عمران الجرجاني، عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن البخاري قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «لقيتُ أكثر مِن ألف رجلٍ مِن أهل العلم، أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر، لقيتهم كَرّاتٍ قرنًا بعد قرنٍ ثم قرنًا بعد قرنٍ، أدركتهم وهم متوافرون أكثر من ست وأربعين سنة»، ثم أخذ يعدِّد شيوخه بحسب بلدانهم، إلى أن قال: «فما رأيتُ واحدًا منهم يختلف في هذه الأشياء: أن الدين قول وفعل»، وذكر عدة مسائل عقدية[1].

وهذا النص الطويل بكل تفصيلاته يدلّ على أن البخاري حدَّث به مكتوبًا، أو أنه أملاه على عبد الرحمن المذكور. وقد أورده اللالكائي تحت عنوان: «اعتقاد أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله في جماعة من السلف الذين يروي عنهم». وقوله: «ست وأربعين سنة» أفادنا أنه قال ذلك في آخر سنة من حياته.

٦- انتقاء البخاري من حديثه لأهل بغداد (مفقود)

أبرزه بنيسابور إبّان إقامته بها (٢٥٠-٢٥٢هـ)، ويرويه عنه أبو محمد

(١) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٩٣-١٩٧)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٥٨-٦٠)؛ ونقل بعضها الذهبي في نبلائه (١٢/ ٤٠٧).

عبد الله بن محمد بن الشرقي النيسابوري. وقع لابن حجر الجزءان الأول والثاني منه، وذكره في معجمه المفهرس بإسناده إلى المؤلف[١].

٧- بر الوالدين

أبرزه بنيسابور إبّان إقامته بها (٢٥٠-٢٥٢هـ)، ويرويه عنه أبو بكر محمد بن أحمد بن دلّويه الدقاق النيسابوري.

٨- التاريخ

ويسمّى أيضًا: «التاريخ الكبير»، وهو مرتب على حروف المعجم. ألّفه أول مرة سنة (٢١٢هـ) بالمدينة المنورة، واطلع عليه إسحاق بن راهويه حوالي سنة (٢٢٤هـ) حين دخل البخاري نيسابور عائدًا من العراق إلى وطنه. وفيما يلي رواة الكتاب وأماكن سماعهم بالترتيب الزمني:

- أبو عيسى الترمذي: ببخارى، قبل سنة (٢٤١هـ). (روايته في سننه وعلله)
- فضلك الرازي: قرب بغداد، حوالي سنة (٢٤٣هـ). (روايته في مصنفات الرازيين)
- ابن سهل: بالبصرة، سنة (٢٤٦هـ). (وصلت وفيها نقص)
- يحيى بن صاعد: ببغداد، (٢٤٨-٢٥٠هـ). (مفقودة)
- ابن فارس وغيره: بنيسابور، (٢٥٠-٢٥٢هـ). (وصلت منها قطعة)
- عبد الرحمن بن الفضل الفسوي: بفربر أو بخارى، (٢٥٣-٢٥٦هـ). (وصلت منها قطعة)

---

(١) المعجم المفهرس (ص٢٤٠).

- مسبِّح بن سعيد البخاري: ببخارى، (٢٥٣-٢٥٦هـ). (وصلت تامة)

- محمد بن واصل البيكندي: ببيكند، (٢٥٣-٢٥٦هـ). (روايته عند الحاكم، وربما الكلاباذي ومغلطاي)

٩- التفسير (مفقود)

ذكره ورّاق البخاري في قوله: «رأيته استلقى على قفاه يومًا ونحن بفربر في تصنيفه كتاب ‹التفسير›، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث»[١]. ويشبه أن يكون على غرار ‹الأدب المفرد›.

١٠- الجامع الصحيح

ذكره مؤلفه اختصارًا باسم ‹الجامع›[٢] و‹الصحيح›[٣]، والخلاف في عنوانه الكامل مذكور في موضعه من هذا الكتاب. أبرزه البخاري أول مرة بفربر في بخارى بعد خروجه من نيسابور (٢٥٣هـ-٢٥٦هـ)، وأبرزه مرة أخرى بنسف بعد خروجه من بخارى في رمضان سنة (٢٥٦هـ). وفيما يلي رواة الكتاب بالترتيب الزمني:

- محمد بن يوسف الفربري: بفربر، (٢٥٣هـ-٢٥٥هـ). (وصلت)

- محمد بن واصل البيكندي: ببيكند، (٢٥٥-٢٥٦هـ). (روايته عند الحاكم)

- إبراهيم بن معقل النسفي: بنسف، (٢٥٦هـ). (روايته عند الخطابي والجياني وغيرهما)

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧١)؛ نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٤٤).
(٢) ضعفاء ابن عدي (١/ ٣١٧)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٧)؛ تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٣).
(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٧).

- حماد بن شاكر النسفي وغيره: بنسف، (٢٥٦هـ). (روايته عند أبي مسعود الدمشقي والحاكم وغيرهما)

١١- خلق أفعال العباد

أبرزه ببخارى سنة (٢٥٦هـ)، ويرويه عنه الفربري (وصلت) وابن ريحان (مفقودة).

١٢- رفع اليدين في الصلاة

أبرزه ببخارى بعد خروجه من نيسابور (٢٥٣-٢٥٦هـ)، ويرويه عنه أبو إسحاق محمود بن إسحاق القواس الخزاعي البخاري.

١٣- العلل (مفقود)

أبرزه بنيسابور إبّان إقامته بها (٢٥٠-٢٥٢هـ)، ويرويه عنه أبو محمد عبد الله بن محمد بن الشرقي النيسابوري(١). ذكره ابن حجر في معجمه المفهرس وساق إسناده إلى المؤلف(٢).

١٤- الفوائد (مفقود)

ذكره الترمذي في سننه عقب أحد الأحاديث فقال: «سمعتُ محمد بن إسماعيل يحدِّث بهذا عن أبي كريب، ووضعه في كتاب ‹الفوائد›»(٣).

١٥- صحيفة إسماعيل بن أبي أويس (مفقودة)

قال فيها ابن حبان: «صحيفة محمد بن إسماعيل البخاري، عن ابن

---

(١) مقدمة الفتح (ص٤٩٢).

(٢) المعجم المفهرس لابن حجر (ص١٥٨).

(٣) سنن الترمذي (٣٧٤٢).

أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن الزهري. وهي ثمانون حديثًا»[(١)].

١٦- الضعفاء

له تصنيفان صغير وكبير. فأمّا الصغير، ففيما يلي رواته بالترتيب الزمني:

- محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي: بالبصرة تقريبًا، (٢٤٦-٢٤٧هـ). (روايته عند أبي أحمد الحاكم والخطيب البغدادي)
- آدم بن موسى الخواري: بخوار الري، (٢٥٠هـ). (وصلت)
- محمد بن محمد الراوساني النيسابوري: بنيسابور، (٢٥٠-٢٥٢هـ). (روايته عند البيهقي)
- مسبِّح بن سعيد البخاري: ببخارى، (٢٥٣-٢٥٦هـ). (وصلت منها قطعة)

وأمّا الكبير فمفقود، وفيما يلي رواته بالترتيب الزمني:

- الدولابي: ببغداد تقريبًا، (٢٤٨-٢٥٠هـ). (روايته عند ابن عدي)
- آدم بن موسى الخواري: بخوار الري، (٢٥٠هـ). (روايته عند العقيلي)
- الرواية الكبيرة التي وقعت للمزي والذهبي وغيرهما.

١٧- القراءة خلف الإمام

أبرزه ببخارى بعد خروجه من نيسابور (٢٥٣-٢٥٦هـ)، ويرويه عنه أبو إسحاق محمود بن إسحاق القواس الخزاعي البخاري.

١٨- قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم (مفقود)

ألّفه البخاري بالمدينة المنورة سنة (٢١٢هـ)، وهو أول تصانيفه.

---

(١) كتاب المجروحين لابن حبان (١/ ١٦٥).

١٩- الكنى

وهو كتابٌ متمِّمٌ لكتاب «التاريخ»، ويروي الكتابين معًا:

- فضلك الرازي: قرب بغداد، حوالي سنة (٢٤٣هـ). (روايته في مصنفات الرازيين)

- وابن سهل: بالبصرة، سنة (٢٤٦هـ). (روايته عند ابن العديم)

ويرويه مفردًا: الغازي: بالبصرة تقريبًا، (٢٤٦-٢٤٧هـ). (وصلت)

٢٠- المبسوط (مفقود)

أبرزه ببخارى بعد خروجه من نيسابور (٢٥٣-٢٥٦هـ)، ويرويه عنه مهيب بن سليم. اطلع عليه السليماني[١] والخليلي[٢]، وكذلك ابن طاهر كما يُفهم من كلامه وقال: إن البخاري صنّفه قبل «الجامع الصحيح»[٣]. ويشبه أن تكون الكتب المفردة في الأصل أجزاء منه.

٢١- المختصر من التاريخ

ذكره مؤلِّفه باسم «المختصر»، فقال في التاريخ الكبير في ترجمة عرس بن عميرة: «قد بيَّنّاه في كتاب «المختصر»»[٤]. واسمه الكامل: «المختصر من تاريخ هجرة رسول الله ﷺ والمهاجرين والأنصار، وطبقات التابعين بإحسان ومَن بعدهم ووفاتهم وبعض نسبهم وكناهم ومَن يُرغب عن حديثه»[٥]. ويسمّى

(١) تاريخ الإسلام (٥/ ١١١؛ ٦/ ٢٣٠).

(٢) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٧٣).

(٣) تغليق ابن حجر (٥/ ٤٢٠).

(٤) التاريخ الكبير (٨/ ١٧١).

(٥) التاريخ الأوسط (١/ ٢٣٣).

أيضًا: ‹التاريخ الأوسط›، و‹التاريخ الصغير›. وهو مرتب على الطبقات والسنين. أبرزه البخاري أول مرة بالبصرة، ثم بغداد، ثم نيسابور، ثم بخارى. وفيما يلي رواته بالترتيب الزمني:

- ابن سهل: بالبصرة، (٢٤٣-٢٤٧هـ). (روايته عند حمزة السهمي)

- ابن الأشقر: ببغداد، (٢٤٨هـ). (روايته عند الخطيب وابن عساكر وغيرهما)

- الخفاف: بنيسابور، (٢٥٠هـ). (وصلت)

- زنجويه: بنيسابور، (٢٥١هـ). (وصلت)

- ابن فارس وغيره: بنيسابور، (٢٥٠-٢٥٢هـ). (روايته عند أبي أحمد الحاكم)

- ابن الفضل الفسوي: بفربر أو بخارى، (٢٥٣-٢٥٦هـ). (روايته عند مغلطاي)

- جعفر بن نذير الكرميني: ببخارى، (٢٥٣-٢٥٦هـ). (روايته قد تكون عند الكلاباذي)

٢٢- الهبة (مفقود)

ذكره ورّاق البخاري بقوله: «قرأ علينا أبو عبد الله كتاب ‹الهبة›، فقال: «ليس في هبة وكيع إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسة أو نحوه. وفي كتابي هذا خمسمائة حديث أو أكثر»»[1]. ويشبه أن يكون على غرار ‹الأدب المفرد›.

(١) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤١٠).

٢٣- كتب أخرى مفقودة

قال الخليلي في ترجمة مهيب بن سليم الكرميني: «مُكْثِرٌ عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه ‹المبسوط› وكتبًا أخرى لم يروها غيره»[١]. فأمّا ‹المبسوط› فعرفناه مِن غير الخليلي أيضًا، وأمّا الكتب الأخرى ففي قوله: «لم يروها غيره» ما يدلّ على أنها غير هذه الكتب المعروف رواتها لدينا، وهي مما أبرزه ببخارى بعد خروجه من نيسابور (٢٥٣-٢٥٦هـ).

ثانيًا: المؤلفات غير المتيقنة:

١- الجامع الكبير

ذكر ابن حجر أن ابن طاهر ذكره[٢]، ولم يذكر موضوعه. وقد يكون أحد الكتب التي انفرد بروايتها مهيب بن سليم.

٢- السنن في الفقه

ذكره النديم في فهرسته[٣]. ويشبه أن يكون النديم نقل العنوان من نسخةٍ اطّلع عليها، وقد يكون هذا الكتاب هو أحد الكتب الفقهية المعروفة للبخاري مثل «رفع اليدين» أو «القراءة خلف الإمام» أو «الأشربة» أو «الهبة»، وكُتب على صفحة العنوان هذا الاسم وليس هو من المؤلف. ويحتمل أن يكون أحد الكتب التي رواها مهيب.

---

(١) إرشاد الخليلي (٣/ ٩٧٣).
(٢) مقدمة الفتح (ص٤٩٢)؛ النكت على البخاري (ص٩٩).
(٣) فهرست النديم (٣/ ١٠٤).

٣- المسند الكبير

ذكر ابن حجر أن الفربري ذكره[١]. وقد يكون هو نفسه المبسوط.

٤- مشيخة البخاري

ذكرها الذهبي فقال: «ذَكَرَ أنه سمع من ألف نفس، وقد خرَّج عنهم مشيخة وحدَّث بها، لم نرها»[٢]. وقد تكون هي الرسالة التي ذَكَرَ البخاريُّ فيها عقيدة شيوخه ونقلها غنجار، فإن كان ذلك كذلك فيكون الذهبي قد وقف عليها لأنه أوردها مختصرة في ترجمة البخاري[٣].



(١) مقدمة الفتح (ص٤٩٢)؛ النكت على البخاري (ص٩٩).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/ ١٤١).

(٣) نبلاء الذهبي (١٢/ ٤٠٧).

الخاتمة

بعد الفراغ من جَمْع ما تناثر من سيرة هذا الإمام وتنضيده في سلكٍ زمني، يمكننا استخلاص بعض الأمور من واقع هذه الدراسة نجملها فيما يلي:

- رحل البخاري من وطنه قاصدًا العراق مرتين: الرحلة الأولى سنة (٢١٠هـ) وهو ابن ست عشرة سنة، واستغرقت حوالي أربع عشرة سنة جاب فيها مدن العراق والشام ومصر والحجاز فضلًا عن مدن خراسان التي دخلها ذهابًا وإيابًا، وعاد إلى وطنه حوالي سنة (٢٢٤هـ) وهو على رأس الثلاثين. والرحلة الثانية حوالي سنة (٢٤٣هـ) وهو ابن تسع وأربعين سنة، واستغرقت عشر سنين عاد بعدها إلى وطنه سنة (٢٥٣هـ) وهو ابن تسع وخمسين سنة.

- لم تكن مسموعات البخاري من شيوخه مجرد أحاديث متفرقة، وإنما سمع كثيرًا من المصنفات السابقة مثل: صحيفة همام بن منبه، ومغازي موسى بن عقبة، وموطأ مالك، ومصنف عبد الرزاق، وغيرها. وللكتاب الواحد عنده أكثر من رواية.

- لقي البخاري أحمد بن حنبل في الرحلة العراقية الأولى قبل أن يُبرز أحمد مسنده، فقد حَدَّث أحمدُ ابنَه عبدَ الله بالمسند سنة (٢٢٨هـ) أي بعد رحيل البخاري بأربع سنوات تقريبًا. فهذه الثروة الحديثية الضخمة لم يسمعها البخاري.

- لقي الترمذي البخاري في حياة عبد الله بن منير أي قبل سنة (٢٤١هـ)، مما يعني أن أقوال البخاري التي رواها الترمذي أو نقلها من تاريخه كانت قبل الرحلة العراقية الثانية، وقبل تأليف البخاري لمعظم كتبه.

- ألَّف البخاري تاريخين: الأول مرتب على حروف المعجم وسمّاه: «التاريخ»، والثاني مرتب على الطبقات والسنين وسمّاه: «المختصر». فأمّا الأول فسمّاه العلماء: «التاريخ الكبير»، وأمّا الثاني فسمّاه بعضهم: «التاريخ الصغير»، وسمّاه آخرون: «التاريخ الأوسط»، وهما كتاب واحد تعدَّدت رواياته.

- بدأ البخاري تصنيف صحيحه في حدود سنة (٢٢٧هـ) قبل وفاة شيخه ابن راهويه، وقضى في تصنيفه ست عشرة سنة حتى أبرزه سنة (٢٥٣هـ) بفربر بعد مغادرته نيسابور، وسمعه الفربري في ثلاث سنين. وما قاله الكلاباذي من أن الفربري سمعه أولًا بفربر سنة (٢٤٨هـ) ثم ببخارى سنة (٢٥٢هـ) لا يصح، فتلاميذ الفربري رووا عن شيخهم خلافه، وهذه التواريخ التي ذكرها الكلاباذي مغلوطة.

- كان البخاري متزوجًا وله ابن اسمه أحمد، ويظهر أنه لم يشتغل بالعلم كأبيه وإنما اشتغل بالتجارة. فأمّا الزوجة فجاء ذِكْرُها على لسان البخاري، وأمّا الولد فجاء ذِكْرُه في قصة البضاعة التي رواها بكر بن منير وورّاق البخاري.

- من استقصاء الأخبار الدالة على أخلاق البخاري، تتضح أمامنا سمات بارزة لهذه الشخصية:

فقد حباه الله بحافظة قوية وذاكرة حادة، وكان منقطعًا للعلم متفرغًا له لا يتركه إلا للعبادة، وكان على جانبٍ من الثراء بما ورثه من أبيه ومع ذلك

كان كثير الصدقة والإنفاق على طلبة العلم، مع زهدٍ في مُتع الحياة وعزوفٍ عن الرفاهية، وكان حليمًا صبورًا لا يردّ إساءة المسيء ولا يخوض في شؤون الناس، وكان حريصًا على الالتزام بالهدي النبوي في الآداب والسلوك.

وبعد، فهذا ما تيسّر إيراده من سيرة الإمام محمد بن إسماعيل البخاري. فما وُجد فيه مِن صوابٍ فمن توفيق الله وفضله، وما وُجد فيه مِن خطأ وزلل فمن جهلي وتقصيري. والله ولي التوفيق.



المصادر والمراجع

أولًا: المصادر المخطوطة

١- أسامي من روى عنهم البخاري في صحيحه لابن عدي:

- نسخة مكتبة الأسد، الظاهرية سابقًا (مجموع رقم ٣٨٩ حديث، الرقم العام ١١٨٠).

٢- الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا:

- نسخة المتحف البريطاني (رقم ٤٥٨٥ شرقي)

٣- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي:

- نسخة مكتبة باريس (رقم ٢١٢٨).
- نسخة مكتبة كوبريلي (رقم ١٠٢٢).

٤- جامع الأصول لابن الأثير:

- نسخة مكتبة أسعد أفندي (رقم ٢٥٠).
- نسخة مكتبة أيا صوفيا (رقم ٤٧٧).
- نسخة مكتبة أيا صوفيا (رقم ٤٧٩).
- نسخة مكتبة أيا صوفيا (رقم ٤٨٢).
- نسخة مكتبة جار الله (رقم ٢٦٨).
- نسخة مكتبة راغب باشا (رقم ٢٥١).
- نسخة مكتبة عاطف أفندي (رقم ٤١٤).
- نسخة مكتبة عموجه زاده (رقم ٩٣).
- نسخة مكتبة فاتح (رقم ٧٢٢).
- نسخة مكتبة فيض الله (رقم ٢٩٩).

- نسخة مكتبة فيض الله (رقم ٣٠١).
- نسخة مكتبة ولي الدين أفندي (رقم ٥٢٨).

٥- الجامع الصحيح للبخاري:

- نسخة مكتبة أيا صوفيا (رقم ٨٠٠).
- نسخة جامعة برلين (رقم ١٠٧ شرقي).
- نسخة جامعة برمنغهام (مجموعة منغانا رقم ٢٢٥ إسلامي).
- نسخة جامعة برنستون (رقم ١٩٠٤).
- نسخة مكتبة داماد (أرقام ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩).
- نسخة مكتبة فاتح (أرقام ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣).
- نسخة مكتبة كوبريلي (رقم ٣٦٢).
- نسخة مكتبة مراد ملا (رقم ٥٧٧).
- نسخة مكتبة نور عثمانية (رقم ٦٨٩).

٦- الضعفاء للبخاري رواية مسبّح بن سعيد:

- الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية (مجموع رقم ٢٩٥ حديث)

٨- الفهرست للنديم:

- نسخة مكتبة شهيد علي باشا (رقم ١٩٣٤)

٩- القراءة خلف الإمام للبخاري:

- نسخة مكتبة فاتح (رقم ١١٣١)

١٠- الكنى والأسماء لمسلم:

- نسخة مكتبة أحمد الثالث (رقم ٢٩٦٩/ ٣)
- نسخة مكتبة الأسد، الظاهرية سابقًا (مجموع رقم ١/ ٢، الرقم العام ٣٧٣٨)
- نسخة مكتبة شهيد علي باشا (رقم ١٩٣٢)

ثانيًا: المصادر المطبوعة

١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقاني، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الرياض: دار الصميعي، ط٤، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢- إثارة الفوائد للعلائي، ت: مرزوق هياس الزهراني، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣- الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستغربة من صحيح البخاري لابن عبد البر، ت: عمرو عبد المنعم سليم، الرياض: دار ابن القيم، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤- الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، ت: عبد الملك عبد الله دهيش، بيروت: دار خضر، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٥- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان، ت: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٦- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه للفاكهي، ت: عبد الملك عبد الله دهيش، بيروت: دار خضر، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٧- اختصار صحيح البخاري المسمى المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح للمهلب بن أبي صفرة، ت: أحمد فارس السلوم، الرياض: دار التوحيد، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٨- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة، ت: عمر محمود أبو عمر، الرياض: دار الراية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٩- آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم، ت: عبد الغني عبد الخالق، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٠- الأدب المفرد للبخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١١- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، ت: محمد سعيد، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٢- أسامي شيوخ البخاري للصغاني، ت: حسنين سلمان مهدي، سوريا: دار الكمال المتحدة، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

١٣- أسامي مشايخ الإمام البخاري لابن منده، ت: نظر الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

١٤- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري لابن عدي، ت: عامر حسن صبري، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٥- ، ت: بدر محمد العماش، المدينة المنورة: دار البخاري، ١٤١٥هـ.

١٦- الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ت: محمد علي الأزهري، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٧- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ت: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٨- الأسماء والصفات للبيهقي، ت: عبد الله محمد الحاشدي، جدة: مكتبة السوادي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٩- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي، ت: أحمد عصام الكاتب، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٠- الإعلام بسُنّته عليه الصلاة والسلام شرح سنن ابن ماجه الإمام لمغلطاي، ت: أحمد إبراهيم أبو العينين، سمنود: مكتبة دار ابن عباس، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

٢١- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن، ت: عبد العزيز المشيقح، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٢- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي، ت: محمد سعد آل سعود، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٢٣- الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة، ت: فؤاد عبد المنعم، الرياض: دار الوطن، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٤- اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي، ت: الألباني، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٥- إكرام الضيف لإبراهيم الحربي، ت: عبد الله عائض الغرازي، طنطا: مكتبة الصحابة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٦- إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، ت: عادل محمد وأسامة إبراهيم، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٧- الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا، ت: المعلمي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

٢٨- أمالي المحاملي رواية ابن مهدي الفارسي، ت: حمدي السلفي، دمشق: دار النوادر، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٩- أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع، ت: إبراهيم القيسي، عمّان: المكتبة الإسلامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٠- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣١- الأنساب للسمعاني، ت: المعلمي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٣٢- الأوهام التي في مدخل الحاكم لعبد الغني الأزدي، ت: مشهور حسن، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣٣- الإيصال في المحلى بالآثار لابن حزم، ت: عبد الغفار سليمان البنداري، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٣م.

٣٤- الإيمان لابن منده، ت: علي محمد الفقيهي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٣٥- بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار لأبي بكر الكلاباذي، ت: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٦- البداية والنهاية لابن كثير، ت: عبد الله عبد المحسن التركي، القاهرة: دار هجر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣٧- بغية الراغب المتمني في ختم النسائي للسخاوي، ت: عبد العزيز العبد اللطيف، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣٨- بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم، ت: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٩- البلدان لليعقوبي، ت: أبراهام يونبول، ليدن: مطبعة بريل، ١٨٦٠م.

٤٠- بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح وبيَّن عللها الدارقطني، ت: سعد عبد الله آل حميد، الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٤١- بيان خطأ البخاري في تاريخه لابن أبي حاتم، ت: المعلمي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٤٢- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ت: عبد الستار أحمد فراج، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٤٣- تاريخ الإسلام للذهبي، ت: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٤- تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٤٥- التاريخ الأوسط للبخاري، ت: تيسير سعد أبو حيمد، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٦- ، ت: محمد إبراهيم اللحيدان، الرياض: دار الصميعي، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤٧- تاريخ بخارى للنرشخي، ترجمة وتحقيق: أمين عبد المجيد بدوي ونصر الله مبشر الطرازي، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٩٩٣.

٤٨- تاريخ جرجان لحمزة السهمي، ت: المعلمي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

٤٩- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ت: شكر الله القوجاني، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٥٠- تاريخ الطبري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٥١- تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي، ت: إبراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٥٢- التاريخ الكبير للبخاري، ت: محمد صالح الدباسي ومحمود النحال، الرياض: الناشر المتميز، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٥٣- ، ت: المعلمي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، بداية الطبع ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م.

٥٤- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، ت: صلاح فتحي هلل، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٥- تاريخ مدينة بغداد للخطيب البغدادي، ت: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٦- ، نشرة مصوَّرة عن طبعة الخانجي سنة ١٩٣١، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

٥٧- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، ت: عمر غرامة العمروي، بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٨- تاريخ نيشابور للحاكم تلخيص الخليفة النيسابوري، ت: بهمن كريمي، طهران: كتابخانه ابن سينا، د. ت.

٥٩- تاريخ ابن يونس الصدفي، جمع: عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٠- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر، ت: محمد علي النجار، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

٦١- التحبير في المعجم الكبير للسمعاني، ت: منيرة ناجي سالم، بغداد: ديوان الأوقاف، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٦٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي مع النكت الظراف لابن حجر، ت: عبد الصمد شرف الدين، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦٣- التدوين في أخبار قزوين للرافعي، ت: عزيز الله العطاردي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٦٤- تذكرة الحفاظ للذهبي، ت: المعلمي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

٦٥- التراجم الساقطة من إكمال مغلطاي، ت: مجموعة محققين، الرياض: دار المحدث، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

٦٦- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك لابن شاهين، ت: محمد حسن إسماعيل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٦٧- الترغيب والترهيب للمنذري، ت: إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦٨- تسمية مشايخ النسائي، ت: حاتم العوني، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢٣هـ.

٦٩- تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري، ت: محمود أحمد ميرة، القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٧٠- التعديل والتجريح للباجي، ت: أبو لبابة حسين، الرياض: دار اللواء، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧١- تعليم المتعلم في طريق التعلم للزرنوجي، ت: صلاح محمد الخيمي ونذير حمدان، دمشق: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

٧٢- تغليق التعليق على صحيح البخاري لابن حجر، ت: سعيد القزقي، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧٣- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، ت: أسعد محمد الطيب، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٧٤- تقريب التهذيب لابن حجر، ت: محمد عوامة، دمشق: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٥- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة، ت: شريف صالح، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

٧٦- تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الغساني الجياني، ت: علي العمران ومحمد عزيز شمس، مكة: دار عالم الفوائد، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٧- تكملة الإكمال لابن نقطة، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٧٨- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، ت: عبد السلام الهراس، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٧٩- تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغدادي، ت: سكينة الشهابي، دمشق: دار طلاس، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨٠- التنقيح في حديث التسبيح ويليه تحفة الأخباري بترجمة البخاري لابن ناصر الدين الدمشقي، ت: محمد ناصر العجمي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨١- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ت: عبده علي كوشك، دمشق: دار الفيحاء، ١٤٤٠هـ/ ٢٠٢٢م.

٨٢- تهذيب التهذيب لابن حجر، حيدرآباد: دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٥هـ.

٨٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، ت: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٨٤- تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا، ت: سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٨٥- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، ت: دار الفلاح، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٨٦- توضيح المشتبه لابن ناصر الدين، ت: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.

٨٧- الثقات لابن حبان، ت: محمد عبد المعيد خان، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٨٨- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا، ت: شادي آل نعمان، صنعاء: مركز النعمان، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٨٩- جامع الأصول من أحاديث الرسول للمجد بن الأثير، ت: محمد حامد الفقي، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.

٩٠- ، ت: عبد القادر الأرناؤوط، دمشق: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

٩١- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٩٢- جامع الصحيحين لأبي نعيم الحداد، تحقيق: لجنة من المحققين، دمشق: دار النوادر، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٩٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، ت: محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٩٤- الجامع لشعب الإيمان للبيهقي، ت: عبد العلي عبد الحميد حامد، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٩٥- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس للحميدي، ت: إبراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٩٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ت: المعلمي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٩٧- جزء فيه ترجمة البخاري للذهبي، ت: إبراهيم الهاشمي الأمير، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٩٨- الجمع بين الصحيحين للحميدي، ت: علي حسين البواب، بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٩٩- الجمع بين كتابي الكلاباذي والأصبهاني في رجال البخاري ومسلم لابن طاهر المقدسي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٠٠- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي، ت: عبد الفتاح الحلو، القاهرة: دار هجر، ط٢، ١٤١٣ه/ ١٩٩٣م.

١٠١- الحاوي في الطب لمحمد بن زكريا الرازي، ت: محمد محمد إسماعيل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٠٢- حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

١٠٣- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه للبيهقي، ت: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، القاهرة: شركة الروضة، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٠٤- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للبخاري، ت: فهد سليمان الفهيد، الرياض: مكتبة دار الحجاز، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

١٠٥- الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي، ت: محمد عبد الله القناص، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٠٦- دلائل النبوة للبيهقي، ت: عبد المعطي قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٠٧- دلائل النبوة للمستغفري، ت: أحمد فارس السلوم، دمشق: دار النوادر، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٠٨- ديوان الأعشى الكبير، ت: محمد حسين، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٥٠م.

١٠٩- ذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل الهروي، ت: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١١٠- الذرية الطاهرة النبوية للدولابي، ت: سعد المبارك الحسن، الكويت: الدار السلفية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

١١١- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني، ت: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

١١٢- رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي، ت: عبد الله الليثي، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١١٣- رسالة ابن فضلان في وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخزر والروس والصقالبة، ت: سامي الدهان، دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م.

١١٤- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، ت: محمد شكور، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١١٥- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد للخطيب البغدادي، ت: محمد مطر الزهراني، الرياض: دار الصميعي، ط٢، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١١٦- سمط اللآلي لأبي عبيد البكري، ت: عبد العزيز الميمني، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.

١١٧- السنة لأبي بكر الخلال، ت: عطية الزهراني، الرياض: دار الراية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١١٨- السنة لعبد الله بن أحمد، ت: محمد سعيد سالم القحطاني، الدمام: دار ابن القيم، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١١٩- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن لابن رشيد، ت: صلاح سالم المصراتي، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ.

١٢٠- سنن أبي داود، ت: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، دمشق: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٢١- السنن الصغير للبيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٢٢- السنن الكبرى للبيهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٢٣- سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

١٢٤- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ت: أحمد محمد نور سيف، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٢٥- سؤالات السلمي للدارقطني، ت: محمد علي الأزهري، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٢٦- سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم، ت: موفق عبد الله عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٢٧- سير أعلام النبلاء للذهبي، ت: عدة بإشراف شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٢٨- سيرة الإمام أحمد بن حنبل لصالح بن أحمد، ت: فؤاد عبد المنعم، الرياض: دار السلف، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٢٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ت: أحمد سعد الغامدي، وزارة الأوقاف السعودية، ط٨، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٣٠- شرح صحيح البخاري لابن بطال، ت: ياسر إبراهيم، الرياض: مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

١٣١- شرح فتح القدير للكمال بن الهمام، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٣٢- شرح مشكل الآثار للطحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٣٣- شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث للخطيب البغدادي، ت: عمرو عبد المنعم سليم، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٣٤- الشريعة للآجري، ت: عصام موسى هادي، الجبيل: دار الصديق، ط٤، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥هـ.

١٣٥- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري، ت: حسين عبد الله العمري وآخرين، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٣٦- الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي، ت: عقيل المقطري، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٣٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٣٨- صحيح البخاري، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١١هـ.

١٣٩- صحيح ابن خزيمة، ت: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٤٠- صحيح مسلم، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، دار التأصيل، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

١٤١- الضعفاء للعقيلي، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

١٤٢- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ت: محمد حامد الفقي، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

١٤٣- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

١٤٤- طبقات الشافعيين لابن كثير، ت: عبد الحفيظ منصور، بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤م.

١٤٥- طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي، ت: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٤٦- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، ت: إحسان عباس، بيروت: دار الرائد العربي، ١٩٧٠م.

١٤٧- الطبقات الكبير لابن سعد، ت: علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١٤٨- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين إليها لأبي الشيخ، ت: عبد الغفور البلوشي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٤٩- العبر في خبر من غبر للذهبي، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥٠- عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني، ت: ناصر عبد الرحمن الجديع، الرياض: دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٥١- علل الترمذي الكبير رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي، ت: السيد صبحي السامرائي وآخرين، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٥٢- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، ت: إرشاد الحق الأثري، فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٥٣- غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية لابن الجزري، ت: عمرو عبد الله، القاهرة: دار اللؤلؤة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

١٥٤- غريب الحديث للخطابي، ت: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٥٥- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: محمد عبد المعيد خان، حيدرآباد، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

١٥٦- فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده، ت: نظر الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٥٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، ت: ابن باز، القاهرة: المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

١٥٨- الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٥٩- فضائل القرآن للمستغفري، ت: أحمد فارس السلوم، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٦٠- فهرس ابن عطية، ت: محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٣م.

١٦١- الفهرست للنديم، ت: أيمن فؤاد سيد، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٦٢- فهرسة ابن خير الإشبيلي، ت: بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، تونس: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٩م.

١٦٣- الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات الكنوي، ت: أحمد الزعبي، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٦٤- الفوائد المنتخبة والحكايات المستغربة لابن بشكوال، ت: عبد العزيز عبد الرحمن شاكر، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

١٦٥- الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب المعروفة بالخلعيات للخلعي، ت: صالح اللحام، عمّان: الدار العثمانية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٦٦- القانون في الطب لابن سينا، ت: محمد أمين الضناوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٦٧- قبول الأخبار ومعرفة الرجال لأبي القاسم البلخي الكعبي، ت: حسن خانصو، إستانبول: **KuraMer**، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

١٦٨- الكاشف في معرفة من له رواية في الستة للذهبي، ت: محمد عوامة، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٦٩- الكامل في التاريخ للعز ابن الأثير، ت: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٧٠- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ت: مازن السرساوي، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣هـ.

١٧١- كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري، ت: دار المشكاة للبحث العلمي، الرياض: دار الوطن، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٧٢- كتاب أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب لابن دحية، وبذيله: جزء في فضل رجب لابن عساكر، ت: جمال عزون، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٧٣- كتاب الأربعين في التصوف للسلمي، حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٧٤- كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين، ت: عبد الرحيم القشقري، المدينة المنورة: طبعة خاصة بالمؤلف، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٧٥- كتاب التهجد وقيام الليل لابن أبي الدنيا، ت: مصلح جزاء الحارثي، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٧٦- كتاب الدعاء للمحاملي، ت: سعيد القزقي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.

١٧٧- كتاب رفع اليدين في الصلاة للبخاري، ت: بديع الدين الراشدي، بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٧٨- كتاب الزهد الكبير للبيهقي، ت: عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الجنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

١٧٩- كتاب السنن المعروف بالسنن الكبرى للنسائي، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

١٨٠- كتاب الصلاة لأبي نعيم الفضل بن دكين، ت: صلاح الشلاحي، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٨١- كتاب الضعفاء والمتروكين المشهور بالضعفاء الصغير للبخاري، ت: سالم العماري، جدة: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

١٨٢- كتاب العلل لابن أبي حاتم، ت: فريق من الباحثين، الرياض، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٨٣- كتاب الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي، ت: حلمي كامل، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٨٤- كتاب المجتبى المعروف بالسنن الصغرى للنسائي، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

١٨٥- كتاب المجروحين من المحدثين لابن حبان، ت: حمدي السلفي، الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٨٦- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة، ت: كمال الحوت، بيروت: دار التاج، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٨٧- كتاب معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي، ت: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٨٨- كتاب المعين في طبقات المحدثين للذهبي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، عمّان: دار الفرقان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٨٩- كرامات الأولياء للالكائي، ت: نشأت كمال المصري، القاهرة: المكتبة الإسلامية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٩٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، ت: محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلگه الكليسي، إستانبول: مطبعة المعارف، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.

١٩١- الكشف والبيان المعروف بتفسير القرآن للثعلبي، ت: علي عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

١٩٢- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي، ت: ماهر ياسين الفحل، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ.

١٩٣- الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي، ت: شادي آل نعمان، الكويت: الهيئة العامة للعناية بالقرآن الكريم والسنة النبوية، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

١٩٤- الكنى والأسماء للدولابي، ت: نظر الفاريابي، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٩٥- الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج، ت: عبد الرحيم القشقري، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٩٦- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، ت: صلاح محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٩٧- اللباب في تهذيب الأنساب للعز ابن الأثير، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٣٥٧هـ.

١٩٨- لسان الميزان لابن حجر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٩٩- المبسوط للسرخسي، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٤هـ.

٢٠٠- المتواري على أبواب البخاري لابن المنير، ت: علي حسن علي عبد الحميد، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٠١- مجرد أسماء الرواة عن مالك للرشيد العطار، ت: سالم أحمد عبد الهادي، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٠٢- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر، ت: يوسف المرعشلي، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢٠٣- المجموع شرح المهذب للنووي، القاهرة: مطبعة التضامن الأخوي، ١٣٤٤هـ.

٢٠٤- مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن محمد قاسم، الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٠٥- مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية، ت: جاسم محمد الفجي، الكويت: مكتبة أهل الأثر، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٠٦- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، ت: محمد عجاج الخطيب، بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٠٧- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني، ت: عزة حسن، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٠٨- مختصر الأحكام مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، ت: أنيس الأندونوسي، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ.

٢٠٩- مختصر تاريخ دمشق لابن منظور، ت: روحية النحاس وآخرين، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٤م.

٢١٠- المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، ت: نبيل سعد الدين جرار، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٢١١- المدخل إلى الصحيح للحاكم، ت: ربيع المدخلي، القاهرة: دار الإمام أحمد، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢١٢- المدخل إلى علم السنن للبيهقي، ت: محمد عوامة، القاهرة: دار اليسر، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٧م.

٢١٣- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي، ت: عدة محققين، دمشق: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٢١٤- المزكيات وهي الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي لأبي إسحاق المزكي، ت: أحمد فارس السلوم، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢١٥- مسالك الممالك للإصطخري، ت: دي خويه، ليدن: مطبعة بريل، ١٩٢٧م.

٢١٦- المسالك والممالك لابن خرداذبه، ت: دي خويه، ليدن: مطبعة بريل، ١٨٨٩م.

٢١٧- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، ت: طارق عوض الله، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢١٨- المستخرج من كتب الناس لأبي القاسم بن منده، ت: عامر حسن صبري التميمي، البحرين: وزارة العدل والشئون الإسلامية.

٢١٩- المستدرك على الصحيحين للحاكم، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

٢٢٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٢١- المسند لإسحاق بن راهويه، ت: مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

٢٢٢- مسند السراج، ت: إرشاد الحق الأثري، فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٢٣- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم الأصبهاني، ت: محمد حسن الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.

٢٢٤- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، ت: صالح أحمد الشامي، دمشق: دار القلم، ط٢، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٢٢٥- المشتبه في الرجال للذهبي، ت: علي محمد البجاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

٢٢٦- مشيخة أبي عبد الله الرازي المعروف بابن الحطاب، ت: حاتم العوني، الرياض: دار الهجرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٢٧- معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود للخطابي، ت: محمد راغب الطباخ، حلب: المطبعة العلمية، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

٢٢٨- المعجم لابن المقرئ، ت: عادل سعد، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٢٩- معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٢٣٠- المعجم الأوسط للطبراني، ت: طارق عوض الله وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٣١- معجم الصحابة للبغوي، ت: محمد الأمين الجكني، الكويت: مكتبة دار البيان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٣٢- معجم الصحابة لابن قانع، ت: صلاح سالم المصراتي، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ.

٢٣٣- المعجم في أصحاب القاضي الصدفي لابن الأبار، ت: إبراهيم الأبياري، القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٢٣٤- المعجم الكبير للطبراني، ت: حمدي السلفي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٢٣٥- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل لابن عساكر، ت: سكينة الشهابي، دمشق: دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٣٦- المعجم المفهرس لابن حجر، ت: محمد شكور المياديني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٣٧- معرفة الثقات للعجلي، ت: عبد العليم البستوي، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٣٨- معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز، ت: محمد كامل القصار وآخرين، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٣٩- معرفة السنن والآثار للبيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٢٤٠- معرفة الصحابة لابن منده، ت: عامر حسن صبري، أبو ظبي: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٤١- معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، ت: عادل يوسف عزازي، الرياض: دار الوطن، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٤٢- معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه للحاكم، ت: أحمد فارس السلوم، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٤٣- المعرفة والتاريخ للفسوي، ت: أكرم ضياء العمري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٤٤- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون، ت: عادل سعد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٤٥- مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا، ت: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٤٦- مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي، ت: عبد الله عبد المحسن التركي، القاهرة: دار هجر، ط٢، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٢٤٧- مناقب الشافعي للبيهقي، ت: السيد أحمد صقر، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٤٨- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور لعبد الغافر الفارسي، ت: محمد أحمد عبد العزيز، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٤٩- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، ت: موفق عبد الله عبد القادر، الرياض: دار عالم الكتاب،

٢٥٠- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي، ت: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٥١- المؤتلف والمختلف للدارقطني، ت: موفق عبد الله عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٥٢- المؤتلف والمختلف لابن طاهر، ت: كمال يوسف الحوت، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٥٣- الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، ت: المعلمي، دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٥٤- الموقظة للذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٥٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ت: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

٢٥٦- النكت على صحيح البخاري لابن حجر، ت: هشام السعيدني ونادر مصطفى، القاهرة: المكتبة الإسلامية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٥٧- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ت: ربيع هادي المدخلي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٥٨- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، ت: زين العابدين محمد بلافريج، الرياض: مكتبة أضواء السلف، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٥٩- نكت الهميان في نكت العميان للصفدي، ت: أحمد زكي باشا، القاهرة: المطبعة الجمالية، ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

٢٦٠- النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي، ت: ماهر ياسين الفحل، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٦١- هداية الساري لسيرة البخاري لابن حجر، ت: حسنين سلمان مهدي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٢٦٢- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر، ت: محب الدين الخطيب، القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

٢٦٣- الوافي بالوفيات للصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٦٤- الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٦٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ت: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ج٤، ١٩٧١م.

ثالثًا: المراجع

٢٦٦- أكرم ضياء العمري: تراث الترمذي العلمي، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤١٢هـ.

٢٦٧- : موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، الرياض: دار طيبة، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٦٨- حاتم عارف العوني: إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية، الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٦٩- خالد منصور الدريس: الحديث الحسن لذاته ولغيره، الرياض: دار أضواء السلف، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٧٠- خلدون محمد الأحدب: الإمام البخاري وجامعه الصحيح، دمشق: دار الكمال المتحدة، ط٣، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

٢٧١- فؤاد سزگين: تاريخ التراث العربي، ت: محمود فهمي حجازي، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٧٢- محمد حبيب الله مختار: كشف النقاب عما يقوله الترمذي وفي الباب، كراتشي: مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٧٣- نور الدين عتر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

رابعًا: قواميس أجنبية

- قاموس الفارسية، عبد النعيم محمد حسنين، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- Sogdian Dictionary: Sogdian-Persian-English، B. Gharib، Tehran: Farhangan Publications، 1995.



فهرس الموضوعات

